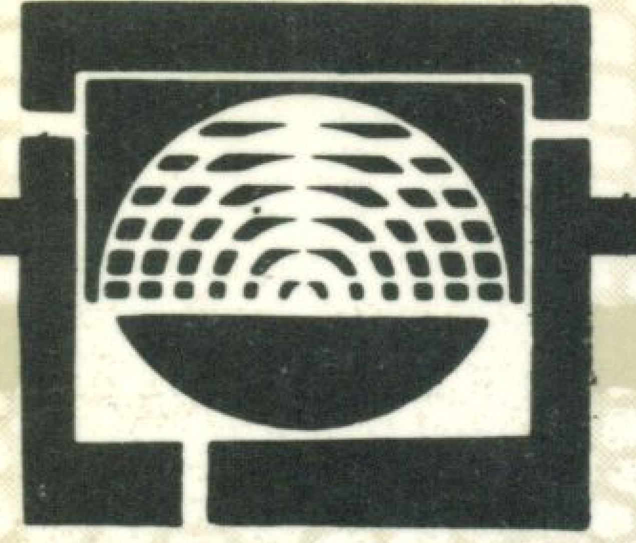
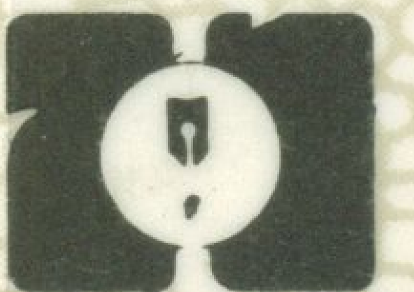


المحاسبة الحكومية والقومية

الأستاذ الدكتور عبد الحي مرعي
عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية

الدكتور محمد الفيومي
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية




الدار الجامعية
١٩٩٠

المحاسبة الحكومية والقومية

المحاسبة الحكومية والقومية

الأستاذ الدكتور عبد الحي مرعي
عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية

الدكتور محمد الفيومي
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

١٩٩٠

الدار الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقـدّمة

يتنـاول هذا الكتـاب موضـوعين أسـاسيين من المحـاسبة وهمـا المحاسبـة الحكومية والمحاسبة القومية.

ولقـد تم تخصيص القسم الأول للمحـاسبـة الحكـوميـة والقسـمان الثـاني والثالث للمحاسبة القومية.

في القسم الأول المحاسبة الحكـومية والتي تـطبق في قطاع عـريض من قطاعات الاقتصاد القومي وهو القطاع الحكـومي والذي يؤثـر نشاطـه على كـافة المواطنين. فيتم دراسة أسس وقواعد المحاسبة الحكوميـة وفقاً لقـانون المحـاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ واللائحـة التنفيذيـة الصادرة لـه بوزارة المـالية بالقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢. كما سيتم دراسة الأساليب الحديثة في تقييم إداء الوحدات الحكومية وإعداد الموازنـات وخاصـة الموازنـة على أسـاس البدايـة من الصفر من حيث إجراءاتها والنماذج الخاصة بها وحدود استخدامها.

وقد قام بكتابة هذا القسم الدكتور محمد الفيومي محمد.

أما القسم الثاني فيتناول المحاسبـة القوميـة والتي تهتم بالقيـاس المحاسبي على المستوى التجميعي أو الكلي.

حيث يقـوم الانتـاج الاقتصـادي في العصر الحديث عـلى أسـاس من التخـطيط العلمي السليم ويهدف هـذا التخطيط الى تـوجيه المـوارد الاقتصاديـة

المتاحة لإشباع رغبات أفراد المجتمع. ويجب لتحقيق هذا الهدف اتباع أفضل الطرق والأساليب وأكثرها كفاية في حدود امكانيات الموارد المتاحة. وقد ازدادت أهمية التخطيط واتسع مداه في العصر الحديث. وأدى الى ذلك ما تقتضيه طبيعة العصر من سرعة التطور وحدة التنافس بين الدول في سبيل الإسراع بتنمية مجتمعاتها اقتصادياً وتقدمها علمياً حتى تستطيع أن تحتل مكانتها اللائقة بها وسط المجتمعات التي أتاحت لها الظروف أن تصل الى درجة كبيرة من الرفاهية والتقدم. فلم يصبح التخطيط مقتصراً على مستوى الوحدة الاقتصادية العاملة بل تدخلت الكثير من الحكومات لتوسيع نطاق التخطيط ليصل الى مستوى الدولة، أي المستوى القومي حتى تضمن توجيه موارد المجتمع النادرة الى ما فيه صالح مجموع أفراده في الحاضر والمستقبل وبما يكفل أفضل استغلال لها في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المعاصرة.

ويقوم التخطيط الاقتصادي الرشيد على أساس متين من الأسس والأساليب العلمية وعلى قدر كبير من البيانات والمعلومات التي يلزم أن تكون ملائمة وصالحة ودقيقة للوفاء باحتياجات المخطط الاقتصادي في هذا المضمار. وترتب على ذلك زيادة بالغة في أهمية المحاسبة القومية كأداة رئيسية وفعالة لامداد البيانات الاقتصادية اللازمة للمخطط الاقتصادي لتمكينه من القيام بمهمته على خير وجه.

وتهدف هذه المذكرات الى بيان الأسس العامة التي تقوم عليها المحاسبة القومية والعلاقات الرئيسية التي يقوم عليها كل فرع من فروعها والدلالة الاقتصادية للبيانات التي تنتجها وكيفية تصميم النظم المحاسبية الخاصة بها. وبذلك فهي تعالج الفروع الآتية للمحاسبة القومية.

١ ـ نظام الحسابات القومية: وقد خصصنا له القسم الثاني من هذه المذكرات والذي يختص بمعالجة المفاهيم الأساسية للدخل القومي وبنوده المختلفة، وكيفية قياسه، والأسس والمبادىء الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية، وكيفية تصميم النظام، وعلاقته بالمتطابقات الاقتصادية

التجميعية. ونختتم هذا القسم بدراسة مقارنة لنظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية ونظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية والأسس العامة التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية في الاتحاد السوفيتي.

٢ ـ نظام المدخلات والمخرجات: وقد خصصنا له الباب الأول من القسم الثالث من هذه المذكرات حيث يختص هذا الباب بدراسة الهيكل الأساسي لنظام المدخلات والمخرجات والافتراضات التي يقوم عليها، وأهداف النظام وأهميته في مجال التخطيط. ثم مواطن القصور فيه والانتقادات الموجهة له وكيفية التغلب عليها وامكانية ذلك في ظل الظروف المتاحة.

٣ ـ نظام التدفقات النقدية: وقد خصصنا له الباب الثاني من القسم الثالث من هذه المذكرات والذي يختص بدراسة هيكل النظام وعلاقته بالنظامين السابقين وأهميته وأهدافه.

وقد قام بكتابة القسمان الثاني والثالث الأستاذ الدكتور عبد الحي عبد الحي مرعي.

هذا وتقوم هذه المذكرات أساساً على المحاضرات التي ألقاها المؤلفان على طلبة البكالوريوس ـ شعبة المحاسبة ـ كلية التجارة بجامعة الاسكندرية. وكلية التجارة جامعة بيروت العربية.

هذا وندعو الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في افادة القارىء فيما يصبو اليه من قرائته لهذه المذكرات.

المؤلفان

القسم الأول

في
أصول المحاسبة الحكومية

مقدّمة

تعتبر المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشأت الغير هادفة إلى تحقيق الربح محل اهتمام طبيعي من كافة المواطنين. فلقد ازداد مدى وتداخل الأنشطة الحكومية في حياة المواطنين خلال الثلاثين عاماً الماضية. ولا يرجع اهتمام المواطنين بالأنشطة الحكومية إلى كونهم دافعي الضرائب التي بموجبها يتم تنفيذ البرامج الحكومية وإنما أيضاً لكونهم المستفيدين من هذه البرامج والتي تؤثر على رفاهتهم.

ولقد كان محور تركيز العديد من الكتابات في ميدان المحاسبة الحكومية هو شرح القوانين واللوائح الحكومية التي تحكم تحصيل الإيرادات وانفاق المصروفات والرقابة على الأموال قبل الصرف، إلا أن التركيز في هذا المرجع ينصب على تطوير الإدارة المالية الجيدة بالوحدات الادارية بدلاً من مجرد التعرف على المحاسبة عن الأموال Fund Accounting. وذلك علاوة على التعرف على الاختلافات بين محاسبة الشركات والمحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية.

الفصل الأول
ماهية المحاسبة الحكومية وأهميتها

١١ - مقدمة:

تعتبر المحاسبة الحكومية جزءاً متكاملاً من الهيكل المالي العام وهي الوسيلة التي تمكن من توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في التخطيط والموازنات وتعتبر الأساس في رقابة وإدارة أنشطة الجهات الإدارية المختلفة ومراجعتها.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين نظام الموازنات الحكومية وبين نظام المحاسبة فلقد قامت هيئة الأمم المتحدة بإصدار عديد من التقارير تتعلق بأسس ودليل التبويب للمحاسبة الحكومية، ودليل لموازنة البرامج والاداء، والمحاسبة الحكومية في إدارة اقتصاد الدول النامية [١].

ولقد اهتم المشرع المصري بوضع قانون للمحاسبة الحكومية تلافياً لتعدد اللوائح التي كانت تطبق وتجميعاً للقواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية، فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والقرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ الخاص باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

---

(١) See: United Nation: **Government Accounting in Economic Development Management, 1977.**
United Nation: **A Manuaul For Government Accounting, 1970.**

١٢ ـ استخدامات وحدود المحاسبة الحكومية:

يجب أن يوفر النظام المحاسبي لأي منشأة السجلات والتقارير اللازمة لمقابلة احتياجات ثلاثة مجموعات من مستخدمي القوائم المالية.

أ ـ **الجهات القانونية:** حيث تخضع كل منشأة لعديد من القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التنفيذية والتي تفرض في مجموعها قيوداً كثيرة على طبيعة ومحتويات السجلات والتقارير التي ينتجها النظام المحاسبي.

ب ـ **الملاك الحاليين والمحتملين:** يهتم عديد من الأفراد والمؤسسات من خارج نطاق العمليات اليومية للمشروع بالحصول على معلومات كافية لتقييم اداء الإدارة.

حـ ـ **إدارة المشروع:** يحتاج المديرين في أي منشأة إلى معلومات في الوقت المناسب وبالشكل الذي يمكنهم من اداء وظائفهم بكفاءة وفعالية.

ولقد تركز الاهتمام التقليدي للمحاسبة الحكومية في تلبية الاحتياجات القانونية بالرغم من أنه يجب أن نتذكر أن أنظمة المحاسبة الحكومية والأنظمة المحاسبية في المنشأت الغير هادفة إلى تحقيق الربح يجب أن توفر المعلومات اللازمة لمجموعة الإدارة ومجموعة القراء بخلاف الادارة والذين لهم اهتمام بأنشطة الجهات الإدارية. فعلى سبيل المثال حملة السندات الحكومية يكون لهم حق الحصول على معلومات تمكنهم من الحكم على مدى الرشد في استثمارهم في هذه السندات.

١٣ ـ تعريف المحاسبة الحكومية:

عرف كهولر المحاسبة الحكومية بأنها المباديء والتقاليد والإجراءات المرتبطة بالمحاسبة عن المحليات والمحافظات والوحدات الحكومية القومية. واتصفت هذه المحاسبة في الماضي بالتسجيل في السجلات والقوائم المالية لحسابات الموازنة ومراعاة القيود القانونية أو الإدارية المفروضة على الانفاق، وتسجيل الالتزامات

وينظر إلى كل منها حالياً على أنها **مواصفات اختيارية**. وفي السنوات الأخيرة فإن طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق تحل تدريجياً محل النماذج القديمة »[1].

كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها « تختص بقياس (تبويب وتقييم) ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة في القطاع الحكومي »[2].

وفي تعريف آخر فإن المحاسبة الحكومية « هي مجموعة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وهذه الأخيرة لا تخرج من زاوية عن كونها اعتمادات ينبغي صرفها في الأغراض المخصصة كما أنها من زاوية أخرى، تمثل إيرادات ينبغي تحصيلها وتخضع كلا من إجراءات الصرف والتحصيل لقوانين وتشريعات قائمة تفسرها وتوضحها مجموعة من القواعد الصادرة لأجهزة الصرف والتحصيل والتي تحدد كيفية القيد في السجلات المحاسبية المعمول بها في جميع الوحدات الحكومية »[3].

وعرفها القانون المصري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في المادة الثانية بأنها « القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات وبحيث تعطى صورة حقيقية لها ».

إلا أننا نعتقد أن هذا التعريف جاء محدداً لوظيفة المحاسبة الحكومية

---

(١) ERIC L. Kohler: A Dictionary For Accounants, 4th. ed, Prentice - Hall, 1971. p. 214.

(٢) د. محمد عباس حجازي: (ترجمة) المحاسبة الحكومية في إدارة التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ١٩٨٨.

Government Accounting in Economic Development Manegment U.N. 1977.

(٣) د. محمد عبد العزيز أبو رمان: **نظرية المحاسبة الحكومية**. مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٢، ص ٧.

التقليدية ونرى أنه من الأفضل أن يشتمل التعريف على أن المحاسبة الحكومية تساهم في توفير المعلومات اللازمة ومعايير قياس الكفاءة ومعدلات الإداء مما يمكن من الحكم على كفاءة الجهات الإدارية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين والعمل على تطوير الموازنة العامة للدولة وزيادة فاعليتها.

ومن الواضح أن التركيز وفقاً للقانون ينصب على مسئولية الإدارة أكثر من تلبية احتياجات مستخدمي القوائم. ونعتقد أن نظرة بديلة يمكنْ أن تركز على مضمون أوسع لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم.

١٤ ـ تمييز طبيعة المحاسبة الحكومية:

يجدر التفرقة بين محاسبة الشركات والمحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية حتى تتضح أوجه التشابه والاختلاف بين كل منها.

١٤١ ـ محاسبة الشركات:

أو المحاسبة على المستوى الجزئي وهي التي تطبق في المنشأت الهادفة إلى تحقيق الربح وتعتبر وسيلة للقياس والاتصال، وتهدف إلى توفير البيانات والتقارير لكل من الجهات الحكومية وإدارة المشروع والقراء الأخرين للقوائم المالية. وهي تركز على الأحداث التاريخية.

ويتفرع منها محاسبة التكاليف والتي تهدف إلى تطويع البيانات المحاسبية لتلائم احتياجات الإدارة، والمحاسبة الإدارية كوسيلة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات وتتضمن مقاييس تتعلق بالمستقبل.

ولقد أصبحت المحاسبة في الشركات نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية والذي يهدف إلى خدمة الإدارة في مهام التخطيط والرقابة.

١٤٢ ـ المحاسبة القومية: ويطلق عليها المحاسبة على المستوى الكلي أو المحاسبة الاقتصادية. وتعرف بأنها « ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذي يهتم

بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات دورية وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات بترشيد السياسات القومية. فهي منهج محاسبي يهدف إلى إعطاء مضمون عملي وبشكل منطقي للأفكار الاقتصادية القومية وبأي درجة من الإجمال والتحليل والشمول مرغوب فيه »[1].

وبينما تتعلق المحاسبة على المستوى الوحدي بمنشأة واحدة فإن المحاسبة على المستوى الكلي تغطي المراكز الاقتصادية والأنشطة وقياس الكفاية لعدد من الوحدات الكلية في المجتمع وقد تتكون هذه الوحدات الكلية من صناعة بأكملها أو القطاع الاقتصادي ككل.

١٤٣ - المحاسبة الحكومية:

وفقاً لتعريف جمعية المحاسبين الأمريكية لأهداف المحاسبة بأنها تقديم لمعلومات لغرض:

١ - اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الموارد المحدودة، بما في ذلك تحديد مناطق القرارات الهامة وتحديد الأهداف.

٢ - التوجيه الفعال ورقابة الموارد البشرية والمادية للمنشأة.

٣ - إعداد التقارير عن مدى المحافظة على الموارد.

٤ - المساهمة في فعالية المنشأة ككل سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو إلى تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع الخاصة بالرقابة الاجتماعية لعمليات المنشأة[2].

(١) عباس مهدي شيراز: **أصول المحاسبة القومية**، دار النهضة العربية ١٩٧٢. ص ٤.

(٢) A. A. A., Committee to Prepare a Statment of Basic Accounting Theory, **A Statment of Basic Accounting Theory**, 1966. p. 4.

ونجد عديد من أوجه التشابه بين المحاسبة في المنشآت الهادفة لتحقيق الربح والمحاسبة الحكومية، فنظام المحاسبة باستخدام طريقة القيد المزدوج يوصى به في كل منها. والأساليب العامة لمسك الدفاتر هي نفسها من حيث كون المستندات أساس التسجيل، واستخدام دفاتر القيد (اليوميات)، والترحيل إلى دفتر الاستاذ العام ودفاتر الاستاذ المساعدة، وإعداد موازين المراجعة للتحقق من توازن الأرصدة المدينة والدائنة، وتبويب دليل الحسابات وتصميمه ليناسب هيكل المنشأة، وبالطبع يتم التوجية باستخدام مصطلحات وتعريفات موحدة في كلا المجالين. وتماثل بعض الجهات الإدارية (مثل المستشفيات) بعض المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح. إلا أنه في هذه الحالة فإن الحكومة لا تهتم بقياس الربح نظراً لأن هدف الجهة الإدارية ليس تحقيق أقصى ربح ممكن وإنما تأكيد الاستمرار في و / أو تحسين الخدمة.

والمحاسبة وظيفة تقديم خدمات ولا تعمل في فراغ وإنما يجب أن تتطور لتلبية الاحتياجات من المعلومات في بيئة معينة. ففي بيئة الجهات الإدارية نجد أن القرارات الخاصة بالحصول على الموارد وتوزيعها. وتوجيه الادارة لاستخدام هذه الموارد وحماية الموارد كانت محاطة تقليدياً بأهداف اجتماعية وسياسية وقيود أخرى أكثر من هدف تحقيق أقصى ربح. واستخدمت القوانين واللوائح كأداة للمجتمع في توجيه وحداته الإدارية لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي فإن المحاسبة في الجهات الإدارية نمت وتطورت بطريقة تتميز بأهمية «الرقابة». ولعل أهم أنواع القوانين واللوائح التي يتم بها فرض الرقابة وتؤثر على المحاسبة الحكومية هي التي تتضمن: (أ) إستخدام الاعتمادات، (ب) الدور المميز للموازنة.

١٤٣١ ـ الأموال والمحاسبة عن الأموال:

يمكن ملاحظة أن الموارد المتاحة للجهات الإدارية قد تكون مخصصة لاداء

أنشطة معينة مثل معونة التنمية الزراعية أو ضريبة النظافة. كذلك قد تكون هناك أهدافاً معينة تخطط إدارة الوحدة لتحقيقها وتوجه لها موارد محددة مثل إحلال الأصـول الثـابتـة. وفي هـذه الحالـة نجد التـزام خـاص بحمايـة الموارد واستخدام الموارد وفقاً للبنود والبرامج التي تم تخصيصها للصرف عليها وإعداد التقارير عن مدى اتفاقها مع اللوائح.

ولفرض الرقابة على الموارد المخصصة وتأكيد مدى الاتفاق مع المتطلبات القانونية والادارية، تقوم الوحدات الحكومية بتخصيص الأموال المتاحة. وفي العصور القديمة للمحاسبة عن الأموال Fund Accounting كانت الأموال تعني الأموال النقدية وكان يتم المحافظة على كل مال في خزينة خاصة للصرف من كل منها على مجال محدد فبعض الفواتير كانـت تسـدد مـن إحـدى الخزن بينما البعض الآخر يتم سداده من خزن أخرى وفقاً للتخصيص الذي حدد للصرف من كل مال. أما الآن فإن «المال» يعتبر وحدة محاسبية وطبيعية مستقلة ويتم المحاسبة به عن كل من الموارد النقدية والغير نقدية علاوة على الالتزامات. ويعرف المال بأنه:

«وحدة محاسبية وطبيعية مستقلة لها مجموعة دفاتر محاسبية متوازنة تسجل الموارد النقدية وغيرها إلى جانب الالتزامات والعقود والاحتياطيات والحقوق والتي تخصص لغرض اداء أنشطة معينة أو تحقيق أهداف معينة وفقاً للوائح الخاصة والقوانين والقيود» [1].

واستخدام مصطلح المال في الجهات الإدارية يجب أن يفصل بدقة عن استخدامه في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. فالمال في المشروعات الهادفة لتحقيق الربح يعني ببساطة ذلك الجزء من أصولها الذي تم تخصيصه لاستخدامات

---

(١) The National Committee on Governmental Accounting: Governmental Accounting, Auditing, and financial Reporting, The Municipal finance Officers Associatiation of the U.S. and Canda, 1968. p. 191.

معينة، ولا يعتبر وحدة محاسبية منفصلة أو مستقلة والإيرادات والمصروفات الخاصة بهذا الاعتماد تعتبر جزءاً من عمليات الوحدة. فحسابات الاعتماد من إيراد ومصروف يظهرا جنبّاً إلى جنب حسابات الإيرادات والمصروفات الأخرى بالاستاذ العام. ومن ناحية اخرى فإن المال في الجهات الإدارية يعتبر وحدة محاسبية مستقلة بذاتها بأصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها أو نفقاتها ورصيد المال.

١٤٣٢ ـ الموازنة والاعتمادات:

لا يعني الحصول على أموال في احدى الوحدات الإدارية امكانية قيامها بإنفاق هذه الأموال حيث أن الانفاق يجب أن يتم وفقاً لما تم اعتماده. ويتم إعداد موازنة تحدد قيمة كل اعتماد قابل للانفاق وحين الموافقة عليه من السلطة التشريعية فإن تقديرات النفقات تصبح اعتمادات ملزمة ويكون للجهة الإدارية سلطة الانفاق والانفاق في حدود الاعتمادات. والاعتماد يجب أن يحدد المال الذي سيتم منه الانفاق والفترة الزمنية لكل انفاق.

ولغرض فرض الرقابة والتاكد من اتفاق الانفاق مع الموازنة فإنه من المعتاد في المحاسبة الحكومية فتح حسابات للموازنة داخل دفتر استاذ الوحدة المحاسبية وعن طريق هذا الأسلوب ـ والذي سيتم شرحه في الفصول التالية ـ يستطيع مديـرو الجهات تحديد الرصيد المتبقى من كل اعتماد في أي وقت خلال الفترة المالية ويكون أسلوب ادماج حسابات الموازنة بحسابات الأستاذ مفيداً في حالة تعرض المديرين للمسائلة في حالة تجاوز الاعتمادات الواردة من الموازنة.

١٤٣٣ ـ بعض الخصائص المميزة للمحاسبة الحكومية:

كما سبق وأن ذكرنا فإن التركيز على المال وعلى الرقابة على تنفيذ الموازنة يؤديا إلى أن تتماثل المحاسبة الحكومية إلى حد كبير مع تدفق الأموال أو تحليل رأس

المال العامل أكثر من تماثلها مع المحاسبة في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح والتي يتم فيها قياس الربح كهدف أساسي. ويتم التحاسب عن الموارد القابلة للإنفاق في الجهات الإدارية وتوزيعها وفقاً للموازنة. وعملية الاعتماد هي النقطة الأساسية في المحاسبة الحكومية (وبالتالي توجه أهمية أقل إلى المخزون وإلى الأصول الثابتة والديون طويلة الأجل بعكس المحاسبة في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح).

وتعرف النفقات Expenditure بأنها تكلفة السلع أو الخدمات المقدمة سواء تم دفعها أم لا، بما في ذلك المصاريف (الجارية). أما مخصص مكافآت ترك الخدمة مثلاً فلا يمثل التزام على المال الذي تم فيه تقاعد الموظف.

لذلك فإن مصطلح النفقة يدل على المحاسبة عن الأموال القابلة للإنفاق ولا يجب أن يخلط بلفظ المصروف Expense كما يعرف في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح.

وعادة ما يتم فصل الانفاق للحصول على أصول ثابتة عن النفقات الجارية للوحدة المحاسبية كذلك فإن الديون طويلة الأجل والتي لا تمثل التزام على مال معين ولكن على الوحدة ككل، يمكن أن تذكر في وحدة محاسبية غير الوحدة الخاصة بالمال الذي تم فيه انفاق هذه القروض. علاوة ذلك فإن تحديد الربح لا يعتبر عاملاً أساسياً في المحاسبة الحكومية لذا فإن:

(أ) تقييم المخزون قد يحصل على اهتمام عابر.

(ب) لا يؤخذ إهلاك الأصول الثابتة في الحسبان بالرغم من انه مصروف طالما أنه لا يحتاج إلى اعتماد للانفاق عليه خلال الفترة. ويعتبر الأصل الثابت نفقة (استخدام لموارد جارية) في الفترة التي تحدث فيها نظراً لأنها تخفض من صافي قيمة الأموال في ذلك الوقت.

١٤٣٤ ـ أوجه التشابه والاختلاف بين الجهات الادارية وبين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح:

تتماثل الجهات الإدارية مع الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح في عديد من الجوانب فعلى سبيل المثال:

أ ـ كل منهما جزءاً من نفس النظام الاقتصادي ويستخدما موارد متشابهة لتحقيق أهدافهما.

ب ـ كل منهما يجب أن يحوز ويحول موارد نادرة إلى منتجات و/أو خدمات.

جـ ـ عمليات الإدارة المالية متشابهة في كل منهما، وكل منهما يجب أن يحتوي على نظام معلومات قوى يعتبر النظام المحاسبي نظام فرعي له وذلك إذا ما رغب المديرين في الحصول على بيانات في الوقت المناسب للتخطيط والتوجيه والرقابة وتقييم استخدام الموارد النادرة.

د ـ إلى الحد الذي تكون فيه مواردهم نادرة سواء كانت نتيجة لبيع خدماتهم أو الحصول على ايرادات مضمونة عن طريق الضرائب ـ فإن التحليل اللازم للوصول إلى أدنى تكلفة ممكنة يعتبر عنصراً هاماً واحد أساليب الرقابة. كذلك فإن أساليب التقييم تعتبر اساسية لتأكيد أن الموارد قد تم استخدامها بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.

هـ ـ في بعض الحالات، يقدم كل منهما نفس المنتج مثل الخدمات الطبية الحكومية والخاصة.

وهناك بالطبع اختلافات جوهرية بين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح وبين الجهات الإدارية. وأهم هذه الاختلافات يمكن ارجاعها إلى: أهداف الوحدة، ومصادر الموارد، واللوائح والأساليب الرقابية.

أ ـ أهداف الوحدة:

تعتبر المكاسب التي يحصل عليها المستثمرون المحرك والدافع لتقديم موارد للمشروعات الهادفة الى تحقيق الربح. وعلى عكس ذلك فكما سبق وأن ذكرنا فإن أساس وجود الجهة الإدارية هو تقديم سلع أو خدمات للمجتمع أو لجزء منه بغض النظر عادة عن ما إذا كانت تكلفتها سيتم استردادها بتحميلها على المستفيدين من هذه السلع والخدمات أو أن من يقوم بالتمويل يشترط بالضرورة أن يكون المستفيد من خدمات هذه الوحدة.

فلا يوجد حافز الربح ولا يوجد مساهمين يتم توزيع الأرباح عليهم. وهدف معظم الوحدات الإدارية هو الحصول على موارد وتقديم سلع وخدمات بأكبر قدر تسمح به الموارد المتاحة لهم. ولا ينتفي فقط حافز زيادة رأس المال بعكس الوحدات الهادفة لتحقيق الربح بل أيضاً لا يوجد حتى هدف المحافظة عليه. على عكس ذلك، قد يكون الهدف هو استنفاد رأس المال. والتركيز في هذه البيئة يكون على استلام واستخدام الموارد وعلى التدفقات النقدية ومصادر واستخدامات رأس المال العامل وموقف الموازنة على عكس تحديد صافي الربح أو العائد لكل سهم.

ب ـ مصادر الإيرادات: تختلف مصادر الإيرادات لدرجة كبيرة بين الجهات الإدارية وبين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح. ففي غياب هدف تحقيق صافي الربح لا يوجد فصل بين رأس المال المستثمر وبين الإيراد. فالجنية يعتبر مورد سواء تم الحصول عليه عن طريق الإعانات أو الهبات أو القروض أو الضرائب.

وتتميز الحكومات بقدرتها على فرض مساهمة المواطنين في الإيراد عن طريق الضرائب، وبإمكانية حصولها على المنح والمعونات من الحكومات الأخرى كمصدر إضافي للايرادات.

وقد تعتمد بعض الجهات الإدارية على التبرعات وعلى مصادر الإيرادات الأخرى.

أخيراً نجد بعض الجهات الإدارية التي تحمل المستفيدين من خدماتها باتعاب تتفق مع مقدرتهم على السداد كما في حالة المستشفيات الحكومية ذات الدرجات. وهناك اختلافات جوهرية بين مصادر الإيراد بالمقارنة بالوحدات الهادفة لتحقيق الربح كما يلي:

١ ـ حينما يتم تحديد الأعباء المحملة على المستفيدين فمن المعتاد الاعتماد على التكلفة الفعلية للسلعة أو الخدمة المقدمة أكثر من الاعتماد على سياسة العرض والطلب المستخدمة بطريقة أكثر في الوحدات الهادفة الى تحقيق الربح.

٢ ـ قد تكون عديد من الخدمات أو السلع التي تقدمها الجهات الإدارية مميزة أو مميزة نسبياً إلى الحد الذي لا يوجد لها سوق مفتوحة يمكن من تقييمها موضوعياً.

٣ ـ قد تحدد أسعار السلع والخدمات للجهة الإدارية بحيث تغطي جزءاً من التكاليف الفعلية. فمثلاً رسوم الجامعة تغطي كسر عشري من تكلفة الطلاب بالكليات والجامعة.

حـ ـ القوانين واللوائح والرقابة:

يتم عرض أو استبعاد السلع أو الخدمات التي تقدمها الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح إلى المستهلكين في السوق وفقاً لربحيتها (في بعض الحالات يتم إنتاج سلع غير مربحة لتحقيق أهداف عليا مثل التنويع والحصول على حصة أكبر من السوق ومواجهة المنافسين). وهناك علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك. ولكل مستهلك الحرية في جعل الجنية المملوك له صوت لتأييد إحدى المنشآت التي تناسبه سلعها أو منتجاتها. وفي هذه الحالة فإن المنشآت التي لا يتمتع مديريها

بالقدرة على تلبية رغبات المستهلكين لن تحقق أرباحاً وفي النهاية ستستبعد من السوق. لذلك فإن حافز الربح وقياسه يمثل الابتكار الذي يتم به تشغيل الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. وإلى المدى الذي لا يوجد به هذا الابتكار في الجهات الإدارية فإنه يقع عليها مسئولية تحقيق أهدافها وكما سبق إن ذكرنا فإن عديداً من الجهات الإدارية تقدم سلعاً وخدمات ليس لها سوق مفتوح يمكن من قياس قيمة السلع والخدمات فيه لاختبار مدى رضاء المستهلك نظراً لأن: (١) السلع والخدمات قد تكن فريدة أو (٢) يحصل عليها المستهلكين مجاناً حيث يقوم المجتمع ككل أو المجتمع المحلى بسداد تكلفتها. فالمستفيدين من خدمات الجهات الإدارية ليس لديهم إبتكار الجنية للتصويت على نجاح الخدمة.

وما لم يتم فرض بدائل أخرى للرقابة فإن (١) غياب الحاجة إلى تحقيق الربح و(٢) غياب سوق حرة لاختبار قيمة ناتج الوحدة و(٣) العلاقة الغير مباشرة أو البعيدة ـ إذا كانت هناك علاقة ـ بين من يقدم الموارد ومن يستفيد بسلع وخدمات الوحدات الإدارية و(٤) قدرة الحكومة على فرض الضرائب، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى إستمرار وحدات غير كفء وغير إقتصادية أو حتى غير فعالة إلى ما لا نهاية.

لذلك تخضع الجهات الإدارية إلى قوانين ولوائح وأساليب رقابية بخلاف الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. فضلاً عن أن الرقابة على التشغيل والرقابة الإدارية تكون أكثر ضرورة في الجهات الإدارية لتأكيد مدى تمشى نشاطها مع المتطلبات القانونية.

١٥ ـ أهداف المحاسبة الحكومية:

حدد القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أهداف المحاسبة الحكومية في المادة الثالثة فيما يلي:

ـ الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيراداً أو أصولاً أو حقوقاً.

ـ ترشيد المصروفات.

ـ الرقابة على التزامات الجهات الإدارية ومتابعة الوفاء بها.

ـ إظهار نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

ـ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورسم السياسة وإتخاذ القرارات.

إلا أننا نرى اضافة الأهداف التالية كأهداف أساسية لنظام المحاسبة الحكومية:

ـ يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يؤدي إلى رقابة إدارية على الأموال والعمليات وإدارة البرامج والمراجعة الداخلية والتقييم.

ـ يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يفصح عن النتائج الاقتصادية والمالية للبرامج الحكومية بما في ذلك تحديد التكلفة وقياس الايرادات ونتائجها من عجز أو فائض.

ـ يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يمكن من قياس كفاءة اداء الجهات الإدارية في تنفيذ البرامج والأنشطة المخططة لها.

١٦ ـ المضامين الأساسية للمحاسبة الحكومية:

من المبادىء الأساسية المتعارف عليها في المحاسبة المالية وفي المحاسبة الحكومية، الموضوعية والأهمية النسبية والتحفظ والثبات والإفصاح وغيرها، ومع ذلك فإن عديداً من المضامين لها مفاهيم مختلفة عند تعريفها في المحاسبة الحكومية عنها من المحاسبة المالية.

على الأقل هناك خمس عناصر أساسية يجب فحصها في هذا الصدد.

١٦١ - الوحدة المحاسبية:

تم تعريف المال في المحاسبة الحكومية على أنه وحدة محاسبية ومعنوية لها مجموعة محاسبية متوازنة تسجل الموارد النقدية وغيرها وكافة الالتزامات والاحتياطيات والاستحقاقات والحقوق التي تم تخصيصها لغرض أداء نشاط معين أو تحقيق أهداف معينة وفقاً للقوانين الخاصة أو اللوائح. فكل مال يمثل مجموعة متوازنة من الحسابات أي يكون له أستاذ عام يعكس الالتزامات على الأصول ورصيد الاعتماد والإيرادات والمصروفات وبالتالي فإن مصطلح المال كما تم تعريفه يختلف لدرجة كبيرة عن ذلك المصطلح المستخدم في المحاسبة المالية.

في المحاسبة المالية يعتبر المال ببساطة جزءاً من إجمالي الأصول بالمشروع وليس وحدة محاسبية مستقلة وبالرغم من تنوع أنشطة الوحدة المحاسبية فإن تقاريرها المنشورة تعد كوحدة واحدة أو وحدة محاسبية، ومن ناحية أخرى نجد الجهة الإدارية تعد عدة تقارير على أساس عدة أموال موجودة بها.

وعلى الجهة الإدارية الحصول على أموال من مصادر معينة وانفاقها في اغراض محددة وفقاً للقيود والقواعد المفروضة بالقانون. وتتنوع الاعتمادات المخصصة لوحدة محاسبية معينة بأنشطة الوحدة وطرق تمويلها والمواد القانونية الخاصة بها.

ويمكن أن نجد الأنواع التالية من الاعتمادات في معظم الجهات الادارية. ولقد أوصت بهذا التصنيف اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية (١).

١ - الاعتماد العام	General fund
٢ - اعتماد الايرادات المخصصة	Special Revenue fund
٣ - اعتماد رأس المال العامل	Working Capitat fund

(١) National Committe on Governmental Accounting (NCGA), **Governmental Accounting, Auditing and finance**, Chicago, Municipal finance Officers Association. 1968 p. 161.

٤ ـ اعتماد إيرادات مقابل منفعة خاصة — Special Assessment fund

٥ ـ اعتماد فوائد السندات — Bond fund

٦ ـ اعتماد استهلاك السندات — Bond Sinking fund

٧ ـ اعتماد الوكالات أو الوصاية — Trust or Agency fund

٨ ـ اعتماد الهيئات أو المؤسسات العامة — Utility fund

كما أوصت اللجنة بأن تمسك الجهة الإدارية مجموعتان اخريتان من الحسابات المتوازنة وهما مجموعة حسابات الديون طويلة الأجل ومجموعة حسابات الأصول الثابتة.

١٦٢ ـ الموازنة:

تستخدم الموازنة بواسطة الجهات الإدارية كأداة للتخطيط والرقابة وقياس الاداء وتدخل ضمن الاطار العام للحسابات. وللموازنة في المحاسبة الحكومية نفس الأهداف كما في المحاسبة المالية عدا أن التركيز واضح على جانب الرقابة. ويوجد عاملان آخران يميزا الموازنة الحكومية وهما:

١ ـ الجانب الخاص بالمصروفات في الموازنة يصبح قانونا بمجرد صدوره وموافقة الجهات التشريعية عليه.

٢ ـ جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة ينبنى على مفردات يمكن تحقيقها بدقة مثل تجديد تراخيص المباني.

وبالتالي ففي تحديد الايرادات نجد درجة كبيرة من التأكد والتي تزيد من درجة الدقة في الموازنة، ويرجع الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الإطار العام للمحاسبة الحكومية إلى هذه الدقة ووفقاً لذلك يتم معالجة الإيرادات على أنها محققة وتعالج المصروفات على أنها مستحقة في وقت إعداد الموازنة ويتم تسجيلها. علاوة على ذلك فإن الفرق بين إيرادات ومصروفات الموازنة يجعل

مدين أو دائن لحساب رصيد الاعتماد. وعند إعداد قيود اليومية فإنه يفترض أن لحسابات الموازنة إشارة عكس الحسابات الفعلية. على سبيل المثال، الإيرادات المقدرة تكون أرصدتها مدينة والمصروفات المقدرة تكون أرصدتها دائنة.

ويمكن أن يسجل كل اعتماد ايرادات ومصروفات الموازنة لأغراض الرقابة ولا يتم استخدام هذه الحسابات للقروض طويلة الأجل أو للأصول الثابتة.

وفي نهاية الفترة المالية فإن كل من القيم المقدرة في حسابات الموازنة بدفتر الاستاذ والقيم الفعلية في الحسابات الخاصة بالاستاذ العام يتم إقفالها في حساب موازنة الاعتماد.

موازنة قياس اداء البرامج: بدأت عديد من الجهات الإدارية في تطبيق ما يوازي المحاسبة الإدارية في المحاسبة بالجهات الإدارية. فموازنات الحكومة غالباً ما تنشأ على أساس الاعتمادات. وهي تستخدم للرقابة على المصروفات ولمنع زيادتها عن الاعتمادات المخصصة. وفي السنوات الأخيرة بدا واضحاً أن مضامين الرقابة على التكاليف والوصول إلى أدنى حد من التكلفة وقياس الاداء أصبحت محل اهتمام الجهات الإدارية إذا ما رغبنا في تقديم خدمة أفضل لدافعي الضرائب بدرجة أكبر من الكفاءة أو بأقل تكلفة من العناصر المستخدمة. واحد الخطوات الهامة في استخدام هذا المضمون يتمثل في استخدام موازنة قياس اداء البرامج وهي ترتبط بتحديد أهداف البرامج وإعداد الاعتمادات على أساس البرامج والذي يمكن من القياس فيما بعد لمدى تحقيق الأهداف. واستخدام هذا النوع من الموازنات يدل على التعرف على أهمية وظيفة اعداد التقارير الداخلية للإدارة بواسطة الجهات الإدارية.

١٦٣ - أسس المحاسبة:

بينما تتبع معظم الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح أساس الاستحقاق، نجد في

المحاسبة الحكومية عديداً من أسس المحاسبة والتي يمكن تبويبها في:

١ ـ أساس الاستحقاق.

٢ ـ أساس الاستحقاق المعدل.

٣ ـ الأساس النقدي.

٤ ـ الأساس النقدي المعدل.

ويتم التوصية باستخدام أول أساسان وذلك بالرغم من أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة الخامسة على أنه:

« يراعي الأساس النقدي في استخدام حسابات الموازنة. كما يتبع في تسجيلها نظام القيد المزدوج ».

ويختلف مفهوم أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية عن مفهومه في المحاسبة المالية حيث يتم الاعتراف بالإيرادات المقدرة والمصروفات المقدرة في حسابات الجهة الإدارية فالضرائب العقارية على سبيل المثال يمكن التعرف عليها كإيراد بواسطة الجهة الإدارية حين تحديدها.

مزايا اتباع أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية:

تم التوصية باتباع أساس الاستحقاق في الجهات الإدارية نظراً لأن:

١ ـ لا يعكس الأساس النقدي الفشل في سداد قيمة السلع والخدمات التي تم استخدمها.

٢ ـ يسمح أساس الاستحقاق بمقابلة أكثر دقة بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة.

لهذه الأسباب أوصت الجمعية القومية للمحاسبة الحكومية بامريكا بأن تتبع الجهات الإدارية أساس الاستحقاق كلما أمكن ذلك. ولا يستخدم أساس الإستحقاق حالياً في الممارسة العملية، ويرجع ذلك إلى أن الجهة الادارية لا

تستطيع الصرف على بنود لم يتم اعتمادها. أو فرض مصادر للايراد لم تعتمد من الجهات التشريعية.

لذلك عادة ما تستخدم الجهات الادارية **أساس الاستحقاق المعدل** وفيه يتم استخدام أساس الاستحقاق للعناصر الرئيسية للإيرادات والنفقات بينما يستخدم الأساس النقدي للعناصر محدودة القيمة من الايرادات والمصروفات ولقد عرفت جيعة المحاسبة الحكومية الامريكية أساس الاستحقاق المعدل بأنه « طريقة المحاسبة التي يتم فيها تسجيل النفقات فيما عدا الفائدة المستحقة على الديون طويلة الأجل في وقت الالتزام بها وتسجل الايرادات حين استلام النقدية فيما عدا الإيرادات الهامة والتي يجب استحقاقها لكي تظهر بطريقة دقيقة الضرائب المفروضة والإيرادات المكتسبة »[1].

الأساس النقدي المعدل: وفيه يتم المحاسبة عن الايرادات على الأساس النقدي وعن المصروفات على أساس الاستحقاق.

الأساس النقدي: تمثل الموازنة موافقة قانونية من السلطة التشريعية على الحصول على الأموال من مصادر معينة وإنفاقها في أوجه محددة. ويعتبر الهدف الرئيسي للموازنة هو الرقابة على المصروفات والإيرادات والتأكد من عدم زيادة النفقات عن ما اعتمد لها.

ويرى تشمبرز أن هناك ثلاث اعتبارات تحبذ فكرة الأخذ بنظام الأساس النقدي حين المحاسبة عن نشاط الجهات الإدارية البحتة وهي:

١ - إن سهولة تفهم القوائم المالية المبنية على هذا الأساس وخلوها من التقديرات الحكومية يجعلها أداة مناسبة للحفز والرقابة.

٢ - إن وضوح القوائم المالية المبنية على هذا الأساس يجعل منه أساساً عملياً في مرحلة اعتماد الميزانيات وكذلك عند مسائلة السلطة التنفيذية.

---

(١) NCGA. (op. cite.) p. 2.

٣ ـ إن الوحدات الإدارية لا تخضع لذات قواعد التمويل التي تخضع لها المنشآت في قطاع الأعمال، فمشكلة الإدارات المالية في الحكومة ذات طابع مختلف تماماً. فمن المعلوم أن هناك نوع من التداخل بين الطلب على الإيراد وبين التخطيط لإنفاق هذا الإيراد، حيث يتحدد كل منهما في ضوء الآخر(١).

لذلك انتشر استخدام الأساس النقدي إلا أنه يتضمن مجموعة من العيوب منها:

١ ـ لا يمكن الأساس النقدي من حساب تكلفة السلع والخدمات التي قدمتها الجهة الإدارية وبالتالي يصعب فرض رقابة على اداءها.

٢ ـ يسمح الأساس النقدي بإظهار الإيرادات والمصروفات بطريقة تعتمد على جهود الإدارة في مجال التحصيل والانفاق سواء بالإسراع أو الابطاء في إتمامها.

٣ ـ لا يمكن الأساس النقدي من عقد المقارنات بين الجهات الإدارية التي تقوم بنشاط متماثل نظراً لعدم ارتباط مصروفاتها وإيرادتها بالمهام التي تم إنجازها.

١٦٤ ـ الإهلاك:

يعتبر الإهلاك في المحاسبة الحكومية إجراء يجب ألا يسجل بالحسابات ما لم يتم تجنيب نقدية لاستبدال الأصول التي يتم إهلاكها. فإذا ما تم تجنيب النقدية للإهلاك يعتبر في هذه الحالة نفقة يتم إعداد موازنة وإعتماد لها.

إما في المحاسبة المالية فإن الإهلاك هو عملية توزيع تكلفة الأصل الثابت على الفترات التي استفادت منه وبعكس ذلك فإن الأصول الثابتة في الجهات الإدارية

---

(١) Raymond J. Chambers: Accounting Evaluation and Economic Bekhaviour, Prentice-Hall, Inc, 1966. pp 331, 333, 334.

في: محمد عبد العزيز أبو رمان. المرجع سابق الذكر ص ١٠٥.

لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق إيراد.

والهدف الأساسي من الاهلاك في المحاسبة المالية هو تحديد الدخل، وحيث أن الجهات الإدارية لا تهتم بتحديد الدخل ومقابلة الايرادات بالمصروفات فإن عملية الاهلاك لا تخدم غرض معين.

وقد يحسب الاهلاك للمساعدة في اتخاذ القرارات الادارية الداخلية مثل تحديد سعر البيع لتغطية كافة التكاليف، مع ذلك فان حساب الاهلاك للاغراض الادارية يجب ألا يدخل في الإطار العام للحسابات المالية بالجهة الإدارية.

١٦٥ - العمليات التي يتم تسجيلها:

تعتمد المحاسبة المالية في تسجيل الأحداث على وجود عملية لها مستند وعلى عكس ذلك فإن الجهات الإدارية تسجل قيم الموازنة في الحسابات الرسمية قبل حدوث العمليات مع طرف آخر خارج الوحدة.

علاوة على ذلك، فالجوانب المختلفة للعملية الواحدة لا يتم تسجيلها بالضرورة في مكان واحد وإنما توزع على الإعتمادات أو الوحدات المحاسبية المكونة داخل الجهة الإدارية.

١٦٦ - الالتزامات الضريبية:

الجهات الإدارية معفية من ضرائب الأرباح وغيرها من الضرائب ويؤدي ذلك إلى تحررها في تصميم الأنظمة المحاسبية، وتطبيق أسس المحاسبة بدون القيود التي تفرضها قوانين الضرائب. فالجهات الإدارية ليست بحاجة إلى اتخاذ اجراءات حماية رأس مال الوحدة واتباع المبادىء المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض ضرائب الأرباح والتي قد تؤثر على القوائم المالية.

١٦٧ - القيم الجارية:

المحاسبة الحكومية لا تهتم باستخدام القيم الجارية أو السوقية أو الاستبدالية لأصولها الثابتة واظهارها في حساباتها وقوائمها، على عكس الجدل الدائر في المحاسبة المالية، حيث يتم المطالبة بإظهار هذه القيم لغرض تحسين قياس الدخل، ونظراً لأن الجهات الإدارية لا تهتم بقياس الدخل فإن الاساس الوحيد للتقييم المتبع في القوائم المالية بالجهات الحكومية هو الأساس التاريخي [١].

١٧ - الرقابة المالية والضبط الداخلي على حسابات الحكومة:

تختص وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة الجهات الإدارية وتتم الرقابة عن طريق ممثلي هذه الوزارة (مادة ١٩ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١).

وقد أوضحت المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية للقانون أن يتولى ممثلوا وزارة المالية الاشراف على أعمال الوحدات الحسابية بالجهات الادارية التي يعملون بها وهم المسئولون عن مراقبة تنفيذ ومراجعة حساباتها ايراداً ومصروفاً وعرض حساباتها الختامية على وزارة المالية وهم مسئولون - مع المسئولين الماليين للجهات الادارية - عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويكون لهم وحدهم حق التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً.

وقد أخذت وزارة المالية بمبدأ تخصيص مندوب عنها في كل محافظة بمنصب مدير مالي يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة التي تتكون منها المديرية المالية، والمراقبون الماليون بالمدن والمراكز والاحياء. ومديرو الحسابات ووكلائهم المشرفون على الوحدات الحسابية بأقاليم المحافظة. كما تعين كل وزارة مراقباً مالياً يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة ومديرو الحسابات ووكلائهم المشرفون على

---

(١) Joseph F. Wajdak. Governmental And Commercial Accounting Concepts, The New York Certified Public Accountant, January 1969, P. 37.

الوحدات الحسابية بالوزارة ومصالحها والهيئات الخدمية الخاضعة لاشراف الوزارة وجميعهم مسئولون عن مراقبة وتنفيذ أحكام قانون المحاسبة الحكومية وغيره من القوانين المالية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ، وفي حدود الاختصاصات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية وبما لا يتعارض مع اللوائح والتعليمات المتعلقة بالجهات التي يصدر بشأنها قوانين أو قرارات خاصة تنظم شئونها المالية.

١٧١ - اختصاصات المراقبون الماليون بالوزارات والمديرون الماليون بالمحافظات.

نصت المادة رقم ٣٤ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات المراقبون الماليون بالوزارات والمديرون الماليون كما يلي:

أولاً: الاختصاصات العامة:

١ - تمثيل وزارة المالية بالجهة الادارية الواقعة بدائرة اختصاص كل منهم.

٢ - الاشتراك في وضع مشروع موازنة الجهة الادارية.

٣ - فحص المركز المالي لاستخدامات وموارد الجهة وفروعها كل ثلاثة أشهر وأخطار وزارة المالية بنتيجة الفحص.

٤ - فحص الحساب الختامي للجهة وفروعها مع استيفاء للبيانات التي تؤيد التجاوزات والوفورات والتوقيع عليه وابداء ما يعن من ملاحظات بشأنه.

٥ - الاشراف الفني والاداري على ممثلي وزارة المالية بالجهة الادارية.

٦ - التفتيش على الوحدات الحسابية والمخزنية بدائرة اختصاص كل منهم.

ثانياً: الاختصاصات المتعلقة بشئون الموازنة:

١ - فحص الطلبات المتعلقة باستئجار العقارات اللازمة للجهة والموافقة عليها واعتماد عقود الايجار بكافة أنواعها.

٢ ـ الترخيص بتجديد العقود التي يمتد تنفيذها لأكثر من سنة مالية طالما كان التعاقد في حدود التكاليف الكلية المعتمدة.

٣ ـ متابعة المواقف المالية الدورية بالوحدات الحسابية والتحقق من سلامة نظم لارتباطات الممسوكة بالوحدات الحسابية لملافاة تجاوز الاعتمادات.

٤ ـ التفتيش الدوري على الدفاتر المحاسبية والاحصائية الممسوكة بالوحدات الحسابية الواقعة بدائرة اختصاصه.

٥ ـ الرقابة على سجلات متابعة تنفيذ عقود الاعمال وما يصرف عليها من الموازنة الاستثمارية لمراقبة عدم تجاوز التكاليف الكلية النهائية للاعمال.

٦ ـ الرقابة على سجلات متابعة الاعتمادات المفتوحة بالخارج وأرصدتها حتى نهاية السنة المالية.

٧ ـ الترخيص بصرف مبالغ تخص سنة أو سنوات مالية سابقة في حالة عدم كفاية الاعتماد في هذه السنوات على موازنة السنة المالية الجارية التي يتم فيها الصرف بشرط سماح البند المختص بها، على أن ترفق مذكرة توضح بها الأسباب التي حالت دون صرف المبالغ على موازنة السنة المالية التي تخصها.

وفي حالة ما إذا تبين أن تأخير الخصم كان نتيجة عمد أو اهمال تحدد المسئولية في ذلك وترفق صورة التحقيق بمستندات الصرف.

ثالثاً ـ الاختصاصات الخاصة بشؤون الحسابات:

١ ـ الترخيص بصرف سلفة مؤقتة فيما يزيد على خمسمائة جنيه والنظر في الاعفاء من مقابل تأخير تسوية السلف المؤقتة بعد التحقق من أن التأخير كان لعذر قهري أدى إلى تجاوز المواعيد المقررة.

٢ ـ الموافقة على تقسيط مبالغ مستحقة للحكومة بشرط توافر الضمانات الكافية لاستئداء حق الحكومة فيما يجاوز خمسمائة جنيه وحتى ألف وخمسمائة جنيه

لمدة ثلاث سنوات فاذا زادت القيمة والمدة أو إحداهما عن الحد الاقصى تكون الموافقة لوزير المالية أو من يفوضه أما إذا نقصت القيمة عن خمسمائة جنيه تكون الموافقة لرؤساء الجهات الادارية بشرط ألا تزيد المدة عن سنة.

٣ - خصم أو تسوية مبالغ بدون مستندات على بنود الموازنة بمقتضى أقرار من المختص ومعتمد من رئيس الجهة الادارية أو من يفوضه بالصرف في الأغراض المخصصة لغاية ألف جنيه وما زاد على ذلك تكون الموافقة لوزير المالية أو من يفوضه.

٤ - الترخيص بدفع مبالغ مقدماً بالكامل عن الأعمال والخدمات والتوريدات مقابل خطاب ضمان، وفي الأحوال الخاصة بالأعفاء من تقديم خطابات الضمان لغاية خمسة آلاف جنيه وذلك بشرط توافر الضمانات الكافية للقيام بالأعمال أو الخدمات أو التوريدات المتعاقد عليها وفقاً لشروط التعاقد.

٥ - الترخيص بالخصم من حساب جاري المبالغ المدينة تحت التسوية في الحالات التي تحددها اللجنة الدائمة بشرط أن تتم تسوية هذا الحساب قبل نهاية السنة المالية.

٦ - اعتماد صرف سلف على بدل السفر المقرر قانوناً للمأموريات وذلك في كل حالة تقتضيها ظروف قهرية أو أسباب جدية.

٧ - تحديد الحد الأقصى لمتحصلات الجهات الذي يتحتم عنده التوريد فوراً.

٨ - الترخيص بصرف دفاتر قسائم التحصيل ٣٣ ع.ح التي تطلبها الجهات لأول مرة.

٩ - الموافقة على قيام الخزائن بصرف مبالغ بموجب أذون الصرف (٩ ع.ح) التي تسحب من الوحدات الحسابية الواقعة بدائرتها.

١٠ ـ الترخيص بدفع تأمين للهيئات أو الشركات أو الأفراد عن تركيب عدادات مياه أو انارة أو غير ذلك من التوريدات أو القيام بأعمال.

١١ ـ الاستثناء من القواعد والضمانات التي تقررها التعليمات المالية عند استخراج شيك بدل فاقد.

١٢ ـ البت في المسائل الخاصة بفقد الدفاتر والنماذج الخاصة بالصرف والتحصيل والترخيص بصرف أو تسوية مبالغ بمستندات بدل فاقد وتحديد المسئولية واتخاذ الاحتياطات الواجبة لعدم تكرار الصرف أو التسوية.

١٣ ـ احتساب رسوم الأرضية الخاصة بالطرود والرسائل على جانب الحكومة متى ثبت من التحقيق عدم وجود اهمال أو مسئولية.

١٤ ـ الموافقة على رد قيمة الجزاءات بالاستبعاد من الايرادات أو حصيلة الجزاءات بشرط أن يكون قرار رفع الجزاء أو تخفيضه قد صدر من مصدر قرار الجزاء أو من السلطة المختصة رئاسية كانت أو قضائية.

١٥ ـ الترخيص للجهات بالاشتراك في أكثر من نسخة في أية جريدة أو مجلة أو دليل بشرط وجود اعتماد مخصص يسمح بالصرف بدون تجاوز مع التثبت من أن حالة العمل تتطلب هذا الترخيص.

١٦ ـ الترخيص بأيواء السيارات في غير الجراجات الحكومية بشرط التثبت من أنه لا يوجد جراج حكومي بالجهة، أو يوجد ولكنه لا يتسع لايواء السيارات ومع التثبت من أن الجهة الطالبة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على السيارة وضمان سلامتها.

رابعاً ـ الاختصاصات بشئون المشتريات والمخازن:

١ ـ الترخيص ـ في حالات الضرورة ـ بالشراء فيما يجاوز ٢٥٪ من قيمة المقايسة المعتمدة بشرط أن يسمح البند المختص بهذا الشراء للوحدات التي

تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٢ - الموافقة على الترخيص بالشراء فيما يجاوز ١٠٪ من الربط المقرر للبند بالموازنة الجارية بالجهات الادارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٣ - التصريح باعارة أصناف من مخازن الوحدات التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية إلى جهات حكومية وفقاً للشروط المنصوص عليها بالمادة (٢٦٣) من لائحة المخازن.

٤ - التصريح بتأجير أصناف من مخازن الجهات الإدارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٥ - التجاوز عن تحصيل قيمة الأصناف الفاقدة أو التالفة إذا كان الفقد أو التلف نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة في الحالات التي تزيد فيها قيمة الأصناف الفاقدة أو التالفة على ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه.

٦ - فحص ومراجعة واعتماد وحفظ محاضر الجرد للجهات التي يشرف عليها المدير المالي أو المراقب المالي.

٧ - الموافقة على شراء الاصناف الغالية الثمن كالمكاتب والثلاجات وأدوات الشرب وما في حكمها عند الاقتضاء فيما لا يزيد عن ٣٠٠ جنيه.

٨ - التصريح ببيع الأصناف الراكدة أو التي بطل استعمالها أو الزائدة عن الحاجة.

خامساً: الاختصاصات الادارية:

١ - دراسة حجم العمل بالوحدات الحسابية بدائرة الجهة الواقعة في اختصاصه وتحديد احتياجاتها واقتراح أو تدبير سداد العجز.

٢ - اقتراح انشاء الوحدات الحسابية الجديدة، واقتراح الغاء الوحدات

الحسابية، أو تعديل مسمياتها أو مجال اختصاصاتها واشرافها، أو إدماجها بوحدات حسابية أخرى والعرض على وزارة المالية.

١٧٢ ـ اختصاصات المراقبات المالية بمجالس المراكز والمدن والاحياء:

نصت المادة رقم ٣٥ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات المراقبة المالية بمجالس المدن والاحياء على أن تشرف المراقبة المالية بمجالس المراكز والمدن والاحياء على جميع الاعمال المالية بالمجالس والمجالس القروية في دائرة المركز الاداري، وذلك عن طريق وحدات معاونة تباشر نفس الاختصاصات السابق بيانها في وحدات المديرية المالية، ويكون المراقب المالي لمجلس المركز والمدينة والحي بالمحافظة ممثلاً لوزارة المالية وتابعاً لمدير المديرية المالية.

١٧٣ ـ اختصاصات مديرو الحاسبات:

حددت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية اختصاصات مديرو الحسابات بما يأتي:

١ ـ الاشتراك في لجنة اعداد مشروع موازنة الجهة الادارية التي يعمل بها والتوقيع عليه قبل ارساله إلى وزارة المالية.

٢ ـ الرقابة على تنفيذ موازنة الجهة ايراداً ومصروفاً ودراسة أهداف الاستخدمات والموارد.

٣ ـ أمساك سجلات الارتباطات.

٤ ـ التحقق من أن الوحدات المساعدة قد راعت في اعداد المستندات المؤيدة للصرف أحكام القواعد المالية المقررة.

٥ ـ اعتماد استمارات الصرف بعد التأكد من أن الاجراءات تمت وفقاً للقوانين والقرارات والأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة.

٦ - التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً.

٧ - مراعاة انتظام القيد بالسجلات المحاسبية ومراجعتها يومياً وعند اقفال حساب كل شهر.

٨ - اعتماد وارسال كشوف المتابعة الدورية عن نتائج تنفيذ الموازنة الشهرية والربع سنوية والختامية في المواعيد المقررة، وذلك بعد اجراء المطالبة اللازمة مع الدفاتر الحسابية واعتمادها والتأكد من اعتماد الجهة الإدارية لكشوف المتابعة المشار اليها.

٩ - اخطار كل من وزارة المالية (وكالة الوزارة لشئون حسابات الحكومة والتفتيش المالي) والجهاز المركزي للمحاسبات بأية مخالفة مالية قد تقع في الجهة الادارية وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة رقم (١٣) من هذه اللائحة.

١٠ - توزيع الاختصاصات بينه وبين وكلاء الحسابات بطريقة تكفل الاشراف الفعال والرقابة الكاملة على الأعمال المالية اليومية.

١١ - توزيع العمل داخل الوحدة الحسابية وفقاً لطبيعة وظروف العمل بها بحيث تضم:

(أ) التسجيل.
(ب) المراجعة.
(جـ) القيد.
(د) الصرف.
(هـ) قسم الاضابير.
(و) حسابات النتيجة.

١٢ - مراعاة توافر الشروط الواجب توافرها في العاملين بالوحدة الحسابية التي يعمل لها.

١٣ ـ التأشير على المستندات بما يفيد عدم وجود مانع قانوني أو اداري يحول دون اعادة صرف مبالغ في الأحوال التي يتعين فيها اعادة الصرف نتيجة حوادث اختلاس أو سرقة أو اهمال أو غيرها. وكذلك بما يفيد سبق اخطار وزارة المالية وارفاق صورة من هذا الاخطار باستمارة الصرف.

١٤ ـ متابعة ترشيد الانفاق وتحقيق الايرادات المدرجة بموازنة الجهة والتأكد من سلامة الدورة المستندية الخاصة بتحصيل الايرادات وإيداعها للحسابات المختصة بالبنك أو البنوك المرخص بالتعامل معها.

١٧٤ ـ اختصاصات وكلاء الحسابات:

حددت المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية اختصاصات وكلاء الحسابات بما يلي:

١ ـ مراجعة استمارات الصرف.

٢ ـ اعتماد استمارت الصرف نهائياً على النحو الآتي:

(أ) لغاية خمسمائة جنيه.

(ب) ما يزيد على ذلك في حالة تغيب مراقب أو مدير الحسابات.

٣ ـ التأكد من سلامة القيد بالدفاتر والاستمارات الحسابية وتجنب المحو والكشط ـ سواء بالدفاتر والمستندات ـ والتوقيع بجانب التصحيحات التي تجري في الدفاتر والمستندات.

٤ ـ مراعاة تداول الدفاتر الحسابية بين أيدي كثيرة. وألا يمسك الدفتر سوى الشخص المعهود به اليه وفي حالة غيابه يمسكه من يكلف بالعمل رسمياً.

٥ ـ العناية بحفظ الدفاتر الحسابية المنتهية واتباع نصوص لائحة المحفوظات الحكومية بشأنها.

المشاركة في اعداد كشوف المتابعة الدورية وبياناتها والتوقيع عليها.

٧ ـ مراعاة التزام العاملين بالوحدة الحسابية بأحكام القوانين والتعليمات المالية المقررة.

١٧٥ ـ اختصاصات التفتيش المالي:

لإحكام الرقابة المالية على الجهات الادارية نصت المواد من ٣٨ إلى ٤٤ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات التفتيش المالي كما يلي:

مادة ٣٨ ـ تباشر أجهزة التفتيش بوزارة المالية ـ المركزية والمحلية ـ مسئولياتها في مجال الرقابة المالية على أموال الجهات الادارية لمنع حدوث أي انحرافات أو مخالفات مالية واهمال في تنفيذ احكام القرارات واللوائح والتعليمات المالية. ولاكتشاف المخالفات في الوقت المناسب. ويتم ذلك من خلال الدورات التفتيشية وفقاً لبرامج زمنية تستهدف فحص الأعمال المالية بالجهات الادارية مرة واحدة على الأقل في السنة، بالاضافة الى التفتيش على بعض الوحدات جزئياً كلما تطلب الأمر ذلك.

مادة ٣٩ ـ تختص الإدارة المركزية للتفتيش المالي بالتفتيش المالي المركزي على الوحدات الحسابية بالجهات الادارية المشار اليها في المادة الأولى من هذه اللائحة.

وتباشر أجهزة التفتيش المالي بالمديريات المالية بالمحافظات التفتيش المالي على الأعمال المالية بالوحدات الحسابية والخزائن والمخازن ووحدات الايرادات المحلية وسائر المشروعات الانتاجية التي تشرف عليها المحافظات وأية اعمال مالية تقررها القوانين واللوائح والقرارات أو أية أنظمة أخرى.

مادة ٤٠ ـ للمفتشين الماليين حق الاطلاع على كافة المستندات والسجلات والأوراق والبيانات التي يرونها لازمة للقيام بمهمتهم وطلب التحفظ على ما تقتضيه الضرورة من مستندات أو ملفات أو دفاتر أو أوراق مالية وذلك دون

الاخلال بحق الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة المالية طبقاً لقانون انشائه.

مادة ٤١ ـ يقتصر التفتيش المالي بالجهات الادارية على التفتيش على الأعمال الحسابية والمالية والمخزنية على الفروع والاقسام التابعة لها والتي لا توجد بها وحدات حسابية تابعة لوزارة المالية.

مادة ٤٢ ـ يجوز لرئيس الجهة الادارية أن يطلب من الادارة المركزية للتفتيش المالي بوزارة المالية أو أجهزة التفتيش المالي بالمديريات المالية بالمحافظات أو الهيئة العامة للخدمات الحكومية ـ كل في حدود اختصاصه ـ فحص نظام الحسابات والمخازن وتقديم تقرير بما يسفر عنه هذا الفحص.

مادة ٤٣ ـ على رؤساء الجهات الادارية الرد على الملاحظات التي تتضمنها تقارير التفتيش المالي خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بها وتنفيذ التوصيات التي تتضمنها هذه التقارير.

٤٤ ـ على المراقبين الماليين ومديري ووكلاء الحسابات الرد على تقارير التفتيش على الوحدات الحسابية وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بهذه التقارير.

ويعتبر عدم الرد على تقارير التفتيش المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة خلال المدة المشار اليها في هاتين المادتين أو الامتناع عن تنفيذ ما ورد بها من توصيات مخالفة مالية.

أسئلة الفصل الأول

١١ ـ علق على العبارة التالية:

« يجب أن تركز المحاسبة الحكومية على مدى وفاء الجهات الادارية بالمتطلبات القانونية ».

١٢ ـ لماذا يتم دراسة المحاسبة للوحدات الغير هادفة الى تحقيق الربح مع المحاسبة الحكومية بدلاً من دراستها مع المحاسبة في المنشآت الهادفة الى تحقيق الربح؟

١٣ ـ علق على العبارة التالية:

« بالرغم من أن الجهة الادارية قد تمسك نظام محاسبي جيد إلا أن تقييم اداء المديرين في الجهات الادارية يعتبر أكثر صعوبة عنه في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح المماثلة في الحجم والنشاط ».

١٤ ـ ينظر الى الرقابة على النفقات الحكومية على أنها أكثر أهمية من الرقابة على الايرادات. هل هناك سبب لهذا التركيز.

١٥ ـ أذكر العوامل التي تجعل المجتمع يخضع الجهات الادارية للرقابة بواسطة القوانين واللوائح.

١٦ ـ عرف المال كما يستخدم في المحاسبة الحكومية ووضح الفرق بين هذا المفهوم ومفهومه في المحاسبة بالوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح.

١٧ ـ فرق بين مصطلح النفقة ومصطلح المصروف.

١٨ ـ «يبدو واضحاً ان الاختلاف الجوهري بين المحاسبة الحكومية

والمحاسبة في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح يقع في كل من (١) اهداف الوحدة (٢) طرق الرقابة المفروضة على الوحدة (٣) مصادر الايرادات » .

علق على هذه العبارة

١٩ - تطبق الجهات الادارية الأساس النقدي حين اعداد التقارير الختامية. وضح أسباب التوصية باستخدام أساس الاستحقاق.

٢٠ - وضح كيفية وأسباب علاج إهلاك الأصول الثابتة بالجهات الادارية.

الفصل الثاني

المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة

٢١ ـ مقدمة:

يمكن وصف الموازنة على أنها عملية تخصيص الموارد النادرة لأشباع الاحتياجات الغير محدودة. وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها « قائمة تضم التقديرات المعتمدة لمصروفات وإيرادات الدولة لسنة مالية مقبلة »[١].

وبالرغم من أهمية الموازنات في كل من الوحدات الهادفة لتحقيق الربح والجهات الادارية إلا أن الموازنة تلعب دوراً كبيراً في التخطيط وتقييم الأنشطة الخاصة بالجهات الحكومية أكثر منها في الوحدات الخاصة. وقد أشارت جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية إلى اهمية الموازنة بوضعها في المبدأ الثالث من مبادىء المحاسبة الحكومية حيث نصت على أنه:

« يجب اعداد موزانة سنوية لكل وحدة حكومية سواء تم فرض ذلك بالقانون أم لا. ويجب أن يوفر النظام المحاسبي أساليب الرقابة على الموازنة بالنسبة للنفقات والإيرادات الحكومية »[٢].

وبمقارنة الموازنة العامة للدولة بالموازنات التخطيطية بالوحدات الهادفة الى تحقيق الربح نجد:

---

(١) حسن محمد كمال: **نظام المحاسبة الحكومية**، دار الجيل للطباعة، ١٩٦٨. ص ٢٩.

(٢) NCGA op. Cit. P. 5.

١ ـ أن الموازنة في الجهات الإدارية تشابه الموازنة المعدة في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح من حيث وظيفتها الرقابية عن طريق المقارنة بين الأرقام الفعلية والارقام المقدرة مقدماً.

٢ ـ مفهوم الموازنة في الجهات الادارية يختلف عن مفهومها في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح ففي الأول تعتبر المرازنة تقدير للايرادات والنفقات بينما تمثل في الثانية قائمة بالأصول والحقوق على أصول الوحدة.

٣ ـ يطلق عليها الموازنة العامة على أساس أنها تمثل توازن بين الإيراد العام والانفاق العام للدولة. وان كان هناك أساليب مقبولة حالياً لفكرة التخطيط لوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٤ ـ يصبح الجانب الخاص بالنفقات في الموازنة اعتماداً بمجرد موافقة السلطة التشريعية عليه.

٥ ـ يعتمد جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة على مفردات يمكن تحديدهما بدقة مثل الايرادات الناتجة من الرسوم العقارية.

وترجع أهمية الموازنة في الجهات الحكومية إلى طبيعة البيئة التي تعمل فيها، فالتخطيط يكون محل اهتمام أساسي بها نظراً لأنه:

١ ـ لا يتم تقييم أنواع وأصناف وكميات السلع والخدمات التي تقدمها الجهات الإدارية باستخدام قوى السوق الحرة.

٢ ـ هذه السلع والخدمات عادة ما تكون محل اهتمام المواطنين وتؤثر على معيشتهم مثل التعليم والصحة والأمن والصرف الصحي.

٣ ـ تنوع الأنشطة الحكومية الحالية بحيث أصبح التخطيط الشامل مطلب أساسي لامكان اتخاذ القرارات في هذه البيئة المعقدة.

٤ - تمثل الحكومة المواطنين، والتخطيط واتخاذ القرارات عملية مشتركة بينهما ويكون اشتراك المواطنين في ذلك سواء بصفاتهم الشخصية أو عن طريق ممثليهم في السلطة التشريعية والتنفيذية.

وتستخدم الموازنات بالجهات الادارية كوسيلة للرقابة لكل من:

١ - رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية.

٢ - رقابة رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) على نشاط الوزارات والجهات الادارية التابعة لها.

وكما سبق ان ذكرنا فإنه حينما توافق السلطة التشريعية على الموازنة فإن تقديرات النفقات تصبح اعتمادات والتي قد تكون محددة في بنود عامة أو محللة تفصيلياً. ففي الحالة الأولى يكون لمديري الجهات الادارية حرية كبيرة في اتخاذ القرارات الادارية لتشغيل الوحدة بينما في الحالة الثانية لا يكون للمدير سلطات في اتخاذ القرارات ويتحدد دوره في تنفيذ الاعتمادات المحددة. ومن ناحية أخرى قد يصدر رئيس الجهة الادارية تعليمات للعاملين تحت اشرافه بتحديد سلطاتهم في الانفاق على بنود معينة بتفصيل أكثر مما تم الموافقة عليه بواسطة السلطة التشريعية وذلك مثل تحديد حد أقصى للانفاق الشهري، وحين فرض مثل هذه القيود يقع على النظام المحاسبي تقديم معلومات تمكن من:

١ - معرفة الجهة الادارية لنفقاتها الفعلية ومدى اتفاقها مع الحدود المفروضة عليها.

٢ - توفير المعلومات لرئيس السلطة التنفيذية لمعرفة مدى التزام الجهات الحكومية بالقيود المفروضة بواسطة السلطة التشريعية.

٢٢ - المصطلحات الرئيسية للموازنة:

بالرغم من ان الموازنة الجارية لكل سنة تكون مستقلة من الناحية القانونية إلا

ان اعداد الموازنة تعتبر عملية مستمرة. ويعمل المسئولين عن الموازنة طوال العام لمراجعة تقارير الموازنة عن العام السابق ومدى اتفاقها مع الموازنة المعتمدة، كذلك، يقوموا بتنفيذ الموازنة الخاصة بالسنة الجارية، كما يقوموا في نفس الوقت باعداد الموازنة للسنة أو للسنوات المقبلة.

وتمر الموازنة بخمس مراحل:

(١) الاعداد (٢) موافقة السلطة التشريعية (٣) إدارة وتنفيذ الموازنة (٤) اعداد التقارير (٥) المراجعة اللاحقة.

ومن المفيد التفرقة بين الأنواع المختلفة من الموازنات لمعرفة الاختلافات بينها والمصطلحات المستخدمة.

٢٢١ ـ الموازنة الاستثمارية والموازنة الجارية:

تستلزم الادارة الحكومية الجادة ضرورة التخطيط المستقبلي لعدة فترات. فتهتم معظم الحكومات بالاستمرار في تقديم السلع والخدمات (على الأقل لعدة سنوات) وبالحصول على المباني والأراضي والعناصر الأخرى من «الأصول الثابتة» والتي يجب أن تجدول وتمول.

وبالرغم من قيام الحكومات باعداد خطط شاملة لعدة سنوات (خطط خمسية مثلاً) تتضمن كل الايرادات المتوقعة إلا أن الاتجاه الشائع حالياً في الخطط طويلة الأجل هو قصرها على «النفقات الرأسمالية» للجهات الادارية.

ويجدر الإشارة إليها على أنها «برامج رأسمالية Capital programs»، أفضل من تسميتها «موازنة الرأسمالية Capital budget».

أما الموازنة الجارية أو الموازنة التشغيلية Current or Operating Budget فتتضمن كل الايرادات المتوقعة في سنة مالية مقبلة والنفقات المقرر لها.

ولقد عرفت جميعة المحاسبة الحكومية الامريكية المصطلحات السابقة كما

يلي [1].

البرامج الرأسمالية: هي خطة للانفاق الرأسمالي المقدر سنوياً لعدة سنوات وهي تحدد مقدماً كل مشروع أو انفاق مكمل تساهم فيه الحكومة وتحدد الموارد المتوقعة لتمويل هذه النفقات الرأسمالية.

الموازنة الرأسمالية: خطة للنفقات الرأسمالية المقترحة وطرق تمويلها خلال الفترة المالية وهي جزء من الموازنة الجارية. وإذا ما طبق نظام البرامج الرأسمالية فإن الموازنة الرأسمالية ستمثل ذلك الجزء الخاص بالسنة محل الموازنة.

الموازنة الجارية: الموازنة السنوية التي تعد للسنة الجارية أو في بعض الجهات الادارية لأقل من السنة.

٢٢٢ - مشروع الموازنة والموازنة المعتمدة:

أحد التقسيمات الهامة في الموازنات هو التفرقة بينها على أساس وضعها القانوني. فالموازنات المقترحة تعتبر خطط قد تصبح فيما بعد طلبات وإذا ما تم اعتمادها تصبح قانون. ونظراً لأن الموازنة المقترحة تخدم أساساً كمؤشر للتفاوض والمناقشة وتعد اساساً للاستخدام الداخلي فليس من الضروري أن تكون بنفس دقة الموازنات المعتمدة. فالبرامج الرأسمالية على سبيل المثال، لا تمثل طلبات وليس من المعتاد أن تفرض بواسطة القانون، بالرغم من أن السلطة التشريعية قد تفحصها قبل اعتماد الموازنة الجارية وقد تشير بصورة عامة إلى قبول أو عدم قبول محتوياتها واتجاهاتها. وبالمثل، فإن طلب موازنة الوزارات للسنة المقبلة قد يطلق عليها موازنة، ولكن عادة هو طلب يتقدم به رئيس الوزارء لتخصيص أموال معينة لوزارة معينة في الموازنة الجارية للحكومة. علاوة على ذلك، فإن الموازنة الجارية المقترحة قد تمر خلال عديد من المراحل لتعديلها قبل تقديمها للسلطة

---

(١) NCGA op. Cit. pp. 155 - 157.

التشريعية وقد يتم تعديلها تعديلاً جوهرياً قبل اعتمادها. والموازنة المعتمدة نهائياً يتم بموجبها فرض الاعتمادات الواردة بها قانوناً، وتلزم السلطة التنفيذية الزام قانوني. وهذه الموازنة النهائية، أي كانت محتوياتها أو شكلها، تكون أساس للرقابة القانونية على الأفرع التنفيذية وهي الموازنة التي يفحصها رئيس الوزراء لغرض فرض الرقابة وتقييم العاملين تحت إشرافه.

وللسلطة التشريعية فقط الحق في تغيير الشروط والعناصر الواردة بالموازنة المعتمدة ويكون لرئيس الوزراء الحق في تعديل الشروط واللوائح التي أصدرها تحت اشرافه.

٢٢٣ - الموازنة الثابتة والموازنة المرنة

الموازنات الثابتة هي تلك التي تتحدد فيها الاعتمادات بمبالغ ثابتة بغض النظر عن حالة الطلب على سلع أو خدمات الحكومة ومن ناحية أخرى، فإن النفقات المعتمدة بموازنات مرنة تكون ثابتة للوحدة من السلع أو الخدمة، ولكنها متغيرة في المجموع وفقاً للطلب على إنتاجها أو تسليمها للسلع والخدمات للمواطنين.

والموازنات الثابتة عادة تكون بسيطة في اعدادها وادارتها وأسهل في الفهم من الموازنة المرنة، وهي وسيلة قوية لتحديد قرارات السلطة التنفيذية بواسطة السلطة التشريعية (أو رئيس الوزارء في علاقته بتابعيه). وهي أكثر سهولة في التكامل مع أساليب الرقابة عن طريق الموازنات في النظام المحاسبي، وتتفق مع تخصيص قيم ثابتة من الموارد بين إدارت مختلفة أو برامج مختلفة. والموازنة ذات الانفاق الممتد هي أحد أنواع الموازنات الثابتة. وتعتبر الموازنات المرنة أكثر واقعية حين حدوث تغيرات في كميات السلع أو الخدمات المقدمة وتتأثر مباشرة بأتاحة الموارد لتلبية احتياجات الانفاق.

٢٢٤ - الموازنات التنفيذية والموازنات التشريعية:

يمكن تبويب الموازنات على أساس من يقوم بإعدادها. وكما سبق ان ذكرنا

فإن إعداد الموازنة عادة ما يكون من مهام السلطة التنفيذية. بالرغم من أن السلطة التشريعية قد تعدلها قبل الموافقة عليها. وفي بعض الحالات فإن السلطة التشريعية تعد الموازنة ربما بعد عدم اتفاقها مع السلطة التنفيذية. وفي حالات أخرى، فإن الموازنة يتم اعدادها باشتراك كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وربما مع ممثلين للمواطنين.

وهذه الموازنات يشار إليه عادة على أنها موازنات تنفيذية «Executive Budget» و « موازنات تشريعية Legislative Budget » و « موازنة مشتركة Joint Budget ».

٢٢٥ - الموازنة على الأساس الصفري:

عادة ما يقوم مديري الجهات الادارية بتقدير الموازنة للعام المقبلة عن طريق تبرير الزيادة المطلوبة للاعتمادات عن مأتم تخصيصه في العام الحالي. بمعنى آخر، إن ما قاموا بأنفاقه يعتبر مقبولاً وضروري بدون فحص. إلا أنه يمكن تحقيق وفورات ضخمة إذا ما طلب من الجهات الادارية اعادة النظر في كل الاعتمادات التي تطلبها في كل سنة كما لو ان برنامجها أو برامجها جديدة بالكامل، وهذا الاجراء في اعداد الموازنة قد يكون صعباً في التنفيذ لأنه سيلقى باعباء ضخمة على من يقوم بأعداد الموازنة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه سيتم رفض بعض الأنشطة إذا ما خضعت إلى دراسة سنوية لتكاليفها ونتائجها.

ولقد تزايدت الحاجة إلى موازنات فعالة في كل من الصناعة والحكومة إذ يجب أن تخضع كل المشروعات والبرامج الحكومية للإجابة على سؤالان:

١ - إين وكيف يمكن انفاق الأموال بفاعليه؟

٢ - ما هو مقدار النقود التي يجب انفاقها؟

وللاجابة على هذه الاسئلة، عادة ما تستخدم الجهات الادارية المستويات

الجارية للتشغيل والانفاق كأساس مقبول تبنى عليه التحليل التفصيلي للمفردات التي تحتاج إلى زيادة أو تخفيض، وبالتالي تركز على جانب بسيط من اجمالي قيمة الموازنة المعتمدة. وهذا الاسلوب لا يجيب على السؤلان الآتيان:

١ ـ ما مدى كفاية وفعالية العمليات الجارية والتي لم يتم تقييمها ؟

٢ ـ هل يجب تحويل العمليات الجارية لتمويل برامج لها أولوية أو تزيد من الربحية ؟.

ولقد بدأ التفكير في إعداد الموازنة على الأساس الصفري بواسطة بية أ. بايهر PETER A. PYHRR عضو إدارة البحوث بشركة تكساس Texas Instrument عام ١٩٦٨. ومنذ هذا التاريخ بدأ تطبيق الموازنة على الاساس الصفري في عديد من الشركات الصناعية وفي عديد من الولايات بالولايات المتحدة الامريكية وفي عديد من الوزارات. وسيلقى هذا الاسلوب عناية في آخر هذا المرجع.

٢٣ ـ المداخل المختلفة لأنظمة الموازنات:

لا تأتي أنظمة الموازنات كأنظمة نمطية جاهزة للتطبيق. وإنما يجب أن يصمم نظام الموازنات ليناسب البيئة الخاصة بعمل الجهات الإدارية [١]، ويوفر أساس للتخطيط والرقابة والتقييم وفقاً للظروف المتاحة. ونادراً ما نجد حكومتا دولتان يؤديا نفس اجراءات الموازنة.

ويحتوى أي نظام للموازنات، سواء كان مبسط أو معقد على مراحل التخطيط والرقابة والتقييم، ولكن نادراً مايتم اعطاء هذه المراحل وزن متساوي. وبالتأكيد، فإن الاختلافات الرئيسية بين المداخل الثلاثة الرئيسية لاعداد

(١) للتوسع في العوامل البيئية المؤثرة على الموازنة. أنظر

Lennox L. Moak and Kathryn W. Killian: **Operating Budget Manual**. Chicago. Municipal Finance officers Association, 1963,pp. 21 - 55.

موازنات الدولة تظهر من الاختلاف في التركيز النسبي على هذه الوظائف الادارية الهامة.

ويمكن تبويب المداخل الشائعة لأعداد موازنة الانفاق في:

(١) مدخل الهدف من الانفاق.

(٢) مدخل الاداء.

(٣) مدخل موازنة التخطيط والبرامج.

والشرح الكامل لكل من أو التداخل الممكن بين هذه المداخل يقع خارج نطاق هذا المرجع. وفي الشرح التالي، يجب أن نلاحظ أن الموازنات ليست بعيدة عن التخطيط، وأن كل مدخل يمكن استخدامه بدرجات مختلفة، وأن هذه المداخل متداخلة، وأنه يمكن أن نجد جانب من كل منها في نظام واحد للموازنة. علاوة على ذلك، يجب أن ننظر دائماً إلى النتائج من النظام أكثر من المصطلحات المستخدمة فالموازنة المعدة على أساس الهدف من الانفاق قد يشار اليها امام المواطنين على أنها موازنة إداء أو موازنة برامج، حيث أنها اعتبرت المداخل المتطورة في السنوات الأخيرة.

٢٣١ ـ مدخل الهدف من الانفاق:

عادة ما يشار إلى إعداد الموازنة على أساس الهدف من الانفاق، على أنه الأسلوب التقليدي، وهو أبسط المداخل الثلاثة. وهذه الطريقة والتي تركز على الرقابة على الانفاق، أصبحت شائعة كأساس للرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية وأصبحت أكثر انتشاراً بإضافة بعض عناصر المداخل الأحدث.

وترتبط هذه الطريقة بكل من الجهات الادارية التي تقدم طلباتها في موازنة إلى رئيس الوزراء على أساس أنواع النفقات المتوقعة، (١) عدد الموظفين الذين سيتم تعيينهم في كل وظيفة ومستوى الأجر والسلع أو الخدمات المعينة التي سيتم

الحصول عليها خلال السنة المقبلة (٢) يقوم رئيس الوزراء بتجميع وتعديل وإعداد موازنة عامة للدولة ويقدمها للسلطة التشريعية بنفس أسس الغرض من الانفاق و(٣) تقوم السلطة التشريعية بالموافقة على الاعتمادات بعد فحص الطلبات وفقاً للغرض من الانفاق. ويمكن أن تظهر العناصر الرئيسية لهذا المدخل كما في الجدول التالي.

موازنة مبسطة تعتمد على مدخل الغرض من الانفاق
(مبوبة على أساس الجهة الإدارية والغرض من الانفاق)

مديرية الأمن:

قسم البوليس:

أجور ومرتبات:	**معدل**	**إجمالي**	
١ - لواء	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	
٢ - ضباط	٩,٥٠٠	١٩,٠٠٠	
٣ - صف ضابط	٨,٥٠٠	١٧,٠٠٠	
١٢ - جنود	٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	
٣ - عامل اتصالات	٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	
١٠ - خفراء	١,٨٠٠	١٨,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠

مهمات:

أدوات كتابية	٢٠٠	
مهمات	١٠٠	
بنزين وسولار	٣,٠٠٠	
ملابس	٢,٢٠٠	
مهمات أخرى	٥٠٠	٦,٠٠٠

خدمات أخرى وأعباء:

تليفون	٤٠٠	
بدل انتقالات	٨٠٠	
منافع عامة	١٦٠٠	
مصاريف مختلفة	٢٠٠	٣,٠٠٠

مصروفات رأسمالية:

موتوسيكلات	١,٦٠٠	
سيارات دورية	٤,٤٠٠	٦,٠٠٠
إجمالي مصروفات قسم البوليس		١٨٠,٠٠٠

قسم الحريق:

أجور ومرتبات:

. . . . . .

اجمالي الموازنة	١,٨٠١,٧٢٠

ويمكن فرض درجات متعددة من الرقابة على الاعتمادات بواسطة السلطة التشريعية عن طريق موازنات الهدف من الانفاق ويمكن توضيحها بتحديد النقاط المحكمة للرقابة في المثال السابق. حيث تم درجة كبيرة من الرقابة إذا ما تم الاعتماد وفقاً للتفاصيل السابقة. على سبيل المثال اعتمادات قسم البوليس قد تكون على أساس لواء بمرتب ١٢,٠٠٠ جم، ضباط بمرتبات ١٩,٠٠٠ جم الخ... وبديلاً عن ذلك قد يتم فرض رقابة أقل إذا ما تم اعتماد أجور ومرتبات بمبلغ ١٦٥,٠٠٠ جم ومهمات ٦,٠٠٠ جم، وخدمات وأعباء أخرى ٣,٠٠٠ جم، ومصروفات رأسمالية ٦,٠٠٠ جم.

في هذه الحالة فإن التفصيل المذكور يحدد نوع الخدمة أو السلعة التي تطلب، ولكن يكون للسلطة التنفيذية الحرية في الصرف داخل هذه الإعتمادات طالما أنها لم تتعدى المجاميع الجزئية لاعتماد الجهة الإدارية.

وقد تعطى حرية أكبر للسلطة التنفيذية إذا ما تم الموافقة على الاعتماد على أساس مبلغ إجمالي على مستوى الجهة الإدارية. على سبيل المثال قسم البوليس يخصص له ١٨٠,٠٠٠ جم. وتكون هذه القيمة الإجمالية هي المحدد للسلطة التنفيذية. أخيراً، فقد يتم اعتماد كل انفاق الجهة الإدارية فمثلاً مديرية الأمن قد يعتمد لها مبلغ ١,٨٠١,٧٢٠ جم ويترك لها حرية الانفاق في حدود هذا الاعتماد. وقد يفرض رئيس الوزراء (أو الوزير) بعض القيود على الصرف من الاعتمادات مما يحقق له رقابة افضل على الانفاق الذي يقوم به التابعين له.

وبالرغم من انتشار استخدام مدخل الغرض من الانفاق في إعداد الموازنة إلا أنه يواجه انتقادات كثيرة. فعلى سبيل المثال، ينظر إليه على أنه يؤدي إلى رقابة زائدة عن اللازم على حساب دقة التخطيط والتقييم. كذلك فإنه في الممارسة العملية يؤدي تخصيص الاعتمادات على بنود محددة إلى التركيز على الاحتياجات قصيرة الأجل لجهة معينة (الافراد، المهمات،.. الخ) وبالتالي فإن كل من الاعتبارات طويلة الأجل وتلك المتعلقة ببرامج الجهة الإدارية ككل عادة ما تلقى اهتماماً غير كاف. كذلك، فإن عديد من القرارات الهامة يتم اتخاذها في أدنى مستويات الحكومة، ويتم تصعيدها، بينما من الضروري أن تنشأ الأهداف العامة والسياسات في المستويات العليا وتتدفق لإتباعها في المستويات الدنيا. وكنتيجة، فإن أهداف الحكومة يتم ذكرها بطريقة غير منسقة عن طريق تجميع أهداف الوزارات المختلفة. ويتم الانتقاد أيضاً بأن التخطيط قد يتم إهماله، وأن الموازنات يتم إعدادها بناء على مستويات وانماط الانفاق الجاري. وهذا يؤدي إلى تكرار الأنشطة السابقة، سواء كانت مناسبة أم لا والفشل في تحديد أهداف

واضحة، والفشل في الأخذ في الحسبان كل البدائل المتاحة للجهات الإدارية لتحقيق أهدافها. علاوة على ذلك فإنه يقال أن السلطة التشريعية تقوم لها تفاصيل كثيرة للنفقات بحيث لا تستطيع التركيز على الهام منها، ومع ذلك فلا تحصل على وظائف أو برامج أو أنشطة ونتائج الوزارات والجهات الإدارية. وبالتالي فإن السلطة التشريعية تفرض رقابة على عناصر مثل عدد المكالمات التليفونية التي يسمح بها، أو مرتبات موظفين معينين، أكثر من التركيز على البرامج الشاملة والسياسات الخاصة بالجهات الإدارية. ولقد تم ملاحظة أن.

« لا يقدم الهيكل التقليدي للموازنة لكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية نوع المعلومات المطلوبة للتخطيط الفعال وتخصيص الموارد، أو تحقيق الإدارة اليومية للجهات الإدارية. وللحقيقة، فإن أسلوب الموازنة باستخدام مدخل الغرض من الانفاق يقال أنه يوفر أسلوب منظم وموضوعي للتخطيط المالي والرقابة، ولكن في عديد من الحالات فإن كل ما يقدمه هو اطار موحد لتصميم ومسك مجموعة من السجلات تتفق مع الاحتياجات القانونية، ولكنها تقدم القليل من المعلومات الإدارية النافعة »[(١)].

ولقد كان هذا المدخل ضروري كرد فعل لسوء أداء الحكومات في بداية هذا القرن، وخدم الهدف اللازم في ذلك الوقت حيث احتاجت الحكومات إلى أنظمة للرقابة الداخلية و / أو إداريين على كفاءة مرتفعة وتمكين السلطة التشريعية من الرقابة على الأنشطة الحكومية المحدودة. مع ذلك، فإن تطبيق هذا المدخل حالياً يواجه بمعارضة نظراً لأن السلطة التنفيذية يجب أن يكون لها سلطات كافية ومرونة في محاولتها لتنفيذ برامج حكومية متنوعة ومعقدة. أخيراً، فإن هذا المدخل يشجع على الانفاق بدلاً من الترشيد فيه، فضلاً عن أن الوزراء يشعرون بضرورة انفاق اعتماداتهم بالكامل - سواء تم الحاجة إليها أم لا. نظراً لأن:

---

(١) Ernest and Ernest. **Planning - Program - Budgeting Systems for State and Local Governments**, Washington. 1968. P. 22.

١ - تقييم الاداء يميل إلى التركيز على الانفاق، ويفترض في المدير أنه كفء طالما أنه يتمسك بالانفاق في حدود الموازنة.

٢ - قد يتم تخفيض الموازنة التالية للمدير إذا أنفق أقل مما طلبه للسنة الحالية، نظراً لأن السلطات التشريعية عادة ما تبني اعتماداتها على النفقات السابقة. وقد تعتبر حقيقة أن المدير لم ينفق ما طلبه في إحدى السنوات دليل على المغالاة في تقدير النفقات اللازمة له.

والمدافعين عن مدخل إعداد الموازنة على أساس الغرض من الانفاق يذكروا مزاياها من حيث طول فترة استخدامها وتجربتها، وبساطتها، وسهولة إعدادها وتفهمها بواسطة كافة المستويات. كذلك لاحظوا أن الموازنات على أساس الوحدات التنظيمية والهدف من الانفاق تناسب أنماط محاسبة المسئولية، وأن هذه الطريقة تسهل الرقابة المحاسبية في مرحلة تنفيذ الموازنة. وأن البيانات الصالحة للمقارنة يمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية لغرض تسهيل مقارنة اتجاه الانفاق. علاوة على ذلك، يذكر أن:

(١) معظم البرامج ذات طبيعة مستمرة.

(٢) معظم النفقات تقريباً لا يمكن تجنبها.

(٣) يجب حين اتخاذ القرارات في الحياة العملية أن تكون مبنية على التغيرات في البرامج، وأن يتم التركيز على التغيرات المقترحة، بالمقارنة ببيانات السنة السابقة.

(٤) مدخل الغرض من الانفاق لا يمنع تضمين بيانات عن التخطيط والتقييم والتي توفرها المداخل الأخرى.

٢٣٢ - مدخل الاداء:

بالرغم من ظهور مدخل الاداء قرب بداية هذا القرن، إلا أنه لقي أكبر اهتماماً بعد تقرير لجنة هوفر عام ١٩٤٩ وانتشر استخدامه في الخمسينيات.

وذكرت لجنة هوفر في تقريرها :

« نوصي بضرورة تحديث مضمون الموازنة للحكومة المركزية باتباع موازنة قائمة على المهام، والأنشطة والمشروعات، وهي ما نسميها موازنة اداء Porformance Budget » (١).

ونلاحظ استخدام اللجنة لكل من مصطلح. الاداء Performance ومصطلح البرنامج Program على أنها متماثلان.

« موازنة البرامج أو الاداء يجب أن تعد كمستند... على أساس الخدمات والأنشطة والمشروعات بدلاً من اعتمادها على الاشياء التي سيتم شرائها » (٢).

وبالرغم من استخدام هذان المصطلحان على أنها متشابهان بواسطة العديد من الكتاب إلا أن « موازنة البرامج » أصبح لها دلالة تختلف عن « موازنة الاداء » وسيتم شرح الفرق بينهما في هذا المرجع.

وقد عرفت جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية موازنة الاداء على أنها: « الموازنة التي يتم فيها تحديد النفقات على أساس قابل لقياس أداء الأنشطة وتنفيذ البرامج. وموازنة الاداء قد تتضمن أسس أخرى لتبويب النفقات مثل طبيعة المصروف والهدف منه، ولكن يعطى لهذه الأسس اهتماماً أقل من إداء الأنشطة » (٣).

ويتضمن هذا المدخل التحول من التركيز على الغرض من الانفاق إلى « أداء يمكن قياسه للأنشطة وللبرامج » والتركيز الأساسي يقع في تقييم الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الأنشطة القائمة، وأدواتها الاساسية هي محاسبة التكاليف وقياس

---

(١) Commission On Orgnization of Executive Branch of the Government. **Budgeting and Accounting**, Washington D. C., U S G P O, 1949. P. 8.

(٢) Task force Report, **Fiscal, Budgeting and Accounting Activities**, Washington D. C., U S G P O, 1949. O. 43.

(٣) G.A.A. op. cit. P. 166.

العمل. ويمكن تلخيص أسس هذه الطريقة في:

(١) تبويب حسابات الموازنة على أساس المهام والأنشطة علاوة على الجهة الإدارية والغرض من الانفاق.

(٢) فحص وقياس الأنشطة القائمة لغرض الحصول على أقصى كفاءة ووضع معايير للتكاليف.

(٣) إعداد موازنة الفترات المقبلة على أساس وحدات تكلفة معيارية مضروبة في حجم النشاط المتوقع خلال الفترة المعينة. ونحصل على إجمالي الموازنة لإحدى الهيئات بضرب التكاليف المعيارية للوحدة في وحدات النشاط المتوقع في الفترة المقبلة وينظر إلى الموازنة المعتمدة على أنها عقد اداء بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

ولعل أهم مساهمة لمدخل موازنة الاداء تقع في:

(١) تركيزها على تضمين وصف لكل نشاط مقترح داخل الموازنة المقترحة.

(٢) تنظيم الموازنة على أساس الأنشطة، مع طلب الاعتمادات مؤيدة بتقديرات التكاليف.

(٣) تركيزها على الحاجة إلى قياس الناتج علاوة على المستلزمات.

وتركز موازنة الاداء على الأنشطة التي يطلب لها اعتمادات، بدلاً من التركيز على كمية الانفاق، وتتطلب الاجابة على أسئلة مثل:

١ ـ ما هي أهداف الجهة الإدارية، ولأي الأسباب تطلب الجهة الاعتمادات وما هي الخدمات التي تقدمها الجهة حتى يحق لها الاستمرار؟

٢ ـ ما هي البرامج أو الأنشطة التي تستخدمها الجهة لتحقيق أهدافها؟

٣ ـ ما هو حجم العمل المطلوب في كل نشاط؟

٤ ـ ما هي مستويات الخدمات التي قدمت في ظل الاعتمادات السابقة؟

٥ ـ ما هو مستوى النشاط أو الخدمة التي يتوقع تحقيقها المواطنين أو السلطة التشريعية إذا ما خصصت للجهة الاعتمادات المطلوبة؟

ولتقديم برامج مقبولة للسلطة التشريعية، تقوم كل وزارة بإعداد أهداف معينة تسعى لتحقيقها وكيفية تحقيقها. علاوة على ذلك، حينما يتفهم المشرع اعمال الوزارة، وأهدافها، ومشاكلها، فإن تقنين الاعتماد يحقق كل معاني التعاقد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، علاوة على مساعدة كل من المقنن والجمهور في تفهم طبيعة الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية. وتقدم بيانات الاداء للمقنن حرية اضافية لتخفيض أو زيادة القيم المطلوبة لمهمة أو نشاط معين. وهذه الحرية الاضافية يمكن وصفها بمقارنة موقف المقنن في ظل مدخل الاداء بموقفه من استخدام مدخل الغرض من الانفاق. فالتفصيلات الكثيرة للوظائف المطلوب شغلها والأشياء التي يلزم شرائها في مدخل الغرض من الانفاق تقدم للمقنن مجموعة من البيانات القيمة. ومن المعتاد أن تعد الاعتمادات بتفصيلات شديدة، بحيث أن محاولة تغيير الموازنة تتطلب موافقة السلطة التشريعية على تعديل بنود الانفاق. والقرارات من هذا النوع هي قرارات تنفيذية وليست تشريعية. وعلى السلطة التشريعية اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد المحدودة وفقاً لأهميتها النسبية للمهام والأنشطة التي تخصص لها هذه الاعتمادات. وحينما تتاح المعلومات عن وظيفة أو نشاط معين، فإنه يمكن زيادتها أو التعاقد عليها وفقاً لرغبة المقنن، بينما في حالة اتاحة بيانات عن الغرض من الانفاق، فإن المقنن يلجأ في حالات عديدة إلى إجراءات غير موضوعية مثل تخفيض جميع طلبات الاعتمادات الإضافية بنسبة معينة. وإذا ما تمت الموافقة على اعتماد في مدخل الأداء، وكان أقل أو أكثر من الموازنة اللازمة للنشاط أو المهام المطلوبة، فعلى السلطة التنفيذية، مراجعة خططها لغرض القيام بأفضل إستخدام للاعتمادات المخصصة.

ويقدم مدخل الأداء لرئيس الوزراء وسيلة رقابية على تابعية، أكثر من تحديد نشاطه في مجرد معرفة ما قام تابعية باتفاقه، فهو يستطيع تقييم اداء الأنشطة على أساس كل من الاداء النقدي ومعايير النشاط.

وبالرغم من كتابه الكثير عن مدخل الاداء، إلا أنه يبدو من الممارسة عدم تطبيقه حرفياً، بالرغم من أن بيانات الاداء تستخدم عادة لتأييد أو كملاحق لطلبات الاعتمادات وفقاً للغرض من الانفاق وهي أساسية في موازنة البرامج وبالرغم من أن المدخل له أساس علمي إلا أن:

(١) عدد محدود من الحكومات والسلطات المحلية لديها عدد كاف من الموظفين أو المحاسبين القادرين على تحديد وحدات القياس وتحليل إداء التكاليف.

(٢) عديد من الخدمات أو الأنشطة الحكومية لا تظهر بصورة يمكن قياسها على أساس وحدات إنتاج أو يمكن تحديد تكلفة الوحدة.

(٣) يتم مسك حسابات الحكومة على أساس موازنة الانفاق أكثر من اعتمادها على أساس التكلفة، مما يؤدي إلى صعوبة تجميع البيانات. وفي الممارسة العملية، عادة ما تقدم بيانات الانفاق على أنها بيانات التكلفة، ويستخدم قياس المدخلات بدلاً من قياس الناتج. علاوة على ذلك، في بعض الحالات يتم قياس تكلفة الأنشطة بتفاصيل كبيرة بدون الأخذ في الاعتبار لمدى الحاجة أو أولوية النشاط نفسه، أي بدون النظر لما إذا كان النشاط يساهم في تحقيق أهداف الحكومة أم لا؟، وإذا كان النشاط ضروري، هل تم اداءه بطريقة مثلى؟. ولهذه الأسباب، نجد أن معظم المحاولات لتصميم نظام موازنة باستخدام هذا المدخل أدت إلى عدم قيام عديد من الحكومات باتباعه. ويشعر مؤيدي مدخل الاداء بأنه كان ناجحاً في توجيه النظر إلى ضرورة زيادة الوعي الحكومي فيما يتعلق بالتكاليف، ويلاحظوا أن عديد من الحكومات تقوم بقياس الأنشطة بطريقة

موضوعية. ولذلك فلقد ثبت فعالية هذا المدخل خاصة حينما تم استخدامه للأنشطة المحددة والروتينية والملموسة مثل نظافة الشوارع، ودوريات البوليس وجمع القمامة.

مداخل موازنة البرامج وموازنة التخطيط والبرامج

THE Program and Planning - Programming - Budgeting System (PPBS)

سبب آخر لانحسار استخدام مدخل موازنة الأداء هو التحول في التركيز في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إلى مدخل البرامج، وفي منتصف الستينات إلى ما أصبح معروفاً بأسم نظام موازنة التخطيط والبرامج (PPBS). ونجد هنا أيضا مشكلة المصطلحات. فمصطلح «موازنة» يستخدم في بعض الحالات للإشارة إلى موازنة التخطيط والبرامج وفي حالات أخرى يستخدم بمضمون مختلف وتعرف جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية موازنة البرامج بأنها:

«موازنة يتم تحديد الانفاق فيها على أساس البرامج أو الأعمال وبدرجة ثانوية على أساس طبيعة وهدف الانفاق... وهي موازنة مرحلية بين الموازنة التقليدية أو موازنة الأهداف وبين موازنة الاداء»[1].

ويفرق البعض بين موازنة البرامج الكاملة Full Programs وبين موازنة البرامج المعدلة Modified Program، فالأخيرة تكون اساساً ذات مدخل إداء حيث تقاس تكلفة الوحدة ونفضل التعريف التالي في هذا الصدد:

تهتم موازنة البرامج أساساً بالتخطيط الشامل، وتكاليف المهام أو الأنشطة. ويستلزم مدخل موازنة البرامج الكاملة، التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ هذه البرامج.

ومدخل موازنة البرامج المعدل يتم تنظيمة فقط على أساس الوحدات التنظيمية.

(١) G A A F, op. cit. P. 166.

وكما يتم استخدام المصطلح هنا فإن موازنة البرامج تشير إلى مدخل يرتبط بالتخطيط والذي يركز على البرامج والمهام والأنشطة - مع تركيز أقل على التقييم أو الرقابة. وقياس الاداء، ضرورة أساسية لموازنة البرامج، بالرغم من أنها تكون نافعة كملحقات. وكذلك فإن مدخل البرامج يركز على الاتصال، فيعد طلب الموازنة والتقارير الملخص على أساس عدد محدود من البرامج بدلاً من تفصيلات الغرض من الانفاق أو أنشطة الموازنة الوزارات، بالرغم من ان هذه التفاصيل قد يتم تضمينها في اقتراح الموازنة وقد يتم الاعتماد على أساس الغرض من الانفاق.

وآخر تطور في موازنة البرامج هو ما يطلق عليه موازنة التخطيط والبرامج. وكما في حالة موازنة الاداء ظهرت موازنة التخطيط والبرامج مع تطور مضامين الانفاق الحكومي في أوائل هذا القرن وتم تعديلها بواسطة شركة راند Rand Corporation في أواخر الخمسينيات وتم تجربتها في وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل الستينيات ولقيت هذه الموازنات أكبر دفعة حينما أصدر رئيس الولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ أوامره بأن تتبع كل الوزارت والهيئات الحكومية هذا الأسلوب في إعداد موازناتها.

وموازنة التخطيط والبرامج ليست نظاماً جديداً أو مدخل لإعادة تعديل مضمون الموازنة وأساليبها، وإنما تعد بالتركيز على الاعتبارات طويلة الأجل، وتحليل الأنظمة وتحليل التكلفة والمنافع للاتجاهات المختلفة. ولقد تم توضيحها بالملاحظات التالية. «أساسها هو تطوير وعرض معلومات عن الآثار الكلية، والتكلفة والمنافع، للبدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد. وأهم إنجاز لموازنة التخطيط والبرامج نجده في مرحلة التخطيط، أي مرحلة تقرير سياسة البرنامج التي تؤدي إلى موازنة معينة وخطط لعدة سنوات والموازنة هي خطة مفصلة قصيرة الأجل للموارد التي تستخدم لتنفيذ البرنامج وموازنة التخطيط والبرامج لا تستبدل الحاجة إلى تحليل كاف للموازنة للتأكد من أن البرامج المعتمدة سوف تنفذ بطريقة فعالة وتأخذ في الاعتبار ترشيد التكاليف،

وهي لا تستبعد الحاجة لاعـداد معلـومـات تفصيليـة وبنـود تحليليـة مـؤيـدة للموازنة »[1] .

وتتمثل الخصائص المميزة لموازنة التخطيط والبرامج في :

١ ـ التركيز على تحديد الأهداف الأساسية للحكومة وربطهـا بـالبرامـج (بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تنفذها) .

٢ ـ يتم تحديد الأثر على السنة المقبلة ضمنياً .

٣ ـ تأخذ في الاعتبار ترشيد التكاليف .

٤ ـ يتم تحليل منظم للبدائل الممكنة[2] .

ومن المنافع المحققة بالنسبة للمحافظات والمحليات من استخدام موازنة التخطيط والبرامج :

١ ـ يصبح التخطيط طويل الأجل روتيني : فكل البرامج الحكومية يتم النظر إليها ليس فقط بالنسبة للانفاق في السنة المقبلة ولكن لما بعدها من سنوات .

٢ ـ يتم فحص الخطط والبرامج بدقة : فطوال مراحل تنفيذ البرنامج يتم فحصه سنوياً ، وإذا كان البرنامج جديد ، وتدخلت عوامل غير مأخوذة في الحسبان أو حينما تصبح التقديرات السابقة صحيحة ، فإن المراجعة الدورية تساعد في معرفة ما إذا كانت البرامج القائمة والبرامج المقترحة هي أكثر الطرق فاعلية في تحقيق أهداف الحكومة وأفضل الطرق فاعلية هي تحديد المدى الذي تستخدم فيه الموارد النادرة ، في ضوء تكاليف الموازنة وما إذا كان للبرامج آثار إيجابية أو سلبية فيما يتعلق ليس فقط بالأهداف الرئيسية وإنما أيضاً بالأهداف الفرعية أو الثانوية .

---

(١) Harry P. Hutry and John F. Cotton, Program planning For State, County, City. George washington Un. 1967. pp. 14 - 15

(٢) Ibid., P. 15.

٣ - يتم تبويب أنشطة الحكومة إلى برامج وفقاً لأهدافها: فتعد الموازنة على أساس البرامج وليس على أساس الجهات الإدارية وتحديد موقف البرامج وأهداف الانفاق ثم المطالبة بها فهي تسمح بتفهم أكثر لدور الأنشطة المنفصلة في تحقيق أهداف الحكومة.

٤ - التأكيد على التنسيق بين الجهات الإدارية العاملة في برنامج معين حيث يستلزم النظام من الجهة الإدارية المراجعة الداخلية من ناحيتين، وظيفة هذه الجهة، ووظيفتها في علاقتها مع الجهات الأخرى في تنفيذ البرامج. وتستلزم الأخيرة التفاهم بين الجهات الإدارية والتوضيح قبل الارتباط ببرنامج مشترك.

٥ - يتم تحسين التخطيط الداخلي لأنشطة الحكومة: فيؤدي هذا النظام إلى تدعيم مجهودات الحكومة سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المحددة.

٦ - يتم فرض دورة تقييم البرامج: والتي تتكون من إعداد البرنامج وإعداد التقارير عن تقدمه وتعديل البرنامج. فالتخطيط سيتم ربطه بقرارات الموازنة وتقييم البرامج بالتخطيط. ومرحلة الموازنة تصبح اداة رئيسية للحكومة.

٧ - يتم تقييم كل برنامج على أساس الأهداف القومية: ويتطلب ذلك ليس فقط الأخذ في الحسبان المهام المناسبة للمستويات الحكومية المختلفة ولكن أيضاً العلاقة بين الحكومة والأنشطة الخاصة في نفس الميدان، والأنشطة التي ستؤدي إلى تدعيم الأهداف أو تتعارض معها.

ويصمم هذا المدخل للتغلب على الانتقادات التي وجهت إلى مدخل الموازنة على أساس الغرض من الانفاق أو موازنة الاداء. وكل من هذان المدخلان يعتمد أساساً على بيانات تاريخية ويركز على فترة واحدة، بينما تركز موازنة التخطيط والبرامج على الخطط طويلة الأجل والتي يتم فيها: (١) ذكر الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة ضمنياً. (٢) تقييم تكاليف ومنافع الاتجاهات البديلة

لتحقيق هذه الأهداف ضمنياً ـ على أسس كمية كلما أمكن وعلى أسس وصفية في كل الحالات. ويفترض أسلوب موازنة التخطيط والبرامج تقييم كل البرامج سنوياً، بحيث يتم استبعاد البرامج الضعيفة واضافة برامج جديدة ويتم تقييم التغير في البرامج القائمة على أسس التكاليف الحدية المخصومة (والمنافع)، بينما تركز موازنة الغرض من الانفاق على إجمالي النفقات، وتقوم موازنة الاداء على متوسط التكلفة أو متوسط الانفاق. ويتم تكوين قرارات البرامج في المستويات الإدارية العليا في موازنة التخطيط والبرامج كما يظهر في شكل (١ ـ ٢) ويتوقع من الوزراء أو رؤساء الهيئات دفع أنشطتهم لإنجاز الأهداف التي تم الاتفاق عليها. أخيراً، بالرغم من أن موازنة التخطيط والبرامج كما يظهر في شكل (١ ـ ٢) يتوقع من الوزراء أو رؤساء الهيئات دفع أنشطتهم لإنجاز الأهداف التي تم الاتفاق عليها. أخيراً، بالرغم من أن موازنة التخطيط والبرامج يمكن أن تتبع لأي مستوى من تخصيص الاعتمادات، فإن عديداً من مؤيديها يميل إلى تشجيع (١) اتخاذ القرار والاعتماد بواسطة المقنن على أساس سياسات عامة و (٢) زيادة قوة التنفيذيين باستخدام اعتمادات مجمعة وليست مخصصة لبنود محددة.

شكل (١ ـ ٢) دورة موازنة التخطيط والبرامج

رئيس الوزراء

↓

أهداف وخطوط عامة للسياسات	↓	البدائل الممكنة	↑	قرار الاختيار بين البدائل	↓	الخطط والبرامج	↑

↑

الوزارات والهيئات



ويظهر المضمون الموسع «للبرنامج» في ظل موازنة البرامج كما **في شكل** (٢ - ٢) والعلاقات بين البرامج والبرامج الفرعية (الوظائف) وعناصر **البرامج** (التسهيلات) تظهر في شكل (٣ - ٢)، (٤ - ٢)، **ويتم وصف برامج لعدة** سنوات تظهر في شكل (٥ - ٢) ويظهر برنامج حقيقي وبرامجه **الفرعية أو** عناصر التحليل في شكل (٦ - ٢).

شكل (٣ - ٢) هيكل برنامج موازنة التخطيط والبرامج

١ - أمن المواطنين:

أ - فرض القانون. ب - أمن المواصلات.
جـ - منع الحريق والتحكم فيه. - الحماية من الحيوانات
هـ - الحماية من الكوارث سواء الطبيعة أو من صنع الإنسان.
و- منع الحوادث الأخرى.

٢ - الصحة:

أ - الصحة العضوية. ب - الصحة النفسية.
حـ - منع تعاطي وإدمان المشروبات الروحية والمخدرات.

٣ - توفير بيئة معيشة مناسبة بالمنزل وبالمجتمع:

أ - تخطيط شامل للمجتمع. ب - منازل للرعاية.
جـ - الإسكان (بخلاف أ، ب) د - توريد المياه.
هـ - جمع القمامة. و - التحكم في تلوث الهواء.
ز - التحكم في الضوضاء. حـ - تجميل المدن والقرى.
ط - العلاقات بين المجتمعات المحلية.
ك - توفير معلومات عن التصنيع بالمنازل.

٤ ـ الاكتفاء الاقتصادي للأفراد والرضاء عن وجود فرص عمل:

أ ـ مساعدة مالية للمحتاجين.

ب ـ زيادة فرص التوظف.

جـ ـ حماية الأفراد العاملين لدى الغير.

د ـ مساعدة الأفراد في أن يصبحوا رجال أعمال.

هـ ـ حماية الأفراد كمستهلكين للسلع والخدمات.

و ـ الأنشطة القانونية لحماية المستهلكين ورجال الأعمال.

٥ ـ فرص التسلية واللهو:

أ ـ التسلية خارج المنزل.

ب ـ التسلية داخل المنزل.

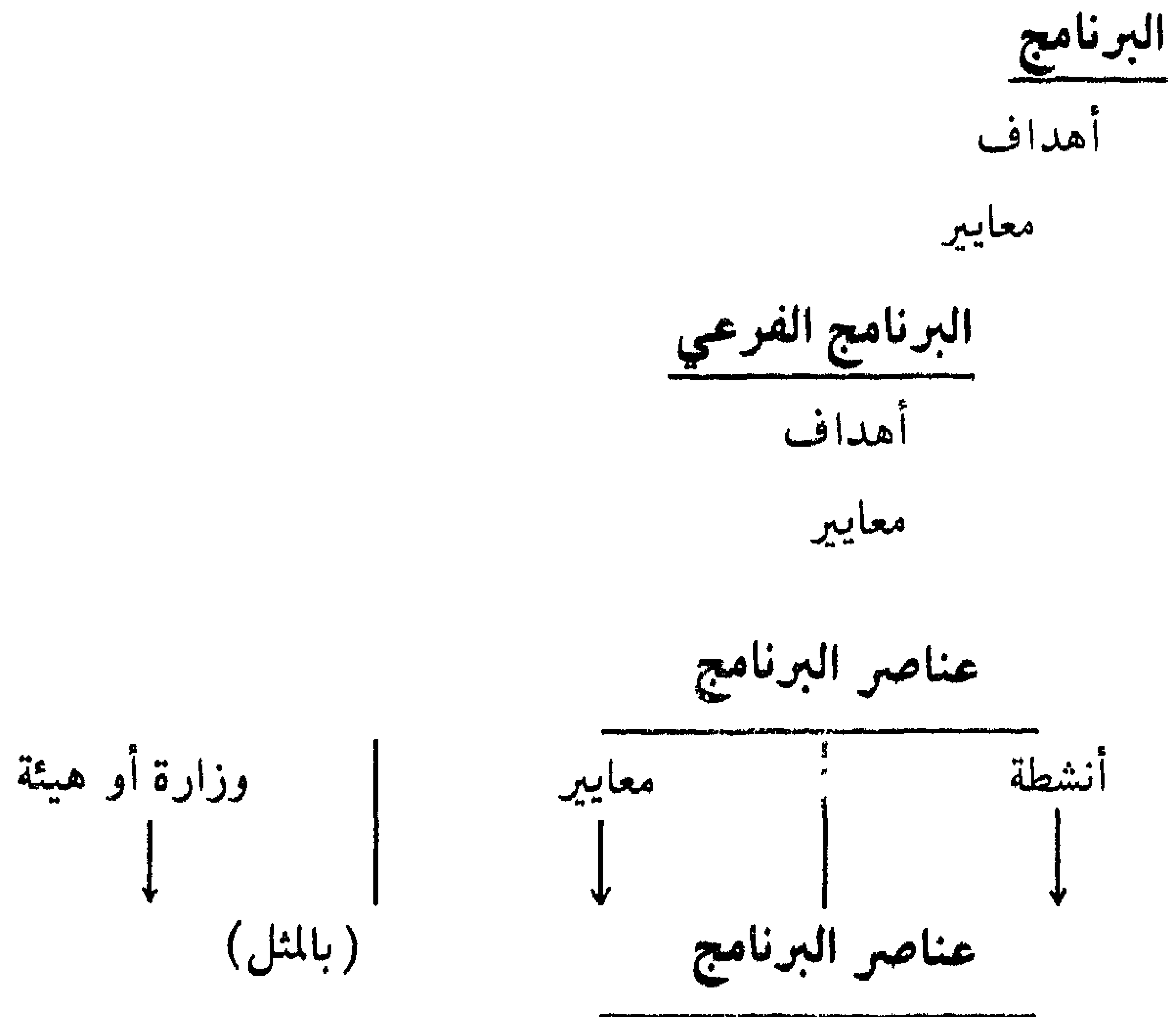
جـ ـ أنشطة رعاية المسنين.

د ـ الأنشطة الثقافية.

ويركز هذا التبويب على المواطن الفرد ـ احتياجاته ومتطلباته. وتم إظهار مستويان من التبويب (احدهما يمثل بعناوين رقمية والآخر بعناوين أبجدية ونحتاج للهيكل الكامل للبرنامج إلى مستويات أخرى لعرض الأنشطة الحكومية المعينة.

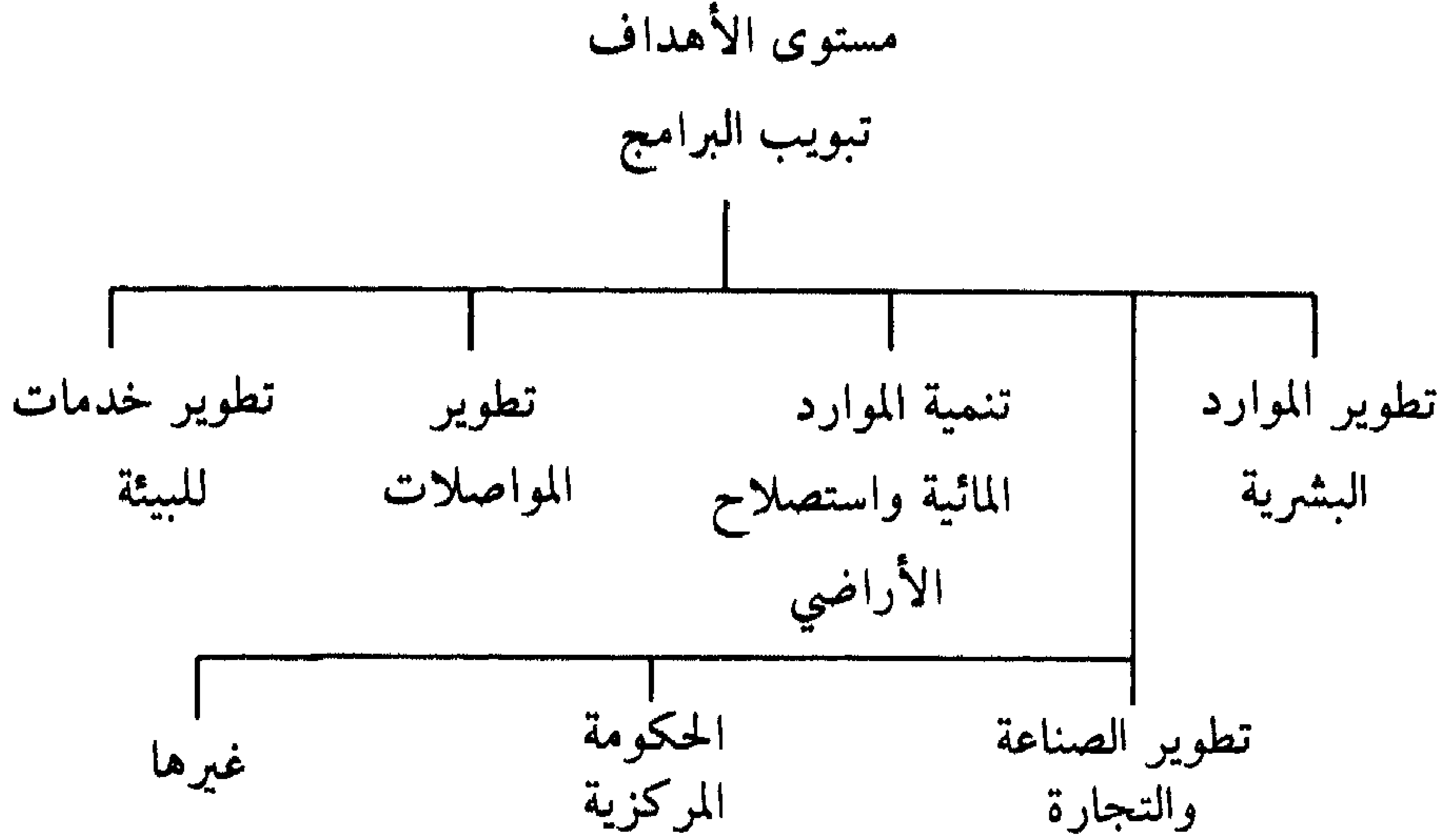
علاوة على ذلك، فإن وصف كل مجموعة (في هذا الشكل) يتضمن بيان بالأهداف الرئيسية، وهي جزء أساسي من هيكل إعداد البرنامج. ويمكن تضمين «بحوث غير محددة» و «دعم غير محدد» لكل برنامج. ويمكن أن تتضمن هذه التبويبات أنشطة مرتبطة مباشرة بمنطقة البرنامج ولكن لا يمكن ربطها بمجموعة معينة داخل البرنامج.

شكل ٣ ـ ٢ مثال لنموذج هيكل البرنامج [١]

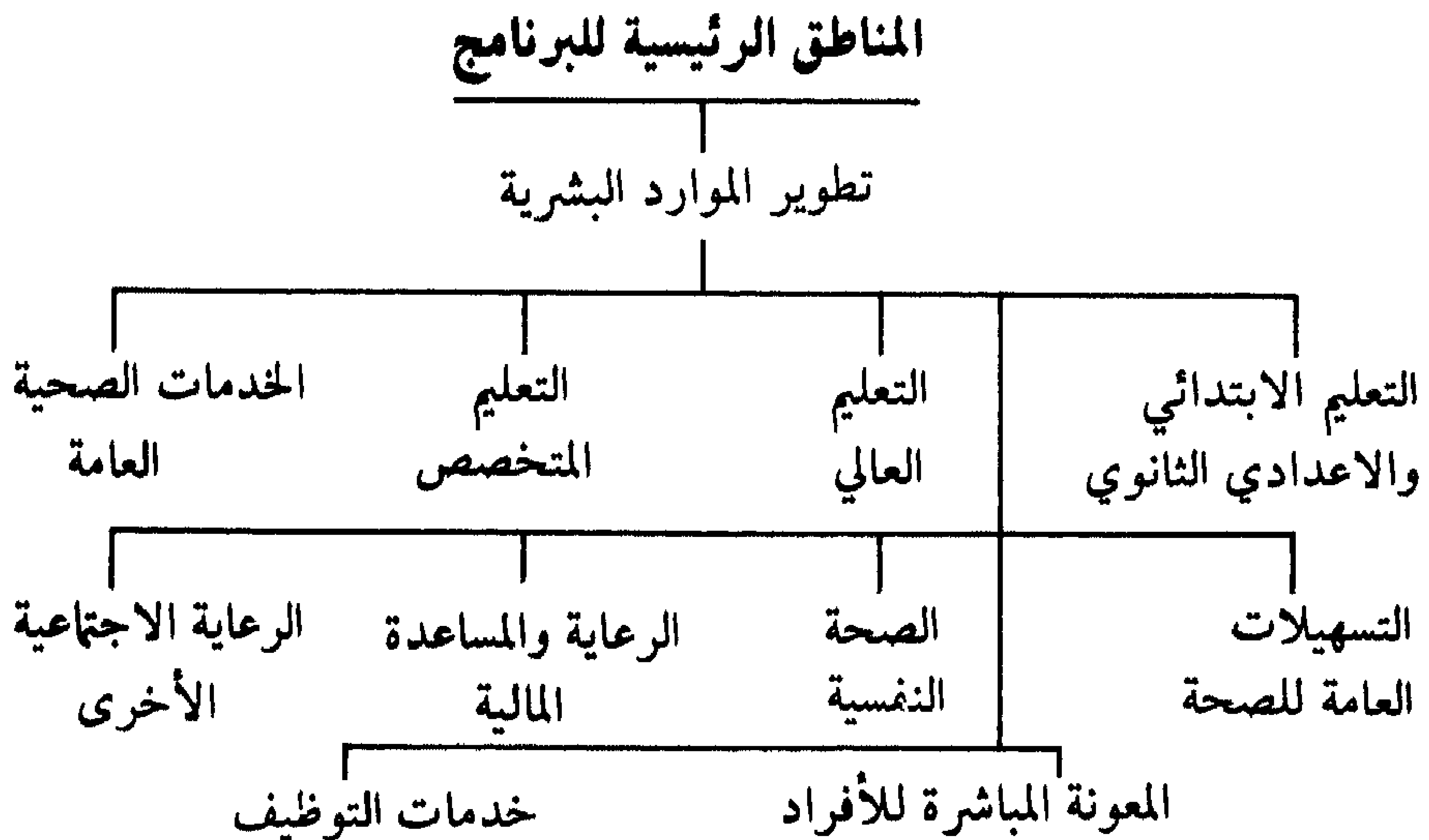


(١) H. Sternberger. J. Renz. and G. Fasolina. «PPBS in Nassan County. N.Y.». in **Innovations in Planning, Programming, and Budgeting Systems in** State Local **Governments.** USGPO. 19[illegible] [illegible]45.

شكل ٤ـ٢ أنظمة موازنة التخطيط والبرامج: العلاقة بين البرامج، والبرامج الفرعية وعناصر البرامج (١)



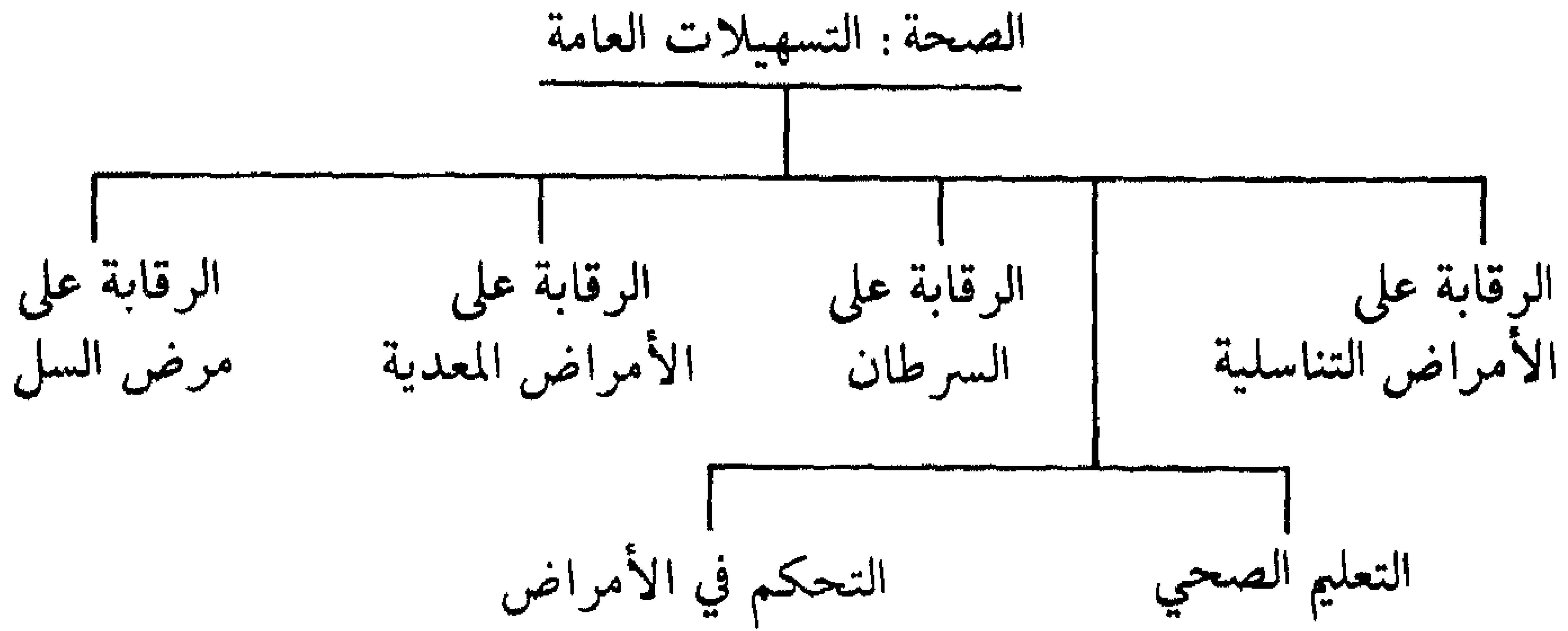
تابع شكل (٤ـ٢)



(١) Ernest and Ernest: **Planning - Programming - Budgeting Systems For State and local Governments**, State of Washington D.C, 1968. pp. 34 - 37.

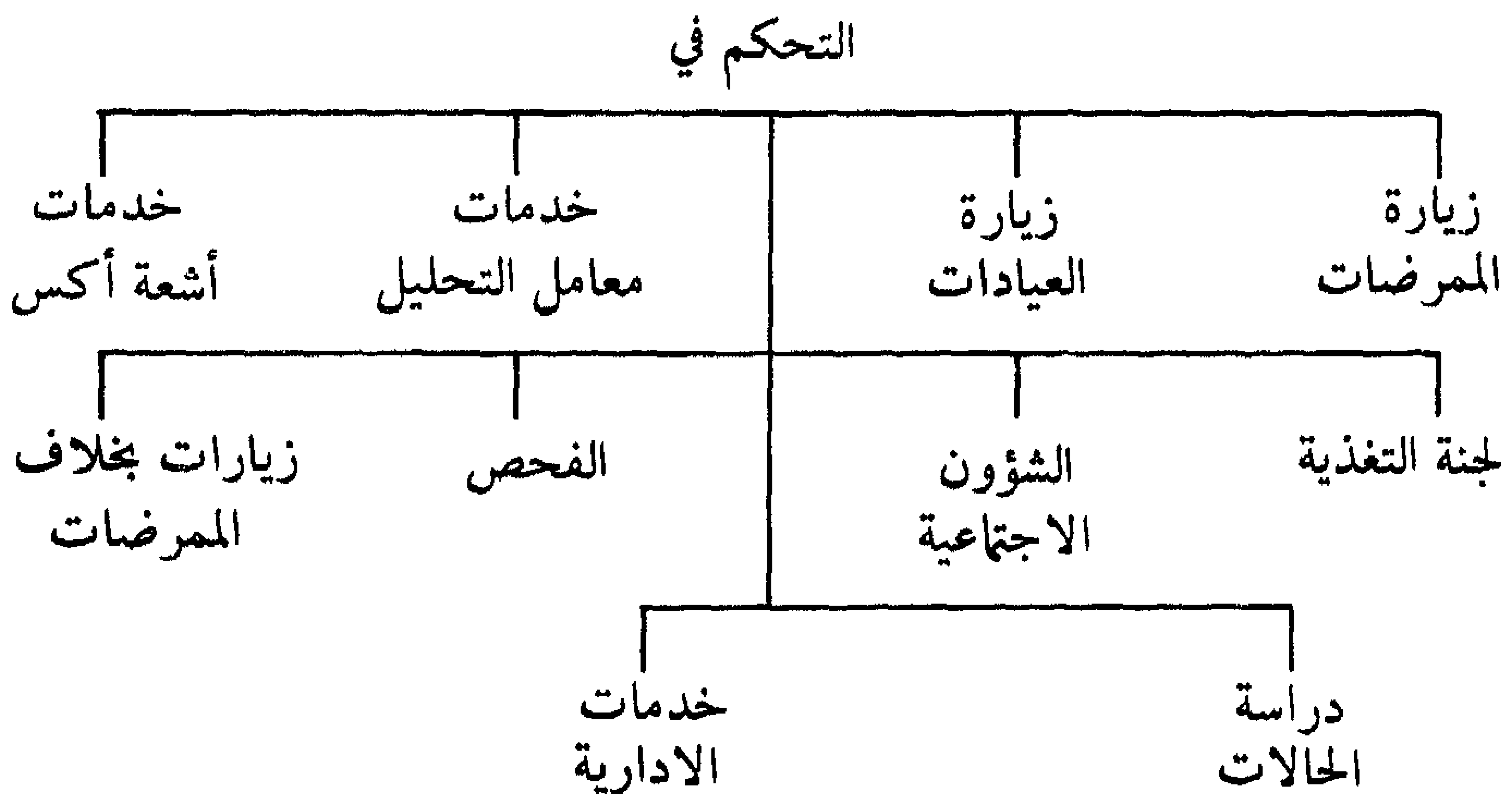
تابع شكل (٤ ـ ٢)

مستوى البرامج (البرامج الفرعية)



تابع شكل (٤ ـ ٢)

مستوى عناصر البرنامج



وبالرغم من أن المنطق الذي تعتمد عليه موازنة التخطيط والبرامج مقنع ، إلا أن هناك عديد من العقبات لتشغيل نظام متكامل لموازنة التخطيط والبرامج. وذلك لأنه:

(١) من الصعب اعداد قائمة لها دلالة شاملة لأهداف الحكومة والتي يمكن الموافقة عليها من كافة الأطراف ـ بغض النظر عن مدى قيمة هذا التقرير.

(٢) لا تتغير الأهداف فقط، وإنما الموظفين المنتخبين على وجه الخصوص عادة ما يفضلون عدم إلزام انفسهم بأكثر من بيان عام حتى لا تتأثر مراكزهم حينما تفرض عليهم سياسات معينة.

(٣) الفترة الزمنية التي إعتبرت مقبولة من ناحية الموظفين المنتخبين قد تكون محدودة وبالتالي فإن إهتمامهم يتركز على الفترة قصيرة الأجل.

(٤) تفترض موازنة التخطيط والبرامج مثل موازنة الأداء كل من وجود إمكانيات كافية لإستخدام الحاسب الأليكتروني وتوافر مستوى عال من القدرة على التحليل بحث تصبح متاحة للحكومة وبالرغم من أن قدرات الحاسبات في الحكومات تتزايد باستمرار فإن الأفراد المهرة المتخصصين في تحليل المهام وتطبيقها على الحاسب يعتبروا نادرين بالحكومات.

(٥) أخيراً، يجب أن نتذكر أن قياس الأهداف هو في حد ذاته مشكلة في حالة مدخل الأداء، حيث يجب تقدير كل من التكاليف والمنافع، عبر فترة عدة سنوات. وكل منهما صعب القياس وعادة ما يحتاج المعدل أو العلاقة بين هذه التقديرات إلى دقة أكثر مما هو متاح حالياً.

ولقد أدى كل من الاعتياد على إعداد الموازنة على أساس الغرض من الإنفاق وعدم رغبة السلطة التشريعية في إعطاء سلطات واسعة للتنفيذين إلى إعداد موازنات تعتمد على كل مدخل الغرض من الإنفاق وموازنة الخطط

والبرامج أو تخصيص الإعتمادات على جهات إدارية محددة. وهذا الاسلوب لا نستطيع توجيه إنتقاد شديد إليه لأن التبويب على أساس البرامج التي تتداخل فيها الجهات الإدارية وتقوم على إعتمادات عديدة لا تناسب محاسبه المسئولية أو أغراض الرقابة. وتبعات ذلك على الأقل:

(١) تستخدم بيانات موازنة الخطط والبرامج في الممارسة العملية لتأييد وتدعيم الموازنة على أساس الغرض من الإنفاق Object - of - Expendture وليس العكس.

(٢) يبدو عدم وجود رقابة محاسبيه لمقارنة النتائج الفعلية بموازنة الخطط والبرامج، نظراً لأن أنظمة المحاسبة الحكومية يجب أن تعتمد أولاً على حسابات الموازنة. وثانياً، إذا سمح الوقت والظروف، على البيانات الملحقة ويلاحظ أن إتباع موازنة التخطيط والبرامج على مستوى الحكومات المركزية كان محدوداً، حيث نجد أوجه الانفاق أكثر عن أي مستوى محلي.

ويبدو واضحاً أن استخدام نظام موازنة الخطط والبرامج يحتاج إلى عدة سنوات. ويتوقع عدم الرضا عنه في البداية، وذلك طبيعي، وخاصة بعد أن أفاض العديدون في مزايا هذا النظام مما يؤدي إلى عدم الرضا عن الناتج المحققة في أحسن الأحوال. وسيظهر الزمن ما إذا كان نظام موازنة الخطط والبرامج سيحل محل المداخل السابقة أو سيصبح مساعداً لها.

شكل (٥ ـ ٢) البرنامج المالي /

من السنة ١٩٨٩ الى /

المستوى		تبويب البرامج
الأول	الثاني	
١		**حماية المواطنين**
	أ	فرض القانون
	ب	أمن المواصلات
	جـ	منع الحرائق والتحكم فيها
	د	الحماية من الحيوانات
	هـ	الحماية والتحكم في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان
	و	منع الحوادث الأخرى
		اجمالي تكاليف البرنامج رقم ١
٢		الصحة
	أ	الصحة العضوية
	ب	الصحة النفسية
	جـ	منع والتحكم في ادمان المشروبات الروحية والمخدرات
		إجمالي البرنامج رقم ٢

والتخطيطي لمدة السنوات

١٩٩٤ بملايين الجنيهات [١].

١٩٨٨ فعلى	١٩٨٩ التقديرات الجارية	١٩٩٠ تقديرات الموازنة	١٩٩١ تقديرات البرنامج	١٩٩٢ تقديرات البرنامج	١٩٩٣ تقديرات البرنامج	١٩٩٤ تقديرات البرنامج	إجمالي تكاليف ١٩٨٩ ١٩٩٤

في الممارسة العملية، نحتاج إلى تبويب البرامج على مستويات أكثر تفصيلاً لتحديد الأنشطة داخل كل برنامج حكومي.

(١) المصدر: Harry P. Hatry and John F. Cotton, Op. Cit. pp. 20 - 21.

شكل (٦ ـ ٢) ورقة عمل تحليلية لطلب الاعتمادات اللازمة[1]

نموذج ورقة عمل تحليلية للبرنامج	صفحة رقم....	ملخص موارد البرنامج		ملخص نفقات البرنامج	
وزارة:	رقم:	نوع	قيمة	نوع	قيمة
الميدان الرئيسي البرنامج:	رقم:				
برنامج:	رقم:				
أهداف البرنامج:		ملاحظات:			
		تاريخ:	اعداد:		اعتماد

رقم	عناصر البرنامج	وحدة القياس		الربع الحالي		السنة الحالية		موازنة سنة			السنوات المقبلة		
				فعلى	تقديري	فعلى	تقديري	البرنامج الحالي	التعديلات	إجمالي	الثانية	الثالثة	الرابعة
			وحدات دليل التكلفة										
		*	وحدات دليل التكلفة										
العنصر رقم	العناصر المكونة للبرنامج												
			دليل التكاليف										

(١) هذا النموذج يمكن استخدامه للبرامج الفرعية ولعناصر البرامج وقد تم تلخيص البيانات هنا.

المصدر Ernest & Ernest, Op. cit. P. 40.

٢٤ ـ اختيار المدخل الملائم:

في تصميم مدخل ملائم للموازنات الحكومية لحكومة معينة يستلزم الأمر :

(١) معرفة المداخل المختلفة التي يمكن استخدامها .

(٢) نظرة متعمقة في تاريخ وأنشطة الجهات الادارية واتجاهات وقدرات العاملين بها ، لغرض ترجيح الموازنة بين كل من التخطيط والرقابة والتقييم .

(٣) محاولة الحصول على نقاط القوة في كل من مداخل الغرض من الانفاق والاداء والبرامج ، وتجنب نقاط الضعف فيها .

(٤) عدم الاستعجال في تصميم النظام وتطبيقه والقدرة على ملائمة النظام مع الظروف المتغيرة . وتحتاج الحكومات بالدول الكبرى الى مدخل يعتمد على موازنة التخطيط والبرامج وستجد الحكومات بالدول الصغيرة أن مضمونها نافع ويستحق التجربة (ولو بطريقة غير رسمية) ربما عند الارتباط بالبرامج الجديدة وحينما تحدث تغييرات رئيسية في البرامج القائمة . ويجب عدم الارتباط الغير منطقي بأي من هذه المداخل حتى لا تصبح الموازنة نهاية في حد زاتها بدلاً من كونها وسيلة لتحقيق أهداف معينة .

ونظراً لانتشار استخدام واتباع الموازنة على أساس الغرض من الانفاق فإن جزءاً كبيراً من هذا المرجع سيعتمد على هذا المدخل . وذلك حتى يحقق تفهم للأوضاع والقوانين السائدة دون أن نفترض توصيتنا بهذا المدخل . فالمضامين التي ستشرح يمكن استخدامها لكل المداخل ، ونحتاج فقط إلى إعادة تبويب النفقات ، وتجميع بيانات اضافية عن الأداء أو البرامج . والنظام المتكامل لموازنة التخطيط والبرامج يستلزم تجميع البيانات الخاصة بالمصروفات تحليلياً .

٢٥ ـ اعداد الموازنة في ج . م . ع :

تقوم السلطة التنفيذية في مصر بإعداد الموازنة العامة للدولة وتتولى وزارة

المالية اعدادها من الناحية الفنية وتمر الموازنة بعدة مراحل حتى تصبح قابلة للتنفيذ وتبلغ بها الجهات الإدارية للعمل بها في السنة المالية الخاصة بالموازنة وتمر الموازنة بالمراحل التالية.

٢٥١ إصدار منشور الموازنة.

٢٥٢ تحضير مشروعات الموازنة بالجهات الادارية المختلفة.

٢٥٣ قيام وزارة المالية بتجميع موازنات الجهات الإدارية وتعديلها.

٢٥٤ بحث مجلس الوزراء لمشروع الموازنة.

٢٥٥ اعتماد مجلس الشعب لمشروع الموازنة.

٢٥٦ اصدار قوانين ربط الموازنة.

٢٥١ - اصدار منشور الموازنة:(١)

يبدأ إعداد الموازنة بأن تصدر وزارة المالية منشوراً يتضمن التعليمات والقواعد التي يجب أن تراعيها الجهات الادارية حين اعداد موازناتها عن السنة المقبلة. وعادة ما يرسل هذا المنشور في شهر ديسمبر من كل عام - تبدأ السنة المالية من أول يوليو - إلى كافة الجهات الإدارية. ويتضمن هذا المنشور:

٢٥١١- السياسة العامة للدولة في السنة المقبلة:

ويتم في هذا المنشور شرح الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة خلال السنة المقبلة وأثرها على موازنة الدولة.

١٥١٢ - وضع القواعد العامة لاعداد مشروع الموازنة:

ويتضمن المنشور القواعد العامة التي يجب أن تراعيها الجهات الادارية حين

(١) لمزيد من التفصيل ارجع إلى ابراهيم عبدالقادر حسن: **دراسات في موزانات الدولة**، دار نشر الثافة، الاسكندرية، ١٩٦٩، ص ٣٣ - ٤٦.

عمر حسنين: **المحاسبة الحكومية والقومية**، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦، ص ٣٥ - ٤٢.

اعداد مشروع الموازنة ومنها :

(١) تشكيل لجان إعداد مشروعات الموازنات:

يتم تشكيل لجنة في كل وزارة أو هيئة عامة يمثل فيها مندوبين من وزارة المالية والتخطيط والتنظيم والادارة. وتقوم اللجنة بإعداد تقديرات الميزانية والنماذج والبيانات المطلوبة.

(٢) موعد تقدم مشروعات الموازنة:

يحدد المنشور الموعد الذي تلتزم به الجهات الإدارية لتقديم مشروعات الموازنة إلى الأجهزة المختصة لبحثه واعداد الموازنة العامة للدولة. ومن المعتاد أن يحدد ١٥ يناير من كل عام موعداً لإنتهاء اللجان بالجهات الإدارية المختلفة من إبلاغ مشروعات موازناتها إلى وزارة المالية حتى تتمكن الوزارة من إعداد الموازنة العامة وعرضها على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية (مادة ١١٥ دستور عام ١٩٧١).

(٣) الجهات التي تقدم لها الموازنات:

يحدد المنشور الجهات التي تقدم لها نسخ مشروع الموازنة وهي على الوجه التالي :

أ - ترسل ثلاث نسخ إلى وزارة المالية.

ب - ترسل نسختان إلى وزارة التخطيط.

جـ - يوافي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بصورة من تقديرات الباب الأول (الأجور) وتفصيلات كل اعتماد وارد بالموازنة الاستثمارية يتضمن اعتمادات وظيفية وأية بيانات إيضاحية في هذا الصدد.

٢٥،٣ - تحديد البيانات الإضافية التي يجب تضمينها مشروع الموازنة:

يحدد منشور الميزانية البيانات الإضافية التي يجب إرفاقها بمشروع الموازنة،

وتوضيح للوحدات التنظيمية التي يتألف منها كل قسم من أقسام الوزارة وفرع من فروع المصلحة. وتحديد اختصاصات هذه الوحدات والخريطة التنظيمية لها والبرامج والأعمال التي تؤديها الوحدة على أساس وحدات قابلة للقياس مثل السرير في الوحدات العلاجية والطالب في الوحدات التعليمية. وتقدير عبء العمل السنوي ومعدل أداء العامل في الأعمال النمطية التي يمكن فيها قياس هذا المعدل ومدى تراكم الأعمال وسرعة تنفيذها....

ويجب أن تشتمل هذه البيانات على التعديلات الحتمية والتي تم بموجب قوانين أو قرارات جمهورية أو قرارات صدرت من اللجنة التشريعية للتنظيم والإدارة، والتعديلات والاقتراحات الجديدة مثل الاعتمادات اللازمة لاستكمال احتياجات المشروعات التي تمت والمشروعات الاستثمارية الجديدة والتوسع في الخدمة القائمة وتحسين الأداء فيها والخدمات والأعمال التي ستؤدي لأول مرة في وحدة قائمة وتحسين حال العاملين.

كما تشتمل البيانات الإضافية على معدلات الانجاز والتكلفة بالنسبة لعناصر كل نشاط من أنشطة الجهة الإدارية مثل عدد الوحدات القياسية المستهدفة نتيجة اقتراح الانفاق ووحدات قياس العمل وتكاليف الوحدة في مختلف المستويات وتوزيع إعتمادات كل من القوى البشرية والمستلزمات السلعية والمصروفات العامة بصفة إجمالية على برامج العمل الرئيسية.

٢٥١٤ - التعليمات الخاصة باجراءات أو وحدات معينة:

يشتمل منشور الموازنة على مجموعة من التعليمات الخاصة. فمثلاً تلتزم وزارة الحكم المحلي بأعداد مشروع الانفاق العام لوحدات الادارة المحلية. وأن توضح كل جهة من الجهات احتياجاتها من نقد أجنبي موزع على المشروعات وعلى مستوى البنود.

٢٥٢ ـ اعداد مشروعات الموازنة بالجهات الادارية.

تقوم كل جهة ادارية باعداد تقديرات نفقاتها وايراداتها عن السنة المالية المقبلة وترسل موازناتها مدعمة بالايضاحات إلى الوزارة التي تتبعها حيث تجمع الـوزارات موازنات الجهات التابعة لها مع موازنة الديوان العام للوزارة.

ويتم اعداد الموازنة العامة للوزارة، وعادة ما تدخل الوزارة بعض التعديلات على موازنات الجهات الادارية التابعة لها ثم تضع مشروع الموازنة في الشكل المطلوب.

٢٥٣ ـ دور وزارة المالية في اعداد الموازنة:

تتلقى وزارة المالية مشروعات الموازنات من الجهات الادارية المختلفة وتقوم لجنة خاصة بالوزارة ببحث تقديرات الموازنات ومدى اتفاقها مع منشور الموازنة وتعمل على التنسيق بين مشروعات الموازنة للجهات الادارية المختلفة وتحديد أولويات الانفاق وفقاً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

ثم يتم اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة واقتراح الوسائل اللازمة لموازنة الايرادات بالنفقات وذلك إما بتدبير مصادر ايراد جديدة أو ضغط الانفاق أو تطبيق سياسة وجود عجز أو فائض بالموازنة.

٢٥٤ ـ بحث مجلس الوزاء لمشروع الموازنة:

يقدم وزير المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بمراجعة وابداء الملاحظات أو التعديلات عليه وبعد الموافقة عليه تقدم الحكومـة مشروع الموازنة العامة للدولة لمجلس الشعب لنظره واعتماده.

٢٥٥ ـ اعتماد مجلس الشعب لمشروع الموازنة:

يقدم مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة للدولة لمجلس الشعب وعادة ما

يلقي وزير المالية بياناً يوضح فيه الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعرض تحليلي لتقديرات النفقات والايرادات. ويحال مشروع الموازنة إلى لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لدراستها واعداد الملاحظات التي ترى ادخالها على المشروع. ولا يجوز لمجلس الشعب تعديل الموازنة إلا بعد موافقة الحكومة عليها. وبعد مناقشة المشروع يعتمد المجلس الموازنة باباً باباً وتصدر بقانون وطبقاً للمادة ١١٦ من دستور ١٩٧١ لا يجوز للجهة الادارية نقل اعتماد من باب إلى آخر إلا بموافقة مجلس الشعب كذلك يجب الحصول على موافقته بالنسبة لكل مصروف غير وارد بها.

٢٥٦ - صدور قوانين ربط الموازنة:

بعد اعتماد مجلس الشعب للموازنة تصدر قوانين ربط ايرادات ونفقات الموازنة ويرسل قانون ربط الموازنة إلى الجهات الإدارية المختلفة لتنفيذها من أول السنة المالية. وإذا تأخر اعتماد الموازنة بعد بدء السنة المالية فيعمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتماد مشروع الموازنة.

أسئلة الفصل الثاني

٢١ - «تعتبر الموازنة العامة للدولة عملية مستمرة» . وضح ذلك .

٢٢ - فرق بين الأنواع التالية من الموازنات .

(أ) موازنة جارية وموازنة رأسمالية .

(ب) مشروع الموازنة وقانون الموازنة .

(جـ) الموازنة الثابتة والموازنة المرنة .

(د) الموازنة التنفيذية والموازنة التشريعية .

٢٣ - أذكر أهم نقاط الضعف والقوة لكل من المداخل التالية في إعداد الموازنات .

(أ) على أساس الغرض من الانفاق .

(ب) على أساس الاداء .

(جـ) على أساس التخطيط والبرمج .

٢٤ - ما هي الخصائص المميزة لمدخل موازنة التخطيط والبرامج ؟

٢٥ - «يعتقد البعض أن أحد القيود الرئيسية في اعداد الموازنة على أساس الغرض من الانفاق هو الاعتماد على اتخاذ القرار في الاتجاه العكسي أو بناء على قرارات سابقة» وضح وقيم هذا الرأي .

٢٦ - إشرح معنى وآثار الجمل التالية فيما يتعلق بالموازنة .

(أ) « الموازنة هي وسيلة للحصول على النقود » .

(ب) « لا ترد أبداً أي مبالغ من أي اعتماد ... أنفقـه بالكامل ، فكلما زاد انفاقك كلما حصلت على مبالغ أكثر في السنة التالية » .

(جـ) «اعداد الموازنة عملية سهلة لا تحتاج إلا إلى معرفة موازنة العام الماضي ثم اضافة ١٠٪ أو ضعفها حسب ما تتوقع لاحتياجاتك. وسيقوم المجلس بتخفيض الزيادة المطلوبة إلى النصف وبالتالي تحصل على احتياجاتك».

(د) «يقال ان الموازنة التقليدية المعدة على أساس أبواب وبنود الانفاق - الغرض من الانفاق - توفر مدخل منظم وموضوعي للتخطيط المالي والرقابة. وفي عديد من الحالات، فإن كل ما تقدمه هو إطار موحد لمسك مجموعة دفترية تتفق مع الاحتياجات القانونية، ولكنها تقدم القليل بالنسبة للمعلومات النافعة للإدارة».

٢٧ - «معظم مقاييس الأداء (عدد المقبوض عليهم في الجرائم، أطنان القمامة التي تم جمعها، عدد كيلومترات الشوارع التي تم تنظيفها) لا تقيس بدرجة كافية كمية أو نوعية النشاط المؤدي».

٢٨ - علق على العبارة التالية:

«يقوم نظام الموازنة العامة في ج.م.ع. على قيام السلطة التشريعية باعداد الموازنة وإصدار القوانين الخاصة بربطها والزام الجهات الادارية بتطبيقها».

الفصل الثالث

النظام المحاسبي للجهات الادارية

عرف كوهلر النظام المحاسبي بأنه « تبويب للحسابات والدفاتر والنماذج والاجراءات والرقابة التي تفرض على تسجيل الأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات ونتيجة العمليات »[(1)].

لذلك فنقطة البدء في دراسة النظام المحاسبي هي التعرف على دليل الحسابات.

٣١ ـ دليل الحسابات بالجهات الادارية:

نص القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في المادة الرابعة على تقسيم الحسابات الحكومية إلى حسابات الموازنة وتشمل الاستخدامات والموارد ويتم تصنيفها وتبويبها وفقاً لتقسيمات الموازنة العامة ودليل حسابات الحكومة. وأن على الجهة الادارية أمساك حسابات الأصول والخصوم والحسابات الوسيطة.

وفي المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية قسمت حسابات الجهات الإدارية إلى أربعة مجموعات: حسابات الموازنة وحسابات الأصول وحسابات الخصوم والحسابات الوسيط.

وبالنسبة لحسابات الموازنة يراعى بها:

توزيع الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية طبقاً لطبيعتها النوعية.

---

(١) Eric L. Kohler, op. Cit. p. 242.

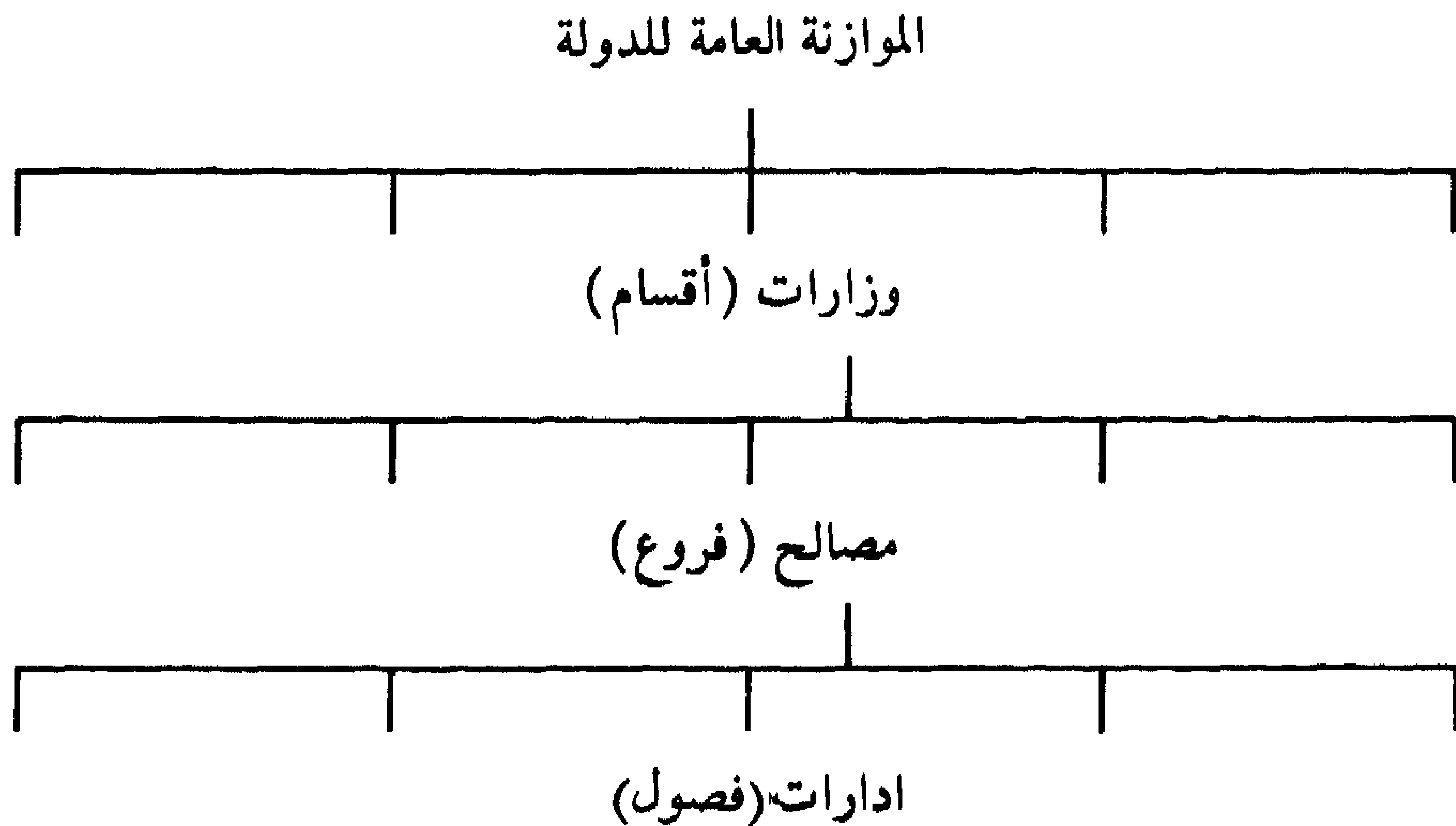
وبالنسبة لحسابات الاصول يراعى اثبات قيمة الاصول المملوكة للجهة في أول السنة المالية والاضافات والاستبعادات.

وبالنسبة لحسابات الخصوم يراعى اثبات قيمة الالتزامات المالية المستحقة في أول السنة المالية والالتزامات التي تستحق على الجهة واستبعاد ما تم سداده وبالنسبة للحسابات الوسيطة فهي تخدم اغراض الرقابة وتشتمل على الحسابات الجارية المدينة والدائنة وتشتمل الحسابات النظامية على حساب الديـون المستحقة للحكومة والامانات المدفوعة مقدماً.

٣١١ - تبويب الاستخدامات:

يوجد العديد من أساليب تبويب الاستخدامات لتحقيق الأهداف المحددة من كل تبويب. فيتم تبويب الاستخدامات على أساس الجهات الادارية بحيث تقسم استخدامات الموازنة على الوزارات ثم على الفروع (المصالح) ثم على الفصول التي تمثل الادارات التابعة لهذه المصالح كما يظهر بالشكل التالي.

شكل (١ - ٣) التقسيم حسب الجهة الادارية



ويتم تقسيم الاستخدامات لكل ادارة على أبواب وبنود الانفاق الرئيسية كالآتي:

الباب الأول: الاجور.

الباب الثاني: المصروفات الجارية.

الباب الثالث: المصروفات الاستثمارية.

الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية.

وينقسم كل باب إلى مجموعة من البنود فمثلاً يشتمل الباب الأول على كل مما يلي:

الباب الاول: أجور.

بند رقم (١) الدرجات الدائمة.

بند رقم (٢) المكافآت الشاملة.

بند رقم (٣) المعارون، وتتحمل الميزانية بمرتباتهم.

بند رقم (٤) الاجازات الدراسية والمنح التدريبية.

بند رقم (٥) المكافآت.

بند رقم (٦) الرواتب والبدلات.

بند رقم (٧) المزايا العينية.

بند رقم (٨) حصة الوحدة الادارية في صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

وينقسم البند إلى مجموعة فروع. فمثلاً ينقسم البند الثاني إلى:

بند رقم (٢) المكافآت الشاملة:

فرع ١ مكافآت الخبراء الوطنيين والأجانب.

فرع ٢ المكافآت الشاملة.

فرع ٣ أجور الموسميين.
فرع ٤ الدرجات الخصوصية.

وينقسم البند رقم (٧) المزايا العينيه إلى:

فرع ١ ـ تكاليف أغذية تصرف العاملين.
فرع ٢ ـ تكاليف ملابس تصرف العاملين.
فرع ٣ ـ تكاليف العلاج الطبي للعاملين.
فرع ٤ ـ تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين.
فرع ٥ ـ ميزات عينية أخرى.

ويمكن تبويب الاستخدامات على حسب التصنيف الوظيفي لها وهذا يختلف عن تبويبها على أساس الجهات الادارية حيث أن الوظائف التي تقدمها الحكومة قد تنفرد بأدائها جهة ادارية واحدة أو تشترك عدة جهات في تنفيذها. ويبين التصنيف المشترك للوظائف والجهات الادارية مدى مساهمة مختلف الجهات في وظيفة معينة، وهو ما يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الحكومية لتحقيق أهداف نهائية محددة. كما في جدول (٢ ـ ٣).

جدول (٢ ـ ٣) التصنيف الوظيفي للمصروفات:

(أ) خدمات عامة:

١ ـ الادارة العامة.
٢ ـ الدفاع.
٣ ـ العدالة والشرطة.

(ب) خدمات محلية:

١ ـ الطرق والممرات المائية.

٢ ـ الوقاية من الحريق، وتوفير المياه والرعاية الصحية.

٣ ـ خدمات محلية أخرى.

(جـ) خدمات اجتماعية مركزية:

١ ـ التعليم.

٢ ـ الصحة.

٣ ـ الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الخاصة.

(د) خدمات اقتصادية:

١ ـ الزراعة والموارد الطبيعية (غير المعدنية).

٢ ـ الوقود والطاقة (القوى المحركة).

٣ ـ الموارد التعدينية الأخرى والصناعة والانشاءات.

٤ ـ النقل والتخزين والمواصلات.

٥ ـ خدمات اقتصادية أخرى.

(هـ) مصروفات غير قابلة للتخصيص:

١ ـ فائدة الدين لعام.

٢ ـ اعانات أخرى (لا تتضمنها الابواب الأخرى).

٣ ـ تحويلات عامة للحكومات المحلية.

٤ ـ مساعدات اقتصادية للخارج وتحويلات خارجية أخرى غير قابلة للتخصيص.

٥ ـ مصروفات أخرى.

ويجب وضع تقسيمات مساعدة عند الضرورة فيمكن على سبيل المثال تقسيم

« الزراعة والموارد غير التعدينية » تفصيلياً على الوجه الآتي:

(أ) الادارة.

(ب) البحوث.

(جـ) الزراعة.

(د) الغابات.

(هـ) الصيد والاسماك.

ويكون التصنيف المشترك ـ اقتصادياً ووظيفياً مفيداً في تطوير برامج التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتوجيهها، كما في جدول (٣ - ٣).

جدول ٣ ـ ٣

تبويب وظيفي اقتصادي مبسط للمصروفات الحكومية [١]

البند	المصروفات الجارية على السلع والخدمات	الاعانات	التحويلات الجارية	فوائد الديون	مصروفات جارية	التكوين الرأسمالي الاجمالي	التحويلات الرأسمالية	الاقراض المباشر	جملة المصروفات
(١) خدمات عامة	٥٠٠	–	١٥	–	٥١٥	٤٠			٥٥٥
(٢) خدمات محلية	١٨٠	–	١٥	–	١٩٥	١٢٠		١٥	٢٣٠
(٣) خدمات اجتماعية	٢٠٠	–	٣٠٥	–	٥٠٥	٥٥		١٠٠	٦٦٠
(٤) خدمات اقتصادية	١٠٠	٥٥	٥	–	١٦٠	١٦٥	٣٥	٢١٥	٥٨٥
(٥) مصروفات أخرى ومصروفات غير قابلة للتخصيص	١٠	٢٠	٥	١٠٠	١٣٥	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠٠
جملة المصروفات	١٠٠٠	٧٥	٣٤٥	١٠٠	١٥٢٠	٤٠٠	٦٠	٣٥٠	٣٣٣

(١) المرجع السابق: ص ٨٠.

وبصدور: القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والخاص بانشاء بنك الاستثمار القومي لتمويل المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطلب الأمر فصل الاستخدامات الاستثمارية من الموازنة العامة حيث خصصت لها موازنة مستقلة يطلق عليها (الموازنة الاستثمارية) والتي يتم تمويلها أما عن طريق الاسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو مدها بالقروض وغيرها من وسائل التمويل.

٣١٢ - تبويب الموارد:

تشمل موارد الدولة على الضرائب والرسوم وقيمة مبيعات السلع أو الخدمات التي تقدمها الجهات الادارية وايجارات العقارات والأراضي التي تمتلكها الدولة.

وتتكون موارد الدولة في مصر من:

١ - ايرادات جارية

(أ) الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

(ب) ايرادات الخدمات.

(جـ) ايرادات الرسم العام.

٢ - ايرادات رأسمالية.

(أ) ايرادات من بيع أصول.

(ب) قروض وتسهيلات ائتمانية.

(جـ) اعانات وهبات.

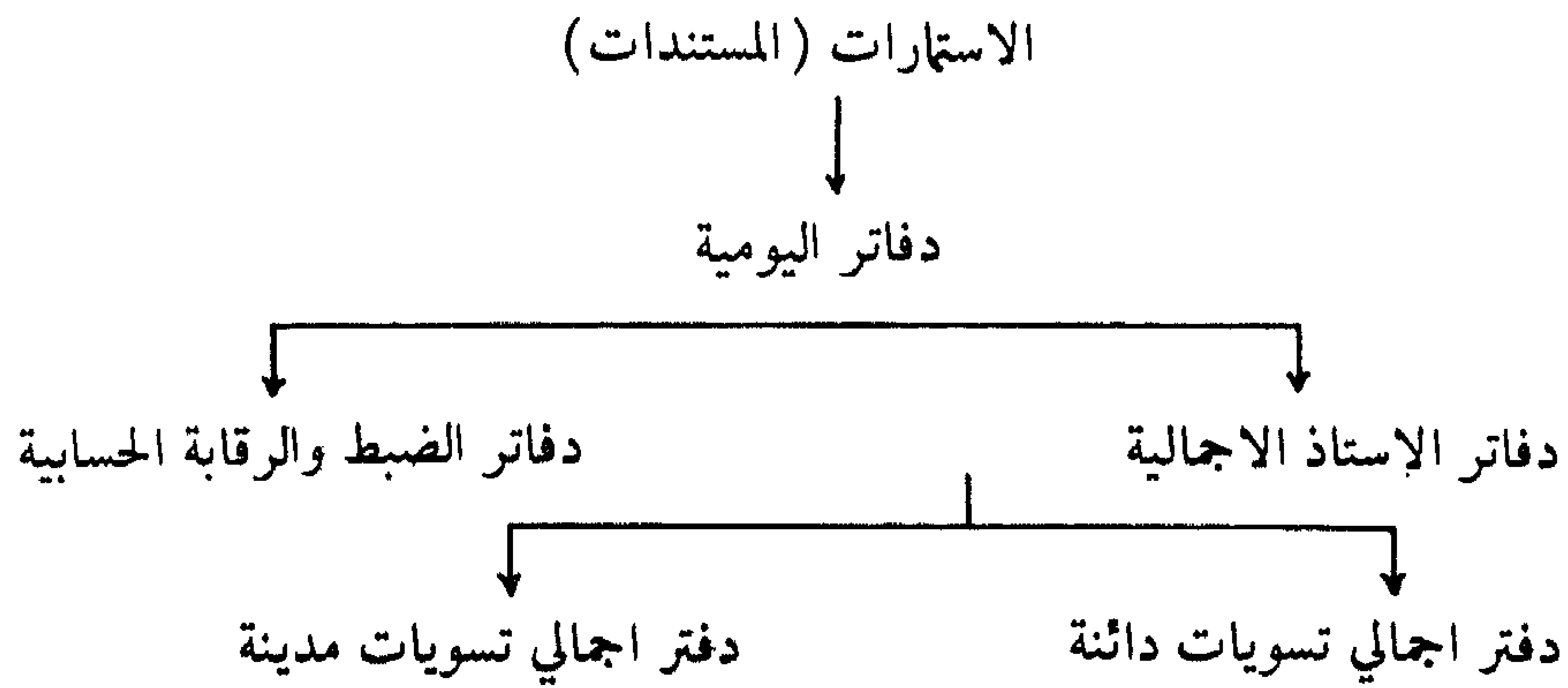
ويتم تقسيم الايرادات إلى أبواب يندرج تحت كل منها مجموعة من البنود وتنقسم البنود إلى أنواع.

٣٢ - مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر:

بعد تحديد دليل الحسابات يتم التعرف على مجموعة المستندات والسجلات التي

تمسكها الجهة الإدارية وتعتبر المستندات والسجلات بالشكل التالي حد أدنى لما تستطيع الجهة الإدارية إمساكه ويتعين على مدير كل جهة تحديد مجموعة المستندات والدفاتر والتقارير التي تساعده في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ولتنميط العمل بالجهات الادارية المختلفة تم توحيد الاستمارات والدفاتر والسجلات والتقارير.



٣٢١ ـ أهم المستندات المستخدمة في الجهة الادارية:

من أهم المستندات الأولية التي يتم بموجبها التصريح بالصرف وأثباته والتصريح بالايراد واثباته:

استمارة رقم ١٣٢ ع.ح. (عموم حسابات) والخاصة بكشف المهايا والمرتبات للموظفين المثبتين وتخصص للصرف خصماً على الباب الأول (أجور).

استمارة رقم ١٣٢ مكرر ع.ح. كشف ماهية موظف واحد.

استمارة رقم ١٣٢ (ج) ع.ح. كشف صافي ماهيات الموظفين والمستخدمين.

استمارة رقم ٥٠ ع.ح. استمارة اعتماد الصرف وتخصص للصرف على الباب

الثاني والتالث والرابع.

استمارة رقم ٣٣ ع.ح. قسيمة تحصيل نقدي.

استمارة رقم ٣٧ ع.ح. حافظة توريد نقود.

استمارة رقم ٦١ ع.ح. كشف تسوية وتستخدم في حالة اجراء تسويات بين الحسابات سواء ترتب على ذلك عمليات نقدية أم لا.

استمارة رقم ٦٢ مكرر ع.ح. طلب صرف السلفة المستديمة.

استمارة رقم ٦٢ ع.ح. طلب استعاضة من السلفة المستديمة.

استمارة رقم ١٧٠ ع.ح. طلب استرداد أجور العربات والركاب والمراكب وحمل الأمتعة.

استمارة رقم ١٧٠ مكرر ع.ح. طلب استرداد أجر عربات وترام وغيرها. وحتى يلم القارىء بمحتويات كل مستند نورد فيما يلي شكل بعض من هذه الاستمارات.

(استمارة رقم ١٢٢ «ع. ح»)

كشف الماهيات والمرتبات

عن شهر .... سنة ١٩٨

مصلحة ....

قسم أو قلم ....

مليم	جنيه	قسم	نوع	فصل	بند	
		الجملة				

	صافي كلي		صافي جزئي		استقطاعات
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
					جزاءات: لحساب الإيرادات / مستبعد من المصروفات
					لحساب الأمانات ١ ـ لحساب صندوق التأمين والمعاشات. حصة الحكومة ١٢,٥ ٪ اشتراك الموظف ١٠ ٪ أقساط استبدال. أقساط المدة السابقة أقساط أخرى. الجمله
					أمانات أخرى ٢ ـ متنوعة. ٣ ـ نفقات. ٤ ـ أقمشة. ٥ ـ شركات التأمين. ٦ ـ نقابات وهيئات. الجملة
					المحصل لحساب جهات. ١ ـ مصلحة الضرائب. ضريبة كسب عمل. ضريبة دفاع. دمغة عادية. دمغة تأمين. دمغة توقيع. ٢ ـ مصالح أخرى. ٣ ـ عهد. الجملة
					الصافي المقتضى صرفه

يعتمد صرف المبلغ الموضح أعلاه ــــــــــــــــــــ

من خزانة ــــــــــــــــــــ

إلى ــــــــــــــــــــ لتوزيعه على المستحقين،،

تحريراً في ــــــــ سنة ١٩٨   رئيس المصلحة ــــــــــــ

الكاتب المنوط
الختم ذو التاريخ
———— سنة ١٩٨

قيد بالسجل رقم « ٥٥ ع.ح » رقم ————
روجع ،،،

علامات الكتاب المراجعين ————

يعتمد سحب شيك / إذن صرف باسم الموظف أعلاه ————

بمبلغ ————

تحريراً في ———— ١٩٨

---

(١) شطب ،،
الختم ذو التاريخ

رقم وعلامة كاتب الشطب ————

(٢) سحب شيك / إذن صرف رقم ————

الكاتب المنوط

(٣) قيد في سجل الشيكات / الحوالات تحت رقم

الكاتب المنوط

(٤) أدرج في كشف الحوالات تحت رقم ————

(٥) استلمت شيك ،، / إذن صرف ،،

تحرير في ———— ١٩٨ إمضاء الموظف أو كاتب التصدير ————

أنا الواضع اسمي أو ختمي أقر بمقتضى هذا أن المستحقين المبينة أساؤهم بهذا الكشف قد استولوا على المبالغ الخاصة بهم في العشرة الأيام الأول من شهر ———— سنة ١٩٨ ووقعوا بإمضائهم أو أختامهم اقراراً بذلك ما عدا ————

————

————

وبأن المبالغ الخاصة بهم قد ردت للخزانة ———— بمحافظة التوريد

رقم ———— بتاريخ ———— سنة ١٩٨ لإضافتها إلى الامانات،،

امضاء الموظف المختص

————

أقر ان الموظفين والمستخدمين البالغ عددهم .... والواردة أسماؤهم بهذا الكشف ما عدا الذين يرخص لهم بإجازات كانوا فعلاً موجودين في خدمة الحكومة ابتداء من المدة الموضحة باطنة لغاية اليوم، وأن المبالغ المقتضى صرفها التي قيمتها .... تستحق إليهم في أول الشهر القادم،،،

تحريراً في ١٩٨

إمضاء الرئيس المباشر للموظفين

أقر أن الموظفين والمستخدمين المبينة أسماؤهم بهذا الكشف واردة في سجلات المستخدمين وأن الماهيات والمرتبات. . . . . . . الخ. والمدد المطلوب الصرف عنها هي جميعها صحيحة،،،

تحريراً في .... سنة ١٩٨

الكاتب المنوط

(استمارة رقم ١٣٢ مكرر ع.ح.)

كشف ماهية لموظف واحد
مثبت بموجب القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦

المصلحة ____________ القسم أو القلم ____________

اسم الموظف ____________ الوظيفة ____________ الدرجة ____________

رقم سجل المستخدمين ______ رقم الموظف في صندوق التأمين والمعاشات ______ الحالة الاجتماعية والنسبة المئوية للغلاء ______

الماهية الشهرية ____ مليم ____ جنيه ____ المدة المستحق عنها الماهية ____________ صافي ماهية الشهر السابق ____ مليم ____ جنيه ____

	جنيه	مليم	بند	فصل	فرع	قسم
			نوع الخصم			
الماهية المستحقة						
إعانة اجتماعية						
إعانة غلاء						
مرتبات إضافية						
حصة الحكومة في التأمين والمعاشات ١٢,٥ ٪						
الجملة						

استقطاعات	مبلغ جزئي		مبلغ كلي	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم
لحسابات الإيرادات				
جزاءات				
مستبعد من المصروفات				
١ ـ لحساب صندوق التأمين والمعاشات				
حصة الحكومة ١٢,٥ ٪				
اشتراك الموظف ١٠ ٪				
أقساط الاستبدال				
أقساط المدة السابقة				
أقساط أخرى				
الجملة				
أمانات أخرى.				
٢ ـ متنوعة				
٣ ـ نفقات				
٤ ـ أقمشة				
٥ ـ شركات التأمين				
٦ ـ نقابات وهيئات				
الجملة				
مصلحة الضرائب.				
ضريبة كسب العمل				
ضريبة دفاع				
دمغة عادية				
دمغة تأمين				
دمغة توقيع				
الجملة				
مصالح أخرى				
عهد				

الصافي المقتضي صرفه

خلف استمارة رقم ١٣٢ مكرر ع. ح.

أقر بأن الموظف المبين اسمه بهذا الكشف وارد بسجل المستخدمين وموجود فعلاً في خدمة الحكومة وأن الماهيات والمرتبات.. إلخ والمدة المطلوب الصرف عنها هي جميعها صحيحة.

تحريراً في ________ سنة ١٩٨

____

إمضاء الكاتب المسئول

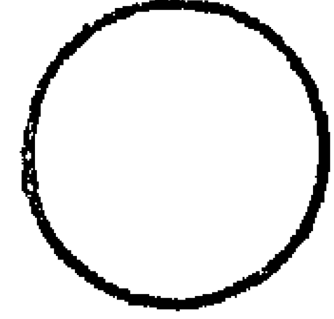
	ملّيم	جنيه
يعتمد صرف مبلغ		

يصرف بمقتضى
شيك على بنك ________ فرع ________
____
إذن صرف على خزينة ________________

____

رئيس المصلحة

الختم ذو التاريخ



قيد بسجل رقم ٥٥ (ع.ح.) برقم

[illegible] المنوط ________________

روجع ________ سنة ١٩٨

____

علامات الكتاب المسئولين

اعتمد سحب (شيك / إذن صرف) باسم الموظف المقدم ذكره ________________

رئيس الحسابات ________________ بمبلغ: ________________

تحريراً في ________ سنة ١٩٨

---

(١) شطب

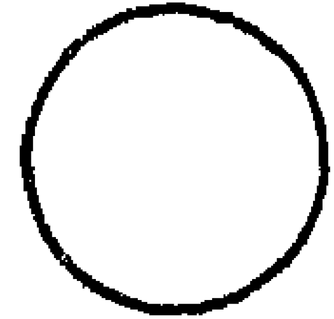
رقم القيد وعلامة كتاب الشطب ________________

الكاتب المسئول ________ (٢) سحب (شيك / إذن صرف) رقم ________

للكاتب المسئول ________ (٣) قيد في سجل (الشيكات / الحوالات) تحت رقم

الكاتب المسئول ________ (٤) وأدرج في كشف الحوالات رقم ________________

الختم ذو التاريخ (٥) استلمت (الشيك / إذن صرف)



إمضاء الموظف أو كاتب التصدير ________________

________ سنة ١٩٨

(استمارة رقم ٥٠ ع ح.٠)

استمارة لاعتماد الصرف

مصلحة ________________

قسم ________________

المبلغ المستحق إلى ________________

بموجب الطلبات عليه، أو:

صار مراجعته ووجد على صحة ومقدم لاعتماده إدارياً وصرف القيمة بواسطة:

إذن صرف على ________________

شيك على البنك الأهلي في ________________

شيك على الخارج

يسحب باسم صاحب الحق أو: ________________

ويرسل إليه بالعنوان الآتي: ________________

بيانات الفواتير			
ملم	جنيه	التاريخ	رقم
		الجملة	

الختم ذو التاريخ

كاتب المراجعة

رئيس القسم

________ ١٩٨

(ب) الكاتب المنوط ________ تقيد في السجل برقم ________

عدد المرفقات	الاعتماد الإداري ونوع الخصم						
	بيانات	نوع الخصم					
		بند	فصل	نوع	قسم	جنيه	ملم
	إجمالي الأصل						
	بيانات الاستقطاعات					جنيه	ملم
	عادي: ملم جنيه — إضافي: ملم جنيه — دمغة توقيع: ملم — رسم الدمغة						
	صافي القيمة المطلوب صرفها						

الختم ذو التاريخ

روجع

رئيس المصلحة

تحريراً في ________ سنة ١٩٨

إقرار كاتب سجل في الحجوزات والتحولات ________ الإمضاء ________

(٢) إقرار بأن ربط البند المختص يسمح بالصرف ________ الإمضاء ________

(أو) أن المبلغ فعلي بالامانات بتاريخ ________ الإمضاء ________

(ح) قيد في سجل رقم ٥٥ ع.ح.٠ برقم ________ توقيع الكاتب المنوط بالسجل ________

الختم ذو التاريخ

(علامات المراجع ورئيس المصلحة)

________ سنة ١٩٨

يعتمد سحب شيك / إذن صرف

وكيل الحسابات

مدير أو رئيس الحسابات ________

في ________ سنة ١٩٨ بمبلغ ________

(د) (١) رقم المعتمد (وهو رقم القيمة في الدفتر رقم ٢٢٤ ع.ح.٠) ________ إمضاء الكاتب المنوط ________

(٢) قيد في دفاتر الحسابات الخاصة ________

إمضاءات موظفي الشعب

(٣) سحب شيك / إذن صرف رقم ________ إمضاء الكاتب المنوط ________

(٤) قيد في سجل الشيكات / الحوالات تحت رقم ________ إمضاء الكاتب المنوط ________

(٥) أدرج في كشف الشيكات / الحوالات رقم ________ امضاء الكاتب المنوط ________

(٦) استلمت الشيكات / الحوالات ________ إمضاء المكاتب أو كاتب التصدير ________ في ________ سنة ١٩٨

الختم ذو التاريخ

(استمارة رقم ٣٣ ع.ح)

مجموعة رقم ...

نمرة...

خاتم
وزارة الخزانة

مصلحة ـــــــــــــــــــ

وصل من ـــــــــــــــــــ

مبلغ وقدره ـــــــــــــــــــ

قيمة ـــــــــــــــــــ

	ملیم	جنیه
دمغة		
ما قبله		
الجملة		

تحريراً في ــــ سنة ١٩٨ الصراف

(استمارة رقم ٣٧ ع.ح)

حافظة توريد نقود

رقم مسلسل ------ مجموعة رقم ----

من :

إلى خزينة :

لحساب :

قيمة المبالغ		بيان المبالغ الموردة
مليم	جنيه	

دمغة إيصال

الجملة

روجع ، علامات ،

تحريراً في ---- سنة ١٩٨

رئيس المصلحة

(استمارة رقم ٣٧ ع.ح)

حافظة توريد نقود

رقم مسلسل ------ مجموعة رقم -----

من :

إلى خزينة :

لحساب :

بيان المبالغ الموردة

مليم جنيه

علامات

تحريراً في ---- سنة ١٩٨

كشف تسوية (استمارة رقم ٦١ «ع.ح.»)

مصلحة______________

قيدت تحت رقم__________ في________ سنة ١٩٨ بحساب شهر__________ سنة ١٩٨

رقم الصفحة في دفتر الشطب وعلامة كتاب الحسابات	أصول				نوع التسوية	خصوم			
	مليم	جنيه	مليم	جنيه		مليم	جنيه	مليم	جنيه
الجملة					الجملة				

على قلم الحسابات أن يورد التسويات الموضحة بعاليه في الدفاتر

تحريراً في __________ سنة ١٩٨

رئيس المصلحة

(استمارة رقم ٦٢ مكرر «ع.ح.»)

طلب صرف من السلفة المستديمة

(في طلبات مصاريف الانتقال تستعمل الاستمارة رقم ١٧٠ مكرر «ع.ح.» بدلاً من هذه الاستمارة)

مصلحة ——————

عدد المستندات	نوع الصرف	القيمة	
		مليم	جنيه
	إعتيادي ——— مليم / المجموع		
	إضافي ——— / دمغة		
	دمغة توقيع ——— / صافي القيمة المطلوب صرفها		

أقر بأن المبلغ الموضح بظهره قد صرف حقيقة وكان صرفه لازماً لأشغال المصلحة

تحريراً في ——————— سنة ١٩٨

——————————

إمضاء المستخدم الذي صرف المبلغ

يعتمد صرف المبلغ... مليم ——— جنيه ———

——————————

رئيس المصلحة

استلمت المبلغ المرقوم أعلاه

——————————

تحريراً في ——————— سنة ١٩٨

مصلحة ________

طلب استعاضة المتصرف من السلفة المستديمة

(استمارة ٦٢ ع.ح)

الرقم المسلسل	تاريخ التصرف	عدد المستندات	اسم الشخص المتصرف إليه المبلغ		صافي القيمة المتصرفة		دمغة			توزيع المبلغ المنصرفة عن أنواع الخصم الخاصة																				ملاحظات
							اعتيادي	إضافي		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		بند -		
					مليم	جنيه	مليم	مليم	مليم	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	

جملة المبلغ المطلوب استعاضتها

نقود باقية بالخزانة ....

قيمة السلفة المستديمة ....

أقر بأني صرفت المبالغ الموضحة بعاليه من السلفة عهدتي في المدة من ________ إلى ______ سنة ١٩٨ وذلك بموجب مستندات الصرف المرفقة طيه.

تحريراً في ______ سنة ١٩٨ الطالب ________

المصروفات الموضحة بعاليه روجعت بمعرفتي وأقر بأنها على صحة

تحريراً في ______ سنة ١٩٨ ________

يعتمد صرف المبلغ الموضح بعاليه وقدره:

مليم ____ جنيه ____ ________

إلى ________ الذي بعهدته السلفة

تحريراً في ______ سنة ١٩٨ رئيس المصلحة ________

تقيد في سجل رقم ٥٥ ع.ح. رقم ________ الكاتب المنوط ________

روجع ________

(علامات المراجع ورئيس المراجعة)

تحريراً في ______ سنة ١٩٨

يعتمد سحب شيك / إذن صرف باسم الطالب ________

بمبلغ مليم ____ جنيه ____ ________

تحريراً في ______ سنة ١٩٨ رئيس الحسابات ________ وكيل الحسابات ________

الختم ذو التاريخ

(١) شطب رقم القيد وعلامات كتاب الشطب ________

(٢) سحب شيك / إذن صرف رقم ________ الكاتب المنوط ________

(٣) تقيد في سجل الشيكات / الحوالات تحت رقم [ ] الكاتب المنوط ________

(٤) وأدرج في كشف الحوالات رقم ________ الكاتب المنوط ________

(٥) استلمت شيك / إذن صرف

تحريرا في ______ ١٩٨ إمضاء الطالب أو كاتب التصدير ________

الختم ذو التاريخ

أقر بأن القيمة النهائية من السلفة تسدد في يوم ________ ١٩٨ ________

التاريخ ______ سنة ١٩٨

٣٢٢ ـ مجموعة دفاتر اليومية:

وتنحصر هذه المجموعة في الدفترين الآتيين:

أ ـ دفتر يومية استمارات الصرف (استمارة رقم ٢٢٤).

ب ـ دفتر يومية التسويات (استمارة رقم ٢٢٤).

ويختص الاول بإثبات إستمارات الصرف التي تستخرج بقيمتها اذون صرف أو شيكات، ويختص الثاني بإثبات أذون التسوية (٦١ ع.ح). وهما متماثلان من حيث الأعمدة المدينة والدائنة وفقاً للنموذج التالي.

٣٢٣ ـ مجموعة دفاتر الاستاذ:

تمسك كل جهة إدارية دفاتر استاذ يخصص كل منها لخانة من خانات دفتر اليومية ويتم الترحيل اليها مباشرة من واقع الاستمارات مع شرح موجز لكل قيد على حدة مما يؤدي إلى فرض الرقابة الداخلية بمقارنة مجموع الخانة بدفتر اليومية مع مجموع القيود بدفتر الاستاذ.

وتشتمل دفاتر الاستاذ على:

١ ـ دفاتر الاستاذ الاجمالية: وتتكون من دفتران:

١ ـ دفتر اجمالي حسابات التسوية الدائنة (٧١ ع.ح).

٢ ـ دفتر اجمالي حسابات التسوية المدينة (٨١ ع.ح مكرر).

٢ ـ دفاتر استاذ حسابات التسوية:

وتقيد بها المصروفات والايرادات التي لم تستوفي بيانات أو مستندات معينة.

دفتر تفريع

الاستمارات

التسويات

الجملة	جنيه
	مليم
سندات	
كفالات	
حوالات مالية تحت التحصيل	
حوالات	
شيكات	
حسابات جارية	
حسابات تسوية مدينة	
حسابات تسوية دائنة	
إيرادات	

الجملة	جنيه
	مليم
سندات	
كفالات	
حوالات مالية تحت التحصيل	
حوالات	
شيكات	
حسابات جارية	
حسابات تسوية مدينة	
حسابات تسوية دائنة	
مصروفات	
نوع	
تاريخ	
رقم مسلسل	

والمتحصلات والمصروفات لحساب مصالح أخرى ويتطلب الأمر ضرورة تسويتها. وهي حسابات وسيطة، ومن هذه الدفاتر:

أ ـ دفتر اجمالي حسابات التسوية الجارية الدائنة (استمارة ٧١ ع.ح).

ب ـ دفتر اجمالي حسابات التسوية الجارية المدينة (استمارة ٧١ ع.ح مكرر).

جـ ـ دفاتر مفردات التسوية الدائنة والمدينة. (٣٩ ع.ح) وهو دفتر تحليل لكل عامود من أعمدة الدفتر الاجمالي لحسابات التسوية الدائنة والدفتر الاجمالي لحسابات التسوية المدينة.

ب ـ دفاتر الاستاذ الفرعية (مفردات):

وهي دفاتر تتضمن حسابات تفصيلية لكل عامود من أعمدة دفتر اليومية (٢٢٤ ع.ح) أو عامود من أعمدة استاذ الاجماليات (٧١ع.ح) ومنها.

١ ـ دفتر استاذ مفردات الايرادات والمصروفات (٨١ع.ح) وبالنسبة لدفتر مفردات الايرادات تخصص صفحة لكل باب أو لجملة من بنود الايرادات كذلك بالنسبة لدفتر مفردات المصروفات تخصص صفحة أو أكثر لكل بند أو لكل باب أو جملة بنود من بنود المصروفات.

دفتر إجمالي حسابات التسوية

شهر...

منسه

تاريخ	الاسم	البيان	التأمينات المؤقتة	التأمينات النهائية	مرتجع من ماهيات	مبالغ دائنة تحت التسوية لايراد الميزانية	جاري مبالغ دائنة تحت التسوية	مبالغ مرحلة	الدائنون	المجموع	اجمالي اليوم
		ما قبله...									
		نقل بعد...									

(استمارة رقم ٧١ ع.ح)

الدائنة (إجمالي الأمانات)

سنة ١٩٨

لـــه

تاريخ	الاسم	البيان	التأمينات المؤقتة	التأمينات النهائية	مرتجع من ماهيات	مبالغ دائنة تحت التسوية لايراد الميزانية	جاري مبالغ دائنة تحت التسوية	مبالغ مرحلة	الدائنون	المجموع		اجمالي اليوم	
		ما قبله...											
		نقل بعده...											

دفتر إجمالي حسابات التسوية

منــه

تاريخ	رقم صفحة دفتر المفردات	الاسم	بيان	مبالغ مدينة تحت التسوية	جاري جهات	سلف مؤقتة	المدينون	سلف مستديمة	المبلغ	اجمالي اليوم
			ما قبله ...							
			نقل بعده ..							

(استمارة رقم ٧١ مكرر ع.ح)

المدينة (إجمالي العهد)

لــه

تاريخ	رقم صفحة دفتر المفردات	الاسم	بيان	مبالغ مدينة تحت التسوية	جاري جهات	سلف مؤقتة	المدينون	سلف مستديمة	المبلغ		اجمالي اليوم	
			ما قبله ...									
			نقل بعده ...									

أمانات

دفتر الحسابات الشخصية

عهـد

اسم ....

منــه

الباقي الشهري		تاريخ	رقم اذن الصرف أو اذن التسوية	بيان	مفردات		اجمالي		ملاحظات
مليم	جنيه				مليم	جنيه	مليم	جنيه	
				ما قبله ...					
				نقل بعده ...					

(استمارة رقم ٣٩ ع.ح)

(حسابات التسوية الدائنة حالياً)

(حسابات التسوية المدينة حالياً)

لــه

الباقي الشهري		تاريخ	رقم اذن الصرف او اذن التسوية	بيان	مفردات		اجمالي		ملاحظات
مليم	جنيه			ما قبله...	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
				نقل بعده...					

(استمارة رقم ٨١ ع.ح)

دفتر مفردات الايرادات والمصروفات

رقم	تاريخ	بيان									جملة		اجمالي اليوم		اجمالي الشهر	
			مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه

٢ ـ دفتر مصروفات السلفة المستديمة (٦٣ ع.ح)

وفيه يتم تسجيل بيانات السلفة المستديمة من وارد ومنصرف وتحليل بنود الصرف.

ـ دفاتر استاذ الحسابات الجارية وأهمها:

١ ـ دفتر حساب الشيكات (٥٦ ع.ح).

٢ ـ دفتر حساب الحوالات (٥٤ ع.ح).

٣ ـ دفتر حساب الحوالات المالية تحت التحصيل (٧٨ ع.ح).

٤ ـ دفتر حساب النقدية تحت التسوية (٧٢ ع.ح).

٥ ـ دفتر حساب الكفالات (٧٨ ع.ح).

٦ ـ دفتر حساب جاري البنك المركزي (٧٨ ع.ح).

٢ ـ دفاتر استاذ الحسابات النظامية.

ومن أهم الدفاتر المستخدمة للحسابات النظامية.

١ ـ دفتر حساب الديون المستحقة للحكومة، دفتر حساب تسوية مطلوبات الحكومة (٧٨ ع.ح).

٢ ـ دفتر حساب المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة.
دفتر حساب الاعمال والمشتريات المنصرف منها سلف مؤقتة (٧٨ ع.ح).

٣ ـ دفتر حساب المبالغ المدفوع عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية دفتر حساب المشتريات أو الأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج (٧٨ ع.ح).

٤ ـ دفتر حساب الامانات المدفوعة مقدماً لـ... دفتر حساب الخدمات والاعمال المدفوع عنها امانه مقدماً (٧٨ ع.ح).

٥ ـ دفتر حساب المبالغ المدفوعة عن أعمال أو خدمات مقدمة دفتر حساب الاعمال والخدمات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (٧٨ ع.ح).

٣٢٤ ـ دفاتر الضبط والرقابة الحسابية:

وتستخدم لأغراض الرقابة والضبط الداخلي.

١ ـ دفتر قيد طلبات الصرف الواردة (٥٥ ع.ح).

(استمارة رقم ٦٣ ع.ح)

دفتر مصروفات السلفية المستديمة

مصلحة .... رقم مسلسل ....

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="4">الوارد</th><th rowspan="4">الرقم المسلسل</th><th colspan="13">المنصرف</th><th colspan="2" rowspan="3">الجملة عند الاستعاضة</th><th colspan="6">توزيع صافي المبالغ المنصرفة على الأنواع الخاصة بها</th></tr>
<tr><th rowspan="3">التاريخ</th><th rowspan="3">بيان</th><th colspan="2" rowspan="2">المبلغ الوارد</th><th rowspan="3">تاريخ الصرف</th><th rowspan="3">عدد المستندات</th><th rowspan="3">اسم المخص المنصرف اليه المبلغ</th><th rowspan="3">بيان</th><th rowspan="3">القيمة الأصلية</th><th colspan="6">دمغه</th><th colspan="2" rowspan="2">جملة المنصرف (الصافي)</th><th colspan="2" rowspan="2"></th><th colspan="2" rowspan="2"></th><th colspan="2" rowspan="2"></th></tr>
<tr><th colspan="2">إضافي</th><th colspan="2">اعتيادي</th><th colspan="2"></th></tr>
<tr><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th><th>مليم</th><th>جنيه</th></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

(استمارة رقم ٥٦ ع.ع)

حساب الشيكات

منــه

إجمالي العمليات				شيكات منصرفة			تاريخ ورقم حافظة البنك	ملاحظـات
الشهرية		اليومية		القيمة		الرقم		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه			

(استمارة رقم ٥٦ ع.ح)

حساب الشيكات

لـــه

اجمالي العمليات				شيكات مسحوبة				البنك المحول عليه الصرف	اسم صاحب الحق	المصلحة المخصوم عليها	تاريخ الصرف	ملاحظات
الشهرية		اليومية		المبلغ		المبلغ بالعملات الأجنبية	الرقم					
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه							

دفتر الحسابات

منــه

رقم	التاريخ	عدد المستندات	بيان	اسم المصلحة	مفردات		جملة اليوم		جملة الشهر	
					مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
				ما قبله..						
				نقل بعده...						

(استمارة رقم ٧٢ ع.ح)

الجارية

لـــه

رقم	التاريخ	عدد المستندات	بيان	اسم المصلحة	مفردات		جملة اليوم		جملة الشهر	
					مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
				ما قبله...						
				نقل بعده...						

دفتر الحسابات الجارية

له

بيان		
تاريخ الخصم [1]		
رقم اذن التسوية		
تاريخ السداد		
مفردات	جنيه	
	مليم	
اجمالي اليوم	جنيه	
	مليم	
جلة الشهر	جنيه	
	مليم	
الباقي الشهري	جنيه	
	مليم	

منه

بيان		
تاريخ السداد		
رقم اذن التسوية		
تاريخ الخصم		
مفردات	جنيه	
	مليم	
اجمالي اليوم	جنيه	
	مليم	
جلة الشهر	جنيه	
	مليم	
الباقي الشهري	جنيه	
	مليم	

(١) يبين في هذه الخانة تاريخ السداد المدون في صحيفة «له».

(٢) يبين في هذه الخانة تاريخ الخصم المدون في صحيفة «منه».

(استمارة رقم ٥٥ ع.ح)

دفتر حصر طلبات الصرف الواردة

(استمارة رقم ٧٨ ع.ح)

ملاحظات	(١٤)	
تاريخ تصدير اذن الصرف او الشيك	(١٣)	
رقم اذن الصرف او الشيك	(١٢)	
الجهة المحول عليها	(١١)	
امضاء المستلم	(١٠)	
تاريخ التسليم لعلم الشطب	(٩)	
تاريخ اعادتها من المراجعة	(٨)	
امضاء المستلم	(٧)	
تاريخ التسليم للمراجعة	(٦)	
صاحب الحق	(٥)	
قيمة الاستمارة	(٤)	
الجهة الوارد منها	(٣)	
تاريخ الورود	(٢)	
رقم مسلسل	(١)	

٢ ـ دفتر الحسبة اليومية (٦٩ ع.ح) وهي تماثل ميزان المراجعة اليومي للعمليات المقبوضة بالدفاتر.

وزارة / مصلحة / هيئة عامة / مؤسسة عامة
منطقة / فرع

(استمارة رقم ٦٩ ع.ح)

أرقام الشيكات من إلى
أرقام التسويات من إلى

كشف الحسبة اليومية
عن يوم سنة ١٩٨

الجانب المدين	مفردات جنيه	مفردات مليم	الجملة جنيه	الجملة مليم
المصروفات				
باب ١ - أجور				
باب ٢ - مصروفات جارية				
باب ٣ - استخدامات استثمارية				
باب ٤ - تحويلات رأسمالية				
الجملة			x x	x
حسابات التسوية الدائنة				
مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
مبالغ مرحلة				
الدائنون				
الجملة			x x	x
حسابات التسوية المدينة				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات				
جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة				
المدينون				
الجملة			x x	x
الحسابات الجارية				
حساب الشيكات				
حساب الحوالات				
حساب النقدية تحت التسوية				
حساب الحوالات المالية تحت التحصيل				
حساب الكفالات				
حساب جاري البنك المركزي				
الجملة			x x	x
الحسابات النظامية				
الجملة				
رصيد الخزينة في آخر اليوم			x x	x
اجمالي عمليات اليوم			x x	x

الجانب الدائن	مفردات جنيه	مفردات مليم	الجملة جنيه	الجملة مليم
الإيرادات				
أولاً: الإيرادات الجارية				
ثانياً: الإيرادات الرأسمالية				
			x x	x
حسابات التسوية الدائنة				
مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
مبالغ مرحلة				
الدائنون				
الجملة			x x	x
حسابات التسوية المدينة				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات				
جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة				
المدينون				
			x x	x
الحسابات الجارية				
حسابات الشيكات				
حسابات الحوالات				
حساب النقدية تحت التسوية				
حساب الحوالات تحت التحصيل				
حساب الكفالات				
حساب جاري البنك المركزي				
الجملة			x x	x
الحسابات النظامية				
الجملة			x x	x
رصيد الخزينة المرحل من اليوم السابق			x x	x
إجمالي عمليات اليوم				

٣ - دفتر الارتباطات: (٢٩١ ع.ح).

وفيه يتم تسجيل اعتمادات الموازنة المبلغة للجهة الإدارية بقصد أحكام الرقابة على اعتمادات الموزانة ومراعاة عدم تجاوزها.

رقم مسلسل......... (استمارة رقم ٢٩١ ع.ح)

الوحدة الحسابية .... وزارة .... مصلحة ....

قسم .... فرع .... فصل .... باب ....

بند .... الربط المدرج بالميزانية .... جنيه

اعتمادات إضافية بالقانون رقم .... لسنة ....

أو

تجاوزات مرخص بها .... كتاب رقم .... بتاريخ ....

صادر من .... اعتمادات منقولة .... كتاب رقم ....

بتاريخ .... صادر من ....

أو

وفور مرتبط بها .... أو موافقة .... بتاريخ ....

صادر من .... الربط المعدل.

سجل خاص بالوحدات الحسابية

رقم الارتباط المسلسل	رقم الملف	تاريخ ورقم إخطار المراقبة المالية	تاريخ ورقم موافقة المراقبة المالية	الموضوع	المبلغ المرتبط به		المنصرف من الارتباطات					
							رقم المستند	تاريخ الصرف	المنصرف		الباقي من الارتباط	
					مليم	جنيه			مليم	جنيه	مليم	جنيه

٤ ـ **الاضابير**: (استمارة ١٠١ سارية)

وهي ملفات تحفظ بداخلها المستندات بعد اتمام تسجيلها بالدفاتر المناسبة كل شهر على حدة.

(استمارة رقم ١٠١ « سارية »)

إضبارة رقم ....

تحتوي على مستندات البنود وأقسامها أو مستندات حساب التسوية

وزارة
مصلحة ....

شهر .... سنة ١٩

فصل .... بند ....

حسابات التسوية ....

رقم الشطب من واقع سجل الشيكات أو الحوالات	عدد المستندات	جملة الاستمارة	أقسام البند أو نوع حسابات التسوية					

أقر بأن مجموع المبالغ بهذه الإضبارة مطابق لما هو وارد بدفاتر الحسابات،،،

رئيس الحسابات ....

(استمارة رقم ٧٥ ع.ح)

وزارة / مصلحة / هيئة ....
منطقة / فرع ... ...

كشف

مجموع الايرادات والمصروفات

عن شهر .... سنة ١٩٨

المصروفات	ربط ميزانية ١٩٨	الشهر الجاري		الأشهر الماضية		الجملة	
الباب الأول: أجور							
بند ١ ـ الدرجات الدائمة							
بند ٢ ـ المكافآت الشاملة							
بند ٣ ـ تكاليف المعارين وتتحمل الميزانية بمرتباتهم							
بند ٤ ـ تكاليف الاجازات الدراسية والمنح التدريبية							
بند ٥ ـ المكافآت							
٦ ـ الرواتب والبدلات							
بند ٧ ـ المزايا العينية							
بند ٨ ـ حصة الحكومة في صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي							
جملة الباب الأول							
المستبعد: للمتحصل من الباب الثالث نظير تأدية خدمات للمنتظر عدم صرفه							
جملة المستبعد							
صافي الباب الأول							
الباب الثاني: مصروفات جارية							
أولاً ـ المصروفات العامة:							
(أ) المستلزمات العامة							
بند							
بند							
بند							
جملة (أ)							
(ب) المستلزمات الخدمية							
بند							
بند							
بند							
جملة (ب)							
(ج) المشتريات بغرض البيع							
بند							
بند							
بند							
جملة (ج)							

المصروفات	ربط الميزانية ١٩٨	الشهر الجاري	الأشهر الماضية	الجملة
جملة المصروفات العامة				
ثانياً ـ المصروفات التحويلية الجارية :				
بند				
بند				
بند				
الجملة				
ثالثاً ـ المصروفات التحويلية التخصصية :				
بند				
بند				
بند				
الجملة				
جملة الباب الثاني				
المستبعد : نظير تأدية خدمات ننتظر عدم صرفه				
جملة المستبعد				
صافي الباب الثاني				
الباب الثالث : استخدامات استثمارية				
قطاع :				
مشروع				
مشروع				
قطاع :				
مشروع				
مشروع				
قطاع :				
قطاع				
قطاع				
جملة الباب الثالث				
الباب الرابع : تحويلات رأسمالية				
بند				
بند				
بند				
بند				
جملة الباب الرابع				
جملة المصروفات				

الإيرادات	تقديرات الميزانية	الشهر الجاري		الأشهر الماضية		الجملة	
أولاً: الإيرادات الجارية الضرائب على الدخل والثروة: قسم ١ - الضرائب والرسوم العقارية قسم ٢ - الضرائب على دخول الأفراد قسم ٣ - الضرائب على دخول الأعمال قسم ٤ - الضرائب والرسوم على التركات							
الضرائب والرسوم السلعية: قسم ٥ - الضرائب والرسوم السلعية							
الدمغة: قسم ٦ - ميزانية الدمغة							
ايرادات متنوعة: قسم ٧ - ايرادات الخدمات قسم ٨ - ايرادات متنوعة							
ايرادات المجالس المحلية: قسم ٩ - الإيرادات الخاصة بالمجالس المحلية							
جملة الايرادات الجارية							
ثانياً: الايرادات الرأسمالية **أقساط قروض تتحملها ميزانية الدين العام:** (أ) عن الهيئة العامة لسكك حديد مصر (ب) عن المؤسسة المصرية العامة للبترول (ج) عن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء (د) عن الجهات التي تستفيد من القروض الأجنبية							

الإيرادات	تقديرات الميزانية	الشهر الجاري		الأشهر الماضية		الجملة	
٢ ـ **أقساط تعويضات تتحملها ميزانية الدين العام** عن الحراسة							
٣ ـ أقساط استهلاك السلف الممنوحة للمجالس البلدية والقروية							
٤ ـ أقساط تمليك السيارات الحكومية							
٥ ـ المبيعات من المخازن							
٦ ـ مبيعات لجنة المبيعات الحكومية							
٧ ـ مبيع أراضي							
٨ ـ مبيعات أصول ثابتة							
جملة الايرادات الرأسمالية							
جملة الايرادات							

المصروفات	المفردات		الجملة	
(ما قبله) جملة مصروفات الشهر الجاري				
الحسابات الوسيطة				
حسابات التسوية الدائنة:				
التأمينات المؤقتة النهائية				
مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
★ مبالغ مرحلة				
★ الدائنون				
الجملة				
حسابات التسوية المدينة:				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات				
جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة				
★ المدينون				
الجملة				
الحسابات الجارية:				
حسابات الشيكات				
حسابات الحوالات				
حسابات النقدية تحت التسوية				
حسابات الحوالات المالية تحت التحصيل				
حسابات الكفالات				
حسابات وفورات الميزانية				
حسابات الاحتياطي العام				
حسابات جاري البنك المركزي				
حسابات جاري البنوك الأخرى				
الجملة				
الحسابات النظامية:				
حسابات الديون المستحقة للحكومة				
حسابات تسوية مطلوبات الحكومة				
	الجملة العمومية ...			

★ حسابات ينتظر إلغاءها بعد تصفية بواقيها

الإيرادات	المفردات		الجملة	
(ما قبله) جملة ايرادات الشهر الجاري				
الحسابات الوسيطة				
حسابات التسوية الدائنة:				
التأمينات المؤقتة والنهائية				
مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
مبالغ مرحلة				
★ الدائنون				
الجملة				
حسابات التسوية المدينة:				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات				
جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة				
المدينون				
الحسابات الجارية:				
حسابات الشيكات				
حسابات الحوالات				
حسابات النقدية تحت التسوية				
حسابات الحوالات المالية تحت التحصيل				
حسابات الكفالات				
حسابات وفورات الميزانية				
حسابات الاحتياطي العام				
حسابات جاري البنك المركزي				
حسابات جاري البنوك الأخرى				
الجملة				
الحسابات النظامية:				
حسابات الديون المستحقة للحكومة				
حسابات تسوية مطلوبات الحكومة				
	الجملة العمومية...			

رئيس الحسابات **رئيس المصلحة**

بواقي (أرصدة)

حسابات وسيطة	متأخر لغاية الشهر الجاري			
	من		الى	
حسابات التسوية الدائنة:				
التأمينات المؤقتة والنهائية				
مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
الدائنون				
حسابات التسوية المدينة:				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات				
جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة				
المدينون				
الحسابات الجارية:				
حساب الشيكات				
حساب الحوالات				
حساب النقدية تحت التسوية				
حساب الحوالات المالية تحت التحصيل				
حساب الكفالات				
حساب وفورات الميزانية				
حساب الاحتياطي العام				
حساب جاري البنك المركزي				
حساب جاري البنوك الأخرى				
الحسابات النظامية:				
حساب الديون المستحقة للحكومة				
حساب تسوية مطلوبات الحكومة				
جملة الحسابات الجارية				

حسابات التسوية لغاية شهر .... سنة ١٩٨

عملية الشهر الجاري				الجملة				الباقي لغاية الشهر الجاري			
مصروفات		ايرادات		مصروفات		ايرادات		من		إلى	

٣٢٤ ـ كشف مجموع الايرادات والمصروفات (٧٥ ع.ح)

وفي نهاية كل شهر يتم اعداد كشف حصر للايرادات والمصروفات يشتمل على كافة بنود الاتفاق والايراد وأرصدة حسابات التسوية والحسابات النظامية.

تم في هذا الفصل شرح مكونات النظام المحاسبي من دليل الحسابات والمستندات (الاستمارات) المستخدمة والدفاتر والسجلات والحسابات الإجمالية والنظامية وستهتم الفصول التالية بالدورة التي تمر بها العمليات المالية المختلفة من بدء إعداد تقديرات الموازنة إلى ظهورها بالحساب الختامي.

اسئلة الفصل الثالث

٣١ ـ وضح عناصر النظام المحاسبي بالجهة الإدارية.

٣٢ ـ يثور جدل حول أهمية تبويب المصروفات على أساس البرامج. وضح فائدة هذا الاجراء والانتقادات التي توجه اليه.

٣٣ ـ هل يتشابه دفتر اليومية في الجهات الادارية مع دفتر اليومية في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح.

٣٤ ـ ما هو الهدف من استمارة ١٣٢ ع.ح، واستمارة ٥٠ ع.ح.

٣٥ ـ ما هي العلاقة بين دفتر اليومية ٢٢٤ ع.ح وبين دفتر مفردات الايرادات والمصروفات ٨١ ع.ح.

الفصل الرابع

الضبط الداخلي وتسجيل المصروفات العامة

سيتم في هذا الفصل تناول كل من العمليات الخاصة بالأجور وبالمصروفات الجارية ويتلخص نظام الرقابة الداخلية على الأجور والمصروفات الجارية في استيفاء استمارة طلب الصرف واعتمادها وتسجيلها وتتبعها ثم اتخاذ اجراءات الصرف.

٤١ - صرف الأجور والمرتبات:

يتم استيفاء الاستمارات التالية (١٣٢ ع.ح) لصرف مهايا العاملين، (١٣٢ مكرر ع.ح) لصرف ماهية عامل واحد واستمارة (١٣٢ ع.ح) لصرف المهايا المحولة على البنك. وتقوم كل جهة ادارية باعداد كشوف الماهيات المستحقة عن الشهر الجاري في يوم ٢٠ منه بالنسبة للمهايا المحولة على البنوك أما المهايا التي تصرف بواسطة مندوبي الصرف بالجهة الادارية فيتم سحب شيك أو أذن صرف بصافي قيمتها وترسل هذه الكشوف إلى الوحدة الحسابية التابعة لها الجهة الادارية.

٤١١ - حساب المهايا المستحقة والاستقطاعات:

تحسب المهايا على أساس الشهر بالكامل وتعد لها استمارة (١٣٢ ع.ح) وإذا ما حسبت على أساس جزء من الشهر فتحدد على أساس

$$\frac{\text{مقدار الماهية عن الشهر بالكامل} \times \text{أيام العمل الفعلي}}{\text{عدد أيام الشهر الحقيقية}}$$

ويضاف على الأجر الأساسي الاعانات والبدلات والمكافآت والمرتبات الأخرى وحصة الحكومة في صناديق التأمين والمعاشات والتأمين الصحي.

ويستنزل من مجموع المفردات السابقة الاستقطاعات والتي تتكون من.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم هيئة التأمين والمعاشات وتشتمل على حصة الحكومة في المعاشات وحصة الحكومة في اصابات العمل وحصة الموظف في المعاشات وحصته في الادخار.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم هيئة التأمين الصحي وتتمثل في حصة الموظف وحصة الحكومة في التأمين الصحي.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم مصلحة الضرائب ويعلى هذا الحساب بضريبة كسب العمل ودمغة التوقيع والدمغة التدريجية.

- جاري المبالغ الدائنة - جزاءات.

- جاري المبالغ الدائنة عن استقطاعات، لحساب النقابات أو شركات التأمين.

- جاري المبالغ المدينة - سداء سلف مستحقة على الموظف. ويتم ترحيل قيمة كل مفردة إلى الحساب الخاص بها بدفتر الاستاذ (٧١ ع.ح) بعد تسجيل مفردات استمارة المهايا في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح).

مثال ٤١:

أعطيت لك البيانات التالية الخاصة بأحد الموظفين المثبتين باحدى الجهات الادارية عن شهر مارس ١٩٨٨.

١ - اجمالي المرتب المستحق له خصماً على الباب الاول (الاجور) البند الاول (مرتبات) مبلغ ١٠٠٠ جم، ونصيبه في (غلاء المعيشة) ٥٠ جم.

٢ - قيمة المبالغ المخصومة كضرائب كسب عمل ودمغة ٣٦ جم.

٣ - قيمة حصة الحكومة في المعاشات ١٥ ٪، وحصة الموظف ١٠ ٪ من المرتب الاصل. تعلى لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

٤ - حصة الحكومة في اصابة العمل ١٪ من المرتب الأصلي على لهيئة التأمين والمعاشات.

٥ - حصة الموظف في الادخار ١,٥٪ تخصم لحساب هيئة التأمين المعاشات.

٦ - تم استقطاع مبلغ ١٠٠ جم لحسابات دائنة مختلفة.

١٠ جم باسم نقابة المهندسين

٥٠ جم باسم جمعية الاسكان

٤٠ جم اقساط تأمين.

٧ - تم استقطاع مبلغ ٨٠ جم استرداد لسلف مستحقة على الموظف.

٨ - تم توقيع شيك بصافي قيمة المبلغ المستحق باسم مندوب الصرف وورد أشعار الخصم من البنك.

والمطلوب:

١ - استيفاء استمارة صرف الاجور (١٣٢ ع.ح مكرر).

٢ - اثبات مفردات هذه الاستمارة في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح).

٣ - ترحيل المفردات الى دفاتر الاستاذ اللازم.

كشف ماهية موظف واحد

المصلحة : القسم أو القلم :

اسم الموظف : الوظيف : الدرجة

١٠٠٠ مرتبات

٥٠ غلاء معيشة

١٥٠ حصة الحكومة في المعاشات ١٥٪

١٠ حصة الحكومة في اصابة العمل ١٪

٣٠ حصة الحكومة في التأمين الصحي ٣٪

١٢٤٠

الاستقطـــاعات

٢٧٥ جاري دائن تحت التسوية باسم هيئة التأمين والمعاشات

١٦٠ حصة الحكومة في المعاشات واصابة العمل ١٦٪

١٠٠ حصة الموظف في المعاشات ١٠٪

١٥ حصة الموظف في الادخار ١,٥ ٪

٤٠ جاري دائن تحت التسوية باسم هيئة التأمين الصحي

١٠ حصة الموظف ١٪

٣٠ حصة الحكومة ٣٪

٣٦ جاري دائن تحت التسوية باسم مصلحـة الضرائـب (كسـب عمل ودمغة).

١٠٠ جاري دائن استقطاعات

١٠ باسم نقابة المهندسين

٥٠ باسم جمعية الاسكان

	٤٠	باسم شركة التأمين
٥٣١	٨٠	جاري مدين تحت التسوية (سداد سلف)
٧٠٩		صافي المستحق للموظف

كاتب الأجور   مراجع الحسابات   المراجع المالي

تحرر الشيك بمبلغ ٧٠٩ جنيه تحت رقم ....

امضاء مستلم الشيك

ويتم القيد

١٢٤٠ من حـ / مصروفات الموازنة (بند)

إلى مذكورين

٥٣١ حـ / إلى الاستقطاعات (الحسابات المختصة)

٧٠٩ حـ / الشيكات

(٢) اثبات مفردات استمارة (١٣٢ ع.ح مكرر) في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح)

رقم الاستمارة	تاريخ	بيان	مرتبات	جارية دائنة	جارية مدينة	حوالات مالية	شيكات	جملة	ايرادات	جارية دائنة	جارية مدينة	حوالات مالية	شيكات	الخزينة
	٨٨/٣/٣١	مرتبات شهر مارس	١٢٤٠					١ ٤٠		٤٥١	٨٠		٧٠٩	

(٣) الترحيل لدفاتر الاستاذ اللازمة

دفتر استاذ المصروفات (٧١ ع.ح)

الباب الأول: الأجور

رقم الاستمارة	تاريخ	بيان	بند ١ مرتبات	بند ٢ حصة الحكومة	بند ٣ غلاء معيشة	بند ٤	بند ٥		جملة الاستمارة	إجمالي اليوم	إجمالي الشهر	
	٨٨/٣/٣١	مرتبات مارس	١٠٠٠	١٩٠	٥٠				١٢٤٠			

دفتر إجمالي المبالغ الدائنة تحت التسوية (٧١ ع.ح)

٨٨/٣/٣١	٤٥١	

دفتر اجمالي المبالغ المدينة تحت التسوية (٧١ ع.ح)

٨٨/٣/٣١	٨٠	

دفتر الشيكات

٨٨/٣/٣١	٧٠٩	

٤١٢ ـ مرتجعات الاجور:

قد لا يقوم بعض العاملين باستلام مرتباتهم من مندوب الصرف ويحتفظ المندوب بهذه المرتبات لمدة عشرة أيام وبعد ذلك يقوم بتوريدها لخزينة المصلحة بالقيد.

من حـ/ الخزينة (إذا كانت خزينة عامة)
أو من حـ/ النقدية تحت التسوية (إذا كانت خزينة فرعية)
إلى حـ جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم (الموظف)

فإذا تقدم الموظف لصرف مرتبه خلال شهرين يعد إذن تسوية ويكون القيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الموظف)

إلى حـ / الشيكات .

أو إلى حـ / الحوالات .

وإذا لم يتقدم الموظف خلال شهرين لصرف مرتبه يتم تعليته على حـ / الايرادات المتنوعة :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الموظف)

إلى حـ / الايرادات المتنوعة (بند)

وإذا ما تقدم الموظف بعد ذلك لصرف مرتبه يتم القيد :

من حـ / الايرادات المتنوعة (بند)

الى مذكورين

حـ / الشيكات

أو حـ / الحوالات

حـ / الاستقطاعات

٤٢ - المعالجة الدفترية لمصروفات الباب الثاني - المصروفات جارية :

يتم سداد هذه المصروفات أما بواسطة شيكات أو باذون صرف وتشتمل حسابات الباب الثاني على الحسابات الفرعية التالية :

الدليل المحاسبي	نوع المصروف
٢	الباب الثاني ـ المصروفات الجارية
٢١	مجموعة (١) المستلزمات السلعية

٢١١	بند	١ ـ خامات
٢١٢	بند	٢ ـ وقود وزيوت
٢١٣	بند	٣ ـ قطع غيار ومهمات
٢١٤	بند	٤ ـ مواد تعبئة وتغليف
٢١٥	بند	٥ ـ أدوات كتابية وكتب
٢١٦	بند	٦ ـ مياه وانارة
٢١٧	بند	٧ ـ تجهيزات ومعدات صغيرة
٢٢	مجموعة	(٢) مشتريات بغرض البيع
٢٢١	بند	١ ـ محلية.
٢٢٢	بند	٢ ـ خارجية.
٢٣	مجموعة	(٣) المستلزمات الخدمية
٢٣١	بند	١ ـ مصروفات صيانة
٢٣٢	بند	٢ ـ مصاريف تشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن
٢٣٣	بند	٣ ـ خدمات ابحاث وتجارب
٢٣٤	بند	٤ ـ نشر واعلان ومصروفات طوابع ودعاية واستقبال
٢٣٥	بند	٥ ـ نقل وانتقالات عامة ومواصلات
٢٣٦	بند	٦ ـ تأجير معدات ووسائل نقل
٢٣٧	بند	٧ ـ تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات
٢٣٨	بند	٨ ـ مصروفات خدمية متنوعة
٢٤	مجموعة	(٤) المصروفات التحويلية الجارية
٢٤١	بند	١ ـ ضرائب ورسوم سلعية
٢٤٢	بند	٢ ـ الإيجار

٢٤٣	بند	٣ ـ	فوائد محلية
٢٤٤	بند	٤ ـ	فوائد خارجية
٢٥	مجموعة	(٥)	المصروفات التحويلية الجارية التخصيصية
٢٥١	بند	١ ـ	تبرعات
٢٥٢	بند	٢ ـ	اعانات للغير
٢٥٣	بند	٣ ـ	تعويضات وغرامات

ونلاحظ أن المصروفات الجارية تشتمل على كل من المستلزمات السلعية مثل الخامات وقطع الغيار والمهمات والمستلزمات الخدمية مثل الصيانة وتأجير معدات ووسائل نقل، وقد يتم الصرف أما من خزينة الجهة الادارية عن طريق اذون صرف أو عن طريق تحرير شيكات بصافي المبالغ المستحقة أو من السلفة المستديمة التي في عهدة أحد الموظفين.

٤٣ ـ الصرف عن طريق تحرير شيكات:

عند تحرير شيك بالقيمة المستحقة والمعتمدة بمستندات الصرف يثبت سحب الشيك عن طريق استمارات اعتماد الصرف (٥٠ ع.ح. للباب الثاني، ١٣٢ع.ح للباب الأول) ويتم تفريغ هذه الاستمارات في يومية حصر استمارات الصرف (٢٢٤ ع.ح) ويسجل في الجانب المدين من هذه اليومية قيمة المصروف في خانة (باب المجموعة بند) ويسجل بالجانب الدائن قيمة الشيك في خانة الشيكات وبقية الاستقطاعات التي تمت ويكون القيد المركزي على الوجه التالي:

من حـ/ المصروفات (باب ـ مجموعة ـ بند)

إلى مذكورين

حـ / الاستقطاعات (الحسابات المختصة)

حـ / الشيكات (بالقيمة الصافية)

وقد تكون هذه الاستقطاعات لحساب الغير مثل الدمغات أو الضرائب المحجوزة من المنبع فتسجل لحساب الجهة المحصل لحسابها هذه الاستقطاعات.

صرف الشيك للمستفيد:

نلاحظ أنه يتم توسيط حساب الشيكات حين التوقيع على الشيك وعند ورود كشف الحساب من البنك أو اشعار من البنك بخصم قيمة الشيك من حساب الجهة الادارية يتم تحرير اذن تسوية (٦١ ع.ح) ويستبعد من حساب الشيكات المبالغ التي تم صرفها ويخفض حساب البنك بهذه القيمة بالقيد.

من حـ / الشيكات (مصروفات)
إلى حـ / جاري البنك المركزي (مصروفات)

وتسجل هذه العملية بدفتر التسويات (٢٢٤ ع.ح) في الجانب المدين في خانة الشيكات وفي الجانب الدائن في خانة الحسابات الجارية.

رد قيمة الشيك: قد لا يتم صرف الشيك ويرد للجهة الادارية لعدة أسباب منها:

١ ـ عدم استلام المستفيد له نظراً لعدم وجوده أو لخطأ في العنوان فيتم تعلية قيمة الشيك على حساب الايرادات المتنوعة باسم الشخص المستفيد. وتحرر له مذكرة تسوية (٦١ ع.ح) ويثبت بدفتر التسويات ويكون القيد

من حـ / الشيكات
إلى حـ / ايرادات متنوعة (باسم المستفيد من الشيك)

وإذا ما تقدم المستفيد بطلب الحصول على استحقاقاته يتم تحرير شيك جديد له ويسجل في دفتر التسويات في خانة الايرادات بالاستبعاد وفي خانة الشيكات

في الجانب الدائن ونسجل القيد :

من حـ / ايرادات متنوعة (باسم المستحق له الشيك)
إلى حـ / الشيكات

وعندما يتم ورود اشعار صرف الشيك من البنك نجري القيد

من حـ / الشيكات
إلى / جاري البنك المركزي

---

٢ ـ قد يتم رد الشيك لعدم استحقاق المستفيد له. فإذا تم الرد في نفس السنة التي تحرر فيها الشيك نلغي قيمة المصروف والاستقطاعات السابق اثباتها بالقيد :

من مذكورين
حـ / الشيكات
حـ / الاستقطاعات
إلى حـ / المصروفات (باب ـ مجموعة ـ بند)

أما إذا رد الشيك في سنة مالية تالية فتعلى قيمته على حساب الايرادات المتنوعة بالقيد.

من حـ / الشيكات
إلى حـ / حـ الايرادات المتنوعة

وإذا ما رد الشيك لوفاة المستفيد يتم الغاءه بالقيد

من حـ / الشيكات
إلى حـ / الايرادات المتنوعة

وحينما يطالب الورثة بقيمة الشيك يتم تحرير شيك جديد لهم واستبعاد قيمته من حساب الايرادات المتنوعة بالقيد

من حـ / الايرادات المتنوعة (بالاستبعاد)
إلى حـ / الشيكات

وفي حالة فقد الشيك وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية لاثبات ذلك يتم اعطاء المستفيد شيكاً جديداً ويثبت ذلك في يومية التسويات بالقيد

من حـ / الشيكات
إلى حـ / الشيكات

---

٤٤ ـ الدفع بموجب اذون الصرف الصادرة:

في حالة ضآلة القيمة المطلوب صرفها أو عدم وجود بنك مركزي في نطاق الجهة الادارية أو من يحل محله من البنوك يتم الصرف عن طريق اذون الصرف المسحوبة على الخزائن العامة أو على مكاتب البريد المرخص لها بذلك.

ونقوم بتوسيط حساب الحوالات والذي يتم اقفاله حين تقدم المستفيد للصرف من الخزينة العامة واستلام اشعار بذلك أو حين استلام اشعار من هيئة البريد بسداد القيمة.

عند تحرير إذن الصرف (استمارة ٩ ع.ح) يتم القيد

من حـ / المصروفات (باب، مجموعة، بند)
إلى مذكورين
حـ / الاستقطاعات
حـ / الحوالات

وعند تقدم المستفيد وحصوله على القيمة من الخزينة أو استلام اشعار من

هيئة البريد يفيد خصم قيمة الحوالة نسجل

من حـ / الحوالات

إلى حـ / الخزينة (إذا تم الصرف من الخزينة)

أو إلى / امانات طرف هيئة البريد (إذا تم الصرف من هيئة البريد)

وبالنسبة للحالات الخاصة بعدم سداد إذن للصرف ورده للجهة الادارية تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها بالنسبة لرد الشيكات عدا أننا نحل حساب الحوالات محل حساب الشيكات.

٤٥ ـ الدفع عن طريق السلفة المستديمة:

تعتبر السلفة المستديمة مبلغ نقدي يعهد به لأحد موظفي الجهة الادارية لسداد المصروفات المختلفة التي تقل قيمتها عن خمسة جنيهات في المرة الواحدة. ويتم استعاضة ما صرف منها في نهاية كل شهر.

وتمر اجراءات السلفة المستديمة بعدة مراحل حيث تبدأ بانشاء السلفة ثم الصرف منها ثم استعاضة المبالغ المنصرفة ثم تعديل السلفة بالزيادة أو النقص واقفالها في نهاية السنة المالية.

٤٥١ ـ إنشاء السلفة المستديمة:

يتم تحرير استمارة اعتماد الصرف (٥٠ ع.ح) بقيمة السلفة ويحرر شيك أو حوالة لمصلحة الموظف المختص بالسلفة المستديمة ونسجل القيد.

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية سلفة مستديمة باسم الموظف

إلى حـ / الشيكات أو الحوالات

وتسجل هذه العملية في يومية حصر استمارات اعتماد الصرف (٢٢٤ ع.ح).

وعند حصول الموظف على قيمة الشيك ووصول اشعار بذلك من البنك أو

صرفه للحوالة من هيئة البريد يتم القيد.

من حـ / الشيكات أو حـ / الحوالات
إلى حـ / جاري البنك المركزي
أو إلى حـ / أمانات طرف هيئة البريد

---

٤٥٢ ـ الصرف من السلفة:

يتم الصرف من السلفة باستخدام استمارة (٦٢ مكرر ع.ح) والتي تمثل طلب صرف من السلفة المستديمة مرفق بها المستندات الخارجية المؤيدة لعملية الصرف.

٤٥٣ ـ استعاضة المنصرف من السلفة المستديمة:

في نهاية كل شهر يتقدم الموظف بطلب استعاضة المنصرف من السلفة المستديمة (٦٢ ع.ح) مدعم بمستندات الصرف فيتم التسجيل في دفتر حصر استمارات الصرف في الخانات الخاصة بها ويكون القيد:

من حـ / المصروفات ((باب ـ مجموعة ـ بند) بالاجمالي)
إلى مذكورين.
حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (بالاستقطاعات)
حـ / الشيكات أو الحوالات (بالصافي)

ويتم اجراء قيد الغاء الحسابات الوسيطة (الشيكات أو الحوالات) حين ورود اشعار الصرف من البنك أو من هيئة البريد.

٤٥٤ ـ تعديل قيمة السلفة المستديمة:

إذا تم التعديل بالزيادة نجري نفس القيد الخاص بأنشاء السلفة المستديمة أو بزيادة القيمة المنصرفة عند استعاضة ما قام الموظف بصرفه. وإذا كان التعديل بتخفيض السلفة وقيام الموظف بتوريد الزيادة يتم القيد:

من حـ / الخزينة

أو من حـ / النقدية تحت التسوية (إذا ورد لخزينة فرعية)

إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم الموظف

أما إذا تم التخفيض عند استعاضة السلفة فيتم القيد

من حـ / المصروفات (باب ـ مجموعة ـ بند)

الى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (الاستقطاعات)

حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم الموظف)

حـ / الشيكات أو الحوالات (بالصافي بعد استنزال قيمة التخفيض)

---

٤٥٥ ـ اقفال السلفة المستديمة في نهاية السنة:

يتم اقفال السلفة المستديمة في نهاية السنة المالية أو اقفالها نهائياً لعدم الحاجة اليها اثناء السنة ويتم القيد:

من مذكورين

حـ / المصروفات

حـ / الخزينة أو حـ / النقدية تحت التسوية

إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم الموظف)

مثال: في ٨٨/١/١ قررت الجامعة انشاء سلفة مستديمة بالمدينة الجامعية قدرها ١٠٠٠ جم باسم السيد مدير المدن. وتم تسليم القيم على السلفة شيك مسحوب على البنك المركزي. وفي نهاية شهر يناير تقدم المدير بطلب استعاضة ما قام بانفاقه ويتمثل في ١٠٠ جم أدوات كتابية وكتب، ٣٠٠ جم مصروفات صيانة وقد تقرر تخفيض السلفة إلى مبلغ ٧٥٠ جم.

والمطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة.

١٠٠٠من / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم مدير المدن الجامعية١ / ١ / ٨٨

١٠٠٠ إلى / الشيكات

١٠٠٠ من / الشيكات

١٠٠٠ إلى / جاري البنك المركزي

من مذكورين

١٠٠ حـ / أدوات كتابية ومطبوعات

٣٠٠ حـ / مصروفات صيانة

إلى مذكورين

١٥٠ حـ / الشيكات

٢٥٠ حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم مدير المدن الجامعية

---

٤٦ - شراء المستلزمات السلعية:

يتضمن الباب الثاني من أبواب الاستخدامات كل من المستلزمات السلعية والتي تخضع اجراءات الشراء فيها إلى لوائح وقوانين خاصة باجراءات التعاقد واستلام وصرف المستلزمات، والمستلزمات الخدمية التي يتم استهلاكها مباشرة مثل المياه والإنارة.

ولقد صدرت مجموعة قوانين ولوائح تحكم المناقصات والمزايدات وتوحيد عمليات الشراء في الجهات الادارية وهي القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والصادر بها لائحة تنفيذية بالقرار الوزاري رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ١٥ لسنة ٥٨ الخاص بتوحيد عمليات الشراء في الجهات الادارية.

وقبل البدء في تنفيذ مشتريات الاصناف يجب أن تطلب الادارة المختصة الاذن بالارتباط بالمبالغ اللازمة، وحتى لا يتم تجاوز الاعتمادات المقررة في الموازنة تمسك الجهة الادارية سجل الارتباطات (٢٩١ ع.ح) حيث تحصل الادارة الطالبة على اذن كتابي من موظف القيد بجواز الخصم قبل الارتباط.

وبصفة عامة فان طرق التعاقد أو الشراء في الجهات الادارية تنحصر في:

١ - المناقصة العامة (الاصل العام)

٢ - المناقصة المحلية

٣ - الشراء بالامر المباشر

٤ - الشراء بالممارسة

(٣ و ٤: بدون مناقصة) — (٢ و ٣ و ٤: استثناء من الاصل العام)

القيود اللازمة عند اجراء المناقصة العامة:

(أ) مصاريف الاعلان بالصحف.

من حـ / المصروفات (بند ٤ نشر واعلان)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)

حـ / الشيكات

(ب) بيع دفتر الشروط والمواصفات:

من حـ / الخزينة أو حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

إلى حـ / الايرادات (مبيعات مخازن الحكومة)

(جـ) ايداع التأمينات بواسطة مقدمي العطاءات:

من حـ / الخزينة

أو من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل (إذا كان التوريد بشيكات)

أو من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (إذا كان التوريد بحوالة بريدية)

أو من حـ / السندات والأسهم (إذا كان التأمين في صورة أوراق مالية)
أو من حـ / الكفالات (إذا كان التأمين في صورة خطاب ضمان)
أو من حـ / جاري التأمينات المؤقتة أو النهائية (إذا كان التأمين محول من تأمين قديم مستحق الصرف)
إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة
أو إلى حـ / جاري التأمينات النهائية

ويلاحظ أن التأمين الابتدائي يكون ٢٪ من قيمة العطاء والنهائي ١٠٪ من قيمة العطاء .

وقد يكون السداد خصماً من مستحقات مقدم العطاء لدى الجهة الادارية فيتم تحرير استمارة (٥٠ ع.ح) لاعتماد الصرف وتحرير شيك بالباقي المستحق له بعد خصم التأمينات وذلك بالقيد التالي :

من حـ / المصروفات (بند)
إلى مذكورين
حـ / جاري التأمينات المؤقتة
حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)
حـ / الشيكات أو الحوالات .

(د) رد التأمين المؤقت لمن لم ترسى عليهم المناقصة :

يتم القيد .
من حـ / جاري التأمينات المؤقتة
إلى حـ / الحوالات أو الشيكات (إذا كان التأمين بحوالة أو شيك)
أو إلى حـ / السندات والاسهم (إذا كان التأمين أوراق مالية)
أو إلى حـ / الكفالات (إذا كان التأمين خطاب ضمان) .
أو إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة أو التأمينات النهائية (إذا كان

التأمين محول من تأمين سابق استحق لمقدم العطاء).

(هـ) تحويل التأمين المؤقت إلى تأمين نهائي لمن رست عليه المناقصة وقيامه بسداد باقي القيمة المستحقة كتأمين نهائي، يتم القيد.

من مذكورين

حـ / جاري التأمينات المؤقتة

حـ / الخزينة أو ح / الحوالات المالية تحت التحصيل

إلى حـ / جاري التأمينات النهائية.

(و) دفع قيمة المشتريات وسداد باقي قيمتها للمورد:

من حـ / المصروفات (الباب الثاني - بند ...)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)

حـ / الايرادات (غرامة التأخير إذا وجدت)

حـ / الشيكات أو الحوالات (الرصيد المستحق للمورد)

(ز) اخلال المورد بتنفيذ التعاقد:

يجوز للجهة الادارية أن تسحب من المورد العملية وتسندها إلى مورد آخر يلتزم بتنفيذ باقي العقد ويتحمل المورد المقصر بكافة الزيادات الناتجة عن اخلاله بالتعاقد. ولا يحمل حساب المصروف إلا بالقيمة الأصلية للعطاء.

فمثلاً إذا كان التعاقد على توريد أدوات كتابية بمبلغ ١٠٠٠ جم وتأخر المورد مما أدى إلى تحويل التعاقد إلى مورد آخر على أساس ١٢٠٠ جم وقد تحملت الجهة الادارية ٥٠ جم مصاريف ادارية وحملت المورد بمبلغ ١٠٠ جم غرامات تأخير، يكون القيد:

من مذكورين

١٠٠٠ حـ / المصروفات (أدوات كتابية...)

٣٥٠ حـ / المدينين (طرف المورد الذي أخل بالتعاقد)

إلى مذكورين

١٠٠ حـ / الايرادات (غرامة التأخير)

٥٠ حـ / الايرادات (مصروفات ادارية)

١٢٠٠ حـ / الشيكات أو الحوالات

ويتم خصم المبالغ المستحقة على المورد الذي أخل بالتعاقد من حساب التأمينات التي أودعها بالجهة الادارية بالقيد.

٣٥٠ من حـ / جاري تأمينات نهائية

٣٥٠ إلى حـ / المدينين (المورد الذي أخل بالتعاقد)

وإذا لم يكفي التأمين النهائي لسداد المبالغ المستحق على المورد يلتزم المورد بسداد الفرق. فإذا كان التأمين المودع من المورد ٣٠٠ جم يلتزم المورد المخل بالتعاقد بسداد ٥٠ جم ويتم القيد

٥٠ من حـ / الخزينة أو الحوالات المالية تحت التحصيل

٥٠ إلى حـ / المدينين. (المورد الذي أخل بالتعاقد)

وفي حالة زيادة التأمين النهائي عن ما تم خصمه منه يرد للمورد باقي رصيد التأمينات. بالقيد

من حـ / جاري تأمينات نهائية

إلى حـ / الشيكات أو الحوالات

---

٤٧ ـ الشراء بالممارسة أو بالأمر المباشر :

لا يختلف القيد في هذه الحالة عن قيد أي مبالغ منصرفة على مستلزمات خدمية

من حـ / المصروفات (باب ـ بند)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)

حـ / الشيكات أو الحوالات

مثال : فيما يلي بعض العمليات التي تمت بمستشفى جامعة الاسكندرية : في ١٩٨٨/١/١ تعاقد المستشفى مع أحد المتعهدين على توريد تجهيزات ومعدات صغيرة بموجب المناقصة رقم ١٩٨٨/٥١٢ وتقضي شروط العقد بالتوريد خلال شهر من تاريخ التعاقد .

وقد سبق أن تقدم المتعهد بعرض قيمته ٤٠٠ جم وارفق به التأمين الابتدائي بواقع ٢٪ بشيك معتمد على بنك مصر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١ . تم استلام اشعار اضافته لحساب الجهة بالبنك المركزي في ٨٨/١٢/٤ .

وقام المتعهد بتقديم خطاب ضمان بمبلغ ١٠٪ من قيمة العرض وطلب رد قيمة التأمين المؤقت وتم ذلك بتحرير شيك له .

في ٨٨/٤/١٥ تبين أن المتعهد غير قادر على الوفاء بالتعاقد فتم التعاقد مع متعهد آخر قام بتوريد التجهيزات والمعدات الصغيرة المطلوبة بمبلغ ٤٥٠٠ جم. وقامت المستشفى بسداد ٤٠ جم مصاريف ادارية وحملت المورد الذي لم يلتزم بالتعاقد بغرامة تأخير بلغت ١٣٠ جم. وتم تحرير شيك للمتعهد الجديد بالقيمة المستحقة له .

وقد رجعت المستشفى على البنك المصدر لخطاب الضمان. وحصلت منه على

شيك بقيمة خطاب الضمان وسدد المورد باقي المستحق عليه. كما تم سداد التأمين المؤقت بموجب شيك.

٨٠ من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل ١٩٨٧/١٢/١

٨٠ إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة

ورود أشعار من البنك المركزي بأضافة قيمة الشيك لحساب الجهة الادارية

٨٠ من حـ / جاري البنك المركزي ١٩٨٧/١٢/٤

٨٠ إلى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

ارساء العطاء على المتعهد وتقديمه خطاب ضمان بما يعادل ١٠٪ من قيمة العطاء

٤٠٠ من حـ / الكفالات ١٩٨٨/١/١

٤٠٠ إلى حـ / جاري التأمينات النهائية

رد قيمة التأمين الابتدائي المتعهد.

٨٠ من حـ / جاري التأمينات المؤقتة ١٩٨٨/١/١

٨٠ إلى حـ / الشيكات

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ / التجهيزات والمعدات الصغيرة ٨٨/٤/١٥

٦٧٠ حـ / المدينين (المورد الذي أخل بالتعاقد)

إلى مذكورين

١٣٠ حـ / الايرادات (غرامة التأخير)

٤٠ حـ / الايرادات (مصروفات ادارية)

٤٥٠٠ حـ / الشيكات

من مذكورين

٤٠٠ حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل ١٩٨٩/٤/١٥

٢٧٠ حـ / الخزينة

٦٧٠ إلى حـ / المدينين (المدين الذي أخل بالتعاقد)

الغاء الكفالات ٤٠٠ من حـ / جاري التأمينات النهائية ٨٩/٤/١٥

٤٠٠ إلى حـ / الكفالات

---

٤٨ ـ المدفوعات مقدماً تحت حساب المصروفات:

قد يقتضي الأمر قيام الجهة الادارية بسداد مبالغ مقدماً تحت حساب سداد مصروفات وفي هذه الحالة يتم تسجيل هذه المدفوعات بحساب المصروفات مباشرة على أن يتم فتح حسابين نظاميين لتسوية الزيادة أو النقص في المصروف الفعلي عن المدفوع مقدماً.

ونواجه ثلاثة حالات يستخدم فيها هذا الاسلوب:

٤٨١ ـ السلفة المدفوعة مؤقتاً على ذمة توريد سلع أو الحصول على خدمة.

وفيها يتم اعطاء احد الموظفين مبلغاً كسلفة مؤقتة للصرف على البند المعين ثم تسوية المصروف الفعلي مع السلفة المؤقتة.

ويتم تحرير استمارة (٥٠ ع.ح) بالنسبة للدفعة المقدمة ويكون القيد.

من مذكورين

حـ / المصروفات (بند ...)

حـ / المبالغ المنصرفة كسلف مؤقتة طرف...

إلى مذكورين

حـ / الشيكات

حـ / الاعمال والمشتريات المنصرف عنها سلفة مؤقتة

وعند توريد المستلزمات أو الحصول على الخدمة يلغى القيد النظامي
ا ستخدام استمارة (٦١ ع.ح) الخاصة بالتسوية ويتم القيد التالي في حالة تساوي
روف الفعلي مع السلفة :

من حـ / الاعمال والمشتريات المنصرف عنها سلفة مؤقتة.
إلى حـ / المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة طرف. . .

وإذا زاد المصروف الفعلي عن مقدار السلفة يتم القيد السابق ويتم سداد المبلغ ضافي بالقيد

من حـ / المصروفات (بند. . .)
إلى حـ / الشيكات

---

٤ - المدفوعات المقدمة بين الجهات المختلفة :

قد يقتضي الأمر أن تقوم الجهة الادارية بسداد مبالغ مقدمة أما كجزء من مة السلفة أو الخدمة المطلوبة أو يتم السداد بالكامل لقيمة السلعة أو الخدمة بنفس الطريقة يتم تسجيل المبالغ المدفوعة على حساب المصروف مباشرة مع فتح سابين نظاميين مقابلين حتى يتم متابعه تسوية المبالغ المدفوعة مقدماً وحين سداد بالغ كدفعات مقدمة يتم القيد :

من مذكورين
حـ / المصروفات (بند. . .)
حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

إلى مذكورين
حـ / الشيكات
حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً

وذلك بعد اعداد استمارة (٥٠ ع.ح).

ثم حين تمام استلام السلعة أو الحصول على الخدمة إذا ما اتفق المصروف الفعلي مع المدفوع مقدماً نجري القيد كالآتي:

من حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً

إلى حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

وإذا كانت المبالغ المدفوعة مقدماً تزيد عن المصروف الفعلي يتم القيد

من مذكورين

حـ /حوالات مالية تحت التحصيل (الشيكات المحصلة استرداداً للزيادة)

حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (قيمة المبالغ المدفوعة مقدماً)

إلى مذكورين

حـ / المصروفات (بند ...) بالاستبعاد

حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

وإذا قلت المبالغ المدفوعة مقدماً عن المصروف الفعلي يتم القيد:

من مذكورين

حـ / المصروفات (بند ...) (بالزيادة في المصروف)

حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (باجمالي المبلغ المدفوع مقدماً)

إلى مذكورين

حـ / الشيكات

حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

---

٤٩١ ـ الاعتمادات والتحويلات النقدية للخارج:

وهي المبالغ التي تسلم للموردين بالخارج أو لمكاتب البعثات أو للقنصليات لتكون تحت تصرفها. وعند فتح الاعتماد وتحويل العملة للخارج يقوم البنك المركزي بخصم القيمة ويتم تسجيلها مباشرة على حساب المصروف مع توسيط حسابين نظاميين لتسوية المصروف الفعلي بنفس المعالجة التي تمت في البندين السابقين.

عند تحويل المبالغ تحرر استمارة (٥٠ ع.ح) ويكون القيد.

من مذكورين

حـ / المصروفات (بند...)

حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج

إلى مذكورين

حـ / جاري البنك المركزي (مصروفات)

حـ /الاعمال والمشتريات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج.

وعند استلام مستندات استلام المستلزمات أو الحصول على الخدمة نجري تسوية باستخدام استمارة (٦١ ع.ح) ونقوم بالغاء القيد النظامي كالآتي:

من حـ / الاعمال والمشتريات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج.

إلى حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج.

ويتم معالجة الزيادة أو النقص في المصروف الفعلي بنفس الطرق المستخدمة في البندين السابقين.

تمارين الفصل الرابع

٤١)- قامت الوحدة الحسابية لإحدى الجهات الادارية باعتماد استمارة المرتبات الخاصة بشهر فبراير ١٩٨٨ وكانت بياناتها كالآتي:

الباب الأول البند (١) مرتبات ٢٠,٠٠٠ جم، حصة الحكومة ١٥٪ للمعاشات ١٪ اصابة عمل، ٣٪ تأمين صحي. وحصة الموظف ١٠٪ للمعاشات، ١,٥٪ للادخار، ١٪ تأمين صحي. وبلغت ضريبة كسب العمل ٢٤٠ جم وضريبة الدمغة ٢٠ جم وبلغت الاستقطاعات لنقابة المهندسين ٣٠ جم ولنقابة التجاريين ١٥ جم وتم استقطاع ٨٠٠ جم استرداد لسلف حصل عليها الموظفين.

وقد تم تحرير شيك بصافي قيمة الاجور المستحقة وورد اشعار خصمه من البنك المركزي.

والمطلوب: تسجيل قيود اليومية العامة الخاصة بسداد أجور شهر فبراير ١٩٨٨ وترحيلها الى الحسابات الخاصة بها.

٤٢ - قررت احدى الجهات الادارية في أول يناير ١٩٨٨ انشاء سلفة مستديمة بمبلغ ١٠٠٠٠ جم وتم صرف المبلغ للسيد / احمد عبدالله بموجب شيك مسحوب على البنك المركزي.

وفي نهاية مارس ١٩٨٨ تقدم السيد / احمد عبدالله بطلب استعاضة السلفة وقدم مستندات مؤيدة للصرف قدرها ٤٠٠ جم. وعند استعاضة السلفة تقرر تخفيضها الى مبلغ ٨٥٠ جم.

٤٣ ـ فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى الجهات الادارية والمطلوب تسجيل قيود اليومية بدفاتر الوحدة.

١ ـ بلغت المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة طرف السيد / عبدالله محمد مبلغ ٥٠٠ جم ثم صرف مبلغ ٤٠٠ جم منها وتورد الباقي نقداً وكانت التمغات المستحقة على هذه السلفة مبلغ ١٠ جم تم توريدها الى الخزينة الفرعية.

٢ ـ بلغت التأمينات التي تلقتها الجهة مبلغ ١٠,٠٠٠ جم منها ٤٣٠٠ جم نقداً، ٢٠٠٠ جم بشيكات، ٢٠٠٠ جم بحوالات بريدية، ٤٠٠ جم تأمينات مقدم عنها سندات مالية، ٢٦٠٠ جم بموجب خطاب ضمان.

٤٤ ـ قامت احدى الجهات الادارية بإجراء مناقصة مفتوحة وتقدم لها ثلاثة موردين. المورد احمد السيد وقدم شيكاً بمبلغ ١٠,٠٠٠ جم والمورد صالح عبدالعزيز والذي قدم خطاب ضمان كتأمين بمبلغ ٨٥٠٠ جم والمورد سمير عبدالعزيز والذي طلب تحويل تأمين نهائي مستحق له عن عملية سابقة وقدره ٩٠٠٠ جم إلى تأمين مؤقت بمبلغ ٧٥٠٠ جم وصرف له باقي التأمين النهائي بعد خصم ٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية، وقد رست المناقصة على سمير عبدالعزيز الذي قام بزيادة التأمين المؤقت ٢٪ الى تأمين نهائي ١٠٪ بموجب شيك وقام بتوريد الأجهزة والمعدات الصغيرة وتم صرف قيمة الاجهزة بعد استقطاع ٣٪ ضريبة ارباح تجارية وصناعية وتحرر له شيك بالباقي.

والمطلوب

تسجيل العمليات السابقة بيومية الجهة الادارية.

الفصل الخامس
الاثبات الدفتري لعمليات الموارد

يتم تحصيل إيرادات الدولة عن طريق احدى أربعة وسائل رئيسية هي:

- التحصيل النقدي بالخزائن الحكومية أو ما يقوم مقامها.
- التحصيل بشيكات.
- التحصيل عن طريق الحوالات البريدية.
- التحصيل عن طريق الاستقطاع من المنبع من بنود المصروفات[1].

٥١ ـ التحصيل النقدي بالخزائن:

يسدد المبلغ المطلوب تحصيله إلى الخزينة المختصة ويحرر له قسيمة تحصيل (٢٣ ع.ح) وقد يتم التوريد في خزائن فرعية فيتم القيد:

من / النقدية تحت التسوية.

إلى حـ / الايرادات (باب، فصل، بند)

أو إلى حـ / الايرادات تحت التسوية (في حالة عدم معرفة نوع الايراد).

أو إلى أي حساب آخر مختص.

---

(١) عبد الحي مرعي: **مذكرات في المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومية**، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٤٥١.

وقد يتم التوريد في الخزينة العامة للجهة الإدارية فيتم القيد :

من حـ / الخزينة.

إلى حـ / الايرادات (باب ، فصل ، بند)

أو إلى حـ / الايرادات تحت التسوية (في حالة عدم معرفة نوع الايراد)

أو الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة (في حالة التحصيل نيابة عن جهة أخرى).

أو إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المصلحة التي تتبعها الخزينة الفرعية).

أو إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المصلحة التي تتبعها الخزينة العامة الأخرى).

أو إلى حـ / حركة النقود الواردة (بالنسبة للنقود الواردة في صناديق أو مظاريف مؤمن عليها).

وإذا كانت المتحصلات لا تمثل نوع من أنواع الايرادات فأنها قد تكون تأمينات فيكون القيد :

من / الخزينة

إلى حـ / التأمينات.

---

٥٢ ـ التحصيل عن طريق الشيكات:

قد تسدد موارد الجهة الحكومية عن طريق الشيكات وفي هذه الحالة يراعي قبل اثباتها ضرورة استيفائها لكافة الجوانب القانونية للشيكات ، ويتم تظهيرها للبنك المركزي لتحصيلها لحساب الجهة الادارية. عند استلام الشيكات وارسالها للبنك المركزي للتحصيل يكون القيد :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

الى مذكورين

حـ / الايرادات

حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية).

وعند استلام حافظة الاضافة من البنك المركزي. يتم القيد:

من حـ / جاري البنك المركزي

الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل.

اما إذا تم رد الشيك لعدم تمكن البنك المركزي من تحصيله يتم القيد.

من مذكورين.

حـ / الايرادات (بالاستبعاد)

حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية)

الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

---

٥٣ ـ التحصيل عن طريق الحوالات:

قد تتم موارد الجهة الحكومية عن طريق الحوالات البريدية وعند استلام الحوالة البريدية يجري القيد التالي:

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية طرف هيئة البريد.

الى مذكورين

حـ / الايرادات (منه..)

حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية)

وعند ورود شيك من هيئة البريد يفيد تسوية حسابها إذا كان قد تم استلام الحوالات، نجري القيد:

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

الى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية طرف هيئة البريد

أما إذا لم تكن الحوالات قد تم استلامها نجرى القيد

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

الى حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية (باسم مرسل الحوالة)

فإذا ما وصلت الحوالة البريدية واتضح أنها تخص الجهة الادارية يتم القيد.

من حـ / جاري المبالغ دائنة تحت التسوية (باسم مرسل الحوالة)

الى مذكورين

حـ / الايرادات (بند ...)

حـ / أي حساب آخر (حسب العملية)

وإذا ما اتضح ان الحوالة لا تخصها يتم سداد قيمة الحوالة الى مرسلها ويمر ذلك بالقيود التالية:

(١) اثبات وردود الحوالة:

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المرسل)

---

(٢) اثبات ورود الشيك الخاص بهذه الحوالات من مصلحة البريد:

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

---

(٣) وعند ارسال الجهة شيكاً الى مرسل الحوالة يتم القيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الراسل)
الى حـ / الشيكات

أو تقوم الجهة الادارية بتحرير شيك لهيئة البريد ليتم بواسطتها سداد قيمة الحوالة الى مرسلها.

(١) اثبات ورود الحوالات للجهة الادارية بشيك من الهيئة :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
الى حـ/ جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

---

(٢) استخراج شيك بناء على طلب هيئة البريد :

من حـ / جاري الحسابات الدائنة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

الى حـ/ الشيكات.

---

٥٤ - التحصيل عن طريق الخصم من المنبع:

قد يتم تحصيل ايرادات الوحدة عن طريق خصمها من المنبع من المستحقات قبل الجهة الإدارية. فمثلاً ضريبة المرتبات والأجور يتم خصمها من المنبع من العاملين، كما تقوم الجهات الادارية باستقطاع مبالغ تتراوح بين ١ ٪، ٣ ٪ من قيمة الفواتير التي تسددها تحت حساب ضريبة الارباح التجارية والصناعية للمورد. ويكون القيد :

من حـ / المصروفات ـ بند

الى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم مصلحة الضرائب ضريبة الارباح التجارية والصناعية)

حـ / الشيكات

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم مصلحة الضرائب طوابع)

ثم يتم توريد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب بالقيد :

من حـ / جاري المبالغ تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب

إلى حـ / الشيكات

وقد يتم تعلية مبالغ على حساب الايرادات إذا لم يتقدم أصحابها لاستلامها كما في حالة تعلية مرتبات الموظفين بعد الفترة المحددة لاستلامهم المرتبات الى حساب الايرادات بالقيد.

من حـ / الخزينة

الى حـ / الايرادات (بند)

٥٥ ـ مثال شامل عن الايرادات:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحد الجهات الادارية، والمطلوب اثبات العمليات السابقة بدفاتر الجهة.

١ ـ بلغت الشيكات الواردة للجهة مبلغ ١٠,٠٠٠ جم ارسلتها للبنك للتحصيل وقد أرسل البنك اشعار الاضافة عن الشيكات بمبلغ ٩,٥٠٠ جم ورفضت شيكات قيمتها ٥٠٠ جم.

٢ ـ بلغت المبالغ الموردة نقداً للخزينة العامة للجهة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جم وبلغت المبالغ المحصلة لحساب جهات أخرى ٤,٥٠٠ جم.

٣ - بلغت المرتبات المحصلة باحدى الخزائن الفرعية التابعة للجهة الادارية مبلغ ٣٠٠٠ جم وقد تم توريد هذا المبلغ للبنك.

٤ - بلغت المرتبات المرتدة من مندوبي صرف المرتبات لعدم تقدم أصحابها لاستلامها مبلغ ٢٥٠٠ جم وبعد اسبوع قام هؤلاء الموظفين بصرف مرتباتهم بموجب شيك بعد خصم دمغه توقيعات قدرها ٤ جم.

الحل:

١ - ١٠,٠٠٠ من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
١٠,٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند)

شيكات واردة للجهة الادارية

من مذكورين

٩٥٠٠ حـ / جاري البنك المركزي
٥٠٠ حـ / الايرادات بالاستبعاد
١٠,٠٠٠ الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

---

٢ - ٤٠,٠٠٠ من حـ / الخزينة
٤٠,٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند)

المبالغ الموردة نقداً للخزينة.

٤,٥٠٠ من حـ / الخزينة
٤,٥٠٠ إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية

---

٣ - ٣٠٠٠ من حـ / النقدية تحت التسوية
٣٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند...)

التحصيل بالخزينة الفرعية

٣٠٠٠ من حـ / جاري البنك المركزي
٣٠٠٠ الى حـ / النقدية تحت التسوية

---

٤ ـ ٢٥٠٠ من حـ / الخزينة
٢٥٠٠ الى حـ / الايرادات (بند. . .)
(مبالغ مرتدة من مندوبي صرف المرتبات).

٢٥٠٠ من حـ / الايرادات بالاستبعاد (بند . . .)
الى مذكورين
٢٤٩٦ حـ / الشيكات
٤ حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب (دمغة توقيع)
(سداد المرتب للموظف)

تمارين الفصل الخامس

٥١ ـ المطلوب اثبات القيود المركزية للعمليات التالية.

١ ـ بلغت الاعتمادات النقدية التي وضعت تحت تصرف بعض القنصليات بالخارج ٢٠٠,٠٠٠ جم منها ٥٠,٠٠٠ جم تخص السنة المالية الحالية، ١٥٠,٠٠٠ تخص سنوات مقبلة.

٢ ـ بلغت قيمة التأمينات التي ردتها الجهة الادارية لمن لم ترسي عليهم المناقصة مبلغ ٦٠٠٠ جم منها ١٠٠٠ جم نقداً، ٢٠٠٠ جم سندات وأسهم، ٣٥٠٠ جم خطابات ضمان وبلغت الرسوم المستقطعة عن هذه التأمينات ٨٠ جم.

٣ ـ تغيب أحد الموظفين عن الحضور لاستلام مرتبه وقام مندب الصرف

بتوريد صافي مرتبه البالغ ١٠٠ جم الى الخزينة وفي الشهر التالي قام الموظف بصرف المرتب المتأخر بعد خصم ٥ جنيه تمغة توقيع واتساع.

٥٢ - اجري القيود المحاسبية اللازمة للعمليات الآتية:

أ - تم تحصيل مبلغ ١٠٠ جم نقداً قيمة تأمين مؤقت من أحد المتعهدين لدخوله في مناقصة عامة اعلنت عنها المصلحة.

ب - سدد تأمين نهائي قدره ٥٠٠ جم للمصلحة المذكورة بموجب حوالة بريدية وقد ورد الشيك من هيئة البريد الى الجهة الادارية سداداً لقيمة الحوالة وأرسل الشيك الى البنك للتحصيل ووردت حافظة الايداع الخاصة به الى الجهة الادارية.

جـ - سحبت المصلحة شيكاً بمبلغ ١٠٠ جم باسم حسين فريد الموظف بها كسلفة مؤقتة لشراء مهمات وقام المذكور بصرف الشيك من البنك ووردت الى المصلحة حافظة الشيك الخاصة بالعملية. وقد اشترى الموظف مهمات قيمتها ١٥ جم بموجب فواتير وقام برد الباقي الى خزينة الجهة الادارية.

د - ورد لأحد الوزارات خطاب ضمان بمبلغ ١٠٠٠ جم كتأمين نهائي ثم أعيد الى البنك الصادر منه بعد انتهاء الغرض منه.

هـ - سدد مبلغ ٥٠٠ جم مستحق لاحدى الجهات الادارية بشيك.

الفصل السادس
الاستخدامات الاستثمارية

بصدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والخاص بانشاء بنك الاستثمار القومي تم فصل مصروفات الباب الثالث عن الموازنة العامة للدولة وأصبح يخصص لها موازنة مستقلة هي الموازنة الاستثمارية.

ويتم تمويل الموازنة الجارية عن طريق الموارد السيادية (الضرائب والرسوم...) أما الموازنة الاستثمارية فيتم تمويلها عن طريق بنك الاستثمار القومي.

ولقد أصدرت وزارة المالية الكتاب الدوري رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ والذي يتضمن قواعد واجراءات المحاسبة المرتبطة بالموازنة الاستثمارية.

وتقوم الجهات الادارية بإرسال مشروع البرنامج التنفيذي للمشروعات المخططة لبنك الاستثمار القومي. ويعد هذا البرنامج على أساس نوع المشروع موزعاً على مراحل زمنية (ربع سنوية) وعلى مستوى نوع الاصل الاستثماري (أراضي، مباني، آلات). ثم يقوم بنك الاستثمار بعد مراجعة هذه البرامج باعداد الخطة التمويلية لها وإضافة قيمة الدفعات المستحقة وفقاً لخطة التمويل إلى حسابات هذه الجهات بالبنك المركزي [١].

---

(١) وصفي عبد الفتاح، كمال خليفة أبو زيد، **المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية**، دار الرشاد للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ١٦٣ - ١٦٤.

ولقد نص قانون المحاسبة الحكومية على بعض المواد التي تحكم العمل بالموازنة الاستثمارية ففي المادة التاسعة نص على انه « لا يجوز بالنسبة للاستثمارات الارتباط إلا بالمشروعات الواردة بالخطة العامة للدولة ».

ونصت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة التاسعة عشر على أن « تقوم الجهات الادارية بامساك السجلات اللازمة لمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة وفقاً لطبيعتها بما يكفل سهولة الوقوف على مكونات الاستثمار ومصادر التمويل » ويكون ذلك أساسياً حيث لا يقوم بنك الاستثمار بتمويل مرحلة من مراحل التنفيذ إلا بعد التأكد من اتمام البرنامج التنفيذي للمرحلة السابقة من واقع تقارير المتابعة الدورية ».

ووفقاً للمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية تلتزم الجهات الادارية عند الارتباط بتنفيذ المشروعات الواردة بالموازنة الاستثمارية بما تحدده وزارة التخطيط من التكاليف الكلية لكل مشروع وفقاً لحدود ما تقرره تأشيرات الموازنة الاستثمارية بشرط أن تكون من المشروعات المدرجة بالخطة أما المشروعات الاستثمارية التي لم تحدد تكاليفها الكلية فلا يجوز الارتباط أو الصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المدرجة لها في الاستخدامات الاستثمارية.

وفي جميع الاحوال لا يجوز الارتباط أو الأمر بتنفيذ أعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية إلا في الحدود التي تسمح بها تأشيرات الموازنة الاستثمارية وبعد اخطار وزارة المالية (الادارة المركزية للموزانة العامة).

وعندما يقوم البنك المركزي بتعلية قيمة تمويل بنك الاستثمار القومي لحساب الجهة واخطارها بأشعار اضافة يتم القيد بعد استيفاء استمارة (٦١ ع.ح) كالآتي:

من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

إلى حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار

وعند اتمام انجاز الاعمال أو توريد المستلزمات يتم تحرير استمارة صرف (٥٠ ع.ح) ويحرر شيك باسم المورد ويتم القيد :

من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

بند ... مشروع ...

إلى مذكورين

حـ / الاستقطاعات (مثلاً جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب).

حـ / الشيكات.

ويتم اجراء مذكرة تسوية على استمارة (٦١ ع.ح) يخصم فيها اجمالي المنصرف على حساب جاري المبالغ الدائنة واضافته لحساب الموارد الاستثمارية بالقيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار.

إلى حـ / الموارد الاستثمارية (تحويل بنك الاستثمار)

وإذا تم توريد مستلزمات أو انجاز اعمال ولم يتم صرف قيمتها حتى نهاية السنة المالية يتم تعلية القيمة على حساب جاري المستحقات الاستثمارية بالقيد :

من حـ / الاستخدامات الاستثمارية ـ بند

إلى حـ / جاري المستحقات الاستثمارية

ويتم استبعاد المبلغ من المبالغ الدائنة تحت التسوية بالقيد:

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
إلى حـ / الموارد الاستثمارية

وفي السنة التي يتم فيها صرف مستحقات المقاول أو المورد تحرر له استمارة اعتماد الصرف (٥٠ ع.ح) ونجري القيد:

من حـ / جاري المستحقات الاستثمارية
إلى مذكورين
حـ / الاستقطاعات
حـ / الشيكات

في حالة الشراء من الخارج أو التعاقد على التنفيذ عن طريق فتح اعتمادات مستندية يتم اجراء القيد التالي حين ارسال البنك المركزي لاشعار الخصم للوحدة المحاسبية بقيمة الاعتماد بناء على استمارة (٦١ ع.ح):

من / الاستخدمات الاستثمارية ـ بند
إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

ويتم استبعاد القيمة من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بالقيد:

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
إلى حـ / الموارد الاستثمارية

ويتم اجراء قيد نظامي لمتابعة انجاز الأعمال أو توريد المستلزمات كالآتي:

من حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية بالخارج
إلى حـ / المشتريات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات مستندية

وعند اتمام توريد المستلزمات أو انجاز الاعمال نجري الغاء القيد النظامي

كالآتي:

من حـ / المستلزمات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنهـا اعتمادات مستنـديـة.
إلى حـ/المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية.

أما الاعمال التي لم يتم استكمال تنفيذها أو توريدها في نهاية العام فيتم استبعادها من الاستخدمات الاستثمارية واضافتها إلى الدفعات المقدمة بالقيد:

من حـ / التحويلات الرأسمالية ـ الباب الرابع (دفعات مقدمة)
إلى حـ / الاستخدمات الاستثمارية (بالاستبعاد).

وفي السنة التي يتم فيها توريد المستلزمات أو انجاز الأعمال يتم القيد:

من حـ / الاستخدمات الاستثمارية
إلى حـ / الموارد الاستثمارية (تمويل ذاتي)

ونجري قيد الغاء القيد النظامي كالآتي:

من حـ / المشتريات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات مستندية.
الى حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية.

مثال (٦١)

اعتمد بنك الاستثمار القومي الخطة الاستثمارية الخاصة بجامعة الاسكندرية لعام ٨٧ / ٨٨ وخصص لها اعتماداً قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ جم.

وقد قام بنك الاستثمار باضافة قيمة الدفعات المستحقة على أساس ربع سنوي وأرسل البنك المركزي اشعارات الاضافة بالنسبة لهذه الدفعات.

وقد تم انجاز المشروع وصرف المستحق للمقاول في ١٩٨٨/٣/٣١.

والمطلوب:

اجراء القيود المحاسبية للمرحلة الرابعة التي يمر بها الانفاق الاستثماري مع العلم بأنه يتم استقطاع مبلغ ٢٪ تحت حساب ضريبة ارباح تجارية وصناعية من قيمة العملية.

الحصول على تمويل بنك الاستثمار للربع الأول من العام:

٢٥,٠٠٠ من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار القومي.

تسلم الأعمال وسداد القيمة للمورد بعد استقطاع ٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية يتم القيد:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

إلى مذكورين

٥٠٠٠ حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب ٢٪

٢٤٥,٠٠٠ حـ / الشيكات

ثم نجري القيد الخاص بإقفال حساب جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار في حساب الموارد الاستثمارية:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ/جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستمثار

٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / الموارد الاستثمارية .

ويلاحظ أننا نكرر نفس القيود بالنسبة للربع الثاني والثالث، وأنه عند ورود أشعار الخصم من البنك نجري القيد الخاص بإقفال حساب الشيكات كالآتي:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ / الشيكات

٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي.

مثال ٦٢ :

اعتمد بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي للخطة الاستثمارية الخاصة بالمستشفى الجامعي. ويبلغ اجمالي الاعتماد ٥٠٠,٠٠٠ جم.

وقد قام البنك باضافة الدفعات المستحقة في مواعيدها (على أساس أقساط ربع سنوية) وقد أرسل البنك للمستشفى اشعارات باضافة قيمة هذه الدفعات.

وقد تم انجاز المشروع إلا أن القسط الأخير المستحق عن الربع الأخير من العام لم يصرف إلا في بداية السنة المالية التالية هذا مع العلم بأن المستشفى تستقطع من المنبع ٢٪ تحت حساب ضريبة أرباح تجارية وصناعية، ويتم الصرف بشيكات على البنك المركزي، ووردت اشعارات الخصم من البنك.

والمطلوب: اجراء القيود المحاسبية للربع الرابع عن عمليات الانفاق على الموازنة الاستثمارية.

في الربع الأول والثاني والثالث من العام المالي والذي يبدأ من ٧/١ يقوم بنك الاستثمار بإرسال اشعار اضافة بقيمة ربع الاعتماد الخاص بالموازنة ويتم القيد:

١٢٥,٠٠٠ من / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

١٢٥,٠٠٠ الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار القومي

وحين تنفيذ الاعمال عن هذا الربع يتم تحرير الشيكات الخاصة بها بعد استقطاع ضريبة الارباح التجارية والصناعية من المنبع بالقيد:

١٢٥,٠٠٠ من حـ / الاستخدمات الاستثمارية
الى مذكورين
٢,٥٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية لحساب مصلحة الضرائب ٢٪
١٢٢,٥٠٠ حـ / الشيكات

ويتم اقفال حساب الشيكات حين ورد أشعار الخصم بالقيد :

١٢٢,٥٠٠ من حـ / الشيكات
١٢٢,٥٠٠ الى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

ونقفل حساب جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار في الموارد الاستثمارية بالقيد :

١٢٥,٠٠٠ من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار القومي
١٢٥,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ونكرر نفس القيد للأربع فترات على أنه في الفترة الرابعة لم يتم سداد قيمة الاعمال المنجزة. وبالتالي لا يتم تسجيل القيد الخاص بتحرير الشيكات وانما نسجل

١٢٥,٠٠٠ من حـ / الاستخدمات الاستثماريه
١٢٥,٠٠٠ الى حـ / جاري المستحقات الاستثمارية

وفي السنة التالي يتم صرف المستحق إلى المقاول بعد اتمام المستندات اللازمة واعتماد استمارة (٥٠ ع.ح) ويتم القيد :

١٢٥,٠٠٠ من حـ / جاري المستحقات الاستثمارية
إلى مذكورين
١٢٢,٠٠٠ حـ / الشيكات
٢,٥٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب

وعند ورود اشعار الخصم من البنك المركزي نجري القيد

١٢٢,٥٥٥ من حـ / الشيكات

١٢٢,٥٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

مثال ٦٣ :

اعتمد بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي للخطة الاستثمارية الخاصة بإدارة النقل العام وبلغ إجمالي الاعتماد المخصص ٤,٠٠٠,٠٠٠ جم وقد قام بنك الاستثمار بإضافة قيمة الدفعات المستحقة في مواعيدها على أساس أقساط ربع سنوية وقد أرسل البنك المركزي إلى إدارة النقل العام اشعارات اضافة قيمة هذه الدفعات. وقد تم انجاز المراحل الثلاثة الأول للمشروع أما الربع الرابع فقد سددت الجهة الادارية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جم مقدماً. علماً بأن الأعمال لم تنجز إلا في بداية السنة المالية التالية. حيث صرف المقاول باقي المستحق له. ويتم استقطاع مبلغ ٢٪ من المنبع كضريبة أرباح تجارية وصناعية وتم الصرف بشيكات على البنك المركزي واستلمت الجهة اشعارات الخصم.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة وفقاً لترتيب حدوثها.

١٠٠٠,٠٠٠ من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

١,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار القومي

تحويل الدفعة الربع سنوي

المدفوع كمبالغ مقدمة

١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

١٠٠,٠٠٠ إلى حـ/الشيكات

ويتم اجراء قيد نظامي لمراقبة الانجاز والتوريد :

١٠٠,٠٠٠ من حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً .

١٠٠,٠٠٠ إلى حـ / الأعمال والمشتريات والمدفوع عنها مبالغ مقدماً

ويتم استبعاد القيمة من حساب جاري مبالغ دائنة باسم بنك الاستثمار

١٠٠,٠٠٠ من حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار

١٠٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ولعدم اتمام الجزء الأخير من المشروع في خلال السنة المالية يتم تحويل المبلغ المدفوع مقدماً الى حساب التحويلات الرأسمالية بالقيد :

١٠٠,٠٠٠ من حـ / التحويلات الرأسمالية (الباب الرابع) دفعات مقدمة

١٠٠,٠٠٠ الى حـ / الاستخدامات الاستثمارية بالاستبعاد

وفي السنة التالية حينما يتم التنفيذ نجري القيد :

١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

١٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ويتم صرف باقي المستحق للمقاول بعد خصم ٢٪ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

٩٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

إلى مذكورين

٢,٠٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب

٨٩٨٠٠٠ حـ / الشيكات

ويتم استبعاد القيمة من حساب / جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار :

٩٠٠,٠٠٠ من حـ / جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار
٩٠٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ثم نلغي القيد النظامي الخاص بالدفعة المقدمة:
١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً
١٠٠,٠٠٠ الى حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً.

ويتم اقفال حساب الشيكات عند ورود اشعار الخصم من البنك المركزي:
٨٩٨,٠٠٠ من حـ / الشيكات
٨٩٨,٠٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي.

تمارين الفصل السادس

٦١ - وافق بنك الاستثمار القومي على الخطة الاستثمارية لإحدى الجهات لإدارية وبلغت الاعتمادات المحددة ٤٥٠,٠٠٠ جم وقد قام البنك بتحويل المبالغ اللازمة على فترات ربع سنوية ابتداء من ٨٧/٧/١ وقد قام المقاول بتنفيذ الاعمال وقدم مستندات وتحرر له شيكاً بصافي قيمة مستحقاته بعد خصم ٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية وذلك في ١٩٨٨/٢/٢.

والمطلوب: اجراء قيود اليومية اللازمة.

٦٢ - اعتمد بنك الاستثمار القومي للبرنامج التنفيذي للخطة الاستثمارية الخاصة باحد الجهات الادارية. ويتكون البرنامج من ثلاثة مشاريع الأول وجملة اعتماده ١,٠٠٠,٠٠٠ جم والثاني وجملة اعتماده ٢,٠٠٠,٠٠٠ جم والثالث وجملة

اعتماده ٣,٠٠,٠٠٠ جم. وقد ورد للجهة الادارية في ٨٧/٧/٨ اشعار اضافة من البنك المركزي بقيمة التمويل عن الربع الأول لكل المشروعات.

وبالنسبة للمشروع الأول فقد تم انجاز المراحل الثلاثة الأول أما المرحلة الرابعة فقد تم سداد للمقاول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جم كدفعة مقدمة. وقد تم انجاز الأعمال في السنة التالية.

وبالنسبة للمشروع الثاني فقد تم انجاز العمل وسدد للمقاول صافي المستحق له وبالنسبة للمشروع الثالث فإن الجزء المستحق عن الربع الأخير لم يصرف إلى في بداية السنة المالية التالية.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بالنسبة للفترة الرابعة من السنة المالية. والقيود اللازمة في السنة التالية لها.

الفصل السابع
التقارير الدورية والحسابات الختامية

تمثل الكشوف الدورية التي ترسلها الجهات الإدارية لوزارة المالية وكشف الحساب الختامي الذي يعد في نهاية العام أداة هامة للرقابة ومتابعة تنفيذ الموازنة كما تمكن من اتخاذ القرارات الكفيلة بترشيد الانفاق العام وتحصيل الموارد. وتقوم الجهات الإدارية باقفال حساباتها يومياً وشهرياً وربع سنوياً وأخيراً في نهاية السنة المالية.

فيتم يومياً إعداد استمارة (٦٩ع.ح) والتي تعتبر ميزان مراجعة للجهة الإدارية. وتتضمن مجاميع مفردات المصروفات والتسويات المدينة ومجاميع مفردات الايرادات والتسويات الدائنة. وفي حالة وجود خزينة عامة يضاف مجموعها في بداية المدة للمجاميع المدينة ومجموعها في نهاية المدة للمجاميع الدائنة.

ولقد أوضحت اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية في المادة ٥٣ الحسابات الواجب تقديمها لوكالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية بوزارة المالية فيما يلي:

١ ـ حساب المتابعة المالية الشهرية التقريبي ويقدم في اليوم الرابع من الشهر التالي شاملاً لقيمة المصروفات والايرادات المقيدة بالدفاتر الحسابية لغاية اليوم الأخير من كل شهر.

٢ ـ الحساب المالي الشهري ويقدم في ميعاد أقصاه اليوم العاشر من الشهر التالي بعد اقفال حساب الشهر السابق وضبط دفاتر المفردات على الاجماليات

ويكون شاملاً للمصروفات والايرادات الفعلية وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة.

٣ - الحساب المالي الربع سنوي ويقدم كل ثلاثة شهور شاملاً المصروفات والايرادات عن هذه المدة وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة على النحو الذي يعد به الحساب الشهري.

ويراعى بصفة خاصة بالنسبة للمدة الرابعة أن تكون شاملة أرصدة الحسابات المدينة والدائنة عن المدد الثلاث الأولى ومجموع المنصرف والمحصل فعلياً خلال السنة المالية. وذلك مع ضرورة تسوية ما يخص موازنة السنة المالية من مصروفات وايرادات والعمل على الحد من تراكم أرصدة الحسابات المدينة والدائنة.

٤ - الحساب الختامي السنوي ويقدم إلى وزارة المالية في الميعاد الذي يحدد سنوياً بمنشور إعداد الحساب الختامي.

وتعد التقارير الدورية على نموذج (استمارة ٧٥ ع.ح) والتي تحتوي على البيانات التالية:

نوع المصروف	ربط الموازنة	المنصرف أو المحصل خلال الفترة الحالية	المنصرف أو المحصل خلال الفترة السابقة	الجملة العمومية

ويعد الحساب الختامي بحيث يشتمل على البيانات التالية :

البند	ربط الموازنة	اعتمادات منقولة	الربط بعد التعديل	المنصرف الفعلي	الوفر أو العجز

٧١ ـ قيود الاقفال بالحسابات الحكومية

يتم تسجيل إجماليات العمليات بدفتر اليومية العامة. وفيها يتم ترحيل أرصدة الحسابات الباقية من السنة السابقة ثم إثبات تقديرات الايرادات والنفقات الواردة بالموازنة. ثم إثبات إجماليات الايرادات والمصروفات الفعلية وحسابات التسوية حسب الباب والبند والفصل ثم إثبات الفروق بين المصروفات التقديرية والمصروفات الفعلية والفرق بين الايرادات التقديرية والايرادات الفعلية.

فبالنسبة لأرصدة الإفتتاح يكون القيد :

من مذكورين

حـ / الخزينة

حـ / المدينين والسلف

حـ / الحسابات الجارية المدينة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (الأرصدة المدينة)

إلى حـ / ميزان الإفتتاح

من حـ // ميزان الإفتتاح

إلى مذكورين

حـ / الدائنين

حـ / الحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (الأرصدة الدائنة)

حـ / إحتياطي عام الحكومة

ويتم إثبات تقديرات موارد الموازنة بالقيد

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

إلى حـ / الحكومة العمومي

ويتم إثبات تقديرات النفقات بالقيد

من حـ / الحكومة العمومي

إلى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

وفيما يتعلق بالايرادات الفعلية يتم القيد

من حـ / الخزينة

إلى حـ / الايرادات العامة

وبالنسبة للمصروفات من جميع الأنواع يتم القيد :

من حـ / المصروفات العمومية

الى حـ / الخزينة

وبترحيل الايرادات والمصروفات الفعلية إلى حـ / الوزارات والمصالح نتيجة أعمال السنة لكل وزارة أو مصلحة .

فيتم ترحيل الايرادات الفعلية إلى حساب الوزارات والمصالح:

من حـ / الايرادات العامة

إلى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

ويتم ترحيل المصروفات الفعلية إلى حساب الوزارات والمصالح:

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

إلى حـ / المصروفات العامة.

ويجري توسيط حساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية بالفرق بين المصروفات والايرادات المعتمدة في الموازنة

فتثبت زيادة المصروفات عن الايرادات المقدرة بالقيد:

من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

إلى حـ / الحكومة العمومي

وإذا زادت الايرادات عن المصروفات يتم القيد

من حـ / الحكومة العمومي

الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

ويقفل بحساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية الفرق بين الايرادات المقدرة والايرادات الفعلية وبين المصروفات المقدرة وبين المصروفات الفعلية.

بالنسبة للايرادات:

في حالة زيادة الايرادات الفعلية عن المقدرة يتم القيد:

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

في حالة نقص الايرادات الفعلية عن المقدرة يتم القيد :

من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

الى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

وبالنسبة للمصروفات:

في حالة زيادة المصروفات الفعلية عن المصروفات المقدرة يتم القيد :

من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

الى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

وفي حالة نقص المصروفات الفعلية عن المصروفات المقدرة يتم القيد :

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

ويمثل رصيد حساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية الفائض أو العجز في الموازنة يتم اقفاله في حساب احتياطي الحكومة.

في حالة وجود فائض يكون القيد :

من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

الى حـ / احتياطي الحكومة العام.

وفي حالة وجود عجز يتم القيد :

من حـ / احتياطي الحكومة العام

الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية.

ويتم اقفال بقية أرصدة حسابات التسويات والنقدية والسلف والمدينين بقيد اقفال عكس قيد الافتتاح السابق ذكره كالآتي:

الأرصدة المدينة

من حـ / ميزان الاقفال

الى مذكورين

حـ / الخزينة

حـ / المدينين والسلف

حـ / الحسابات الجارية المدينة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (أرصدة مدينة)

والأرصدة الدائنة:

من مذكورين

حـ / الدائنين

حـ / الحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (أرصدة دائنة)

حـ / احتياطي الحكومة العام

الى / ميزان الاقفال

ويتم ترحيل القيود السابقة لدفتر الاستاذ العام.

مثال ٧١:

فيما يلي ربط الايرادات والمصروفات كما وردت بموازنة احدى السنوات. كذلك المدفوعات والمقبوضات الفعلية خلال السنة.

البيان	ربط الموازنة	البيانات الفعلية
المدفوعات	٢٥٠٠	٢٦٠٠
المقبوضات	٢٥٠٠	٢٢٠٠
	...	٤٠٠

والمطلوب:

١ - اثبات قيود الاقفال في حسابات الحكومة

٢ - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ

١ - قيود الاقفال في حسابات الحكومة:

١ - اثبات المصروفات المعتمدة

٢٥٠٠ من حـ / الحكومي العمومي

٢٥٠٠ الى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

(اعتماد المصروفات)

---

٢ - اثبات الايرادات المعتمدة:

٢٥٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايراد)

٢٥٠٠ إلى حـ / الحكومة العمومي

(اعتمادات الايرادات)

---

٣ - الايرادات الفعلية:

٢٢٠٠ من حـ / الخزينة

٢٢٠٠ الى حـ / الايرادات العامة

٢٢٠٠ من حـ / الايرادات العامة

٢٢٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)

---

٤ - المصروفات الفعلية:

٢٦٠٠ من حـ / المصروفات العامة

٢٦٠٠ الى حـ / الخزينة

٢٦٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)
٢٦٠٠ الى حـ / المصروفات العامة.

---

٥ ـ اقفال الفرق بين البيانات التقديرية والفعلية للايرادات والمصروفات بحساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية

٤٠٠ من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية
إلى مذكورين
٣٠٠ حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)
١٠٠ حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

اقفال حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية في حساب الاحتياطي العام:

٤٠٠ من حـ / الاحتياطي العام
٤٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

---

٢ ـ تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ لاقفال الحسابات

حـ / الحكومة العمومي

٢٥٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)	٢٥٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)
٢٥٠٠	٢٥٠٠

حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)

٢٥٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي	٢٢٠٠ من حـ / الايرادات العامة
	٣٠٠ من حـ / الحكومة العمومي
٢٥٠٠	٢٥٠٠

حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

٢٦٠٠ إلى حـ / المصروفات العامة	٢٥٠٠ من حـ / الحكومة العمومي
	١٠٠ من حـ / الحكومة العمومي
٢٦٠٠	٢٦٠٠

حـ / الأيرادات العامة

٣٢٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح	٣٢٠٠ من جـ / الخزينة

حـ / المصروفات العامة

٢٦٠٠ إلى حـ / الخزينة	٢٦٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح

حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

٣٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)	٤٠٠ من حـ / الاحتياطي العام
١٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)	
٤٠٠	٤٠٠

حـ / الخزينة

٢٢٠٠ إلى حـ / الايرادات العامة	٢٦٠٠ الى حـ / المصروفات العامة
٢٦٠٠	٢٦٠٠

حـ / الاحتياطي العام

٤٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية	٤٠٠ رصيد منقول (عجز)
——	——

تمرين:

٧١ - فيما يلي بيان بربط المصروفات والايرادات بميزانية الدولة وبيان بالمصروفات والايرادات الفعلية لإحدى السنوات.

	الربط في الميزانية	**الفعلي**
المصروفات	١٨٠٠	١٨٢٠
الايرادات	١٨٠٠	١٧٥٠
الفرق	...	٧٠

المطلوب:

١ - اثبات قيود الاقفال بحسابات الحكومة.

٢ - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ.

الفصل الثامن

أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر

اعتمدت في جزء كبير من هذا الفصل على ما نشره PETER A. PYHRR [(١)] والذي عمل بمركز البحوث لشركة Texas Instruments حيث تم استحداث أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر Zero-Base Budgeting وقد قام بايهر بنشر مقال في عدد نوفمبر ديسمبر ١٩٧٠ بمجلة Harvard Business Review يشرح فيه تفاصيل هذا الاسلوب وقام جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت بالتعرف على هذا الاسلوب، فتم نقل بايهر للعمل بولاية جورجيا حيث أعدت موازنة عام ١٩٧٣ (يوليو ٧٢ - يونيو ١٩٧٣) لولاية جورجيا على أساس أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر.

ثم تم تطبيق هذا الاسلوب في الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧ ثم في دول السوق الأوربية المشتركة وفي عديد من الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات.

---

(١) See; Peter A. PYHRR **Zero,-Base Budgeting,** John Wiley & Sons 1973.
- P. A. PYHRR, **Zero-Base Budgeting,** Harvard Busines Review, Nov. Dec. 1970. pp. 111 - 121.
- P. A. PYHRR, **The Zero-Base Approach to Governement Budgeting.** Public Adminstration Review N. Y. May. 1977. pp. 1 - 8.
- P. A. PYHRR, **Zero-Base Budgeting: A Manegement Tool to Evaluate and Control Expense. In Budgeting For Profit,** Chaudra Gyan and Swrenda Sing Hvi, eds. planning Executive Institute, Oxford, Ohio, 1975,

٨١ - مقدمة

في ٢ ديسمبر ١٩٦٩ تحدث الدكتور ارثر بيرنز مستشار رئيس الولايات المتحدة الامريكية في فندق بلازا بنيويورك في ندوة « الرقابة على الانفاق الحكومي »، وأوضح الحاجة إلى استخدام أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر، وبين أن هذا الأسلوب قد يكون صعباً وربما مستحيلاً في التطبيق. ولقد ذكر أنه « عادة ما يقوم المديرين القائمين على اعداد موازنة البرامج بطلب الزيادة الاضافية اللازمة عن اعتمادات السنة الماضية. بمعنى آخر، فإن ما يقوموا بانفاقه يعتبر مقبولاً وضروري دون فحص. ولكن يمكن تحقيق وفورات ضخمة إذا ما طلب من كل جهة أن تعد تقديرات الاعتمادات اللازمة لها سواء كان عن البرامج القائمة أو عن برامجها الجديدة بالكامل. وهذا المدخل في اعداد الموازنات قد يكون صعب التحقيق من ناحية نظراً لأنه سيضيف الكثير من الأعباء على القائمين باعداد الموازنة، ومن ناحية أخرى نظراً لأنه سيتم مقابلته بمقاومة من الذين يخشون من عدم قبول برامجهم بواسطة النظام الذي يخضع كل نشاط إلى فحص سنوي دقيق للتكاليف والنتائج ».

ومع ذلك فإن خبرة شركة تكساس وولاية جورجيا أظهرتا ان هذا الأسلوب من الموازنات لا يستلزم بالضرورة زيادة الأعباء على القائمين بإعداد الموازنة. وفي الحقيقة فلقد ثبت أن التخطيط الفعال والادارة الجيدة للموازنة على أساس البداية من الصفر يمكن أن يخفضنا من أعباء اعداد الموازنة وفي نفس الوقت ويؤديا الى تحسينات ضخمة في اتخاذ القرارات الاداريةُ وفي تخصيص الموارد.

ولقد استخدمت عمليات الموازنة على أساس البداية من الصفر بواسطة كل من شركة تكساس وولاية جورجيا، بطريقة متماثلة في الفلسفة وفي الاجراءات العامة بالرغم من الاختلاف المحدود في أساليب تشغيلها لتلبية الاحتياجات

الخاصة بكل منشأة. وتتلائم الموازنة على أساس البداية من الصفر مع المنشآت ذات العمليات المتنوعة والاحتياجات والمشاكل المعقدة. وسنحاول في الاجزاء التالية توضيح كيف يمكن إتباع الموازنة على أساس البداية من الصفر كأداة إدارية فعالة في كل من النشاط الخاص والحكومة.

٨٢ـ عملية التخطيط والموازنة:

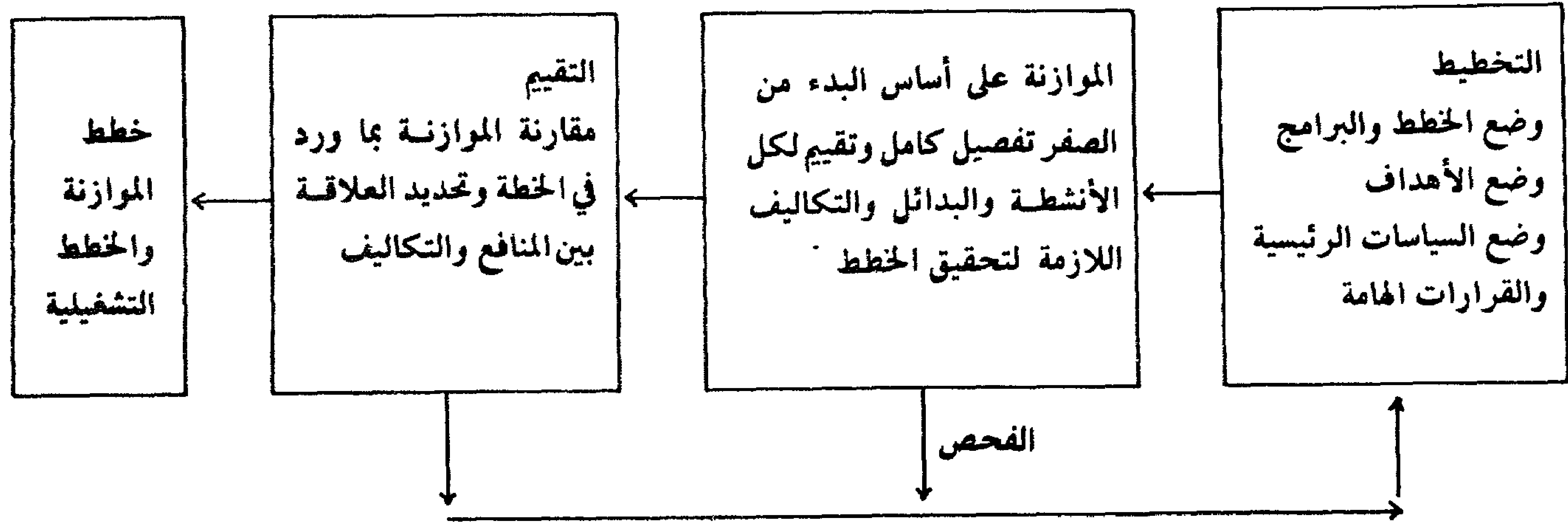
نادى عديد من المديرين بأن يتم تسمية الموازنة على أساس البداية من الصفر باسم « التخطيط بدءاً من الصفر » أو التخطيط والموازنة بدءاً من الصفر نظراً لأن هذه المرحلة تتطلب تخطيطاً فعالاً وتظهر مباشرة أي نقص في التخطيط. وعمليات التخطيط والموازنة يمكن مقارنتهم كالآتي:

التخطيط يحدد النتائج المطلوبة.

والموازنة تحدد المستلزمات اللازمة.

والتخطيط أكثر عمومية عن الموازنة. فالموازنة تضع البرامج والاهداف، والسياسات الأساسية للمنشأة ككل. والموازنة تحلل بالتفصيل الوظائف العديدة أو الأنشطة المتعددة التي يجب أن تؤديها المنشأة لتشغيل كل برنامج، وتحليل البدائل داخل كل نشاط لتحقيق المنتج النهائي المطلوب، وتحدد العلاقة بين الإنجاز الجزئي أو الكلي للأهداف والتكاليف المرتبطة. الشكل (١ ـ ٨) يوضح العلاقة المطلوبة بين التخطيط والموازنة. هذه العلاقة متحركة نظراً لأن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة ليست محدودة. لذلك يجب تحديد ما إذا كان انجاز آخر ١٠٪ من الأهداف يحتاج إلى ٢٥٪ من التكاليف أو العكس بالعكس، وما إذا كنا نستطيع تحقيق كل هدف. وما إذا كان يجب استبعاد أو تخفيض بعض الأهداف. وإذا ما حددنا الاهداف، فإن مراحل الموازنة على أساس البداية من الصفر ستكون وسيلة فرعية لتحقيق أمثل وضع عن طريق تحديد كيفية تحقيق النتائج المطلوبة. ومع ذلك، فإن الاحتياجات

شكل (١ - ٨) العلاقة المطلوبة بين التخطيط والموازنة



الواقعية لتعديل الأهداف بناء على تحليل التكلفة / المنفعة ستجعل عمليات الموازنة على أساس صفري أداة لتحقيق أمثل وضع فرعي داخل وضع كلي.

وإذا ما نظرنا إلى نفس العلاقة بين الموازنة والتخطيط من وجهة نظر المديرين الذين سيصمموا وينفذوا البرامج والأنشطة لتحقيق الأهداف المطلوبة، فإن العلاقة تظهر في شكل (٢ - ٨) فهؤلاء المديرين يحتاجوا لتفهم التنظيم المالي والعمليات التي تقوم بها الجهة قبل أن يصمموا أي برنامج. وهذه الحاجة تنشأ بواسطة عوامل عديدة:

- فالأهداف قد يتم تحقيقها خلال التوسع في البرامج الحالية.
- ويمكن أن يتم تشغيل برامج جديدة داخل التنظيم القائم وقد تحتاج إلى تدعيم من الأنشطة القائمة.
- وقد تعتمد التكاليف لدرجة كبيرة على فعالية وكفاءة الأنشطة الجارية أو قد تعكس قدرات المنشأة لتطوير أنشطة فعالة وكفء للبرامج الجديدة.
- قد تحتاج التكاليف اللازمة إلى أموال بالنسبة للبرامج ذات الاولويات المرتفعة على حساب البرامج الحالية ذات الاولوية المنخفضة.

ومن هذه الأسس (أو نقطة البداية) يمكن للمديرين أن يصمموا البرامج، سواء عن طريق تعديلها لملائمة قدرات العمليات الجارية أو تصميمها لتغيير العمليات الجارية وتعديل الاهداف لملائمة قدرات البرامج، ثم تعديل كل من الاهداف والبرامج لمقابلة قيود التكاليف. وهذا التحديد يعتبر عملية متداخلة يمكن تحقيقها عن طريق التخطيط الملائم وأسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر.

وبغض النظر عن أسلوب الموازنة المستخدم، فلا يوجه بديل عن التخطيط الجيد فإذا لم نرغب في انتاج المنتج أو تقديم الخدمة في المقام الاول، فإن أفضل

البرامج وتفاصيل الموازنة لا تعود بأي نفع علينا. وكحد أدنى يجب أن يركز أي نظام للموازنة على هذه الأخطاء، ولكن يمكن توفير كثير من الوقت والأموال إذا ما تم الوصول إلى هذا النتائج في المراحل الأولى للتخطيط.

٨٢ ـ الخطوتان الرئيسيتان في أسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر:

هناك خطوتان رئيسيتان في أسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر:

١ ـ تحديد «مجموعات القرارات Decision package» وتتضمن هذه الخطوة تحليل ووصف كل نشاط مستقل ـ سواء كان قائم أو جديد، في أحد مجموعات القرارات.

٢ ـ وضع أولويات لمجموعات القرارات وهذه الخطوة تتضمن تقييم ووضع أولويات هذه المجموعات على أساس أهميتها عن طريق تحليل التكلفة / المنفعة أو التقييم الزاتي.

وإذا ما تم اعداد مجموعات القرارات ووضعها في أولويات، يمكن للادارة تخصيص الموارد وفقاً لتمويل الأنشطة الأكثر أهمية (أو مجموعات القرارات) سواء كانت جديدة أو قائمة. وتنتج الموازنة النهائية من اخذ مجموعات القرارات التي تم الموافقة على تمويلها، وتصنيفها في وحدات الموازنة المناسبة واضافة التكاليف المرتبطة بكل مجموعة لانتاج الموازنة لكل وحدة.

٨٢١ ـ الخطوة الأولى: اعداد مجموعات القرارات:

مضمون مجموعات القرارات: مجموعة القرار هي مستند يحدد ويصف نشاط معين بطريقة تمكن الادارة من:

(١) تقييم ووضع أولوياتها بالنسبة للأنشطة الأخرى المتنافسة على نفس الموارد المحدودة.

شكل (٢ ـ ٨) الاهداف وكيفية تحقيقها في ظل أساليب التخطيط المختلفة

الأسس (نقطة البداية)	القرار (كيف يتم تحقيق الهدف)	الاهداف (نقطة النهاية)
أ ـ الوضع الأمثل للتخطيط معرفة تفصيلية للانشطة والعمليات الجارية بما في ذلك التكلفة والكفاءة	تقييم تفصيلي للاتجاهات، والانشطة، والبرامج لانفاق معين ومجموعة من الاولويات لكل برنامج.	أهداف واقعية وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها في حدود النفقات المخصصة، ومجموعة من الاولويات للاهداف.
التعديل ⟷	⟵	التعديل ⟷
ب ـ حالة ضعف التخطيط عدم وجود تفهم تفصيلي للانشطة والتكاليف، والكفاءة.	البرامج والتوجيهات تكون عامة، ولا توجد مؤشرات للتكلفة، والتوجيهات للمديرين التنفيذيين محدودة.	بيانات عامة مثل زيادة الربحية، تقديم أفضل خدمة تعليمية ممكنة، تخفيض تلوث الهواء .. الخ

جـ - أثر اتباع أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر يتم تقييم الانشطة الجارية والبدائل والتكاليف والمنافع والفعالية بتفصيل كامل.	تحديد وتعريف كل من الأنشطة الجارية والجديدة والبرامج بتفصيل شامل، والبدائل والتكاليف والمنافع والفعالية والاولويات الخاصة بكل برنامج، وتحديد مستويات تحقيق الاهداف في ظل مستويات الانفاق المختلف.	تحديد المنافع المتوقعة من البرامج والاهداف بحيث يمكن للادارة العليا اتخاذ القرار بالنسبة لمقدار النفقات التي يمكن اعتمادها للبرامج المختلفة في مواجهة البرامج والاهداف التي لن يتمكنوا من تنفيذها.

(٢) تقرير مدى الموافقة أو عدم الموافقة عليها. لذلك، فإن المعلومات المعروضة في كل مجموعة يجب أن تقدم للادارة كل المعلومات اللازمة لمثل هذا التقييم. ويمكننا بصفة عامة تعريف مجموعة القرارات كالآتي:

مجموعة القرار تحدد نشاط معين، أو وظيفة أو عملية بطريقة تمكن الادارة من تقييمها ومقارنتها بالأنشطة الأخرى وهذا التعريف يتضمن:

- الهدف (أو الاهداف).
- التبعات الناتجة عن عدم تنفيذ النشاط.
- مقياس الاداء.
- الاتجاهات البديلة للتصرف.
- التكاليف والمنافع.

والأنشطة التي يجب أن تعد عنها مجموعة قرار يجب أن تتضمن كل المعلومات اللازمة لقيام الادارة بالتقييم.

ومفتاح الموازنة على أساس البدء من الصفر يقع في تعريف وتقييم البدائل لكل نشاط. وهناك نوعان من البدائل يجب أخذهما في الحسبان حين إعداد مجموعات القرارات:

١ ـ الطرق المختلفة لأداء نفس المهمة وهذا التحليل يحدد الطرق البديلة لأداء المهمة. يؤدي إلى اختيار أفضل بديل وترك الآخرين.

وإذا تم اختيار أسلوب بديل للأسلوب الجاري لأداء العمل الموصي به فإنه يجب أن يظهر في مجموعة القرار وأن يظهر الأسلوب الجاري كبديل.

ويتم إعداد مجموعة قرار وحيدة للنشاط تظهر الطرق الموصي بها لأداء المهمة وتعرف الطرق البديلة، وتعطي وصف بسيط لسبب عدم اختيارها.

٢ ـ المستويات المختلفة من المجهودات المبذولة لأداء المهمة. ويحدد هذا

التحليل المستويات البديلة للمجهودات والنفقات لأداء مهمة معينة. ويتم تقدير الحد الأدنى من المجهود والمستويات الاضافية للجهود وتعرف على أساس أنها مجموعات قرارات منفصلة.

وهذه المستويات الدنيا من المجهودات لمجموعات القرارات يجب ألا تحقق الهدف من المهمة حتى بالرغم من أن المستويات الاضافيةمن المجهودات المقترحة قد لا تحققها، نظراً للموازنة التي قد تكون محدودة ومستويات الانجاز ولكنها يجب أن تعرف وتنصب على أهم العناصر.

وفي عديد من الحالات، فإن الحد الأدنى من مستويات المجهود سيكون بين ٥٠٪ ، ٧٥٪ من المستوى الجاري للعمليات (أحد الاستثناءات لهذه القاعدة العشوائية قد يكون بالنسبة للمشروعات التي في بدايتها أو العمليات التي لن تعمل بكامل طاقتها خلال فترة الموازنة المقبلة).

ويجب على المديرين أن يأخذوا في الاعتبار كل البدائل في تحديد وتقييم كل مهمة. وعادة ما يعرف المدير الطرق البديلة ـ لأداء نفس المهمة أولاً، ثم يعتمد المستويات المختلفة من المجهودات لأداء المهمة لأي طريقة يتم اختيارها.

وأكثر الاسئلة ظهوراً في هذه الحالة:

- لماذا يجب تحديد المستويات المختلفة من المجهودات؟

- ولماذا يجب أن يوصى المدير بعدم اختيار مستوى الاداء الذي يشعر بأنه ضروري، ثم يعيد التوصية بهذا المستوى؟.

ولعل أهم نتيجة لأسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر تتحقق من تعريف وتقييم المستويات المختلفة من المجهودات. وهناك سببان لذلك:

١ ـ قد يؤدي تحديد مستويات الانفاق (نظراً للقيود على الانفاق والرغبة في تمويل أو توسيع البرامج الجديدة الحالية) إلى الاستبعاد الكامل لبعض المهام إذا ما تم تعريف مجموعة قرار واحد لمستوى مرغوب فيه من المجهود.. وهذا الاستبعاد قد يكون مرغوباً وعملياً، وعادة ما تفضل الادارة العليا الحصول على حرية تخفيض المستويات الجارية من الأنشطة علاوة على استبعاد بعض المهام بالكامل.

٢ ـ يعتبر المستوى التنفيذي للمديرين الذين يقومون باعداد مجموعات القرارات أكثر قدرة (نظراً لمعرفتهم الوثيقة بمهامهم المعينة) لتوصيف وتقييم المستويات المختلفة من المجهودات، ويجب أن تكون من مسئوليات هؤلاء المديرين لتصبح الادارة ملمة بكل الامكانيات. وتصبح بعد ذلك من مسؤولية الادارة العليا تقييم الأهمية النسبية للمجهودات والمستويات المختلفة من المجهودات داخل المهمة.

٨٢٣ ـ تكوين مجموعات القرارات:

تعرف مجموعة القرار بأنها «نشاط مستقل، أو وظيفة أو عملية...» وهي بصفة عامة نشاط مستقل يمثل أدنى مستوى تنظيمي مثل مركز تكلفه، أو وحدة موازنة، وعادة ما تتضمن الجهة الادارية عديداً من هذه الأنشطة. ويعتبر تحديد الأنشطة التي تعد عنها مجموعات القرارات أهم خطوة في تنفيذ الموازنة على أساس البداية من الصفر. في هذه المرحلة دعنا نستمر بتفهم أن مجموعات القرارات تعد في أدنى مستوى تنظيمي، وتعد مجموعات القرارات في هذا المستوى لتشجيع التوصيف الكامل للانشطة والبدائل، ولتكوين الاهتمام ومشاريع المديرين الأكثر معايشة بكل نشاط والذين سيصبحون مسئولين تنفيذياً عن الموازنة المعتمدة ويوضح الشكل (٣ ـ ٨) مرحلة تكوين الموازنة.

ولكي يبدأ المدير في اعداد مجموعة قراراته، يجب أن يحدد أنشطة السنة الجارية وعملياتها. ويمكنه بعد ذلك أخذ تنبؤاته ومستويات تقديرات مصروفات السنة الجارية وتحديد الأنشطة التي تستلزم هذه المصروفات (الأنشطة التي سيكون حولها مجموعات قراراته). ويجب أن يقدر تكلفة كل نشاط. وفي هذا المستوى، يجب على المدير أن يحدد ببساطة كل نشاط في مستواه الحالي وطريقة العمل وليس تحديد الطرق المختلفة لأداء المهمة أو المستويات المختلفة من المجهودات.

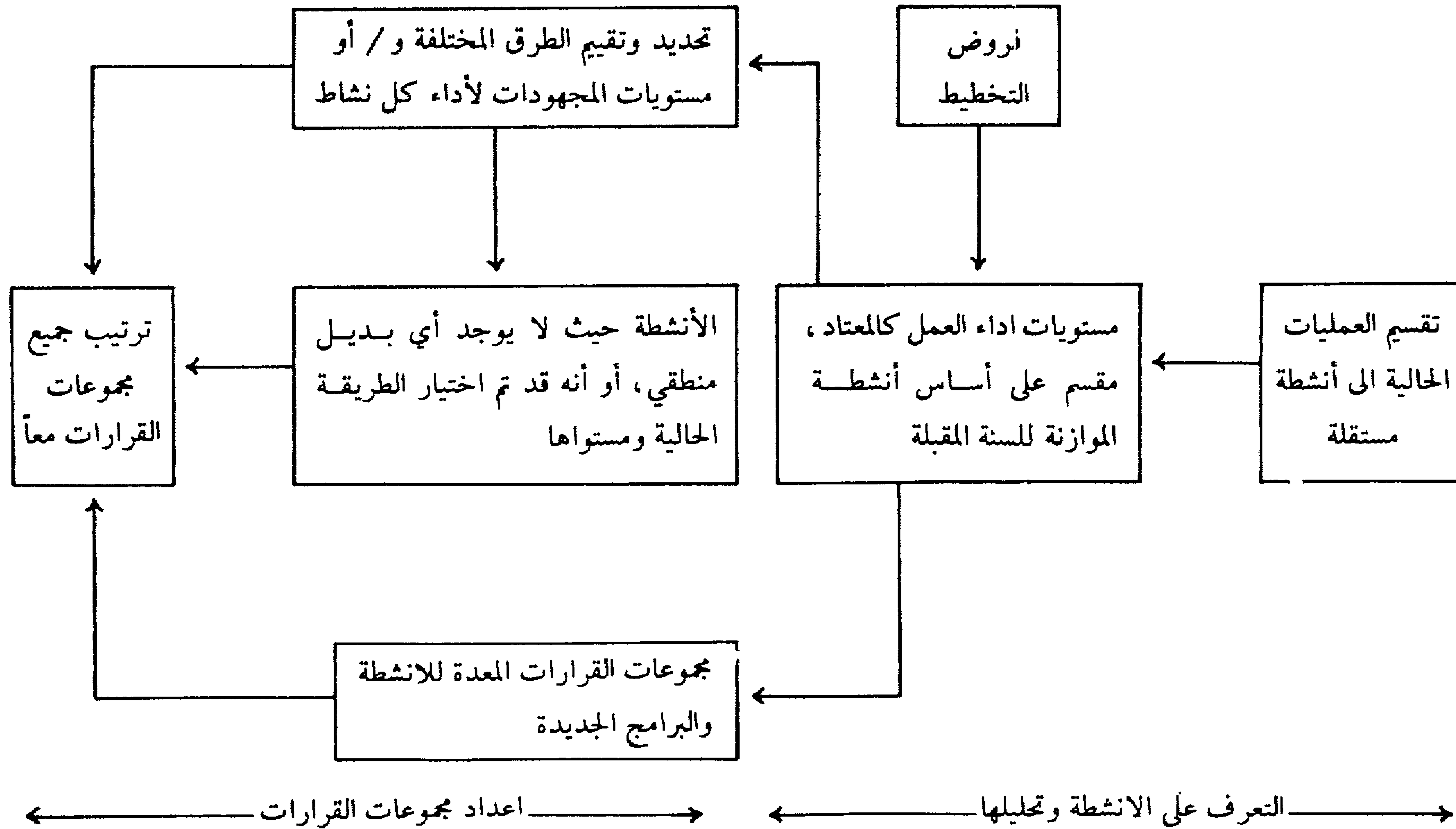
وبعد أن يقوم بتجزئة العمليات الجارية إلى أنشطة يقوم بإعداد مجموعات قرارات لها، يمكن للمدير أن يبدأ بالنظر لاحتياجاته في السنة المقبلة. ومن المفيد جداً أن تصدر الادارة العليا مجموعة من فروض التخطيط لمساعدة المدير في تحديد احتياجات السنة المقبلة. وقد تتضمن الفروض:

- مستويات التسعير.
- عدد وأنواع الوحدات التي سيتم انتاجها أو تقديمها.
- الزيادة في الأجور والمرتبات.
- عدد الافراد الذين سيستفيدون من الخدمة، مثلاً عدد المرضى.
- الاضافة الى أو التخفيض في التسهيلات التي يجب الحصول عليها أو التخلص منها.
- التغييرات المخططة عن الطرق الحالية للتشغيل، مثل المركزية أو اللامركزية في الأنشطة والمدى الاضافي للأنشطة وهكذا.
- الخطوط العامة بالنسبة للمستويات المقبولة للانفاق لموازنة العام المقبل.

وتظهر الحاجة إلى هذه الفروض في التخطيط لعدة أسباب منها:

١ - انها تدفع الادارة العليا الى القيام ببعض التخطيط التفصيلي ووضع

شكل (٣ - ٨) تكوين مجموعات القرارات



الأهداف بالنسبة للفترة المقبلة للموازنة في مرحلة مبكرة من دورة الموازنة.

٢ ـ وهي تقدم للمديرين أساساً موحداً للنظر الى السنة المقبلة وتقدير احتياجاتهم.

٣ ـ وهي تقدم نقطة أساسية لفحص وتعديل فروض التخطيط، والتي تستلزم بدورها فحص مجموعات القرارات التي تأثرت بهذه الفروض، وعدد مرات تغيير الفروض، يمكن التحكم فيها لتخفيض كل من التضارب وأثر ادخال بيانات في وحدة الموازنة في ظل الظروف المتغيرة.

٤ ـ تسمح للمديرين بتحديد انحرافات النفقات الفعلية خلال العام والتي نتجت عن فروض غير دقيقة افترضت خلال عملية الموازنة.

وإذا ما حدد كل مدير الأنشطة المنفصلة التي سيقوم باعداد مجموعات قرارات عنها وحصل على المجموعة الرسمية لفروض التخطيط. فيمكنه تحديد عمله وفقاً للمستوى المعتاد من كل نشاط ـ والذي يمثل امتداداً لعمليات السنة الحالية على أساس تكاليف السنة المقبلة واحتياجاتها، بدون تغيير في طريقة التشغيل. ولتحديد تكاليف السنة المقبلة، يقوم المدير بتعديل التكاليف بالتغيرات في مستوى النشاط للوظيفة أو المهمة المعينة، وبالزيادة في الأجور والمرتبات، وبالمصروفات السنوية للموظفين الجدد وللأنشطة التي لم تحدث خلال فترة الموازنة الجارية.

وحتى هذه النقطة، لا يتم اعداد مجموعات قرارات، ولكن يكون المدير قد قام بعمليات تحليلية ومعرفة دقيقة لخلفية الأنشطة. ونقطة البداية الحقيقية في إعداد المجموعات تأتي حيثما يقوم المدير بإعداد بدائل للمجهودات التي تتم بالنسبة للنشاط الجاري عن طريق تقييم الطرق المختلفة و / أو المستويات المختلفة من النشاط لأداء المهمة. وإذا ما تم اختيار بديل عن العمل القائم، فنطلق على العمل القائم انه بديل ويتم تضمينه في المجموعة أولاً مع طريقة أداء العمل الجاري

كبديل لا يتم التوصية باستمراره.

وفي نفس الوقت حينما ينظر المدير إلى أنشطته الجارية والمستمرة، يجب عليه أن يحدد كل الأنشطة والبرامج الجديدة ويعد عنها مجموعات قرارات لتداولها ـ وتحلل البدائل بالنسبة للطرق المختلفة والمستويات المختلفة من المجهودات لتشغيل هذه البرامج الجديدة. ونتيجة مرحلة التكوين، يقع على المدير تحديد كل أنشطته المتوقعة للسنة المقبلة في شكل مجموعات قرارات تقع في أي من ثلاث مجموعات.

١ ـ طرق مختلفة و / أو مستويات مختلفة لأداء النشاط.

٢ ـ أداء العمل بنفس الطريقة الحالية إذا لم يكن هناك بديل أفضل.

٣ ـ برامج وأنشطة جديدة.

ويكون المدير مستعداً بعد ذلك لتحديد أولويات مجموعات القرارات. وفيما يلي بعض نماذج لموضوعات مجموعات القرارات.

الجامعة

التعليم:

الأقسام (على أساس الأقسام العلمية).

المناهج (على أساس المنهج ومجموعة المواد التي تشكل منهج معين).

إدارة الأقسام.

وسائل مساعدة (حاسب اليكتروني وخدمات أخرى).

معامل.

مناهج جديدة (على أساس المواد).

درجات استاذية.

المعدلات (على أساس عدد الطلبة المسجلين، ساعات المحاضرات، معدل

الطلاب / الاساتذة).

البحوث:

البحوث.

المنح.

منح التفرغ.

المكتبات:

أمناء المكتبة	شراء كتب جديدة
تجليد الكتب	الاشتراك في المجالات والدوريات
إعداد الفهارس	البحوث
الآت التصوير والميكروفيلم	المشروعات الخاصة
التجديدات	الأجهزة المساعدة
الحاسب الإليكتروني	الأرشيف
المشروعات الاستشارية.	

٨٣ ـ الخطوة الثانية: ترتيب أولويات مجموعات القرارات:

تقدم عملية أعداد الأولويات للمديرين أسلوباً جيداً لتوزيع موارده النادرة عن طريق التركيز على أسئلة مثل «ما مقدار ما نستطيع انفاقه»؟

« وأين يجب أن ننفقه » ؟

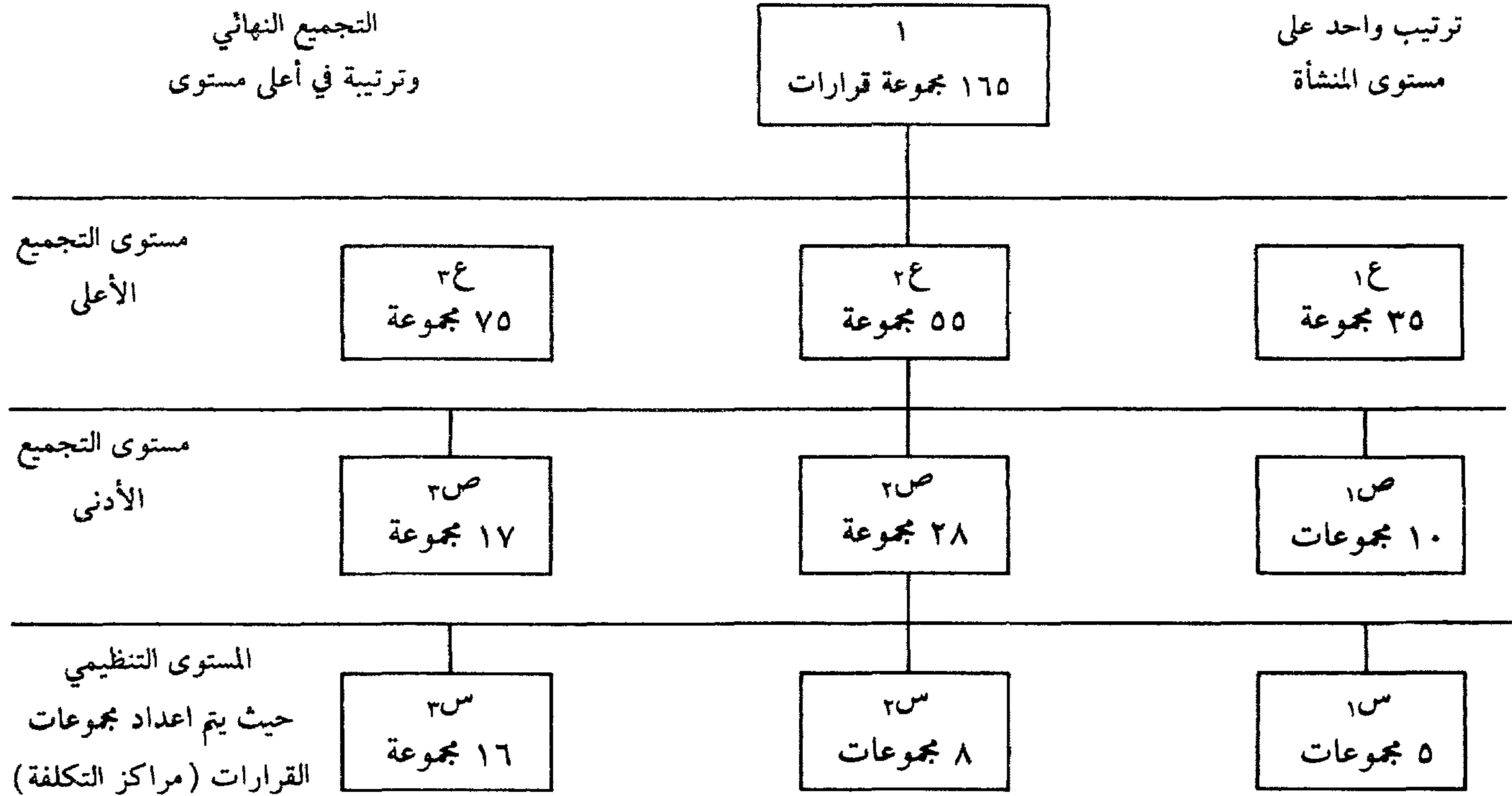
ويجيب المديرين على هذه الاسئلة عن طريق اعداد قائمة بكل مجموعات القرارات على أساس تنازلي أي انخفاض أهميتها ومنفعتها. ويمكن للمديرين بعد ذلك تحديد المنافع التي يمكن الحصول عليها في ظل كل مستوى من مستويات الانفاق ودراسة تبعات عدم الموافقة على تخصيص أموال لمجموعات القرارات

التي تحت هذا المستوى. ويجب أن تتم الأولوية المبدئية في المستوى التنظيمي حيث تم إعداد مجموعة القرارات بحيث يستطيع كل مدير تقييم أهمية أنشطته ويضع أولويات مجموعات قراراته وفقاً لذلك. ثم يقوم المدير في المستوى الأعلى في السلم الاداري بفحص هذه الأولويات ويستخدمها كمرشد لاعداد أولويات مجمعة موحدة لكل مجموعات القرارات المقدمة له من المستويات الأدنى.

وتظهر طريقة وضع الأولويات في شكل (٤ ـ ٨) مجموعات القرارات حيث يتم ترتيبها أولاً بواسطة المديرين الذين قاموا باعداد ترتيباتهم الى رئيسهم، الاداري س١ ، س٢ ، س٣ . وهؤلاء المديرين يقدموا ترتيباتهم إلى رئيسهم، مدير الوحدة ص٢ والذي يقوم بتجميع الـ ٢٨ مجموعة (٥ من س١ ، ٨ من س٢ ، ١٥ من س٣) في ترتيب واحد مجمع. ويتم تكرار هذه المرحلة مع المدير في الوحدة ع٢ مما يؤدي إلى أعداد ترتيب لمجموعة قرارات عددها ٥٥ من الوحدات ص١ ، ص٢ ، ص٣ . ويمكن أن يستمر التجميع إلى أن يتم إعداد ترتيب واحد نهائي في أحد المستويات التنظيمية المرغوبة. وهذا الأسلوب الهرمي في التكامل يرتبط بالهرم التنظيمي للمنشأة، ويكون القيام بتجميع منطقي على أساس المهام مفيداً بالرغم من أنه قد يتعارض مع الحدود الموجودة داخل التنظيم.

ونظرياً ، يمكن الحصول على ترتيب واحد لمجموعات القرارات للمنشأة ككل ويتم الحكم عليه بواسطة الادارة العليا. ولكن بينما قد يحدد هذا الترتيب المنفرد أفضل تخصيص للموارد إلا ان الترتيب والحكم على عدد كبير من المجموعات المنتجة بواسطة كل الأنشطة المستقلة لوحدة تنظيمية كبيرة قد يمثل عبء ضخم إن لم يكن مستحيلاً بالنسبة للادارة العليا وعلى عكس ذلك، فإذا ما تم الترتيب على مستوى مراكز التكلفة فقط فإنه يكون غير مرضي، نظراً لأنه لا يحدد للادارة العليا العوائد والمنافع لمراكز التكاليف أو الوحدات التنظيمية الكبرى

شكل ٤ - ترتيب مجموعات القرارات



وهذه المستويات الدنيا في الوحدات التنظيمية عادة ما تكون متعددة بالنسبة للادارة العليا بحيث لا تستطيع أن تقوم باعداد منافعها بنفسها.

ويمكن البدء بحل هذه المشكلة بإيقاف مرحلة الترتيب المجمع عند مستوى معين بين مراكز التكلفة والشركة ككل. على سبيل المثال، قسم، أو ادارة، أو هيئة، أو خط انتاجي أو مركز ربحية. ويمكن تحديد طول وعرض مثل هذا التجميع بناء على أربعة عناصر:

١ ـ عدد المجموعات والتوقيت والمجهود اللازم لفحصها وترتيبها.

٢ ـ قدرة الادارة واستعدادها لترتيب أنشطة غير شائعة.

٣ ـ التجميع الطبيعي والذي يقدم مجال منطقي للتحليل، مثل مركز ربحيه المنتج في الصناعة، حيث عدد المجموعات التي يتم الموافقة على تخصيص اعتمادات لها يرتبط مباشرة بأهداف الربحية وتوقعاتها.

٤ ـ الحاجة إلى فحص مكثف عبر الحدود التنظيمية لتحديد المنافع بالنسبة لمستويات الانفاق (وهذا العنصر هام حينما يحدث تخفيض ضخم في مستويات الانفاق ويجبر المديرين على تحديد المنافع الناتجة من وحدات تنظيمية أكبر من المعتاد).

ومشكلة الحجم قد تعتبر اكبر عائق للتنفيذ الفعال لأسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في منشأة ضخمة. والحل الأساسي (بين عديد من الحلول) لمشكلة الحجم يقع في تحديد عدد المجموعات التي يتم ترتيبها في أي مستوى تجميعي لتركيز نظر الادارة العليا على المناطق التي تحتاج إلى اتخاذ القرارات وبالتالي تترك للمستويات الادارية الدنيا القيام بالتقييم والتبويب التفصيلي.

وعملية التبويب في حد ذاتها يجب أن تكون بسيطة نسبياً، ولكن قد تمثل عائقاً كبيراً أمام بعض المديرين، فعلاوة على ارغامهم على اتخاذ القرارات، والتي

قد تبدو غريبة على بعض المديرين، فقد يكون لديهم صعوبات موضـوعيـة في ترتيب المجموعات التي يعتبرونها ضرورية وقد يظهروا اهتمامهم بالنسبة لقدراتهم على الحكم على الأهمية النسبية للأنشطة الغير متشابهة، حيث تحتاج عديد من المجموعات إلى حكم الشخص. ويمكن تخفيض الصعوبة والوقت المستغرق في التغلب على هذه المشاكل لدرجة كبيرة إذا ما قام المديرين بما يلي:

١ ـ عدم التركيز على ترتيب المجموعات ذات الأولويات المرتفعة أو اللازمة والتي تكون في حدود الخطوط العريضة للانفاق (بدلاً من فحص كل البدائل، وفرص تخفيض التكاليف، والقيام بالتحسينـات) وإنما يجب التركيـز على المهام الأقل والمستويات الأدنى من المجهودات.

٢ ـ عدم قضاء وقت كبير في الجدل حول ما إذا كانت المجموعة ٤ على سبيل المثال أكثر أهمية من المجموعة ٥، ولكن بدلاً من ذلك اهتم بتأكيد أن المجموعات ٤، ٥ اكثر اهمية من المجموعة ١٥، والمجموعة ١٥ اكثر أهمية من المجموعة ٢٥ وهكذا.

٨٤ ـ استخدام أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في الجهات الادارية:

يمكن اتباع اسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في كافة الأنشطة الحكومية نظراً لأن الجهات الادارية هي أساساً وحدات خدمية يفترض فيها تقديم بعض ا لمنافع لكل جنيه يتم انفاقه. وفي ولاية جورجيا تم استخدام هذا الأسلوب في ٦٥ وحدة موازنة (الصحة، الطرق، التعليم.....) لموازنة بلغ اجماليها بليون دولار على المستوى المحلي و٢ بليون دولار بعد اضافة الاموال الفيدرالية والايرادات الأخرى.

٨٥ - مزايا استخدام الموازنة على أساس البداية من الصفر [١]:

١ - يؤدي هذا الأسلوب الى وجود التخطيط كمرحلة أساسية في اعداد الموازنة وتزيد من مشاركة العاملين في اعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.

٢ - يؤدي هذا الأسلوب إلى إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر وبالتالي يمكن تحديد أي البرامج يجب تنفيذها وأيها يجب إستبعادها.

٣ - يمكن من معرفة ما إذا كانت الأنشطة الجارية تتم بكفاءة أم لا. ومدى إمكانية الاستمرار فيها أو تخفيضها أو الغائها.

٤ - يضع هذا الأسلوب كل من البرامج القائمة والبرامج الجديدة على قدم المساواة مما يمكن من توزيع الموارد وفقاً للاولويات العامة.

٥ - يمكن هذا الأسلوب من الأخذ في الاعتبار الوسائل البديلة لأداء نفس العمل مما يؤدي إلى تحسين عملية التخطيط وإمكانية المفاضلة بين البدائل التي تحقق الأهداف المطلوبة.

٦ - يمكن من الربط بين التكاليف والعوائد لكل برنامج أو نشاط مما يمكن من التقييم الدقيق.

٨٦ - مشاكل تطبيق الموازنة على أساس البداية من الصفر:

بالرغم من المزايا العديدة للموازنة على أساس البداية من الصفر إلا أن هناك بعض المشاكل التي تعترض تطبيقها من بينها:

١ - صعوبة تحديد مجموعات القرار مما يؤدي الى عدم قدرة الادارة على ترتيبها ترتيباً تفاضلياً في الوقت المناسب.

---

(١) أنظر: جلال الشافعي: الموازنة الصفرية كأداة للتخطيط والرقابة، **المال والتجارة** اكتوبر ١٩٨٠ ص ٤ - ٥

٢ ـ صعوبة تقييم مجموعات القرار المختلفة أو غير المتماثلة أو المتداخلة مع بعض بنفس المعيار.

٣ ـ أنها تحتاج الى قدر كبير من التحليل الذي يتطلب نوعيات معينة من الاخصائيين.

٤ ـ أنها تتطلب اشتراك عدداً كبيراً من المديرين المسئولين عن اعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات لاعدادها.

٥ ـ أنها تستلزم تدريب العاملين على استخدام هذا الأسلوب الجديد وما يحتاج ذلك من أعباء ووقت وجهد.

٦ ـ أنها تتطلب الكثير من المعلومات والبيانات التي قد لا تكون متوافرة أو صعبة الحصول عليها.

٧ ـ أنها تحتاج إلى وقت أطول ومجهود أكبر وأعباء أكثر من الطريقة التقليدية لاعداد الموازنة التخطيطية.

أسئلة الفصل الثامن:

٨١ ـ أذكر أهم مزايا إتباع اسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر.

٨٢ ـ أذكر مشاكل تطبيق أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر.

٨٣ ـ من المفيد إعداد الموازنة على أساس البداية من الصفر أن تصدر الادارة العليا توصيات بالنسبة لمرحلة التخطيط أذكر أسباب ذلك.

٨٤ ـ ما هي النصائح التي تخفض من الوقت المستغرق والمجهود الخاص بعملية ترتيب مجموعات القرارات.

٨٥ ـ يمر أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر بمرحلتان أساسيتان حدد باختصار مضمون كل منها.

القسم الثاني

فى

نظم الحسابات القومية

- مفهوم المحاسبة القومية واهدافهـــا .
- معـــلومات اســـاسية .
- مفهوم الدخل القومى وكيفية قياسه .
- مقـــدمة فى الحســـابات القومية .
- دراسة مقارنة لبعض نظم الحسابات القومية .

الفصل الأول

فى

مفهوم المحاسبة القومية وأهدافها

نتناول فى هذا الفصل التعريف بالمحاسبة القومية وتحديد اهدافهـــا وبيان العلاقة بينها وبين المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية .

١ ــ التعريف بالمحاسبة القوميـــة :

يمكن تعريف المحاســـبة القومية بأنها مجموعة من المبادىء والأسس الاقتصادية، والأدوات والوسائل المحاسبية والرياضية والاحصائية، التـــى تهدف الى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادى التجميعى لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة .

فالمحاسبة القومية ترتــــــكز على الأسس والمبادىء الاقتصادية، والتى عن طريقها تتحدد التعاريف المختلفة لعناصر حســـاباتها ووســـائل التقويم الملائمة لتلك العناصر بما يكفل الدلالة الاقتصادية الواضحة للبيانات الناتجـــة .

كما تقوم نظم المحاســـبة القومية المتطورة على نظـــام القيد المزدوج لتسجيل عملياتها ونظام الحسابات الرئيسية والجداول المســـاعدة لتجميع بياناتها وتحليل عملياتها ، كما تعتمد فى جزء ملموس من محتوياتها علـــى ما يتم تجميعه من بيانات محاسبية على مستوى الوحدة الانتاجية وذلك بعد اقلمة تلك البيانات وتعديلهـــا بما يتفق والمفاهيم والأســـس والمبـــادىء الاقتصاديـــة .

وتخدم الوسائل والطرق الرياضية والاحصائية المحاسبة القومية عن طريق استخدام هذه الوسائل والطرق فى تجميع البيانات التى لا تتوافر فى السجلات المحاسبية او التى تتعلق بوحدات اقتصادية وأنشطة انتاجية لا تقوم بامساك دفاتر محاسبية .

٢ ـ نبذة تاريخية :

يمكن ارجاع أولى المحاولات الخاصه بعرس بدور المحاسبة القومية الى القرن السابع عشر حيث قام كل من جريجورى كنج ووليم بيتى بمقارنة المصاريف السنوية Annual Expenses والدخل السنوى Annual Income لانجلترا بهدف تحديد مدى الامكانيات التى يمكن توفيرها للانتاج الحربى .

ولكن الهدف من المحاسبة القومية فى بداية مرحل تطورها كان الى حد كبير قاصرا على محاولة بناء سلاسل زمنية من البيانات الاقتصادية والتجميعية التى تبين تطور الدخل القومى لدولة معينة على مدار عدة من الفترات الزمنية. وكانت المجهودات المبذولة فى هذا الصدد فى غالبيتها مجهودات فردية لاقتصاديين أكاديميين ، Academic Economists بغرض الاستفادة من البيانات الناتجة فى دراساتهم الاكاديمية . وقد تطور الهدف من المحاسبة القومية ليصبح إهتمامها الرئيسى موجها الى توفير ما قد يلزم من بيانات لرسم السياسات الاقتصادية العامة ومتابعة تنفيذها .

ويمكننا القول على وجه العموم انه لم يتواجد دافع قوى ورغبة حقيقية لدراسة الدخل القومى National Income ومحاولة قياسه حتى سنة ١٩٣٠ ، حيث بدا بعض علماء الاقتصاد فى ذلك الوقت ، وفى مقدمتهم سيمون كوزنتس Simon Kuznets فى الولايات المتحدة ، وآرثر بولى Arther Bowly ، وجيزياه ستامب Josiah Stamp وكولين كلارك

Colin Clark فى المملكة المتحدة ، فى اعداد تقديرات للدخل القومى وتحليل عناصره وبيان كيفيـــة توزيعه .

وقد كان لظهور النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود للورد كينز J. M. Keynes's The General Theory of Employment Interest and Money جليل الاثر فى حفز الهمم نحو محاولة بناء نظام متكامل للحســـــابات الدخل القـــومى . ويرجع ذلـــــك الى ان ظهــور هذه النظرية ادى الى توحيد مدخل التحليل الاقتصادى لمشكلة التوازن الاقتصادى والتقلبات الاقتصادية بطريقة ادت الى سهولة فهمها وامكانية ربطها بظواهر اقتصادية تجميعية محددة.

ورغم ظهور نظرية كينز سنة ١٩٣٦ ، الا انه يمكننا القول أن النظم المتكاملة والمتناسقة للحسابات القومية لم تبدا فى الظهور الا بعد بدايـــة الحرب العالمية الثانية . فقد قامت اثناء الحرب مشاكل اقتصادية كثيـــرة ارتبط استيعابها وتحديد مداها بالمقدرة على التفهم التام للنظام الاقتصادى للدول التى تعانى منها . فقد تطلب التغلب على هذه المشاكل توجيه جزء من الموارد الاقتصادية لحلها فى الحين التى كانت فيه حاجة المجهود الحربى لهذه الموارد شديدة . وقد اقتضى ذلك ضرورة التعرف على مقدار الموارد الاقتصادية المتوفرة والتعرف على هيكل الانتاج وتوزيع العمالة على قطاعات الانتاج المختلفة . كل هذه العوامل والاحتياجات أدت مجتمعة الى ضرورة تنسيق البيانات التجميعية وتحديد علاقة عناصرها ببعضها البعض ممـــا أدى الى بناء نظام متكامل من الحسابات القومية .

وكانت النتيجة انه فى عام ١٩٤٧ كان لدى كل من الولايات المتحدة وكندا واستراليا وايرلندة وانجلترا نظاما متكاملا من الحسابات القومية . كما قامت فى هذا العام ايضا لجنة من الخبراء التابعة لهيئة الأمم المتحدة

باصدار تقرير يتعلق بقياس الدخل القومى وكيفية بناء نظام الحسابات القومية . وقد احتوى التقرير على ملحق أعده أحد الاقتصاديين البارزين فى المحاسبة القومية واقتصاديات الدخل القومى وهو ريتشارد ستون Richard Stone يتعلق بتعريف الدخل القومى وكيفية قياسه والبيانات التجميعية المتعلقة به .

وقد اهتم العلماء والباحثين والهيئات العالمية والحكومات المختلفة فى الثلاثين عاما الاخيرة اهتماما بالغا بتطوير نظم الحسابات القومية واضافة عناصر جديدة لمكوناتها حتى اصبحت المحاسبة القومية فى الوقت الحاضر علما له مكانته الملموسة بين العلوم الاقتصادية والرياضة . ونتج عن ذلك اضافة عضوان هامان لنظام الحسابات القومية هما نظام المدخلات والمخرجات والطرق التحليلية التى تتعلق به ونظام التدفقات المالية. كما أن العمل جار على قدم وساق لبناء اضافة جديدة وهامة وهى قوائم الثروة القومية أو الميزانيات القومية .

٣ - أهداف المحاسبة القومية :

تهدف المحاسبة القومية الى اظهار الآتى :

١ - اظهار العلاقة بين الانشطة الانتاجية المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض وعلى الانشطة الانتاجية فى العالم الخارجى . وتعتبر هذه البايانات من اهم وسائل التعرف على تركيب الاقتصاد القومى Stracture of the economy والتعرف على مدى اعتماده على الاقتصادات الاجنبية واظهار ما قد ينطوى عليه هذا التركيب من عوائق وعدم تناسق واختناقات Bottle-necks . وتزداد أهمية هذه البيانات على وجه الخصوص فى الدول التى تنتهج منهاج التخطيط الاقتصادى الشامل فى استغلال مواردها وتحقيق اهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وستظهر لنا مدي اهمية هذه البيانات عندما نناقش كيفية

اعداد واستخدامات جداول المدخلات والمخرجات Input-output tables فيما بعـــد .

ب — قياس كمية الدخل وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه على طبقات المجتمع المختلفـــة :

وتساعد البيانات الناتجة عن ذلك فى ارشاد السلطات العامة فـــى رسم سياستهم الاقتصادية والاجتماعية وقياس مدى فاعلية هذه السياسات فى تحقيق الاهداف المرجوة منها . كما انها تساعد رجال الأعمال فى رسم سياستهم الانتاجية وتوجيه استثماراتهم الراسمالية الى القطاعات الانتاجية المختلفة . كما تستخدم هذه البيانات ايضا فى الدراسات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بمشـــاكل التطبيق العملى لنظرية الاقتصـــاد التجميعى والمقارنات الدولية . كما تقوم المنظمات العمالية باستخدام هذه البيانات للاسترشاد بها فيما قد تتخذه من قرارات تتعلق بالمطالبة بزيادة الاجور ومقارنة نصيبهم من الدخل القومى بنصيب الفئات الاخرى فى المجتمع .

وتعتبر هذه البيانات ايضا من الاهمية بمكان فى المجتمعات التـــى تقوم على أساس التخطيط الاقتصادى حيث تخدم فى اعداد الخطة وقياس مدى فاعلية تنفيذها وتحديد موقعها فى رحلة النمو والتقدم الاقتصادى .

جـ — قياس وتحليل كمية ومصدر ومسيرة التدفقات النقديـــة فـــى المجتمع وعلاقتها بالتدفقات الحقيقية :

وتساعد هذه البيانات فى رسم السياسات المـــالية للدولة ومتابعة التغيرات التى يتم ادخالها على السياســة النقدية واثرها على التدفـــقات الحقيقيـــة .

د — قياس الطاقة الانتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التى تطرا عليهـــا : —

وتساعد هذه البيانات فى رسم السياســـات الرشيدة وبناء الخطط

السليمة لاستغلال موارد المجتمع الراسمالية المتاحة على خير وجه بما يكفل للمجتمع التقدم والنمو .

٤ ــ أوجه الشبه والاختلاف فى المحاسبة القومية والمحاسبة على مستوى الوحـــدة الاقتصـــادية : ــ

يوجد الكثير من أوجــه الشبه والاختلاف بين المحاســبة القوميــة والمحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية . وسنعدد أهم هذه الأوجه فيمـــا يلـــى : ــ

ا ــ النظــــــــام : The system.

كلاهما يقوم على اســـاس القيد المزدوج ويهدف الى امـــداد بيانات متناسقة ومتكاملة ولها ارتباط ببعضها البعض ولكنهما يختلفان فى كـــون قـــوائم وحســـابات المحاســـبة التقليديـــة متصـــلة ببعضـــها البعض articulate with each other بينما تكون حســـابات وقوائم المحاسبة القومية فى الغالب مستقلة ويكون لكل حســـاب مصدر بياناتـــه المستقل وتقسيماته المختلفة .

ب ــ الوحدة المحاسبية : Accounting Entity

غالبا ما تكون الوحدة المحاسبية فى المحاسبة التقليدية مقصورة على وحدة اقتصادية واحدة ، وقد تنقسم هذه الى وحدات محاسبية ادق وخاصة فيما يتعلق بأغراض محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية .

بينما تهتم المحاسبة القومية بمجموعات من الوحدات التى تباشـــر نشاط اقتصادى مميز وغالبا ما تكون الوحدة المحاســـبية هى المســـتوى القومى ككل .

ولذلك تعتبر المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية محاســـبة تحليلية Micro - Accounting من حيث تمركزها علـــى وحـــدات

اقتصادية منفصلة ؛ وتعتبر المحاسبة القومية محاسبة تجميعية Macro-Accunting حيث تهتم بمجموعات من الوحدات الاقتصادية.

ج ــ الوحدة الزمنية : Accounting Period

تكون الوحدة الزمنية فى المحاسبة المالية على مستوى المشروع عادة سنة وهى فى ذلك لا تختلف عن الوحدة الزمنية الغالبة فى المحاسبة القومية.

ولكن الوحدة الزمنية قد تكون اقل من سنة فى محاسبة التكاليف وقد تكون اكثر او اقل من سنة فى المحاسبة الادارية على مستوى المشروع .

د ــ وحدة القياس : Unit of Measure.

غالبا ما تكون النقود هى وحدة القياس الرئيسية على مستوى الوحدة الاقتصادية والمحاسبة القومية، ولكن فى بعض الاحيان ما تكون وحدة القياس مقياس كمى آخر بخلاف النقود وخاصة فى محاسبة التكاليف . ولكن هناك اختلاف جوهرى بين كل من المحاسبة القومية والمحاسبة التقليدية فى هذا الصدد . فالمحاسبة التقليدية تقوم على فرض ثبات قيمة وحدة النقود وهذا يؤدى فى ظل التقلبات فى المستوى العام للاسعار الى عدم قابلية البيانات المحاسبية للتجميع الرياضى او للمقارنة الاحصائية . بينما تلجأ المحاسبة القومية الى القياس على اساس قيمة ثابتة لوحدة النقود بما يجعل لبياناتها دلالة اقتصادية واضحة .

هـ ــ طريقة التقويم : Valuation Basis

تقوم المحاسبة المالية على مستوى المشروع على اساس التكلفة التاريخية بينما يختلف اساس التقويم فى محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية على حسب الغرض منه وتقوم المحاسبة القومية على اساس التكلفة الجارية او سعر السوق وغالبا ما يتم تعديل سعر السوق (التكلفة الجارية) لما قد يحدث

من تقلبات فى مستويات الاسعار وبذلك يكون اساس التقويم هو الاسعار الثـابتة .

و ـ كيفيـة تجميع البيـانات : Accumulation of Information

يتم تجميع البيانات فى المحاسبة على مستوى المشروع عن طريق نظام محكم من الدفاتر والمستندات والسجلات التى تمكن من تسجيل وتجميع البيانات اليومية الناتجة عن عمليات المشروع يوما بيوم على اساس تاريخى، ولذلك لا يكون لعنصر التقدير اهمية تذكر فيما يتعلق بتجميع هذه البيانات.

بينما تعتمد المحاسبة القومية على بيانات مختلفة يتم الحصول علها من جهات مختلفة ويكون لعامل التقدير وللوسائل الاحصائية اهميتها البالغة فى هـذا الصـدد .

ز ـ تقـويم المخزون : Inventory valution

يتم تقويم المخزون لاغراض المحاسبة على مستوى المشروع على اساس التكلفة التاريخية بينما يتم تقويم المخزون لاغراض المحاسبة القومية على اساس الاسعار السـائدة فى السـوق .

ح ـ تحـقق الدخـل : Recognition of Revenues

القاعدة العامة هى ان يتم تحقق الدخل أو الايرادات فى المحاسبة على مستوى المشروع عندما يتم بيع السلع والخدمات التى ينتجها هذا المشروع .

بينما تكون القاعدة العامة لتحقق الدخل فى المحاسبة القومية هى اتمام انتاج السـلع والخدمات التى ينتجها المشروع . ويعتبر دخلا فى المحاسبة القومية كل ما يتم اضافته لثروة المجتمع فى خلال فترة زمنية معينـة مقوما بأسـعار السـوق .

ط ـ الربـح المحاسبى : Accounting Income

يمثل الربح (او الخسارة) فى المحاسبة على مستوى المشروع ما ينتج

من مقابلة الايرادات المحققة بالمصروفات التى انفقت او استحقت فى سبيل الحصول عليها ولا تحتسب فائدة على راس المال المستعمل فى المشروع والذى يمثل حقوق ملكية أصحابه . بينما يعتبر الربح بهذا المفهوم فى المحاسبة الاقتصادية عنصرا من عناصر تكلفة الانتاج ويمثل دخلا لاحدى عوامل الانتاج وهو رأس المال .

ى ـ التفرقة بين النفقات الايرادية والنفقات الراسمالية :

Current Expenses & Capital Expenditure

يتم التفرقة بين ما يتم انفاقه فى سبيل الحصول على ايرادات فى الفترة الجارية وما يتم انفاقه فى سبيل الحصول على ايرادات فى فترات مقبلة وذلك على وجه الدقة وبصفة شاملة فى المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية . وتسمى النفقات التى تنفق فى سبيل الحصول على ايرادات مستقبلة خلال فترات متعددة نفقات راسمالية .

كذلك يتم التفرقة بين الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى فى المحاسبة القومية ولكن ذلك يكون عادة على وجه التقريب ولا يتصف بصفة الشمول وذلك لما يحيط بهذه العملية من صعاب سنبينها فيما بعد .

٥ ـ فروع المحاسبة القومية :

يمكننا التمييز بين اربعة فروع محددة لنظم المحاسبة القومية وهى :

ا ـ نظام الحسابات القومية System of National Income Accounts

ب ـ نظام تحليل تداخل النشاط الاقتصادى باستخدام جداول المدخلات والمخرجات . Input output tables and Analysis

جـ ـ نظام التدفقات النقدية Flow of Fund System

د ـ قوائم الثروة القومية او الميزانيات القومية . National Balance Sheets

هذا وسنتناول كل من هذه الفروع بالتفصيل فيما بعد وذلك فيما عدا

قوائم الثروة القومية فسنقتصر على اظهار اهميتها وامكانية اعدادها لان البحث فى هذا المجال مازال مستمرا ولم ينتهى الى نتيجة محددة بعد .

اما وقد تناولنا باختصار فى هذا الفصل ما هية المحاسبة القوميــة وتطورها واهدافها واوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين المحاسبة التقليدية وعددنافروعهافيمكننا الآن الانتقال الىشرح الجزء الأولمن اقسامها الا وهو حسابات الدخل والانتــاج القومـــى .



الفصل الثانى

فى

معلومات أساسية

يتناول هذا الفصل مراجعة نظرية الدخل القومى بمنهى الاختصار وبتبسيط شديد . والهدف من ذلك هو اعطاء القارىء فكرة عامة عن المبادىء الاساسية والاسس الجوهرية التى تربط حسابات الدخل القومى بنظرية الدخل القومى . (١)

١ - نموذج مبسط لتحديد الدخل القومى :

يتم انتاج السلع والخدمات فى المجتمع اما لاستهلاكها او لاستخدامها فى انتاج سلع وخدمات اخرى . كذلك فان الفرد فى المجتمع يحصل على السلع والخدمات اما لاستهلاكها او لاستخدامها لاشباع رغباته فى الفترة الطويلة . وتعتمد مقدرة الفرد فى المجتمع فى الحصول على السلع والخدمات الى حد كبير على مقدار دخله ، فكلما زاد الدخل كلما زادت مقدرة الفرد فى الحصول على السلع والخدمات والعكس بالعكس . وما يسرى على الفرد يسرى على مجموع الافراد . وعلى هذا الاساس من الفروض المبسطة يمكننا القول ان الاستهلاك يمكن اعتباره دالة خطية من الدخل ، بمعنى انه يتناسب طرديا مع التغيرات فى الدخل بنسبة ثابتة .

---

(١) يعتمد هذا الفصل الى حد كبير على الدراسة القيمة لمارتن بيلى .
Martin J. Bailey ' National Income and the price level (Mcgrowhill Book Company, 1962) Ch. II .

ويترتب على ذلك انه اذا ما رمزنا للدخل بالرمز ص وللاستهلاك بالرمز س وللاستثمار بالرمز ث فاننا نستطيع القول ان

$$ص = س + ث \qquad (١)$$

وتسهيلا للعرض وتفهم الموضوع سنفرض مؤقتا ان حجم الاستثمار ثابت على مقدار معين قدره $ث_١$ وبالتالى تصبح العلاقة السابقة كالآتى :

$$ص = س + ث_١ \qquad (١)$$

وحيث أننا فرضنا ان الاستهلاك يمثل علاقة خطية مع الدخل فاننا يمكن أن نعبر عن الاستهلاك بالمعادلة الآتية :

$$س = أ + ب\ ص \qquad (٢)$$

حيث أ تمثل الحد الأدنى والضرورى للاستهلاك بصرف النظر عن مقدار الدخل بينما ب تمثل معدل التغيير فى الاستهلاك المرتبط بمعدل التغير فى الدخل ، وكلاهما يمثل حجم ثابت .

وتعرف ب فى الاقتصاد بالميل الحدى للاستهلاك Marginal propensity to Consume

وهى عادة ما تكون اكبر من صفر واقل من الوحدة ، اى صفر $<$ ب $<$ ١

ولنعود الآن للمعادلتين (١) ، (٢) . باحلال قيمة س فى المعادلة (٢) فى المعادلة رقم (١) ينتج الآتى :

$$ص = أ + ب\ ص + ث_١ \qquad (٣)$$

وبحل المعادلة لقيمة ص ينتج الآتى :

$$ص - ب ص = أ + ث_1$$

$$ص (1 - ب) = أ + ث_1$$

$$ص_1 = \frac{(أ + ث_1)}{(1 - ب)} \text{ ، } ب \neq 1 \quad (٤)$$

ويترتب على ذلك انه ما دام حجم الاستثمار معروف وكل من أ ، ب تمثل احجام ثابتة فانه يمكن التعرف على قيمة محددة للدخل $ص_1$

ولنفترض الآن اننا سمحنا لحجم الاستثمار $ث_1$ ان يتغير (بالزيادة او بالنقص مثلا) الى $ث_2$ ، فيترتب على ذلك بالطبع ان حجم الدخل المقابل لهذا الاستثمار $ص_2$ يكون كالآتى :

$$ص_2 = \frac{(أ + ث_2)}{(1 - ب)} \quad (٥)$$

ويكون الفرق بين الدخل عند $ث_1$ والدخل عند $ث_2$ كالآتى :

$$ص_2 - ص_1 = \frac{(أ + ث_2)}{(1 - ب)} - \frac{(أ + ث_1)}{(1 - ب)}$$

$$= \frac{(ث_2 - ث_1)}{(1 - ب)}$$

$$\text{اى ان } \Delta ص = \frac{\Delta ث}{(1 - ب)} = \frac{1}{(1 - ب)} \Delta ث \quad (٦)$$

حيث يمثل الرمز Δ التغير فى كل من الدخل ص ، الاستثمار ث .

واذا رمزنا للمقدار $\frac{1}{(ا - ب)}$ بالرمز م تصبح المعادلة رقم (٦) كالآتى :

$$\Delta \text{ ص} = \text{م } \Delta \text{ ث} \qquad (٧)$$

ويسمى المقدار (م) فى الاقتصاد بمضاعف الاستثمار Investment multiplier وهذه التسمية فى واقع الأمر لها مغزاها . فكما سبق ورأينا ان ب قيمتها غالبا ما تكون اقل من الواحد الصحيح . ويترتب على ذلك أن قيمة (١ — ب) تكون قيمة كسرية (اى تساوى اقل من واحد صحيح) ومقلوب الكسر ، اى $\frac{1}{(ا - ب)}$ والتى تساوى م ، يكون اكبر من الواحد الصحيح. فمقلوب $١/٢ = ٢$ ، مقلوب $١/٣ = ٣$ ومقلوب $١/١٠ = ١٠$ وهكذا. ومعنى ذلك ان قيمة مضاعف الاستثمار تكون فى العادة اكبر من الواحد الصحيح ومن ثم التسمية .

ويترتب على ذلك انه كلما ذادت قيمة ب «اى كلما قلت قيمة (١ — ب) » كلما زادت قيمة م . والعكس صحيح .

ولتوضيح ذلك نضرب المثال الآتى :

الدخل فى الفترة صفر = ص٠ = ٢٠٠ مليون جنيه

الميل الحدى للاستهلاك = $١/٢$

الاستثمارات فى الفترة صفر = ث٠ = ٥٠ مليون جنيه

فتكون دالة الاستهلاك = أ + ب ص .

= ٥٠ + « $١/٢$ (٢٠٠) »

ويكون الاستهلاك = ١٥٠ مليـــون جنيه

اى ان ص$_{٠}$ = س$_{٠}$ + ث

٢٠٠ = ١٥٠ + ٥٠

افترض الآن ان الاستثمار زاد بواقع ١٠ مليون جنيه ليصبح ٦٠ مليون جنيه فيترتب على ذلك الآتى :

$$\text{مضاعف الاستثمار م} = \frac{١}{(١ - \text{ب})} = \frac{١}{(١ - ١/٢)} = ٢$$

الزيادة فى الدخل Δ ص = م Δ ث = (٢) (١٠) = ٢٠ مليون جنيه

ص$_{١}$ = ص$_{٠}$ + Δ ص = ٢٢٠ مليون جنيه

= ث$_{١}$ + س$_{١}$ = ٦٠ + ١٦٠

= ث$_{١}$ + أ + ب ص$_{١}$ = ٦٠ + ٥٠ + ١١٠ = ٢٢٠ مليون جنيه

وقد توصلنا فى هذا الحل لقيمة الزيادة فى الدخل عن طريق الاستخدام المباشر لمضاعف الاستثمار وسنقوم الآن باحتسابه بالطريقة الحسابية المطولة

الدورة	زيادة الدخل	زيادة الاستهلاك
١	(Δ$_{١}$ ص = Δ ث) = ١٠	٥ = ١/٢ (Δ$_{١}$ ص)
٢	(Δ$_{٢}$ ص = Δ$_{١}$ س) = ٥	٢ ١/٢ = ١/٢ (Δ$_{٢}$ ص)
٣	(Δ$_{٣}$ ص = Δ$_{٢}$ س) = ٢ ١/٢	١ ١/٤ = ١/٢ (Δ$_{٣}$ ص)
٤	(Δ$_{٤}$ ص = Δ$_{٣}$ س) = ١ ١/٤	٥/٨ = ١/٢ (Δ$_{٤}$ ص)

٥ ($\Delta_{٥}$ ص = $\Delta_{٤}$ س) = $\frac{٥}{٨}$ ٥/١٦ = ١/٢ ($\Delta_{٥}$ ص)

٦ ($\Delta_{٦}$ ص = $\Delta_{٥}$ س) = $\frac{٥}{١٦}$ ٥/٣٢ = ١/٢ ($\Delta_{٦}$ ص)

٧ ($\Delta_{٧}$ ص = $\Delta_{٦}$ س) = $\frac{٥}{٣٢}$ ٥/٦٤ = ١/٢ ($\Delta_{٧}$ ص)

٨ ($\Delta_{٨}$ ص = $\Delta_{٧}$ س) = $\frac{٥}{٦٤}$ ٥/١٢٨ = ١/٢ ($\Delta_{٨}$ ص)

٥٩   ١٢٣

١٩ ——   ٩ ——

٦٤   ١٢٨

وهى ارقام مقاربة كثيرا الى ما توصلنا اليه بالاستخدام المباشـــر لمضاعف الاستثمار علما باننا توقفنا عند ٨ دورات فقط ولا شك ان الاستمرار فـــى اضافة دورات جديدة سيؤدى الى التوصل الى حدود هذاه السلسلة وهـــى ٢٠ ، ١٠ مليون جنيه على التـــوالى .

ومن ثم يمكننا ان نتوصل الى تحديد مضاعف الاستثمار بطريقة اخرى فحيث اننا فرضنا ان حجم الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل فانه يـــترتب على ذلك ان اى زيادة فى الدخل (Δ ص) سيترتب عليها زيادة فى الاستهلاك (Δ س) ولكن هذه الزيادة فى الاستهلاك ستؤدى الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الانتاج لمقابلة هذا الطلب ومن ثم زيـــادة الاستثمار فى السلع الانتاجية لمقابلة الزيادة فى الانتاج. ولكن الزيادة فى الاستثمار كما سبق ورأينا ستؤدى الى زيادة الدخل ومن ثم الى زيـــادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب فزيادة الانتاج فزيادة الاستثمار ... الخ . ولنبدأ بزيادة صغيرة فى الاستثمار (Δ ث) . سيترتب على هذه الزيادة بالطبع زيادة الدخل بمقدار ($\Delta_{١}$ ص) ومن ثم زيادة الاستهلاك بمقدار ($\Delta_{١}$ س)

ولكن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها زيادة ثانية الدخل بمقـدار Δ_1 ص)
وتساوى فى هذه الحالة (Δ_1 س) ولكن زيادة الدخل ثانية سيترتب عليها زيادة الاستهلاك بمقدار Δ س وهذه تساوى ب Δ ص (اى الميل الحدى للاستهلاك مضروبا فى مقدار الزيادة الثانية فى الدخل) ويمكن اظهار هذه السلسلة كالآتى :

اولا زيادة الاستثمار بمقدار Δ ث يترتب عليه زيادة الدخل بمقدار Δ ص ويترتب على زيادة الدخل بمقدار Δ ص زيـادة الاستهلاك بمقدار ب Δ س) ولكن زيادة الاستهلاك فى هذه الحالة سيؤدى الى زيادة الدخل بمقدار Δ ص وتودى هذه لزيادة الى زيادةالاستهلاك بمعدل Δ_2س حيث:

$$\Delta_2 س = ب \quad (\Delta_2 ص)$$

$$= ب (\Delta_1 س)$$

$$= ب (ب \Delta_1 ص)$$

$$= ب^2 (\Delta_1 ص)$$

$$= ب^2 \Delta ث$$

وبنفس الطـريقة يكـون :

$$\Delta_3 س = ب \Delta_2 س = ب^3 \Delta ث$$

. . . .

$$\Delta_ن س = ب^ن \Delta ث \qquad حيث\ ن = 1 ، 2 ، 3 ....$$

ويمكننا التوصل الى مجموع التغير في الدخل الناتج عن زيادةالاستثمار

بـــمقدار Δ ث عن طريق جمع الاضافات للدخل الناتجة من الخطوات السابقـــة كالآتى :

$$\Delta \text{ص} = \Delta_{١}\text{ص} + \Delta_{٢}\text{ص} + \Delta_{٣}\text{ص} + \cdots + \Delta_{\text{ن}}\text{ص}$$

وحيـــث ان

$$\Delta_{١}\text{ص} = \Delta \text{ث}$$

$$\Delta_{٢}\text{ص} = \Delta_{١}\text{س} = \text{ب}\ \Delta \text{ث}$$

$$\Delta_{٣}\text{ص} = \Delta_{٢}\text{س} = \text{ب}^{٢}\ \Delta \text{ث}$$

$\Delta_{\text{ن}}\text{ص} = \Delta_{(\text{ن}-١)}\text{س} = \text{ب}^{(\text{ن}-١)}\ \Delta \text{ث}$ فيترتب على ذلك أن

$$\Delta \text{ص} = \Delta \text{ث} + \text{ب}\Delta \text{ث} + \text{ب}^{٢}\Delta \text{ث} + \cdots + \text{ب}^{(\text{ن}-١)}\Delta \text{ث} + \cdots$$

$$= \Delta \text{ث}\ [١ + \text{ب} + \text{ب}^{٢} + \text{ب}^{٣} + \cdots + \text{ب}^{(\text{ن}-١)}\Delta \text{ث} + \cdots]\ (٨)$$

ويساوى المقدار المحصور بين القوسين فى المعادلة رقم (٨)

$\frac{١}{(١ - \text{ب})} = \text{م}$ (٩) وهو قيمة مضاعف الاستثمار الذى سبق التوصل اليـــه .

(لاثبات ذلك اضرب كل من المقدار بـــين الاقواس والمقـــدار $\frac{١}{(١ - \text{ب})}$ بالمقدار (١ — ب)) .

ولنعــود الآن للمعــادلة رقــم ٢ .

$$س = أ + ب ص$$

وتعنى هذه المعادلة ان الاستهلاك بصفة عامة يقتصر على جزء من الدخل ، فما هو مآل ذلك الجزء الغير مستهلك اذن ؟ كلنا لا شك سمع عن ما يسمى بالادخار. أى ان الافراد لا يستهلكون كل دخولهم الحالية بغرض ادخار جزء منها لسبب او لآخر . واذا رمزنا للمدخرات بالرمز (د) فلا بد وان قيمته تتحدد فى نموذجنا المبسط بالمعادلة الآتية :

$$د = ص - س = ص - أ - ب ص$$

$$= - أ + (١ - ب) ص$$

ولكن اذا رجعنا للمعادلة رقم (١) نجد ان :

$$ص = س + ث_١ \quad \text{اى ان}$$

$$ث_١ = ص - س = - أ + (١ - ب) ص$$

ومن ثــم : $د \equiv ث_١$ (٩)

وهى احد المتطابقات الرئيسية فى اقتصاديات الدخل القومى والتى تقضى بضرورة تساوى الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن الاقتصادى .

٢ ــ خصائص النموذج عندما يعتمد مقدار الاستثمار على معدل العائد:

فرضنا فى النموذج السابق بقصد التبسيط ان الاستثمار يمثل مقــدار

ثابت ويتحدد خارج النموذج. ولا شك فى ان هذا الفرض غير واقعى وبالتالى يحتم علينا ضرورة تعديله . فالنشاط الاستثمارى فى اى مجتمع من المجتمعات لابد وانه يعتمد على معايير معينة تساعد على تخصيصه للانشطة الاقتصادية المختلفة وتؤدى الى انقاصه او زيادة لنشاط معين او مجموعة من الانشطة دون الاخرى طبقا للهدف المرسوم أو الغرض المحدد منــــه .

ويتحدد حجم الاستثمار الموجود لنشاط معين فى الواقع طبقا لأسس ومعايير كثيرة طبقا للنظام الاقتصادى السائد فى المجتمـــع والايديولوجية الاجتماعية الراجحة لافراده . ورغم ذلك فان احد المعايير الهامة التى تتحكم فى هذا التوجيه هى معدل العائد القائم فى النشاط (قد يكون هذا العـــائد فردى او اجتماعى على حسب طبيعة النظام الاقتصادى والهدف من الاستثمار) وسنفرض هنا على سبيل التبسيط ان حجم الاستثمار يتوقف على معدل الفائدة على رأس المال السائد فى لحظة زمنية معينة .

والسبب فى ذلك الفرض ان الاستثمار يمثل اضافة الى الاصول التى يتوقع الحصول منها على عائد معين وان هذا العائد لابد وان يتساوى على الاقل مع تكلفة الفرصة البديلة للحصول على ر س المال . بمعنى انه اذا رغبت احدى المنشآت فى اجراء اضافة الى اصولها الثابتة قيمتها ٢٠٠٠٠ جم مثلا فانه لن يكون من الحكمة اجراء هذه الاضافة ما لم يكون معدل العائد المتوقع على هذه الاضافة يساوى على الاقل معدل الفائدة السائد فى السوق. ويترتب على ذلك انه كلما ارتفعت اسعار الفائدة فى السوق كلما أصبحت الاضافات الحدية للاصول غير مربحة وكلما انخفضت اسعار الفائدة كـــلما اصبحت هـــذه الاضافات مربحـــة . وبالتالى يمكن التعبيـــر عـــن دالــــة الاستثمار كالآتـــى :

ث = و. + و١ ر (١٠) حيث ،

ر = معدل الفـــائده . كنسبة مئوية)

و. = مقدار ثابت يمثل الحد الاقصى الذى يمكن ان يصل اليه حجم الاستثمار فى اى لحظة زمنية .

و١ =مقدار ثابت قيمته اقل من صفر (و١ < صفر)

وحيث (و١ ÷ ١٠٠) تساوى ميل دالة الاستثمار .

وباضافة دالة الاستثمار يتعدل نموذج تحديد الدخل القومى ليصبح كالآتى :

نمـــوذج I

ث = و. + و١ ر (١٠)

س = أ + ب ص (٢)

ص = س + ث (١)

ويترتب على ذلك ان كل معدل للفائدة يصاحبه مستوى معين من الدخل ، فاذا ما ثبتنا معدل الفائدة (ر) فان المعادلة رقم (٤) وهى :

ص١ = (أ + ث١) / (١ ــ ب) تصبح كالآتى :

ص١ = (أ + و. + و١ ر١) / (١ ــ ب) (١١)

وهى قيمة محددة للدخل كما سبق فى المعادلة رقم (٤)

ففى مثالنا السابق مثلا افترض ان قيمة كل من أ ، ب مازالت كما هــى

.: مليون جنيه ، ٢/١ على التوالى، وان قيمة و . ، و١ ، ر كانت كالآتى :

و . = ١١٠ مليون جنيه

و١ = (— ١٠٠٠)

ر = ٦ ٪

فان قيمة ص تكون كالآتى :

$$ص = \frac{٥٠ + ١١٠ + [(١٠٠٠-) \times (٦/١٠٠)]}{(١ - ١/٢)} = \frac{(٥٠ + ١١٠ - ٦٠)}{١/٢}$$

= ٢٠٠ مليون جم

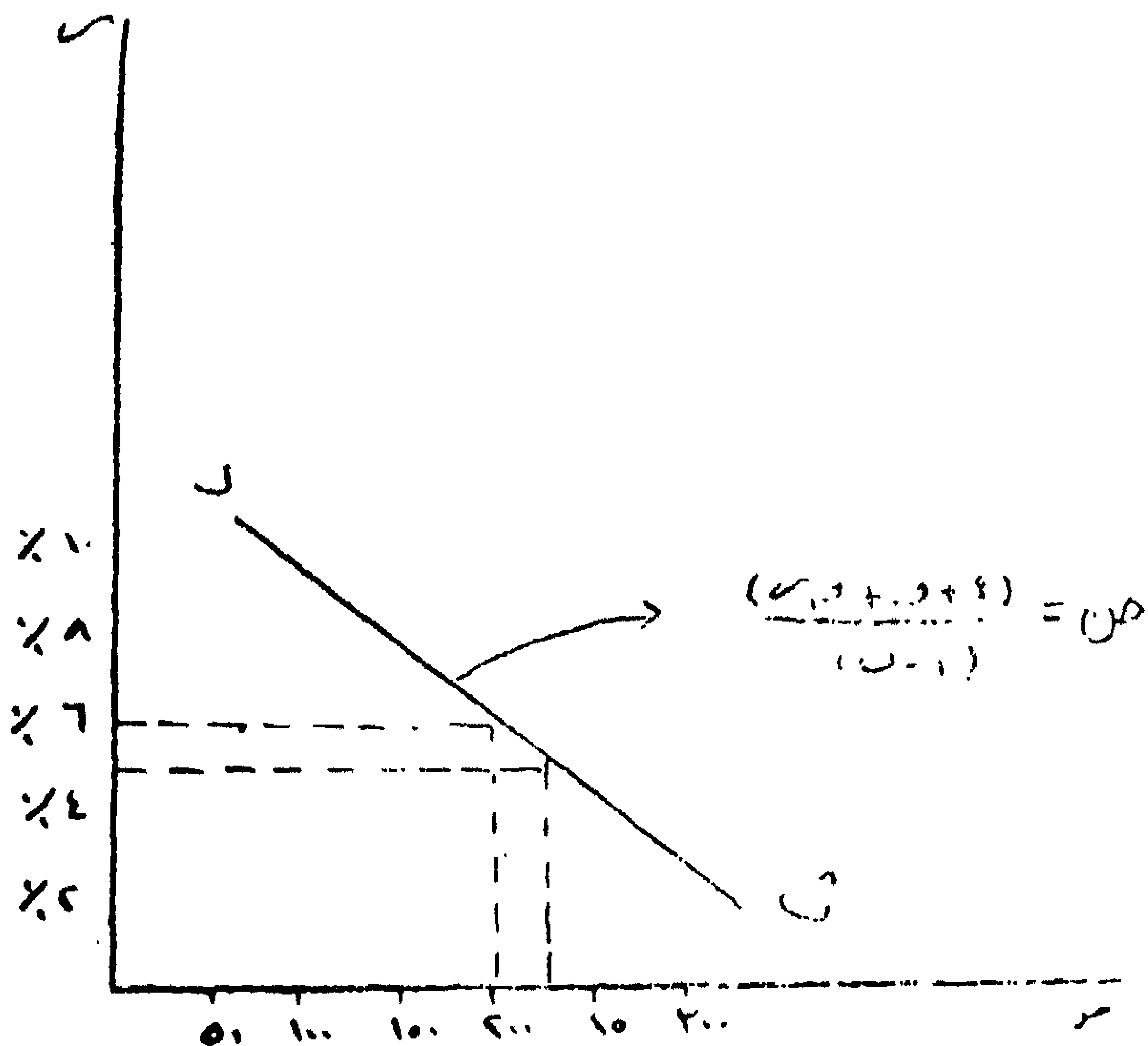
وبفرض ان معدل الفائدة انخفض فى الفترة التالية الى ٥ ٪ اى ان

ر١ = ٥ ٪ فان

$$ص_{١} = \frac{٥٠ + ١١٠ + [(٥/١٠٠ \times ١٠٠٠-)]}{١/٢} = \frac{(٥٠ + ١١٠ - ٥٠)}{٢}$$

= ٢٢٠ مليون جم

وتتخذ الدالة رقم (١١) الصورة الموضحة فى الرسم البيانى التالى شكل رقم ١) حيث يمثل الخط المستقيم ث د علاقة الدخل بمعدل الفائدة .



« شكل رقم (١) »

ومن الواضح ان الخط يميل من اعلى الى أسفل ممثلا فى ذلك زيادة الدخل كلما انخفض معدل الفائدة . ويعنى ذلك ان معدل الفائدة اصبح احد المتغيرات فى النموذج ومن ثم اصبحت المعادلة رقم (١١) معادلة واحده فى متغيرين وبالتالى لا يمكن تحديد قيمة اى المتغيرين ما لم تتحدد قيمة المتغير الآخر من خارج النموذج . وهذا ما سنحاول تحديده فى النقطه التالية .

٣ ـ الطلب والعرض على الأرصدة النقدية :

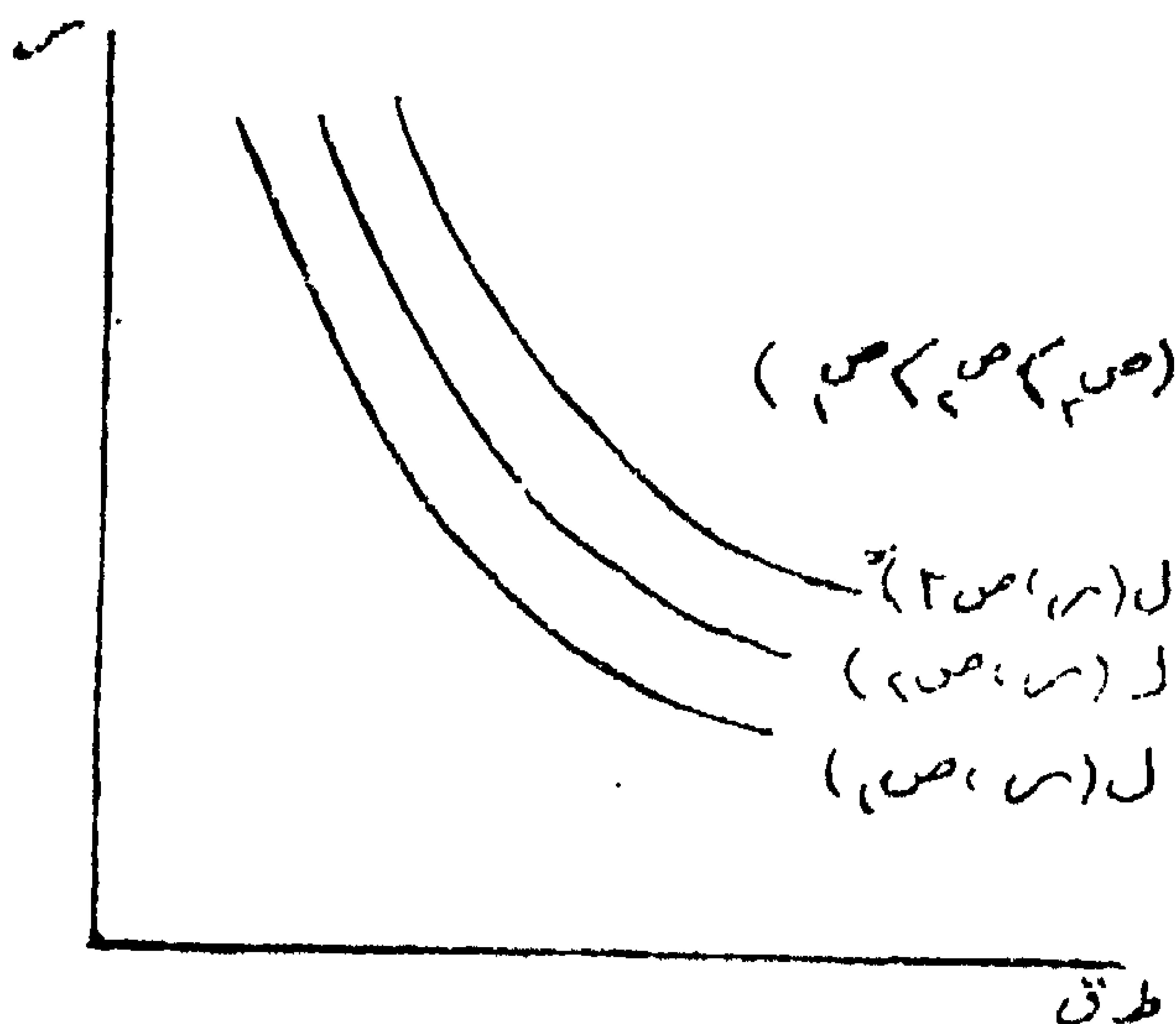
يقع فى حيازة كل فرد من افراد المجتمع فى أى لحظة زمنية معينه تشكيلة مختلفة من الأصول والتى تمثل مقدار ما لديه من ثروة . وبين هذه التشكيلة من الاصول عادة ما يقوم كل فرد بالأحتفاظ ببعضها فى صورة نقدية . وتتوقف نسبة الأصول النقدية لدى فرد معين لقيمة باقى الأصول التى فى حوزته على عوامل كثيرة منها مقدار الدخل الذى يحصل عليه هذا الفرد ومعدل الفائدة السائد فى المجتمع . وسنفرض هنا بغرض التسهيل أن هذان المتغيران (الدخل ومعدل الفائدة) هما المحددان الرئيسيان لمقدار الأصول النقدية التى يحتفظ بها الفرد فى لحظة زمنية معينة . وسنتمادى فى الفرض ونقول أن كمية الارصدة من الأصول النقدية تزيد بزيادة الدخل وتقل بزيادة معدل الفائدة ، أى أنها تتناسب تناسبا طرديا مع الدخل وتتناسب تناسبا عكسيا مع معدل الفائدة . ونحن نعتقد أن هذا فرض منطقى . فكلما زاد معدل الفائدة كلما زاد الدافع لدى الافراد لاستثمار ما لديهم من نقدية فى أصول تدر دخلا على أساس معدل الفائدة المرتفع بينما اذا انخفض معدل الفائدة كلما أصبحت مخاطر الاستثمار من اجل معدل فائدة منخفض غير مجزية .

ولما كانت النقود تمثل اداة من ادوات التبادل بجانب كونها مقياس ومستودع للقيم فأن زيادة الدخل تعنى زيادة حجم التبادل وبالتالى الحاجه الى كمية اكبر من النقود لاتمامه .

ولن نطيل فى هذا الموضوع حيث انه يحتاج فى واقع الامر الى دراسة متخصصة . وكل ما يهمنا اننا اتفقنا ان الطلب على النقود يتوقف على كل من مقدار الدخل ومعدل الفائدة . وسنحدد هذه العلاقة بالمعادلة الآتيـة : ـــ

طـ ق = ل (ر ، ص)　　　　　　　　(١٢)

اى ان الطلب على النقود يتوقف على معدل الفائدة (ر) ومقدار الدخل (ص). ويمكن التعبير عن هذه الدالة بيانيا كالآتى « شكل رقم (٢) » .



شكل رقم (٢)

ويظهر الشكل مجموعة من المنحنيات كل منها يمثل مستوى معين من الدخل . فكلما زاد الدخل كلما زاد الطلب على النقود لكل سعر من اسعار الفائدة وبالتالى ينتقل المنحنى كله الى اعلى بنفس النسبة . كما ان كل منحنى من المنحنيات يميل من أعلى الى اسفل مبينا زيادة الطلب على الأرصدة النقدية كلما انخفض معدل الفائدة . هـذا من وجهة نظر الطلب على النقـود .

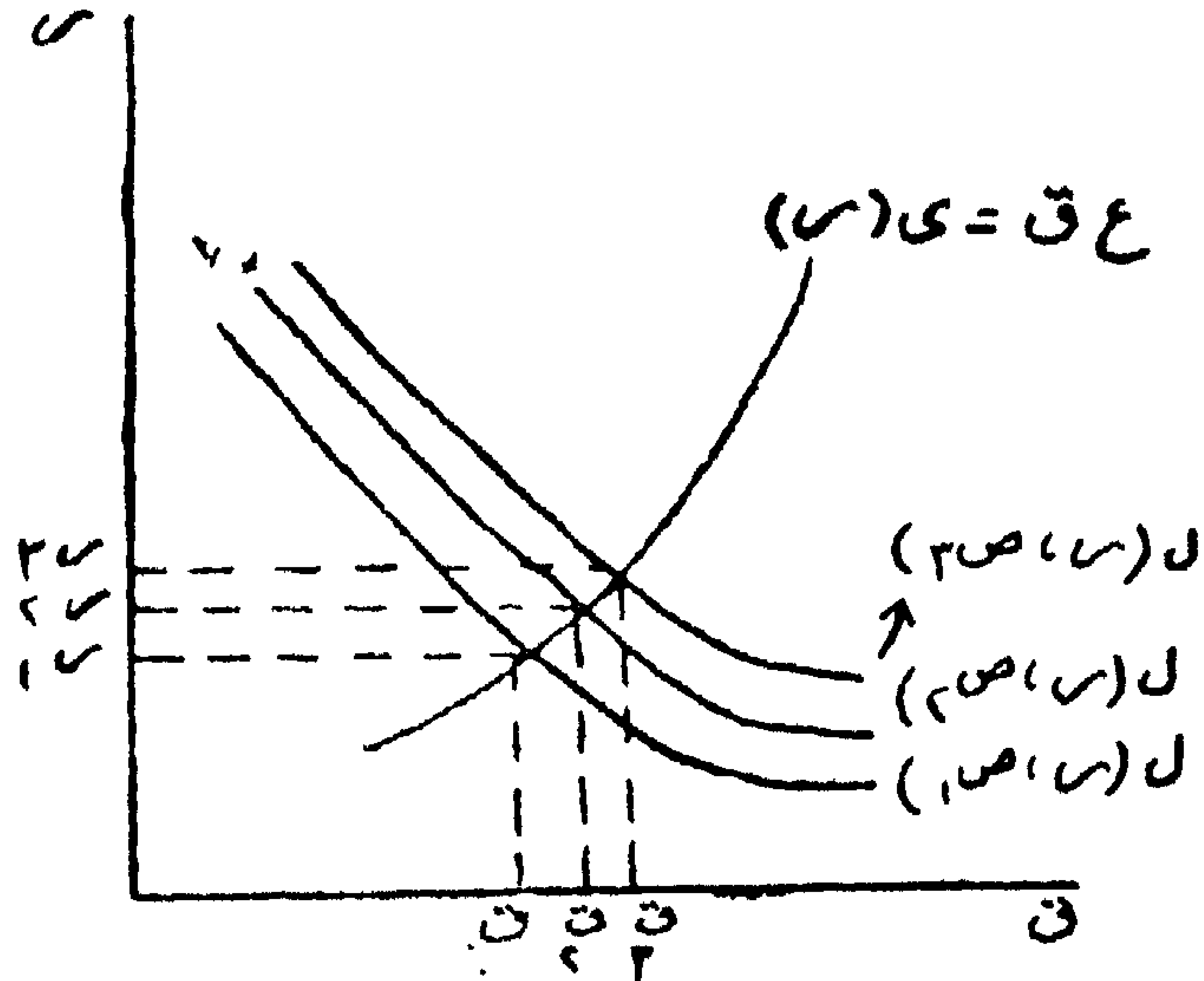
وتحدد السلطات النقدية عموما وسـواء كان ذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر كمية النقود المعروضة طبقا لما يتطلبه النمو الاقتصادى والرقابة على التقلبات الاقتصادية . وبصفة عامة يمكننا القول انه كلما زاد الدخل القومى كلما زادت كمية النقود وكلما ارتفعت معدلات الفائدة بينما ينخفض كل من معدل الفائدة وكمية النقود بانخفاض الدخل القومى .

ويمكن اعتبار عرض النقود متوقفا على معدل الفائدة السائدة (١) .
فكلما زاد معدل الفائدة كلما زادت كمية النقود المعروضة والعكس بالعكس.
وهذا فرض يعتبر معقول الى درجة كبيرة رغم اننا لن نقوم بتبريره .
وبالتالي يمكننا التعبير عن عرض النقود بالمعادلة الآتية :

ع ق = ى (ر) (١٣)

بمعنى ان عرض النقود يتوقف على معدل الفائدة

ويتحدد التوازن في سوق النقود بالطبع عندما يتلاقى كل من العرض والطلب عند معدل فائدة محدد . ويمكن التعبير عن هذا التوازن بالرسم البياني التالي (شكل ٣) .

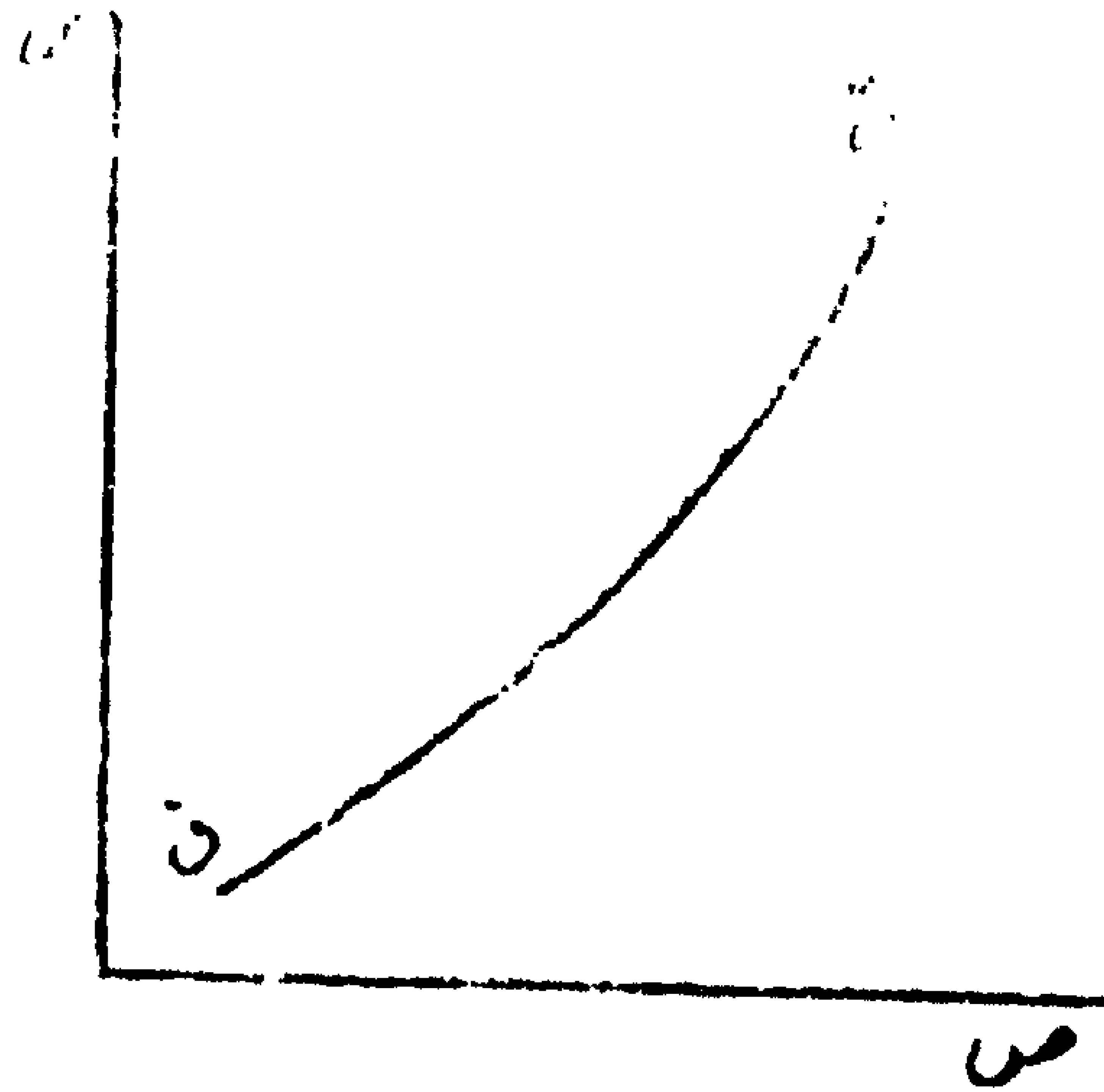


شكل رقم (٣)

(١) غالبا ما نفترض الكتابات الاقتصادية ان عرض النقود ثابت في الفترة القصيرة (أى ان منحنى عرض النقود عديم المرونة) ولا يتأثر بالتقلبات في سعر الفائدة . ولكننا هنا سنتبع مارتن بيلي — المرجع السابق ، ص ١٧ — ١٨ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢ حيث يعتبر عرض النقود في الفترة القصيرة كدالة بسعر الفائدة . وهذا يعتبر من وجهة نظرنا اكثر منطقية عن فرض ثبات عرض النقود وخاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار ان تصرفات السلطات النقدية في الفترة القصيرة تهدف الى المساهمة في استقرار الاوضاع الاقتصادية بما يزيد من رفاهية افراد المجتمع او يقلل من آلامهم . ومن ثم يمكن اعتبار ما ينجم من آثار اقتصادية عن التقلبات في سعر الفائدة بمثابة تكلفة (او عائد) اجتماعي تتخذها السلطات النقدية في اعتبارها عند رسم سياستها النقدية للفترة القصيرة . ويترتب على ذلك ان انتقال منحنى عرض النقود يقتصر على المدى الطويل فقط .

ويتضح من هذا الشكل ان التوازن فى سوق النقود يتم عند معدلات فائده مرتفعة كلما زاد الدخل الحقيقى . فعند معدل الدخل ص$_{١}$ تكـــون كمية النقود التى تحقق التوازن ق$_{١}$ عند معدل الفائدة ر$_{١}$ ، وعندما يرتـــفع الدخل الى ص$_{٣}$ تكون كمية النقود التى تحقق التوازن هى ق$_{٣}$ عند معدل الفائدة ص$_{٣}$ وهكذا . مع ملاحظة ان ص$_{٣}$ > ص$_{٢}$ > ص$_{١}$ ، ق$_{٣}$ > ق$_{٢}$ > ق$_{١}$ ، ر$_{٣}$ > ر$_{٢}$ < ر$_{١}$. وبالتالى يمكن التعبير عن هذا الشـــكل بمعادلة واحدة تمثل التوازن فى سوق النقود (اسوة بما فعلناه فى ســــوق السلع معـــادلة (١١) كما يتضح من الشكل رقم (٤) حيث يمـــثل المنحنى ق ق قيمة معدل الفائدة عند كل مستوى من مستويات الدخل ؛ والذى عنده يتحقق التوازن فى سوق النقود . أى انه عند كل نقطة على هذا المنحنى

تكون ط ق = ع ق ، أى أن ل (ر ، ص) = ى (ر) (١٤)



وبفحص هذه المعادلة نجد انها فى متغيرين ص ، ر وبالتالى لا يمكن تحديد قيمتها ما لم تتحدد قيمة احدهما خارج النموذج . ولكننا اذا جمعنا

كل من نموذج الدخل المبسط السابق والذى يمثل التوازن فى السوق السلعى ونموذج سوق النقود فى نموذج واحد لحصلنا على النموذج التالى:

نموذج II

ص = س + ث	(١)
س = أ + ب ص	(٢)
ث = و. + و١ ر	(٣)
ط ق = ل (ر ، ص)	(١٢)
ع ق = ى (ر)	(١٣)

ويتكون هذا النموذج من خمس معادلات فى خمس مجهولات هى ث ، س ، ص ، ق ، ر . وبالتالى يمكن بحله التوصل لقيمة محددة لكل من المتغيرات (المجهولات) الخمسة تحقق التوازن فى كل من السوقين . وتتحقق شروط التوازن اذا ما تحقق كل من المعادلتين التاليتين .

$$ص = \frac{(أ + و. + و_1 ر)}{(1 - ب)}$$ وهى المعادلة رقم (١١) ،

ل (ر ، ص) = ى (ر)   وهى المعادلة رقم (١٤) .

وتمثل المعادلة (١١) فى واقع الامر ملخص للمعادلات رقم (١) ، (٢)، (١٠) كما سبق ورأينا . كما تمثل المعادلة رقم (١٤) ملخص المعادلتين رقم (١٢) ، (١٣) . وبالتالى فان حل كل من (١١) ، (١٤) معًا يؤدى الى التوصل الى قيم محددة لمتغيرات النموذج كله . وحيث اننا عبرنا عن المعادلة رقم(١١)بالمنحنى ث د [شكل رقم(١)] ،وعن المعادلة رقم (١٤)بالمنحنى

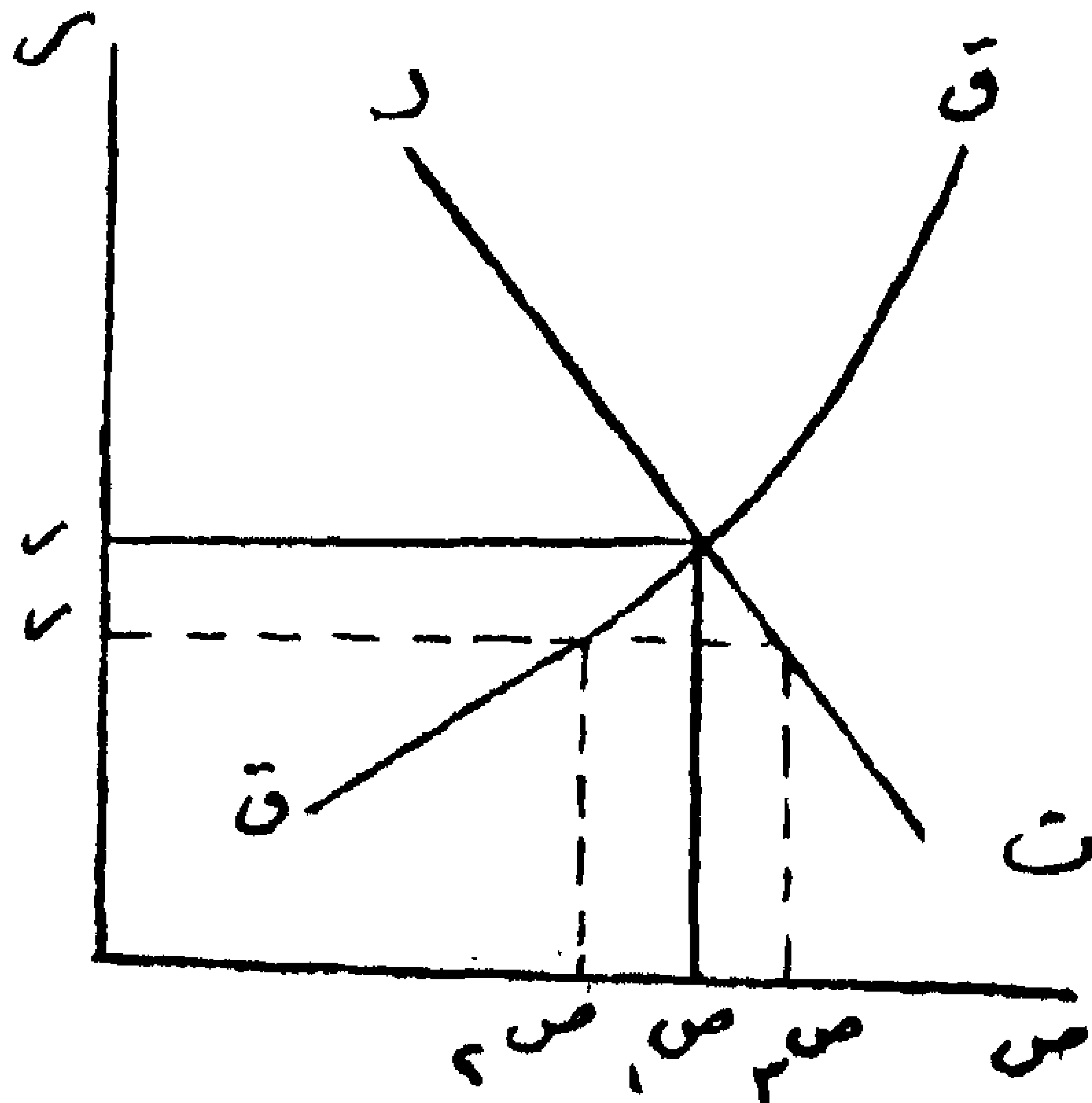
ى ر ا شكل ٤). فانه يمكننا التعبير عن النموذج كلــه بيانيــا كمــا يتضح فى الشكل رقم (٥) . ولنحاول معا تحديد قيمة $ص_١$ ، وهى قيمة التوازن فى كل من السوقين وقيـــمة $ر_١$ وهى قيمة التـــوازن ايضــــا . ويتطلب ذلك بالطبع تحديد قيم المعاملات المختلفة فى المعادلات الثــــلاث الأولى ووضع المعادلتين الأخيرتين فى صورة صريحة.ولنفرض ان النموذج يتخــذ الشــكل الآتى :

$$\left.\begin{array}{ll} ث = ١١٠ - ١٠٠٠\,ر & (١٠) \\ س = ٥٠ + ١/٢\,ص & (٢) \\ ص = س + ث & (١) \end{array}\right\} \quad ص = \frac{(أ + و_٠ + و_١\,ر)}{(١ - ب)} = \frac{(٥٠ + ١١٠ - ١٠٠٠\,ر)}{(١ - ١/٢)}$$

$$\left.\begin{array}{ll} ط\,ق = ١/٤\,ص - ٥٠\,ر & (١٢) \\ ع\,ق = ٤٥٠\,ر & (١٣) \end{array}\right\} \quad (١/٤\,ص - ٥٠\,ر = ٤٥٠\,ر)$$

وبحل المعادلتين (١٢) ، (١٣) لقيمة ص ينتج :

(أ) $ص = ٢٠٠٠\,ر$



شـــكل رقم (٥)

ولكن قيمة ص من الثلاث معادلات الأولى هى :

ص = ٢ (١٦٠ – ١٠٠٠ ر)

(ب) = ٣٢٠ – ٢٠٠٠ ر

ومن (أ) ، ب تتحدد قيمة ر كالآتى :

٢٠٠٠ ر = ٣٢٠ – ٢٠٠٠ ر أى أن

ر١ = ٣٢٠ / ٤٠٠٠ = ٨ ٪

وتكون قيمة ص كـــالآتى :

ص١ = ٢٠٠٠ ر = ٣٢٠ – ٢٠٠٠ ر = ٢٠٠٠ × ٨ / ١٠ = ١٦٠ مليون جنيه

وتتحدد قيمة ث كالآتـــى :

ث١ = ١١٠ – ١٠٠٠ ر = ١١٠ – (١٠٠٠ × ٨ / ١٠٠) = ٣٠ مليون جنيه

وتتحدد قيمة س كـــالآتى :

س١ = ٥٠ + ١/٢ ص = ٥٠ + ١/٢ (١٦٠) = ١٣٠ مليون جنيه

وتتحدد قيمة ق (أى كمية النقود التى تحقق التوازن فى سوق النقود) كالآتى :

ق١ = ٤/١ص – ٥٠ر = ٤٥٠ر = (٤٠ – ٤) = ٤٥٠ × ٨ / ١٠٠ = ٣٦ مليون جنيه

اى ان قيم المتغيرات التى تحقق التوازن فى النموذج هى :

$ر_1$ = ٨٪ ، $ص_1$ = ١٦٠ ، $ش_1$ = ٣٠ ، $س_2$ = ١٣٠ ، $ق_1$= ٣٦

ولا شك فى ان حالة التوازن هذه تعتبر مستقرة،بمعنى انه اذا حصل تغيير فى قيمة احد المتغيرات مع بقاء دوال باقى المتغيرات كما هى فان النموذج سيعود من تلقاء نفسه الى نقطة التوازن السابقة. ولنفرض مثلاً ان معدل الفائدة انخفض الى ٦ ٪ فانه يترتب على ذلك ان ص تتخذ قيمتين

$ص_2$ = ٢٠٠٠ ر = ١٢٠ مليون وهى القيمة اللازمة لتحقيق التوازن فى سوق النقـــود .

$ص'_2$ = ٣٢٠ — ٢٠٠٠ ر = ٢٠٠ مليون وهى القيمة اللازمة لتحقيق التوازن فى سوق الســـلع .

كما ان الطلب على النقود يتخذ قيمتين ايضا

ط $ق_2$ =١/٤ص — ٥٠ ر=٣٠ — ٣=٢٧ عندما تكون ص=١٢٠ م.جم .

ط $ق'_2$=١/٤ص — ٥٠ ر=٥٠ — ٣=٤٧ عندما تكون ص=٢٠٠ م. جم .

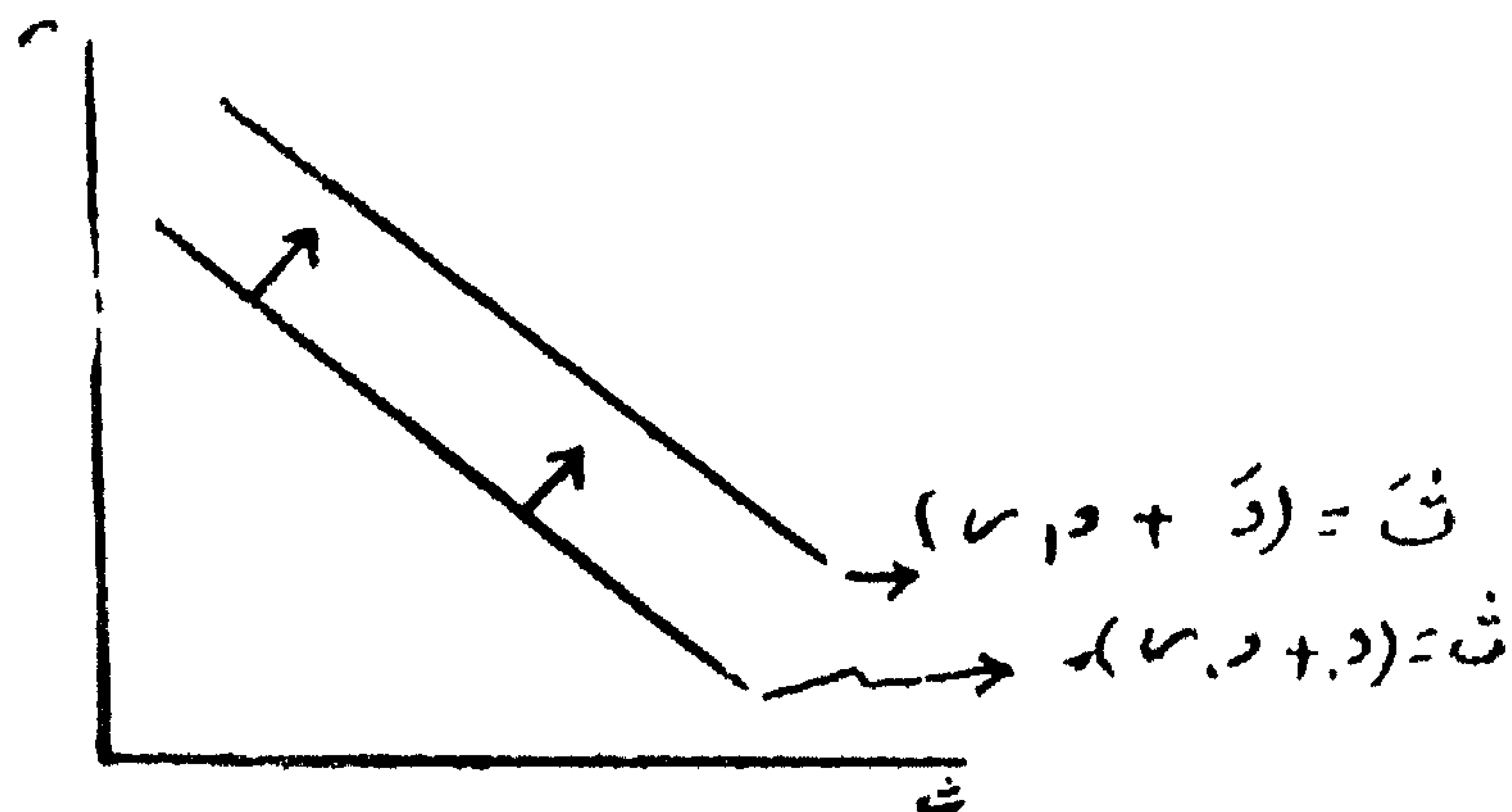
بينـــما عرض النقـــود :

ع $ق_2$ = ٤٥٠ ر = ٢٧ م. جنيه .

ويتضح ذلك من الشكل رقم (٥) السابق حيث $ر_2$ يترتب عليها $ص_2$ لسوق النقود ، $ص_3$ لسوق السلع مما يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن عن $ر_1$ ، $ص_1$.

ولا يعنى ذلك عدم امكانية حدوث تغيرات فى حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن.ولايضاح ذلك افترض انه لسبب او لآخر زادت قيمة الاستثمارات

ث بمعدل ثابت لكل معدل من معدلات الفائدة . بمعنى انتقال دالةالاستثمار الى اعلى لكل معدل من معدلات الفائدة كما يتضح من الشكل رقم (٦) .



شـــكل رقم (٦)

ولنفترض بالتحديد ان الدالة الجديدة اصبحت كالآتى :

ثَ = ٢٠٠ — ١٠٠٠ رَ

وطبقا لذلك يمكننا التوصل الى قيم التوازن لمتغيرات النموذج بنفس الطريقة المتبعة سابقا كالآتى :

من(١٢) ، (١٣) مازالت قيمة ص كالآتى :

ص = ٢٠٠٠ ر

ومن (١) ، (٢) ، (١٠) تصبح قيمة ص كالآتى :

$$ص = \left(\frac{(٥٠ + ٢٠٠ - ١٠٠٠ ر)}{(١ - \frac{١}{٢})} \right) = ٢ \ (٢٥٠ - ١٠٠٠ ر)$$

= ٥٠٠ — ٢٠٠٠ ر

اى ان :

$$٢٠٠٠ ر = ٥٠٠ - ٢٠٠٠ ر$$

$$\therefore ر_٢ = \frac{٥٠٠}{٤٠٠٠} = ١٢٫٥ \%$$

$$ص_٢ = ٢٠٠٠ ر_٢ = ٥٠٠ - ٢٠٠٠ ر_٢ = ٢٥٠ \text{ مليون جنيه}$$

$$ث = ٢٠٠ - ١٠٠٠ ر_٢ \qquad = ٧٥ \text{ مليون جنيه}$$

$$ق_٢ = ١/_٤ ص_٢ - ٥٠ ر_٢ = ٤٥٠ ر_٢$$

$$= ١/_٤ (٢٥٠) - ٦٫٢٥ = ٤٥٠ \times \frac{١٢٥}{١٠٠٠} = ٥٦٫٢٥ \text{ مليون جنيه}$$

$$س_٢ = ٥٠ + ١/_٢ ص_٢ = ٥٠ - ١٢٥ = ١٧٥ \text{ مليون جنيه}$$

وهى قيم التوازن الجديدة .

لاحظ ان الدخل ارتفع من ١٦٠ الى ٢٥٠ مليون جنيه اى بمقدار ٩٠ مليون جنيه وذلك عندما زادت الاستثمارات من ٣٠ الى ٧٥مليون جنيه اى بمعدل ٤٥ جنيه .

لاحظ ايضا انها نفس النتيجة التى يمكن ان نتوصل اليها اذا ما استخدمنا طريقة مضاعف الاستثمار مباشرة اذا ما اعطينا زيادة الاستثمار بمعدل ٤٥ مليون جنيه . فما زال مضاعف الاستثمار فى النموذج يساوى .

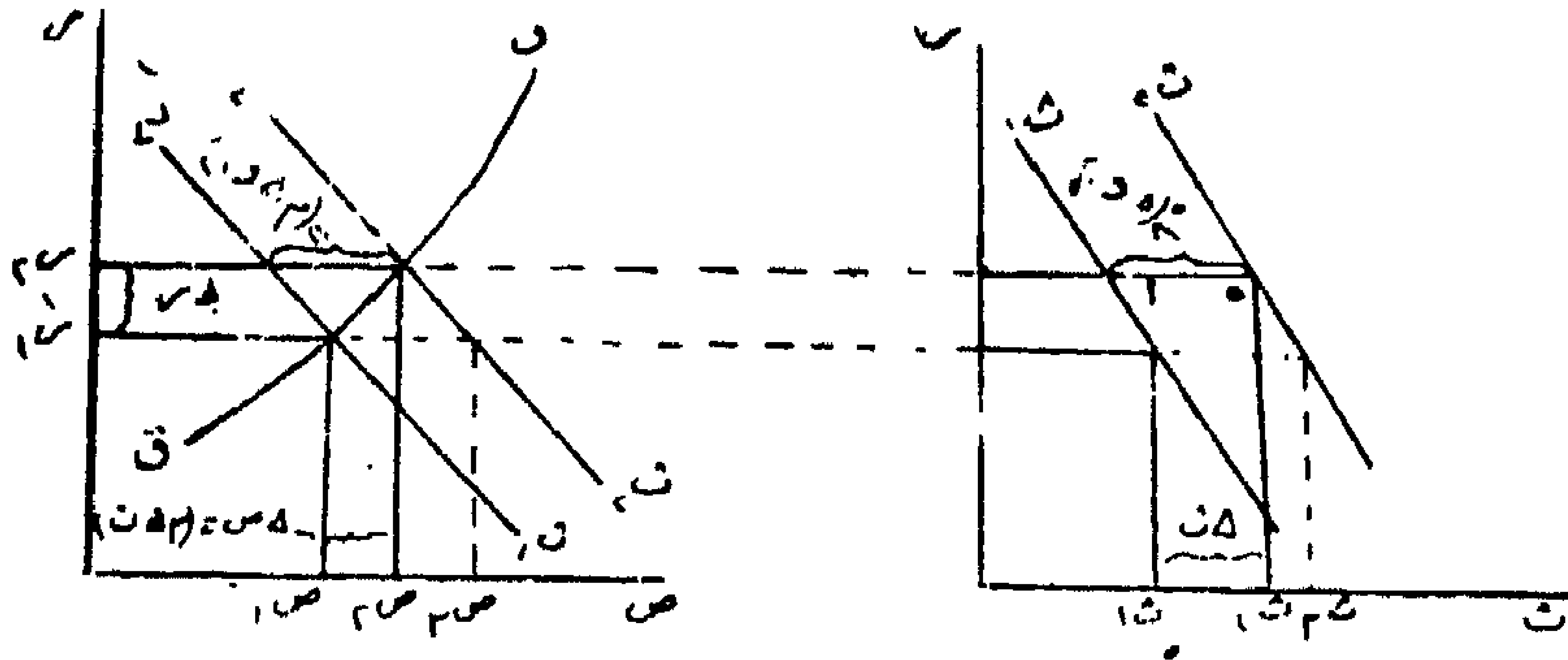
$$م = \left(\frac{١}{١ - ب} \right) = \frac{١}{(١ - ١/_٢)} = ٢$$

وبالتالى فــان :

ص = ٢ Δ ث = ٢ (٤٥) = ٩٠ مليون جنيه

ولكن الفارق انه لاستخدام طريقة مضاعف الاستثمار يلزمنا التعرف على مقدار الزيادة فى الاستثمار بالتحديد بينما تتحدد هذه القيمة تلقائيا باستخدام النموذج .

كما يلاحظ ايضا ان زيادة الاستثمار لا تعادل فى الواقع الارتفاع فى دالة الاستثمار ، اى أن Δ ث ≠ (Δ و.) . فدالة الاستثمار توضح ان الاستثمار المبدئى(و.) زاد بمقدار ٩٠ مليون جنيه.بينما يوضح النموذج ان الاستثمار الفعلى زاد بمقدار Δ ث = ٤٥ مليون جنيه . ويتضح ذلك من الشكلين الآتيين



شكل رقم (٨)   شكل رقم (٧)

ويتضح من الشكلين السابقين ما يأتى :

ان Δ ص مازالت مساوية للمقدار (م Δ ث)

ان (م Δ ث) > (م Δ و٠)

ان Δ ث > Δ و٠

أن Δ ص = (م Δ و٠) **فقط** اذا ما ثبتنا معدل الفائدة على المستوى ر١

وفى هذه الحالة تكون :

Δ ث = Δ و٠

ولايتوقف حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن فى كلا السوقين على التغير فى الاستثمارات فقط. بل ان للنموذج خصائص أخرى نذكر منها مايلى:

١ ـ ان الزيادة فى حجم الاستثمار المبدئى (و٠) يترتب عليها زيادة فى حجم الدخل (ص) بما يعادل (م Δ ث)، وكذلك فان اى نقص فى حجم الاستثمار المبدئى (و٠) يترتب عليها نقص فى حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن بما يعادل (م Δ ث).

٢ ـ ان الزيادة (او النقص) فى حجم الاستهلاك الثابت والذى يمكن اعتباره ممثلا لحد الكفاف (أ) يترتب عليه زيادة (او نقص) فى حجم الدخل اللازم للتوازن تساوى (م Δ س).

٣ ـ يترتب على ارتفاع دالة ع ق (او انخفاضها) زيادة حجم الدخل اللازم للتوازن (او انخفاضه).

٤ ـ يترتب على انخفاض دالة ط ق (او ارتفاعها) زيادة حجم الدخل اللازم للتوازن (او انخفاضه).

٣ ــ خلاصـــــة مبـــدئية :

بمقارنة النموذجين السابقين I ، II نجد انه فى واقع الامـــر لا يمكن تحديد حجم الدخل اللازم للتوازن فى احد اركان النمـــوذج دون النظر الى اثر ذلك على الحجم اللازم للتوازن فى الاركان الاخرى . ولـــم يصبح المحدد الاساسى لحجم الدخل هو التغير فـــى الاستثمار او فـــى الاستهلاك كما هو الحال فى النموذج وانما يستدعى الامر ايجاد اثر هذه التغيرات على سوق النقود كما فى النموذج رقم II . وبالتالى اصبح من قبيل المستحيل التنبؤ بمقدار الزيادة فى الدخل بمجرد معرفة الزيادة فى كل من حجم الاستثمار المبدئى مثلا ومضاعف الاستثمار وذلك لان الزيادة الفعلية فى حجم الاستثمار (Δ ث) ستتوقف على تفاعل النموذج كله كما انها تتحدد داخل النموذج بما يحقق التوازن فى كل من السوقين معا . وباختصار فان المحدد الاساسى لحجم الدخل لم يصبح حجم الاستثمار فقط وانما اصبح من الضرورى ان تاخذ فى الاعتبار ايضا اثر التغيرات فى سوق النقود على هـــذا الحجـــم .

ويلاحظ ان متطابقة التوازن الرئيسية .

د ≡ ث

مازالت قائمة فى النموذج رقم II . بمعنى انـــه من الضـــرورى ان تتساوى المدخرات مع الاستثمارات لتحقيق التوازن . ولكن هناك فارق جوهرى بين محددات قيمة هذه المتطابقة فى ظل النموذجين . ففى ظـــل النموذج I كانت (Δ ث) = (Δ و٠) = (Δ د) اللازمة لتحقيق التوازن .

بينما فى النموذج رقم II نجـــد ان (Δ و٠) < (Δ ث) = Δ د وينتج ذلك عن ان الزيادة فى حجم الاستثمار المبدئى تؤدى الى زيادة معدل الفائده

الجديد اللازم للتوازن مما يؤدى الى انخفاض الاستثمار الفعلى جزئيا عن الاستثمار المبدئى فى ظل معدل الفائدة الجديد حتى يتساوى مع الادخار الفعلى .

٤ ـ دالة الانتاج واثر التقلبات فى المستوى العام للاسعار :

فرضنا حتى الآن ان المستوى العام للأسعار ثابت لا يتغير وترتب على ذلك ان عدد المعادلات فى النموذج رقم II كان كافيا لتحديد قيمة المتغيرات عند التوازن . ولكن فرض ثبات المستوى العام للاسعار لا يمكن اعتباره فرض واقعى ولهذا كان من الواجب علينا التحلل من هذا الفرض حتى يصبح النموذج اقرب من الواقع . الا ان التحلل من فرض ثبات المستوى العام للاسعار يستدعى ضرورة استكمال احد اركان النموذج الناقصة والمتعلقة بكيفية انتاج الدخل القومى حيث ركزنا اهتمامنا حتى هذه النقطة على كيفية استخدام الدخل القومى دون التعرض الى كيفية انتاجه . ولما كانت اضافة هذا الركن الناقص وكذلك التحلل من فرض ثبات المستوى العام للأسعار يؤدى حتما الى تعقيدات قد يصعب فهمها وتلزم لاتمام النموذج وحيث أن هذا النموذج الغير كامل يخدم اغراضنا الأساسية المتعلقة بنظم المحاسبة القومية فقد قررنا أن نقتصر فى هذه المرحلة على هذا القدر من التحليل . ويقوم هذا القرار على عدة فروض اساسية :

١ ـ انه لأغراض المحاسبة القومية يتم قياس الدخل القومى بالاسعار الجارية على حسب القيمة السوقية وبالتالى فان مشكلة قياس الدخل الحقيقى تعتبر الى حد ما خارج الموضوع .

٢ ـ انه لأغراض المحاسبة القومية يفترض توافر سلسلة مناسبة من الارقام القياسية للاسعار ولهذا فلا داعى للتعمق فى الموضوع .

٣ ـ ان هدف المحاسبة القومية هو امداد البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية دون التعرض بالتفصيل الى كيفية تحديد العلاقة بين

المتغيرات المختلفة التى تتحكم فى مقدار الدخل القومى .

٤ — أن القارىء الذى يرغب الاستزادة فى الموضوع يمكنه ان يلجأ الى اى مراجع الاقتصـــاد التجميعى ولهذا سنقتصر على هــذا النموذج الغير كامل من حيث مقدرته على تحديد قيم المتغيرات المختلفة والتى تؤثر فى حجم الدخل القومى عند التوازن وذلك لعدم احتوائه علـــى ركن اســـاس وهو الخاص بدالـــة الانتاج ، او كيفية انتاج الدخل القومـــى (١) .

---

(١) النموذج الكامل يمكن ان يتخذ الشكل الآتى :

سوق السلع:

$$\frac{\text{ص}}{\text{ع}} = \frac{\text{س} + \text{ث}}{\text{ع}} \qquad (١)$$

$$\frac{\text{س}}{\text{ع}} = \frac{\text{ا}}{\text{ع}} + \text{ب}\,\frac{\text{ص}}{\text{ع}} \qquad (٢)$$

$$\frac{\text{ث}}{\text{ع}} = \frac{\text{و}_{0}}{\text{ع}} + \frac{\text{و}_{1}}{\text{ع}}\,\text{ر} \qquad (٣)$$

سوق النقود:

$$\frac{\text{ط ق}}{\text{ع}} = \text{ل}\left(\text{ر} ، \frac{\text{ص}}{\text{ع}}\right) \qquad (٤)$$

$$\frac{\text{ع ق}}{\text{ع}} = \frac{\text{ا}}{\text{ع}}\,\text{ى}(\text{ر}) \qquad (٥)$$

سوق العمل:

$$\frac{\text{ص}}{\text{ع}} = \text{ح}(\text{هـ}) \qquad (٦)$$

$$\frac{\text{ز}}{\text{ع}} = \text{جَ}(\text{هـ}) \qquad (٧)$$

$$\text{هـ} = \text{ج}\left(\frac{\text{ز}}{\text{ع}}\right) \qquad (٨)$$

وحيث ، ع = المستوى العام للاسعار

هـ = حجم العمالة

$\frac{\text{ز}}{\text{ح}}$ = الانتاج الحدى للعمل = الاجر الحقيقى

(٦) دالة الانتاج

(٧) منحنى الطلب على العمل

(٨) منحنى عرض العمل .

وللقارىء ان يراجع مارتن بيلى ، المرجع السابق من ص ٢٤ الى ص ٤٢ .

٥ — القطـاع الحكومى : —

لم نفرق حتى الآن بين نشاط القطاع الحكومى ونشاط القطاع العائلى فيما يتعلق بالاستهلاك والاستثمار . فقد اعتبرنا ان النشـاط الاستهلاكى والاستثمارى للحكومة يماثل فى طبيعته ذلك الخاص بالافراد وهذا غير صحيح فى الواقع ما لم نقم بفرض عدة افتراضات عن سلوك الافراد تعتبر مثالية الى حد كبير . فالاستهلاك الحكومى من وجهة نظر الفرد مثلا قد يترتب عليه عدم حاجة الافراد لاستهلاك المثل الا اذا لم تقم الحكومة بنشـاط استهلاكى . كما ان الاستثمار الحكومى قد يترتب عليه عدم حاجة الأفراد الى استثمار المثل الا اذا لم تقم الحكومة بنشاط استثمارى . واذا ما نظرنا الى نشاط الحكومة بهذه النظرة فلن يكون هناك داع في الواقع لمعالجة قطاع الحكومة كوحدة مستقلة بغرض التحليل الاقتصادى لما ترتب على هذه المعالجة فى العديد من الحالات اعتبار نشاط الحكومة غير ذو قيمة وهذا فى واقع الأمر غير صحيح .

وعلى هذا فسنقوم بمعالجة أثار الانفاق الحكومى وكيفية تمويله على نموذج الدخل القومى السابق شرحه مع الأخذ فى الاعتبار ما قد يكون لذلك من اثر على سلوك الافراد (١) .

ا — حالة استمرار توازن الميزانية :

فى هذه الحالة تقوم الحكومة بتمويل نفقاتها (ج) عن طريق ما تقوم بجبايته من ضرائب (ض) دون ان يحدث عجز او فائض فى الميزانية . فاذا كان سلوك الأفراد يقضى بأن لا يؤخذ سلوك الحكومة فى الأعتبار عند تقرير مقدار الاستهلاك الفردى وما يتم ادخاره فان ذلك يؤدى قطعا الى ان قرارات الاستهلاك الفردية ستعتمد اساسا على مقدار صافى الدخل بعد الضرائب وليس على مقدار الدخل قبل خصم الضرائب بمعنى ان

---

(١) أنظر مارتن بيلى — المرجع السابق — ص ٧١ — ٨١ .

$$س = أ + ب (ص - ض) = أ + ب (ص - ج) \qquad (15)$$

كما ان الدخل القومى س يتحـدد كالآتى : ـ

$$ص = س + ث + ج \qquad (16)$$

$$= \frac{أ + ث + ج - ب ج}{1 - ب} \quad \text{من ١٥ ، ١٦} \qquad (17)$$

حيث اعتبرنا الاستثمار غير معتمد على حجم الدخل وذلك لأغراض التبسـيط . فاذا ما حصـل تغير فى الاسـتهلاك او الاسـتثمار الفردي

Δأ ، Δ ث فان التغير فى الدخل يساوى Δأ $\left(\frac{1}{1 - ب}\right)$ ، Δ ث $\left(\frac{1}{1 - ب}\right)$

وهو نفس التغير الناتج عن مضاعف الاستثمار م السابق شرحه .

اما اذا تغير الانفاق الحكومى بمقدار Δ ج مثلا فان مقـدار التغيـر فى الدخل يكون كالاتى : ـ

$$ص_{0} = \frac{1}{1 - ب} \left[س_{0} + ث_{0} + ج_{0} - ب ج_{0} \right] \qquad (أ)$$

$$س_{1} = \frac{1}{1 - ب} \left[س_{0} + ث_{0} + ج_{1} - ب ج_{1} \right] \qquad (ب)$$

$$\Delta \text{ ص .. اب' — (أ) } = \frac{\text{جـ}_1 - \text{ب جـ}_1 - \text{جـ}_0 + \text{ب جـ}_0}{(1 - \text{ب})}$$

$$= \frac{\text{جـ}_1 (1 - \text{ب}) - \text{جـ}_0 (1 - \text{ب})}{(1 - \text{ب})} = \text{جـ}_1 - \text{جـ}_0 = \Delta \text{ جـ}$$

اى ان التغيير فى الانفاق الحكومى فى ظل هذه الافتراضات يؤدى الى تغيرفى الدخل بنفس المقدار وليس لمضاعف الاستثمار اى تأثير فى هـــذه الحـــالة .

اما اذا نظر الافراد الى الانفاق الحكومى على اعتبار انه بديل لانفاقهم الشخصى ومن ثم يعتبر استهلاك القطاع الحكومى كاستهلاك غير مباشـــر للافراد (كتقديم وجبات غذائية لطلبة المدارس بدون مقابل مثلا) فان دالة الاستهلاك سوف تتخذ الشكل الآتى :

$$\text{س} + \text{جـ س} = \text{أ} + \text{ب (ص} - \text{ض} + \text{جـ)} = \text{أ} + \text{ب ص} \qquad (١٨)$$

وهذا بالضرورة حيث يترتب على توازن الميزانية ان (ض)= (جـ٠) . كما يمكن وضع (١٨) فى الصورة الآتية :

$$\text{س} = \text{أ} - \text{جـ س} + \text{ب ص} \qquad (١٩)$$

وباحلال قيمة س فى (١٩) محل قيمتها فى (١٦) ينتج

$$\text{ص} = \left(\frac{1}{1 - \text{ب}}\right) (\text{أ} + \text{ث} + \text{جـ ث}) \qquad (٢٠)$$

حيث ج ث = ج — ج س وتمثل الاستثمار الحكومى . ويترتب على ذلك ان تأثير اى تغييرات فى الانفاق الفردى يترتب عليها تغيير الدخل طبقا لمضاعف الاستثمار . بينما لا يترتب على الانفاق الحكومى على الاستهلاك اى تغير فى الدخل كما يترتب على تغير الاستثمار الحكومى تغير الدخل طبقا لمضاعف الاستثمار ، أى أن Δ ص= م (Δ ج ث بينما م (Δ ج س) = صفر لعدم ظهور (Δ ج س) فى المعادلة (٢٠) .

ب — حالة ثبات اجمالى الايرادات من الضرائب :

نفترض الآن انه بدلا من الاحتفاظ بميزانية متوازنة فان الحكومة تحصل على مقدار ثابت من الضرائب . ويترتب على ذلك ان المعادلة رقم (١٧) تصبح كالآتى :

ص = م [أ + ث + ج — ب ض] (٢١)

وفى هذه الحالة يكون للتغير فى الانفاق الحكومى (Δ ج) أثره الكامل على الدخل ؛ اى انΔ ص = م Δ ج كما هو الحال فيما يتعلق بالاستهلاك الشخصى . ولكنه يشترط لتحقيق ذلك أن لا يأخذ الافراد كل من الاستهلاك الحكومى ومقدار الدين العام اللازم لتوازن الميزانية فى اعتبارهم عند تحديد أنفاقهم الاستهلاكى .

ولكن اذا اعتبر الافراد الانفاق الحكومى كجزء من دخلهم (أى بديل لانفاقهم الاستهلاكى او الاستثمارى المباشر) فى حين ان دخلهم المباشر ينخفض فقط بمقدار ما يدفعونه من ضرائب (بمعنى عدم اخذ عجز الميزانية فى الاعتبار) فان دالة الاستهلاك تتخذ الشكل الآتى :

س + ج س = أ + ب (ص — ض + ج) (١٨)

وطبقا لذلك يتحدد الدخل بالمعادلة الآتية :

ص = م [أ + ب ج — ب ض + ث + ج ث]

= م [أ+ب ج س — ب ض + ث +(١+ب)ج ث]   (٢٢)

حيث ب ج = (ب ج س + ب ج ث)

ويترتب على ذلك ان التغير فى الاستهلاك الحكومى يترتب عليه التغير فى الدخل طبقا للمعادلة الآتية : *

Δ ص = (م — ١) Δ ج س   (٢٣)

اى ان مضاعف استثمار الاستهلاك الحكومى = (م — ١) فى هذه الحالة بينما يكون مضاعف استثمار الاستثمار الحكومى كالآتى :

Δ ص = { (١ + ب) / (١ — ب) } ج ث = { (١ / (١ — ب)) + (ب / (١+ب)) } ج ث

---

* حصلنا على المعادلة ٢٣ كالآتى :

ص$_{1}$ = م [أ+ب ج س$_{1}$ — ب ص$_{1}$+ث$_{1}$+(١+ب) ج ث$_{1}$]

ص$_{2}$ = م [أ+ب ج س$_{2}$ — ب ص$_{1}$+ث$_{1}$ + (١+ب) ج ث$_{2}$]

Δ ص = م (أ+ب ج س$_{2}$ — ب ض$_{1}$ + ث$_{1}$+(١+ب) ج ث$_{1}$ — أ — ب ج س$_{1}$ — ث — (١+ب) ج ث$_{1}$)

= م (ب ج س$_{2}$ — ب ج س$_{1}$) = م ب Δ ج س = ب / (١ — ب)

(Δ ج س) = (م — ١) (Δ ج س)

= (م + م — ١) جـ ث

= (٢ م — ١) ∧ جـ ث (٢٤)

ويعنى ذلك ان مضاعف الاستثمار للاستثمار الحكومى يمثل ضعف مضاعف الاستثمار الشخصى ناقصا الوحدة .

جـ ـ حالة اعتماد ايرادات الضرائب على مقدار الدخل :

غالبا ما تتوقف ايرادات الحكومة من الضرائب على مقدار الدخول المتولدة فى المجتمع . ويترتب على ذلك ان حصيلة الضرائب تتقلب فى واقع الأمر مع تقلبات الدخل وبهذا يمكن اعتبار الضرائب كدالة من الدخل كما يتضح من المعادلة الآتية :

ض = ض$_1$ + ض$_2$ ص (٢٥)

حيث ض$_1$ ، ض$_2$ تمثل مقادير ثابتة وحيث ١ $>$ ض $>$ صفرحتى لاتمتص الضرائب كل الدخل .

ويترتب على هذه الحالة ، وعلى فرض ان الافراد لا يأخذون الانفاق الحكومى فى اعتبارهم عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستهلاك ، ان تصبح دالة الاستهلاك كالآتى :

س = أ + ب (ص — ض$_1$ — ض$_2$ ص) = (أ — ب ض$_1$) + ب (١ — ض$_2$) ص (٢٦)

ويترتب على ذلك ان دالة الدخل تصبح كالآتى :

$$ص = \frac{1}{1 - ب (1 - ض_2)} (أ - ب ض_1 + ث + جـ) \quad (27)$$

وبالتالى يكون التغير فى الدخل المقابل للتغير فى زيادة الانفاق الخاص على الاستهلاك او الاستثمار كالآتى :

$$\Delta ص_1 = \frac{1}{1 - ب (1 - ض_2)} (\Delta أ \text{ او } \Delta ث) = م^* (\Delta أ \text{ أو } \Delta ث) \quad (28)$$

ولما كان كل من ب ؛ (1 — ض$_2$) اقل من الوحدة فان حاصل ضربهما يكون اقل من ايهما ؛ اى ان م $>$ م * .

كما يترتب على التغير فى الانفاق الحكومى تغير الدخل كالآتى :

$$ص = م^* \Delta جـ \quad (29)$$

اما اذا اعتبر الافراد الانفاق الاستهلاكى للحكومة كبديل لانفاقهم الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى لها كبديل لانفاقهم الاستثمارى ولكنهم فى نفس الوقت لا يأخذون فى اعتبارهم ما قد يترتب على الانفاق الحكومى من عجز فى الميزانية فانه فى هذه الحالة تكون دالة الاستهلاك كالآتى :

$$س + جـ س = أ - ب ض_1 + ب (1 - ض_2) ص + ب جـ \quad (30)$$

ويتحـــدد الدخل كالآتى :

$$ص = \frac{1}{1 - ب (1 - ض_2)} (أ - ب ض_1 + ب جـ س + ث + (1 - ب) جـ ث) \quad (31)$$

ويكون مضاعف الاستثمار للتغيرات فى الانفاق الخاص كما هو فى الحالة السابقة مساويا م * بينما يصبح مضاعف الاستثمار للتغيرات فى الاستهلاك الحكومى كالآتى :

$$\Delta\ ص = \frac{ب}{١ - ب\ (١ - ض_٢)}\ \Delta\ جـ\ س = ب\ م\ *\ \Delta\ جـ\ س \quad (٣٢)$$

بينما يكون مضاعف الاستثمار للتغيرات فى الاستثمار الحكومى كالآتى :

$$\Delta\ ص = \frac{١ + ب}{١ - ب\ (١ - ض_٢)}\ \Delta\ جـ\ ث = (١+ب)\ م\ *\ \Delta\ جـ\ ث \quad (٣٣)$$

وتنطبق حالة الميزانية المتوازنة السابق شرحها على هذه الحالة اذا كان عجز الميزانية بالنسبة للافراد يمثل من وجهة نظرهم ضرائب مستقبلة. فمعنى ذلك ان عجز الميزانية الماضى يترتب عليه زيادة الضرائب فى الحاضر كما أن عجز الميزانية فى الحاضر يترتب عليه زيادة الضرائب فى المستقبل.

هذا وسنتابع التحليل فى هذا الفصل على افتراض ان النشاط الحكومى يعتبر متمم لنشاط الافراد ، بمعنى ان الافراد يعتبرون الانفاق الحكومى بمثابة جزء من دخولهم ، وان الاستهلاك الحكومى يعتبر بديل لاستهلاكهم الشخصى ، وان عجز الميزانية يعتبر بمثابة ضرائب . ويترتب على ذلك كما سبق ورأينا انه يصبح مضاعف الاستثمار للاستهلاك الحكومى مساويا للصفر بينما يصبح مضاعف الاستثمار للاستثمار الحكومى $\left(\frac{\quad}{١ - ب}\right)$ = م . ويعتبر هذا الافتراض من وجهة نظرنا اكثر منطقية وملاءمة للمجتمع

المصرى حيث يقوم على أساس اشتراكى ولا يقتصر دور الدولة على مجرد تادية الوظائف التقليدية بل يمتد ليلعب الدور الأهم فى تنمية الاقتصاد القومى وتطويره وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الدخول بين افراد المجتمع .

٦ ـ قطاع العالم الخارجى :

افترضنا حتى الآن آن الاقتصاد مغلق ، اى ليس له معاملات مع العالم الخارجى ومن ثم اقتصرت متغيرات تحديد الدخل على المعاملات المحلية . ويسمى الدخل فى هذه الحالة بالدخل المحلى تمييزا له عن الدخل القومى الذى يأخذ فى الاعتبار اثر المعاملات مع العالم الخارجى . ولذلك سنحاول فى هذه النقطة فحص اثر المعاملات مع العالم الخارجى على تحديد الدخل . ويهمنا فى هذا المجال اساسا فحص آثار الصادرات والواردات على عملية تحديد الدخل القومى .

وسنفرض ان الواردات (ط) تتأثر بمقدار الدخل (ص) كالآتى :

$$ط = ط_{١} + ط_{٢} ص \qquad (٣٤)$$

حيث $ط_{١}$ = مقدار ثابت ، $ط_{٢}$ = مقدار ثابت ويمثل الميل الحدى للاستيراد.

كما سنفرض من اجل التبسيط ان حجم الصادرات (ت) لا يتأثر بمقدار الدخل . وطبقا لهذه الافتراضات يكون شرط التوازن (أى ان مقدار الدخل لا بد وان يتساوى مع مجموع استخداماته المختلفة) كالآتى :

$$ص = س + ث + ج + (ت - ط) \qquad (٣٥)$$

وبالتعويض لقيمة س كما فى (١٩) ولقيمة ط كما في (٣٤) يصبح شرط التوازن كالآتي :

ص = ا — جـ س + ب ص + جـ + ث + ت — ط$_1$ — ط$_2$ ص) ، أى ان :

ا ص — ب ص + ط$_2$ ص) = (ا — جـ س + جـ ث + جـ س + ث + ت — ط$_1$)

حيث جـ = (جـ س + جـ ث) ، أى أن

$$ص = \frac{أ - ط_1 + جـ ث + ث + ت}{(١ - ب + ط_2)} = \bar{م} \ (أ - ط_1 + جـ ث + ث + ت) \qquad (٣٦)$$

ويلاحظ انه ما لم تكن ط$_2$ ≥ صفر (وهذا لا يحدث فى الغالب) فان $\bar{م}$ يكون اقل من م ، اى أن مضاعف الاستثمار فى حالة وجود ميل حدى موجب للاستيراد يقل عن مضاعف الاستثمار فى حالة ما اذا كان الميل الحدى للاستيراد يساوى صفر او فى حالة كونه سالبا . ومن (٣٦) يصبح التغير فى الدخل (Δ ص) كالآتى :

$$ص = \bar{م} \ \Delta (أ - ط_1 + جـ ث + ث + ت) \qquad (٣٧)$$

ولايضاح ذلك نأخذ المثال الآتى : —

س$_1$ = ٥٠ — ١٥ + ١/٢ ص

ط = ١٠ + ١/١٠ ص

ث$_1$ = ١٠٠ مليون جنيه

ت$_1$ = ٤٠ مليون جنيه

جـ$_1$ = ٣٠ مليون جنيه

ويكون مضاعف الاستثمار م فى حالة عدم وجود معادلات مع العالم الخارجى فى هذه الحالة $\frac{١}{١ - ب} = \frac{١}{١ - ١/٢}$ = ٢ ، اما عندما نأخذ

فى الاعتبار المعاملات مع العالم الخارجى فان مضاعفة الاستثمار

$$« \bar{م} = \frac{1}{(1 - ب + ط_{م})} = \frac{1}{(1 - {}^{1}/_{2} + {}^{2}/_{10})} = {}^{1}/_{2}\ 1 » \text{ يقل الى } {}^{1}/_{2}\ 1 .$$

وطبقا للبيانات السابقة يكون مقدار الدخل القومى $ص_{1}$ كالآتى : —

$$ص_{1} = \bar{م}\ (\ 1 - ط_{م} + ج\ ث + ث + ت\ )$$

$$= {}^{5}/_{2}\ (\ 50 - 10 + 15 + 100 + 40\ ) = 325 \text{ مليون جنيه} .$$

فاذا ما افترضنا ان الانفاق الحكومى ج ارتفع من $ج_{1}$ = ٣٠ الى $ج_{2}$ = ٤٥ مليون جنيه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فأن $ص_{2}$ المترتبة على ذلك تكون كالآتى : —

$$ص_{2} = \bar{م}\ (\ 1 - ط_{1} + ج\ ث + ث + ت\ )$$

$$= {}^{5}/_{2}\ (\ 50 - 10 + 30 + 100 + 40\ ) = 350 \text{ ملين جنيه} .$$

وقد تكون Δ ص = (٣٥٠ — ٣٢٥) = ٢٥ = $\bar{م}$ Δ (ج ث) = $^{5}/_{2}$ (١٥)

= ٢٥ مليون جنيه

ويلاحظ أيضا انه اذا كانت $ط_{م}$ = صفر تكون م = ٢ وتكون

ص = م Δ (ج ث) = ٢ (١٥) = ٣٠ مليون جنيه .

٧ ـ الخلاصـــــة :

استعرضنا فى هذا الفصل باختصار شديد وبتبسيط واضح العوامل المختلفة التى تد تؤثر فى حجم الدخل القومى . كلما أهملنا أيضـــا بعض هذه العوامل والتى لا شك لها اهميتها الجوهرية فى تحديد هـــذا الحجم وذلك لاننا فضلنا البساطة عن الكمال فى سبيل التوصل الى اهـــدافنا . وقد بدانا بشرح نموذج مبسط لتحديد الدخل القومى يرتكز أساسا علـــى المعاملات فى سوق السلع وافترضنا لذلك النموذج المبسط التالى :

ث = و. + و١ ر (١٠)

س = ا + ب ص (٢)

ص = س + ث (١)

والتى تتلخص فى الآتى :

ص = م (ا + و. + و١ ر) (١١)

ثم وجدنا ان النموذج بهذا الوضع غير قادر على تحديد قيم متغيراته عند التوازن وذلك لزيادة عدد المتغيرات عن عدد المعادلات مما اضطرنا للتقدم خطوة أخرى فى سبيل اتمام النموذج وذلك باضافة سوق النقود . وترتب على ذلك اضافة معادلتين احداهما تتعلق بالطلب على الارصـــدة النقدية والثانية تتعلق بعرضها :

ط ق = ل (ر ، ص) (١٢)

ع ق = ى (ر) (١٣)

والذى يمكن تلخيصها فى معادلة واحدة فى صورة شـــرط التوازن فـــى سوق النقـــود كالآتى :

ل (ر ، ص) = ي (ر) (١٤)

الفصل الثالث
فى
مفهوم الدخل القومى وطرق قياسه

يهدف هذا الفصل الى تحديد بعض المفاهيم الاساسية فى دراسة الدخل القومى والحسابات القومية . ولهذا سنحاول التفرقة بين مفهوم الثروة ومفهوم الدخل ، كما سنحاول الربط بين صافى الانتاج والدخل فى فترة زمنيةمعينة ، ثم ننتقل بعد ذلك الى تحديد العناصر المكونة لانتاج المجتمع خلال فترة محددة ونقارن ذلك بالعناصر المكونة للدخل الصافى ، ثم نتعرض الى مشاكل قياس الدخل القومى ومن ثم كيفية تحديده .

١ ـ المخزون من الثروة وتدفقات الدخل Stock of wealth & Income flows

تعنى كلمة المخزون بصفة عامة وجود كمية او حجم او مقدار معين من شيء ما فى لحظة زمنية معينة . وبالتالى فانه لقياس المخزون من شيء ما لابد لنا من تحديد لحظة القياس وذلك لاحتمال حدوث تقلبات فى مقداره من فترة زمنية الى اخرى . ولذلك فاننا نجد مثلا ان الميزانية العمومية لشركة من الشركات يجب ان يتم اعدادها فى تاريخ معين (وليس على مدار فترة زمنية محددة) لانها تظهر صافى اصول هذه الشركة ، او المخزون لديها من اصول تمثل طاقات انتاجية متاحة ، فى لحظة زمنية معينة . وتمثل صافى اصول الشركة فى لحظة ما المخزون لديها من الثروة فى نفس اللحظة .

اما التدفق فيعنى الاستمرار الزمنى لحدوث شيء معين . فالصنبور المفتوح يتدفق منه الماء مادام مفتوحا ، ويتوقف حجم الماء المتدفق منه على مدي الفترة الزمنية التى يظل الصنبور فيها مفتوحا . ويعنى ذلك انه

لقياس مقدار التدفقات الناتجة عن شيء ما لابد لنا وان نحدد الفترة الزمنية التى تمت على مدارها هذه التدفقات الى جانب ضرورة التعرف على معدل تدفقها على مدار الفترة . وفى هذه الحالة لو عرفنا مثلا ان معدل تدفق الماء هو ١٠ قدم٣ فى الدقيقة وان الصنبور ظل مفتوحا لمدة ١٠ دقائق فان حجم الماء المتدفق من الصنبور خلال فترة العشرة دقائق يكون مساويا ١٠٠ قدم٣ . ويلاحظ ايضا ان الماء الذى تدفق من الصنبور فى فترة العشرة دقائق ، لو تم احتوائه فى اناء معين فانه يصبح مخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة — لحظة اغلاق الصنبور . ويعنى ذلك أن التفرقة بين التدفق والمخزون لا تنبع اساسا من موضوع القياس وانما تنتج اصلا عن كيفية القياس . فالمخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة يمكن ان ينتج عنه تدفق الماء على مدار فترة معينة بمعدل معين . كما ان تدفق الماء خلال فترة زمنية معينة قد ينتج عنه مخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة . فالفارق اذن ليس بين طبيعة الماء المتدفق والماء المخزون وانما الفارق يكون فى كيفية قياس كل منهما . فلقياس المخزون من الماء لابد وان نحدد لحظة القياس ، اما لقياس الماء المتدفق فلا بد لنا من تحديد فترة ومعدل التدفق — ولذلك فانه للتعبير عن مقدار التدفقات يلزمنا نسبتها الى زمن معين حتى يمكن تحديد مقدارها ، وهذا ليس بالأمر الضرورى فيما يتعلق بالمخزون .

وتنطبق معايير التفرقة بين المخزون والتدفقات على المخزون من الثروة وتدفق الدخل : فالثروة عموما تمثل مخزون فى **لحظة زمنية معينة** اما الدخل فيمثل التدفق الناتج عن الثروة على مدار **فترة زمنية معينة** . هذا كما قد يؤدى تدفق الدخل الى الانتقاص من مقدار الثروة من لحظة زمنية الى اخرى كما قد يؤدى هذا التدفق الى زيادة هذه الثروة من لحظة زمنية الى اخرى

هذا وتتمثل ثروة المجتمع فى لحظة زمنية معينة عموما فى كل ما

يتوافر من اشياء لها قدرة على اشباع احتياجات الافراد ورغباتهم سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر . وتشمل الثروة اشياء غير ملموسة مثل ما تجمع لدى المجتمع من علم وخبرة ومعرفة . وما اديه من تنظيم اداري وقانوني . وما وهبته به الطبيعة من مناخ وما الى ذلك . كما تشمل الثروة على اشياء ملموسة مثل موارد الطبيعة الملموسة . وما يتوافر لديه من ثروة بشرية ذات طاقة انتاجية معينة وقدرات تنظيمية وابتكارية محددة . وما تراكم لدى المجتمع من اصول راسمالية مصنعة ، وما لديه من مخزون من السلع الاستهلاكية والوسيطة .

ويقبل القليل من الاصول غير الملموسة القياس الكمى وهذا يؤدى الى مشاكل فيما يتعلق بامكانية قياس ثروة المجتمع فى لحظة زمنية معينة . بينما تقبل معظم الاصول الملموسة القياس الكمى ومن ثم يمكن تحديد مقدار ثروة المجتمع منها فى لحظة زمنية معينة .

ويتمثل دخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة بمقدار التدفقات التى تنتج عن استغلال ما لديه من ثروة فى العملية الانتاجية خلال تلك الفترة. ويجب ان يخصم من هذا الدخل القدر اللازم للمحافظة على مقدار الثروة قبل ان يتم استهلاكه فى اشباع احتياجات الأفراد ورغباتهم . بمعنى انه اذا ما طرأ على مقدار الثروة اى نقصان أثناء استخدامها فى العملية الانتاجية المؤدية لتدفق الدخل فانه يجب اعادة مقدار النقص الى مقدار الثروة لتحديد مقدار الدخل الذى يمكن استهلاكه دون الانتقاص من مقدار الثروة ويترتب على ذلك وجوب التمييز بين مكونات الدخل ونفقات الحصول عليه حيث يجب خصم قيمة النفقات اللازمة للحصول على الدخل قبل التوصل لمقداره . ويدخل فى هذه النفقات — كما سبق وذكرنا — ما يلزم للحفاظ على القوة الانتاجية للثروة بالحالة التى هى عليها . فبالنسبة للعامل مثلا ،

ومن الوجهة الاقتصادية السليمة على الاقل ، يجب أن يخصم من اجمالى ما يكتسبه من اجور مقابل عمله مقدار ما يقوم بانفاقه للوصول الى ومن مقر العمل وما قد يلزم من معدات وملابس خاصة تتطلبها طبيعة العمل علـــى نفقته واشتراك العامل فى النقابات العمالية وما الى ذلك من النفقـــات الضرورية اللازمة للحصول على الدخل.والتى لا يمكن اعتبارها توزيعـــا من توزيعاته . بينما تعتبر الضرائب على كسب العمل مثلا توزيعا مـــن توزيعات الدخل وليست نفقة لازمة لاكتسابه . وسنعاود الكلام عن ذلك فيما بعـــد .

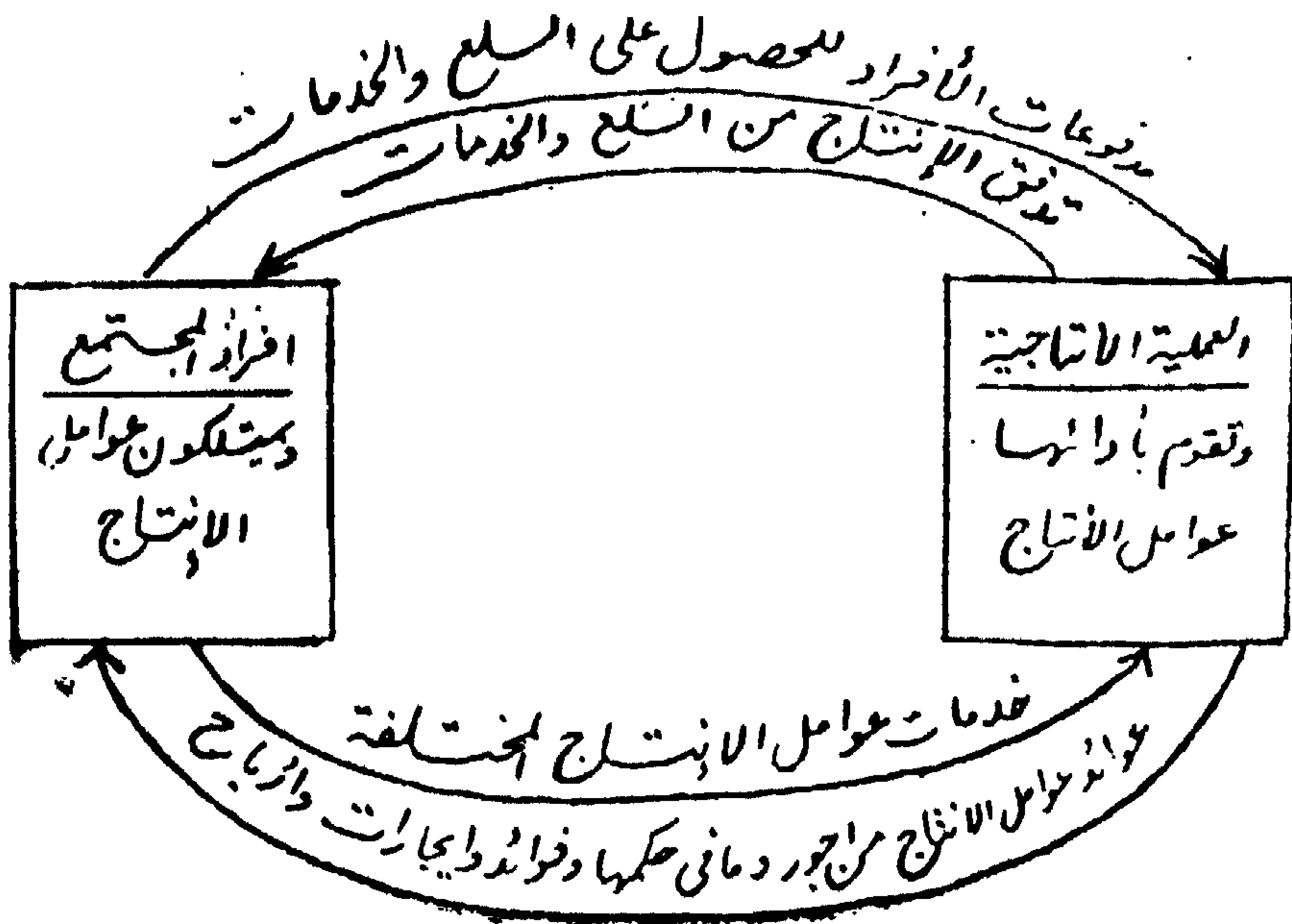
وتزداد اهمية التفرقة بين الدخل ونفقات الحصول عليه اذا ما انتقلنا من دخل العمل الى الدخل الناتج عن الممتلكات ، وخاصة منها الممتلكات ، من الاصول الثابتة . فالفرد الذى يمتلك احد المبانى السكنية لا يصح لـــه ان يعتبر اجمالى متحصلات الايجارات ومستحقاتها دخلا . فيجب عليه اولا انيحافظ على قيمة المبنى المنتجة للايجارات على ماهى عليه عن طريـــق الصيانة والاصلاحات والترميمات ثم يجب عليه أيضا ان يأخذ فى اعتباره ان المبنى لن يستمر فى انتاج الايجارات الى مالا نهاية ، بل ان له حيـــاة انتاجية معينة يجب بعدها استبداله بمبنى مماثل اذا ما رغب المالك فى الاستمرار فى الحصول على دخل الايجارات . وبذلك وجب عليه ان يخصم من الايرادات الايجارية ما يوازى اهلاك المبنى عن الفترة التى تم اكتساب الايراد عنها.وتعتبر نفقات الصيانة والترميمات والاصلاحات منمستلزمات انتاج الدخل الوسيطة (والتى سنتعرض لها فى الصفحات التالية) والتى يجب خصمها قبل التوصل الى القيمة الاجمالية للدخل . واذا ما خصمنا من هذا الاجمالى اقساط الاهلاك الجارى للمبنى فاننا نصل الى المقدار الذى يمكن المالك انفاته على الاستهلاك الشخصى دون المساس بقيمة ثروته ويؤدى هذا بنا الى ضرورة التفرقة بين الدخل الاجمالى والدخل

الصافى وهو ما سوف نعالجه فى النقطة التالية . ونختتم هذه النقطة بمحاولة وضع تعريف مبدئى نستخدم لبيان مايسمى بالتدفق الدائرى له.

ويمكن تعريف الدخل بانه مجموع ما يحصل عليه افراد المجتمع من موارد لها قدرة على اشباع احتياجات ورغباتهم سواء كان ذلك بطريق مباشر او بطريق غير مباشر — نتيجة لاستغلال ثروة المجتمع فى العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة . وقد يحصل الافراد على هذه الموارد فى صورة نقدية او فى صورة عينية او كلاهما . وهى فى صورتها النقدية تمثل قوة شرائية يمكن استخدامها للحصول على سلع وخدمات تؤدى الى اشباع احتياجات ورغبات الافراد كما لو كانت فى صورة سلع وخدمات عينيـة .

ولما كان الدخل هو الناتج المتدفق من استغلال الثروة فاننا يمكن ان ننظر اليه على انه مقدار ما يحصل عليه من سلع وخدمات خلال فترة معينة مقابل مشاركة ما لديهم من عوامل انتاج (والتى تمثل فى مجموعها ثروة المجتمع) فى العملية الانتجية خلال تلك الفترة .

ومن ثم يمكن تصوير التدفق الدائرى للدخل بالصورة المبسطة الآتية :



وتمثل الدائرة الخارجية التعريف الأول للدخل كما تمثل الدائرة الداخلية التعريف الثانى له .

٢ — الدخل الاجمالى والدخل الصافى :

يتوقف معدل تدفق الدخل فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة على عوامل كثيرة يهمنا منها عاملان :

الاول : هو مقدار الثروة التى يمكن استغلالها فى العملية الانتاجية لانتاج تدفقات الدخل .

الثانى : هو كفاية استخدام هذه الثروة فى العملية الانتاجية .

ومع ثبات العوامل الاخرى يمكننا القول ان مقدار الدخل يتناسب تناسبا طرديا مع مقدار الثروة من ناحية وكفاية استغلالها فى العملية الانتاجية من ناحية اخرى . بمعنى انه كلما زاد مقدار الثروة او كلما زادت كفاية استغلالها ، او كلاهما ، كلما زاد المعدل الذى يتدفق به الدخل خلال فترة زمنية معينة والعكس بالعكس ومن ثم فانه يلزم للمحافظة على معدل معين لتدفق الدخل ان يتم الاحتفاظ بمقدار الثروةالتى تنتجه بدون نقصان — هذا مع فرض ثبات معدل كفاية استغلال تلك الثروة . أما اذا انتقص معدل كفاية الاستغلال فانه للحصول على نفس المعدل من تدفق الدخل يلزم الأمر زيادة مقدار الثروة بما يكفي لتعويض النقص الناتج عن سوء الاستغلال . وحتى لا تتعقد الأمور سنفرض ، لأغراض تحليلنا التالى ، ان معدل كفاية استغلال الثروة فى العملية الانتاجية معدل ثابت . ويترتب على ذلك ان معدل تدفق الدخل يتوقف اذن على مقدار الثروة،هذا مع فرض ثبات القوة الشرائية للنقود فى حالة استخدامها فى القياس طبعا .

وربما يكون من المفيد ان ننظر الىالثروة على انها قدرة كامنة للانتاج . ويترتب على ذلك اذن ان المحافظة على مقدار الثروة يتطلب فى

الواقع المحافظة على الطاقة او القدرة على انتاج الدخل التى تكمن فيها. هذا وقد جرت العادة على اعتبار مقدار الثروة المادية كمقياس مناسب لقيمة ما يتوقع الحصول عليه من دخل فى المدى الطويل . اى ان قيمة الثروة تتوقف على قدرتها الكامنة على انتاج الدخل ومن ثم فان القيمة الحالية لمجموع الدخل الذى ينتج عنها فى المدى الطويل لا بد وان يتساوى مع قيمة الثروة . وترتب على ذلك ظهور فكرة الحفاظ على مقدار الثروة maintenance of wealth حتى يمكن الحفاظ على معدل تدفق الدخل بصفة مستمرة وفى المدى الطويل .

ولما كان استغلال الثروة فى العملية الانتاجية بغرض انتاج تدفق الدخل عادة ما يترتب عليه استنفاذ جزء من طاقة هذه الثروة الكامنة للانتاج فانه اصبح من المقرر والمحتم علينا اعادة هذا الجزء المستنفذ لمقدار الثروة، وذلك عن طريق خصمه من اجمالى الدخل المتدفق خلال فترة زمنية معينه حتى نتوصل لمقدار الدخل الصافى ، والذى اذا ما تم استهلاكه بالكامل فانه لن يؤثر على معدل تدفق الدخل فى الفترات المقبلة .

أى ان الدخل الصافى يمثل الدخل الاجمالى بعد خصم ما قد يلزم خصمه للحفاظ على قدرة الثروة على الانتاج فى المدى الطويل بدون نقصان.
كما ان الانتاج الصافى يمثل الانتاج الاجمالى بعد خصم ما قد يلزم خصمه للحفاظ على قدرة الثروة على الانتاج فى المدى الطويل بدون نقصان.

ويتساوى الانتاج الاجمالى مع الدخل الاجمالى كما اوضحنا فى النقطة السابقة .

٢ — الدخل القومى الاجمالى والانتاج القومى الاجمالى :

يمكن تعريف الانتاج القومى الاجمالى بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات المتدفقة عن استغلال ثروة المجتمع خلال فترة زمنية معينة أى

أنه القيمة السوقية لاجمالى ما يتم انتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة .

ويراعى عند تحديد المنتجات التى يرغب فى قياسها ان تكون نهائية ، بمعنى توافرها للمستهلك النهائى أو لاشباع الطلب النهائى . وبـذلك لا تدخل المستلزمات الوسيطة فى حساب قيمة الانتاج كما سنرى فيما بعد ويمكن استخدام المنتجات النهائية من السلع والخدمات أحد استخدامات ثلاث هى :

ا ــ يمكن استهلاكها مباشرة لاشباع احتياجات الافراد ورغباتهم .

ب ــ يمكن الاحتفاظ بها واضـافتها الى ما يمتلكه أفراد المجتمع او وحداته الاقتصادية من ثروة .

حـ ــ يمكن تصديرها الى مجتمعات أخرى بمقابل أو دون مقابل .

والانتاج الذى يتم انتاجه خلال فترة زمنية معينة ويتم التصرف فيـه بأحد هذه الطرق الثلاث يمثل فى مجموعه اجمالى الانتاج القومى خـلال تلك الفترة . ومن هذا يمكننا أن نميز بين ثلاث انواع رئيسية من الأنشطة الاقتصـــادية :

ا ــ النشـــاط الانتاجى

ب ــ النشـــاط الاستهلاكى .

ج ــ النشـــاط الاستثمارى .

ويهدف النشاط الانتاجى ــ كما يتبين لنا من التدفق الدائرى للدخل فى النقطة الأولى ــ الى استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة لخلق سلع وخدمات جديدة قادرة على اشباع رغبات اقتصادية معينة . وبهذا يكون لكل نشاط انتاجى وجهان : الأولى بصفته مستخدما لخدمات عوامل الانتاج ، والثانية بكونه منتجا لسلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية تنشأ

من قدرتها على اشـــباع رغبات افراد المجتمع ، وتمثل المنتجات النهائيه الناشئة عن النشاط الانتاجى خلال فترة زمنية معينة فى مجموعها مقدار الانتاج القومى الاجمالى لتلك الفترة . اما دخول عوامل الانتاج فتمثل فى مجموعها قيمة الدخل القومى الاجمالى الذى تحصل عليه تلك العـــوامل مقابل مساهمتها فى العملية الانتاجية .

وبهذا يمكن تعريف الدخل القومى الاجمالى بأنه اجمالى ما يحصـــل عليه أو ما يستحق لأفراد المجتمع نتيجة تخصيص القيمة السوقية لاجمالى الانتاج عليهم مقابل استغلال ثرواتهم فى العملية الانتاجية .

وبهذا يعتبر الدخل القومى الاجمالى تدفق الايرادات التى يكسبهـــا افراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة من :

ا ــ اجور ومرتبات ومهايا وما فى حكمها مقابل عملهم .

ب ــ ايجارات وعوائد وما فى حكمها مقابل ما تؤديه ممتلكاتهم من الموارد الطبيعية من خدمات انتاجية .

جـ ــ فوائد مقابل ما تؤدية رؤوس أموالهم من خدمات انتاجيه .

ــ ارباح مقابل ما يؤدونه من قدرات تنظيمية وابتكارية للعمليـــة الانتاجيـــة .

وتمثل هذه الأقسام الأربعة مكونات الدخل على حسب عناصـــره . ويقوم افراد المجتمع بالتصرف فى دخولهم الناتجة عن هـــذه العناصر اما باستهلاكها خلال الفترة الجارية أو بادخارها للأستهلاك فى فترات مقبلة أو لأغراض اقتصادية مستقبلة .

ويعتبر كل من الدخل القومى والانتاج القومى **اجمالى** وذلك لاحتواء كل منهما على قيمة ما أستنفذ فى العملية الانتاجية من اصول راسماليـــه تمثل ثروة المجتمع .

سما أن كل من الدخل والانتاج ينسب اليه صفة **القومية** لان كل منهما يمثل مساهمة الافراد الذين ينتمون الى مجتمع معين . وكذلك ما يمتلكونه من ثروة . وسواء كانت هذه الثروة التى يمتلكونها داخل المجتمع أو خارجة ، فى انتاجـــــه .

ويمكن التوصل الى مقدار كل من الدخل القومى الاجمالى والانتاج القومى الاجمالى عن طريق حصر المعاملات الاقتصادية التى تتم فى المجتمع فى فترة زمنية معينة . ولكن ذلك ليس بالأمر السهل الميسور فى الواقع ، حيث توجد بعض المشاكل التى يجب تفهم طبيعتها والتغلب عليها لامكانية القيام بهذه المهمة . وسنتناول من بين هذه المشاكل ثلاثة تعتبر ذات أهمية جوهرية فى قياس اجمالى الانتاج أو اجمالى الدخل القومى هى :

ا ـ مشكلة السلع والخدمات الوســيطة ونسميها « المستلزمات الوسيطة للانتاج »

Intermediate Goods and Services (Intermediate Inputs)

ب ـ مشكلة الانتاج غير المتداول فى الاسوق « الانتاج او الدخول المحتسبة » Imputed Production or Incomes .

جـ ـ مشكلة التحويلات بدون مقابل Unilateral Transferes.

وسنتناول كل من هذه المشاكل بقليل من التفصيل .

ا ـ المستلزمات الوسيطة والقيمة المضافة :

ولتوضيح مدى مشكلة المستلزمات الوسيطة دعنا نأخذ مثالا مبسطا عن انتاج الخبز . ولنفترض ان اجمالى مبيعات احد المخابز من الخبز خلال العام الحالى بلغت قيمته ٩٠٠٠ جنيه ولكنه لانتاج هذه الكيمة من الخبز استدعى الأمر شراء ما قيمته ٥٠٠٠ جنيه من الدقيق من احد المطاحـــن وتبقى منه فى نهاية السنة ما يعادل ١٠٠٠ جنيه . غير أن صاحب المطحن

اضطر الى استخدام ما قيمته ٢٤٠٠ جنيه من القمح لانتاج هذه الكمية من الدقيق وقد قام صاحب المطحن بشراء ما قيمته ٢٠٠٠ جنيه من القمح من احد المزارعين لهذا الغرض . فما هى القيمة السوقية للانتاج الاجمالى فى هذه الحالة ؟ اهى ٩٠٠٠ جنيه ؟ ام هى ١٤٠٠٠ جنيه ؟ ام هى ١٦٠٠٠ جنيه ؟ ام هى رقم آخر بخلاف ذلك ؟ للاجابة على هذه الاسئلة تلخص المعاملات المختلفة بصورة مبسطة فى الجدول التالى :

	المزارع	المطحن	المخبز	اجمالى الانتاج
مشتريات	٠٠٠٠	← ٢٠٠٠	← ٥٠٠٠	
استخدامات	٠٠٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠٠	
تغير فى المخزون	٠٠٠٠	(٤٠٠)	١٠٠٠	٦٠٠
				+
المبيعات	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
القيمة المضافة	٢٠٠٠ +	٢٦٠٠ +	٥٠٠٠ =	٦٦٠٠

وبفحص الجدول نجد أن مجموع المبيعات من القمح والدقيق والخبز تبلغ ١٦٠٠٠ جم غير ان ذلك فى الواقع لا يمكن اعتباره ممثلا لقيمة الانتاج الاجمالى للمزارع والمطحن والمخبز مجتمعين — وهذا بالضرورة حيث اننا لو اعتبرنا ١٦٠٠٠ جم مثلا لاجمالى الانتاج كانت نتيجة ذلك احتساب مبيعات المزارع ثلاث مرات احداهما كجزء من مبيعات المطحن والاخرى كجزء من مبيعات المخبز وذلك بالاضافة الى احتسابها مرة بصفتها المستقلة، لكانت نتيجة ذلك ايضا احتساب مبيعات المطحن بعد خصم مشترياته من المزارع (٥٠٠٠ — ٢٠٠٠) مرتين احداهما بصفتها المستقلة والاخرى كجزء من مبيعات المخبز ، ولترتب على ذلك اهمال ما طرأ من تغيرات على

المخزون ومن ثم اصول او ثروة كل من المطحن والمخبز . كيف يمكن اذن ان نتوصل الى قيمة الانتاج الاجمالى ؟

للاجابة على هذا السؤال نقول ان الانتاج الاجمالى لابد وان يتكون من سلع وخدمات فى صورة قابلة للاستهلاك النهائى او فى صورة يترتب عليها تغير فى مقدار الثروة عما كانت عليه فى بداية الفترة الانتاجية . بمعنى ان القمح المخصص للاستخدام فى انتاج الخبز لا يمكن اعتبـــاره منتج نهائى قابل للاستهلاك من وجهة نظر قياس الانتاج القومى وذلـــك لأنه يعتبر فى الواقع مادة اولية لانتاج الدقيق والذى يعتبر بدوره مـــادة اولية لانتاج المخبز . (يعتبر القمح من وجهة نظر المزارع منتج تام لا شـــك كما يعتبر الدقيق من وجهة نظر المطحن منتج تام ايضا ولكننا نفرق هنـــا بين المنتجات **التامة** من وجهة نظر وحدة انتاجية معينة والمنتجات **النهائية** من وجهة نظر المجتمع) . ومن ثم فان مجهودات المزارع والمطاحن والمخبز مجتمعة ادت الى انتاج خبز قيمته السوقية ٩٠٠٠ جنيه قابل للاستهلاك النهائى . بالاضافة الى ذلك نجد ان مخزون المواد الأولية اللازمة لانتاج الدقيق وانتاج الخبز قد تغيرت قيمته . ولما كان المخزون من القمح يمثل جزء من اصول (او ثروة) المطحن ، والمخزون من الدقيق يمثل جـــزء من أصول (او ثروة) المخبز فانه يترتب على حدوث تغيرات فى المخزون حدوث تغيرات فى الثروة . وتمثل الاضافة للثروة جزء من الانتاج الاجمالى للمجتمع كما يجب استبعاد اى نقص فى قيمتها من قيمة المبيعات للتوصل الى قيمة الانتاج الاجمالى . وفى المثال تحت البحث نجد أن مخزون القمـــح نقص بمقدار ٤٠٠ جنيه بينما زاد مخزون الدقيق بمقدار ١٠٠٠ جنيه مما ترتب عليه زيادة صافية فى المخزون مقدارها ٦٠٠ جنيه (١٠٠٠ــ ٤٠٠) ويترتب على ذلك ان اجمالى الانتاج يصبح مساويا :

المبيعات النهائية من السلع والخدمات + التغير فى المخزون

٩٠٠٠ جنيه + ٦٠٠ = ٩٦٠٠ جم

وبذلك تعتبر مبيعات المزارع للمطحن ومبيعات المطحن للمخبز مبيعات من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج المنتج النهائى وهو الخبز ومن ثم يجب عدم اضافتها لاغراض احتساب الانتاج الاجمالى .

كما يمكننا ايضا التوصل الى نفس النتيجة لو فرقنا بين مبيعات الوحدات المختلفة وما تتطلبه هذه المبيعات من مستلزمات انتاج وسيطة . فالقيمة الاجمالية لمبيعات المطحن مثلا تتمثل فى جزئيين : الجزء الأول يمثل قيمة ما استنفذه المطحن من قمح (من انتاج المزارع) فى انتاج الدقيق ، والجزء الثانى يمثل مقدار ما اضافه المطحن من قيمة للقمح عن طريق تحويله الى دقيق . وتقتصر قيمة انتاج المطحن على الجزء الثانى ، اى قيمة ما اضافه لقيمة قمح المزارع السوقية بتحويله الى دقيق . ويسمى هذا الجزء بالقيمة المضافة . وتحتسب القيمة المضافة فى المثال السابق على أنها الفرق بين مقدار المبيعات لكل وحدة ومقدار المستلزمات الوسيطة المستخدمة فى انتاجها .

[٢٠٠٠+(٥٠٠٠ — ٢٤٠٠) + (٩٠٠٠ — ٤٠٠٠)] = ٩٦٠٠ جنيه

اى ان اجمالى الدخل = القيمة المضافة .

وسواء لجأنا لاحتساب الدخل عن طريق المبيعات النهائية أو عن طريق القيمة المضافة فإن الأمر يستدعى فى كل من الحالتين تحديد دقيق لمفهوم ومكونات المستلزمات الوسيطة .

وبصفة عامة يمكننا القول انه يعتبر من المستلزمات الوسيطة القيمة السوقية لكل ما يستخدم فى العملية الانتاجية او يستنفذ فيها **بخلاف خدمات عوامل الانتاج** . وذلك بالضرورة لأن القيمة السوقية لخدمات عوامل الانتاج ماهى فى واقع الأمر الا القيمة السوقية لاجمالى الانتاج والتى تساوى اجمالى الدخل العائد على هذه العوامل نتيجة مشاركتها فى العملية الانتاجية .

وبالتحديد ، **لا يعتبر** من المستلزمات الوسيطة الاجور والمرتبات وما فى حكمها والتى تمثل عائد العمل ، ولا الايجارات والتى تمثل عائد الموارد الطبيعية ، ولا الفوائد والتى تمثل عائد راس المال ، ولا الارباح والتى تمثل عائد المنظم . كما يمكننا القول ان المستلزمات الوسيطة تتكون فى معظمها من القيمة السوقية لسلع غير مصنعة او شبه مصنعة تنتجها الموارد الطبيعية بصفة مبدئية ولا تقبل الاستهلاك النهائى بالصورة التى هى عليها وانما يلزم لذلك اجراء عمليات تحويلية او انتاجية اخرى عليها.

ويترتب على ذلك انه يمكن تعريف الدخل القومى بأنه قيمة ما يضيفه النشاط الانتاجى للمجتمع عن طريق استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة الى قيمة مستلزمات الانتاج من منتجات وسيطة ناتجة اساسا عن موارد الانتاج الطبيعية . ويلاحظ أنه يترتب على هذا التعريف كل مما يأتى:

١ ــ ان الانتاج هو عبارة عن عملية خلق لقيم اقتصادية جديدة يتم اضافتها الى قيم اقتصادية موجودة .

٢ ــ ان القيم الاقتصادية الموجودة ــ والتى تمثل فى واقع الأمر موارد انتاج طبيعية ــ لاتدخل فى احتساب قيمة الانتاج النهائى .

٣ ــ ان مصدر القيمة التى يتم اضافتها هو تفاعل خدمات عوامل الانتاج مع بعضها البعض .

٤ – ان هذه القيمة المضافة هى ذاتها ما يتم تخصيصه لعوامل الانتاج مقابل الانتفاع بخدمتها فى العملية الانتاجية . وبذلك فهى مساوية لمجموع دخول عـــوامل الانتــــاج .

٥ – انه لتحديد القيمة المضافة يستلزم الأمر تحديد قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة وخصمها من اجمالــى المبيعات .

ومن هذا يتضح ان طبيعة النشاط الانتاجى تستلزم مرور موارد الثروة الطبيعية بعدة مراحل او عمليات انتاجية يتم فى خلال كل منهـــا خلــق واضافة جزء اضافى لقيمة هذه الموارد حتى تصل الى المرحلة او النقطة التى تصبح فيها صالحة لاشباع رغبة او حاجة فى صورة منتج نهائى . وهذا يعنى بالطبع ان مستلزمات الانتاج فى كل مرحلة او عملية لاحقـــة هى فى الواقع انتاج مراحل او عمليات سابقة . وبذا وجب الحذر فـــى التفرقة بين ما هو منتج **نهـــائى** وما هو منتج **تــام** . فالمنتج **النهائـــى لا بد** وان يكون منتجا تاما ، بينما ليس بالضرورة ان تكون كل المنتجات التـــامة نهائية . والقيمة السوقية للمنتجات **النهائية** هى التى تمثل الدخل القومى.

وبالاضافة الى ضرورة التفرقة بين مستلزمات الانتاج الوســـيطة وعوائد عوامل الانتاج بصدد احتساب الانتاج او الدخل القومى الاجمالى فان الأمر يتطلب ايضا التفرقة بين النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية حيث يؤثر ذلك فى مقدار الدخل القومى .

ففى المثال السابق اذا اعتبرنا كل المشتريات من القمح والدقيق مـــن مستلزمات انتاج الخبز دون التفرقة بين ما تم استخدامه فعلا فى العملية الإنتاجية (مصروف ايرادى) وما حدث من تغيرات فى المخزون (تغير فى قيمة الثروة) لأنخفضت قيمة الدخل بمقدار ما تم اضافته للمخزون حيث

لم تأخذ هذه الاضافة فى اعتبارهـا [٢٠٠٠ + (٥٠٠٠ — ٢٠٠٠) + (٩٠٠٠ — ٥٠٠٠) = ٩٠٠٠ جم بدلا من ٩٦٠٠ جم] .

ولنأخذ لذلك مثال آخر : افترض ان احد الشركات انفقت ٢٠٠٠٠ جم على الابحاث والتجارب المتعلقة بابتكار منتج جديد وكانت هذه المبالغ تتكون من الآتى : مواد كيماوية ٢٠٠٠ جنيه ، طاقة كهربائية ٣٠٠٠ جم ، مواد معدنية ٢٥٠٠ جنيه ، استهلاك اجهزة ٣٥٠٠ جم ، مرتبات ومكافآت الاخصائيين فى البحث ٩٠٠٠ جم . فاذا كانت سياسة الشركة تقتضي اعتبار نفقات الابحاث والتجارب من النفقات الايرادية التى تتحمل بها الفترة فان مستلزمات الانتاج الوسيطة ستزيد بمقدار ٧٥٠٠ جم (٢٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٢٥٠٠) ومن ثم ينقص مقدار الدخل بهذا المبلغ . اما اذا كانت الشركة تعتبر نفقات الابحاث والتجارب من النفقات الراسمالية التى قد تؤدى الى زيادة الدخل فى المستقبل فان مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنيه سيجمل لحساب احد الاصول الغير ملموسة باسم «نفقات ابحاث وتجارب» مثلا ويترتب على ذلك اضافة الى ما لدى الوحدة من اصول (ثروة) بهذا القدر ، وبالتالى لا يعتبر مبلغ الـ ٧٥٠٠ جم من مستلزمات الانتاج الوسيطة ومن ثم يزيد حجم الدخل بهـذا المقـدار .

ويتضح من ذلك ان تعريف النفقات الايرادية والنفقـات الراسمالية يؤدى فى حد ذاته الى التأثيرفى العناصر التى يمكن ان تعتبر منمستلزمات الانتاج الوسيطة بحيث لا تصبح من مكونات هذه المستلزمات والعكس .

ولكن هل يمكننا التوصل الى تعريف موحد لكل من النفقات الايرادية والراسمالية بحيث يكون جامعا شاملا لكل العناصر التى قد تؤدى الى لبس فى مفهومها او فى تقسيمها ؟ وواقع الامور يشير الى حتمية اجابة هذا السؤال بالنفى . فليس هناك اتفاق مثلا على كيفية معالجة نفقات الصيانة والاصلاح المتعلقة بالاصول الثابتة . وقد جرت العادة فى هذا الصدد على

اعتبار مثل هذه النفقات من النفقات الايرادية حيث انها لا تـؤدى الـى زيادة الطاقات الانتاجية . بينما يرى البعض ان هذه النفقات يجب اعتبارها لاغراض احتساب الدخل القومى من النفقات الراسمالية حيث انها تؤدى الى الحفاظ على القدرات الانتاجية للاصول الثابتة ، وما لم تتم هـذه الصيانة والاصلاحات بصفة منتظمة فى الفترة الجارية مثلا فانها ستتم بالضرورة فى فترات مقبلة بعد ان تكون هذه القدرات قد انتقصت ومن ثم تؤدى هذه الاصلاحات فى الفترات المقبلة الى زيادتها . وفى واقع الأمر تقوم بعض الدول الاسكندنافية باتباع هذا المبدأ .

ولا تتوقف مشكلة التفرقة بين المصـروفات الايرادية والمصـروفات الراسمالية عند حدود الوحدات الانتاجية فى المجتمع بل تمتد ايضا الـى وحداته الاستهلاكية . فالأجر الذى يحصل عليه عامل معين مثلا مقابـل مساهمته فى العملية الانتاجية يعتبر طبقا لما جرت عليه العادة والعرف من مكونات الدخل الاجمالى . غير اننا اذا دققنا النظر فى كيفية تصرف العامل فى هذا الاجر فاننا سنجد ان بعض اجزائه حتما تمثل مستلزمات اساسية لامكانية اداء عملة ومن ثم وجب اضافتها الى مستلزمات الانتاج الوسيطة. ومن امثلة ذلك نفقات المواصلات ذهابا وايابا الى ومن مقر العمل ، ما قد تقتضيه طبيعة العمل من ملابس خاصة او من وجبات خاصة ، بل وفى الواقع يمكننا ان نتمادى ونقول ان كل ما يلزم للحفاظ على العامل من طعام ومأوى ورعاية صحية ... الخ ليصبح قادرا على المساهمة فى العملية الانتاجية بمعدل مجهود ثابت . والا فما هو الفرق بين الحفاظ على الطاقة الانتاجية للآلة عن طريق الصيانة والاصلاحات وامدادها بالوقود والزيوت اللازمة لاستمرارها فى العملية الانتاجية والحفاظ على الطاقة الانتاجيـة للعامل عن طريق صيانته بالملبس والمأوى وبامداده بالتغذيـة الكافيـة

لاستمراره فى العملية الانتاجية ؟ ولانه ليس هناك ما يمكن اعتباره بالحد الفاصل بين الانفاق على السلع الوسيطة والانفاق على السلع النهائيـة فى هـذه الحالة فقد جـرت العادة على اعتبار ان الافـراد لا يقومـون بالانفاق على ما يمكن اعتباره من المستلزمات الوسيطة للانتاج آلا فى بعض الاستثناءات الخاصة والمحددة .

كما تمتد مشكلة التفرقة بين آلانتاج النهائى والمستلزمات الوسيطة الى الخدمات التى تؤديها الحكومة . فبعض هذه الخدمات ولا شك يعتبر منتجات نهائية حيث يتم تأديتها لافراد المجتمع بصفتهم كمستهلكين كما ان بعض هذه الخدمات تستفيد منها الوحدات الانتاجية ومن ثم يمكن اعتبارها بمثابة مستلزمات انتاج وسيطة .

ب ـ آالانتـاج او الدخـول المحتسـبة :

غالبا ما لا يتم تداول كل انتاج المجتمع خلال فترة زمنية معينة فـى الاسواق وذلك اما لاستهلاكه بصفة نهائية فى منبع انتاجه ، اى عن طريق القائمين بالعملية الانتاجية ، او لأنه يمثل خدمات مباشرة دون مقابل مباشر . فالمزارع مثلا يقوم قطعا باستهلاك جزء مما ينتجه بطريقة مباشرة كما آن ما يمتلك منزلا مثلا يحصل على منفعة المأوى دون ان يدفع مقابل مباشر لها ، كما ان ربة البيت تؤدى خدمات انتاجية مختلفة ومتعددة دون أن تحصل على مقابل مباشر لها ، وما الى ذلك من السلع والخدمات الغـير متداولة فى الاســواق والتى تمثل فى واقع الأمر جزء من اجمالى الانتاج فى المجتمع خلال فتـرة زمنية معينة .

ويترتب على محاولة اضافة هذه العناصر الغير متداولة لمكونات الانتاج او الدخل مشاكل معقدة تتعلق بامكانية وكيفية قياسها . فهل يتم تقـويم الانتاج الزراعي الذي يستهلكه الفلاحون مباشرة كما لو تم بيعه في السوق

بمعرفة هؤلاء او كما لو تم شرائه من السوق بمعرفتهم ؟ لا شك ان سعر السوق فى كلا الحالتين سوف يختلف ، فسعر بيع المنتج للموزع يختلف عن سعر بيع الموزع للمستهلك وعادة ما يكون اقل منه . ولا شك ان قيمة الانتاج الذى يستهلكه المزارع من وجهة نظره تماثل القيمة التى كان يمكنه الحصول عليها من بيعة فى السوق . ولكن من وجهة نظر المجتمع نجد ان مقادير السلع المتساوية التى تؤدى الى نفس القدر من المنفعة اى الاشباع لرغبات الافراد لابد وان تكون قيمتها متساوية ، فلماذا اذن تكون قيمة البيضة التى يستهلكها القروى من انتاجه مساويتا لقرش واحد بينما نرتفع قيمتها الى قرش ونصف اذا ما استهلكها المقيم فى المدن ؟ . وحيث انه لا يمكن اجابة مثل هذا السؤال اجابة شافية ترضى وجهات النظر المختلفة،فقد جرت العادة على احتساب قيمة المنتجات الزراعية المستهلكة عند المنبع على اساس اسعار البيع التى كان من الممكن ان يحصل عليها المزارعون اذا ما قامو ببيع انتاجهم بدلا من استهلاكه .

وبالاضافة الى مشاكل القياس فان هناك مشاكل تتعلق بكيفية تحديد العناصر التى لا تتداول فى الاسواق والتى تمثل جزء من اجمالى الانتاج القومى وذلك حتى يمكن احتساب قيمة سوقية لها . فمثلا هل يتم تقدير قيمة سوقية لغسيل الملابس وكيها فى المنازل اذا ماقامت بذلك ربة البيت ؟ لا شك فى انها ستدفع لذلك مقابل يمثل القيمة السوقية لغسيلها وكيها ؟ ولماذا لا نقوم بتقويم كل خدمات ربة البيت والتى كان يمكنها الامتناع عن ادائها مما قد يقتضى استأجار خادم لتأديتها مقابل اجر ؟ وهل تقوم خدمات ربة البيت فى هذه الحالة بمثل الأجر المدفوع للخادم ؟ ربما لا يكون ذلك مجزيا لاختلاف مستوى الخدمة فى كل من الحالتين وبالتالى قيمتها ؟ والواقع اننا اذا تمادينا فى التساؤل نجد انه ليس هناك نقطة منطقية للوقوف تمثل الخط الفاصل بين ما يمثل جزء من الانتاج القومى ومالا يعتبر من مكوناته .

فما هو الفرق بين رجل يقود سيارته بنفسه وآخر يستأجر سائق مقابل اجر لهذا الغرض ؟ ولماذا لا تحتسب اجر مماثل لأجر السائق كجزء مـــن دخل الرجل الأول ؟ واذا اختار هذا الرجل ان يسير على الاقدام بدلا من استخدام سيارته فلماذا لا نقوم مسيرته على الاقدام بما يعادل اجر السائق ونفقات السيارة مثلا ؟ ويترتب على كل هذه المشاكل بالطبع ضرورة الالتجاء الى اتخاذ قرار نهائى عما يمكن اعتباره من مكونات الدخل وعن ما لا يمكن اعتباره منها على اسس غالبا ما يكون حكمى وليس على اساس موضوعى.

د ـ التحـويلات بـدون مقـابل :

تعتبر التحويلات عمليات تبادل من طرف واحد اذا صح لنا ان نعتبرها عملية تبادل على الاطلاق . وهى تتكون غالبا من مدفوعات يقوم بأدائها شخص معين او وحدة معينة الى شخص او وحدة اخرى دون الحصول على مقابل لها . وعادة ما تكون العملية اختيارية دون ما اجبار يقع على الدافع كما ان المتسلم لها عادة لا يؤدى لها مقابل سواء كان ذلك فى شكل سلع او خدمات او التزامات برد القيمة على اى صورة من الصور. غير ان بعض التحويلات تتخذ شكل الالزام من وجهة نظر القائم بالتحويل ، وهذه غالبا ما تتكون من التحويلات التى يقوم الافراد والوحدات الاقتصادية بأدائهـــا الى الحكومة . وتمثل هذه الاخيرة فى واقع الأمر اعادة توزيع للدخل بما قد يعتبر ضرورى لتحقيق الرفاهية لمجموع افراد المجتمع .

وتنقسم التحويلات فى الواقع الى قسمين ، احدهما يمثل ما يســـمى بالتحويلات الجارية Current Transfers والآخر يمثل ما يسمى بالتحويلات الراسمالية Capital Transfers وتعتبر من مكونات التحويلات الجارية كل من اعانات الحكومة للمنشآت والهيئات والأفـــراد والضرائب الغير مباشرة والرسوم المختلفة التى تؤديها المنشآت والأفـــراد

للحكومة . كما تعتبر الديون المعدومة فى بعض الاحيان بمثابة تحويلات جارية من المنشآت للافراد . وتمثل اعانات الحكومة للافراد اعادة توزيع للدخل وليس احد العناصر اللازمة لانتاجه ومن ثم لا تعتبر من مكوناته . ويمكن اعتبار اعانات الحكومة للمنشآت والهيئات بمثابة مساهمة من الحكومة فى تغطية نفقات انتاج هذه الوحدات حتى تمكنهم من مقابلة زيادة تكلفة الانتاج عن قيمته السوقية . ولما كان قياس الدخل القومى الاجمالى يتم على اساس القيمة السوقية للانتاج النهائى وليس على اساس تكلفة هذا الانتاج فان عدم احتساب الاعانات فى حساب الانتاج القومى الاجمالى لا يتناقض مع الاسس والمفاهيم الاقتصادية . ولكن الأمر يقتضى خصم هذه الاعانات من مجموع قيمة الدخول الناتجة عن العماية الانتاجية لأغراض التوصل الى اجمالى الدخل القومى .

هذا وتسجل التحويلات الجارية عموما فى الحسابات الجاريةللقطاعات المختلفة كما سيتضح فيما بعد .

وتتم التفرقة بين التحويلات الجارية والتحويلات الراسمالية طبقا للغرض من التحويل وأساس ومصدر ومعدل تكرار عملية التحويل . فالتحويلات الجارية تهدف اساسا اما لتمويل الانتاج الجارى أو لتمويل الاستهلاك فى الفترة الجارية ومن ثم يجب عدم استخدامها للحصول على سلع راسمالية . كما ان مصدر التحويلات الجارية يجب أن يقتصر على دخل الفترة الجارية ولا يؤثر فى مقدار الثروة . ومن ثم يجب لاعتبار عنصر معين من عناصر التحويلات الجارية ان تتفق وجهة نظر كل من القائم بالتحويل والمحول اليه فى هذا الشأن .

اما التحويلات الراسمالية فيقصد بها التحويلات دون مقابل والتى لا تهدف اساسا الى زيادة دخل المحول اليه فى الفترة الجارية كما انها لا

تنتقص من دخل المحول منه فى الفترة الجارية . ويقتصر تأثير هذه التحويلات على معدل الاستهلاك بطريقة غير مباشرة عن طريق مايترتب عليها من تغيير فى تشكيلة الأصول التى تقع فى حوزة المحول والمحول اليه اما اثرها المباشر فيتعلق بمعدل الاستثمار فى الاصول الرأسمالية لكل من المحول والمحول اليه .

وتتكون التحويلات الراسمالية من الممتلكات التى تنتزعها الحكومة من الافراد والهيئات ، ومن الضرائب والرسوم على التركات ، ومنح الحكومة للهيئات والافراد لتشجيع الاستثمار ، مدفوعات الحكومة من تعويضات مقابل خسائر الحرب والفيضانات والكوارث الاخرى التى تؤدى الى فقد ممتلكات ، تحويلات الحكومة للحكومات الأخرى لسداد العجز الذى قد ينشأ عن التبادل التجارى الخارجى ، التحويلات التى تحصل عليها الحكومة من حكومات اخرى فى هذا الصدد ، الهبات والوصايا من الاصول الرأسمالية من افراد لأفراد او لهيئات وغيرها . كل هذه أمثلة من التحويلات الرأسمالية بدون مقابل .

وتعتبر التفرقة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية من المسائل الهامة فى المساعدة فى التحليل الاقتصادى، حيث تعطى فكرة اكثر دقة عن مكونات الدخول فى المجتمع وكيفية التصرف فيها، وكذلك مصادر المدخرات المختلفة وكيفية تمويل التكوين الرأسمالى للمجتمع. ولكن فى الحياة العملية كثيرا ماتتواجد صعوبات لا تمكن من تحديد طبيعة بعض عناصر التحويلات وعما اذا كانت فى واقع الأمر تحويلات رأسمالية ام تحويلات جارية . فاذا ما دفعت الحكومة اعانة لأحد الافراد مقابل تهدم منزله مثلا من ميزانيتها عن الفترة الجارية فانه ، طبقا لمعايير التفرقة السابقة ، يمكن اعتبارها من وجهة نظر الحكومة كأحد عناصر التحويلات الجارية . ولكنه من وجهة نظر الفرد

المتسلم للاعانة قد تكون بمثابة تحويل راسمالى اذا ما تم استخدامها فى بناء منزل جديد . وتؤدى اختلاف وجهات النظر بين المحول والمحول اليه الى عدم توازن مقدار المدخرات مع مقدار الاستثمارات فى الحسابات القومية .

٤ — مكونات الدخل القومى والانتاج القومى :

جرت العادة على تقسيم الدخل طبقا لعديد من الطرق على حسب الغرض من هذا التقسيم . فمن العادات المعترف بها منذ زمن بعيد هى تقسيم الدخل طبقا لطبيعة الخدمات الانتاجية التى تؤدى الى انتاجه ومن ثم حصول اصحابها عليه . فمثلا يمكننا ان نميز مبدئيا الخدمات الانتاجية البشرية والخدمات الانتجية الغير بشرية . فملكية الأولى غير قابلة للتحوين من فرد الى آخر . غير ان هذا التمييز فى حد ذاته يعتبر قانونيا اكثر منه اقتصاديا . كما يمكننا ان نميز بين الخدمات الانتاجية طبقا لما اذا كان المعروض منها يتحدد بطريقة مباشرة على اساس عوامل اقتصادية بحته ام أن المعروض منها لا يتأثر بتلك العوامل الا بطريقة غير مباشرة وعن طريق مجرد الصدفة ، ان لم يكن لا يتأثر بتلك العوامل على الاطلاق. وعلى هذا يمكن تقسيم الثروة العينية الى عاملى راس المال والأرض حيث يتحدد المعروض من الأول بناء على عوامل اقتصادية اساسا ، بينما يتحدد المعروض من الثانى بعوامل اعظمها واهمها طبيعية . غير ان هذا التمييز يؤدى الى بعض المشاكل الاقتصاديةوخاصة فيما يتعلق بالمخزون منالثروة المعدنية وخصائص التربة الطبيعية التى قد تستنفذ جزئيا أو كليا فى العملية الانتاجية ولا يمكن استبدالها بصورة عينية . وغالبا ما يتحدد معدل هذا الاستنفاذ بناء على قراراتاقتصادية ومن ثم يمكن اعتبار مثلهذه الثروات كمجموعة وسط بين رأس المال والأرض .

الا ان هذه المشاكل ليس لها تاثير كبير فيما يتعلق بتحليل الدخل الى مكوناته المختلفه وبالتالى اصبحت عملية التفرقة بين راس المال والأرض من القواعد المتعارف عليها .

كما جرت العادة ايضا على تقسيم خدمات الانتاج البشرية الى مايسمى بعنصرى العمل والمنظم . فالاخير يمثل جهاز اتخاذ القرارات والمسير للعملية الانتاجية فى ظل ما يحيط بها من ظروف لا تخلو من المخاطر ، بينما يمثل الأول اى مجهود ذهنى او عضلى يبذل فى العملية الانتاجية بخلاف ما يقوم به المنظم من نشاط . وقد فقدت هذه التفرقة الكثير من اهميتها فى الآونة الأخيرة وخاصة لصعوبة التمييز بين ما يمكن اعتباره من مكونات « المنظم » وما يمكن اعتباره من مكونات « العمل » . وعلى أى حال فان هذه التفرقة لا تعتبر من الاهمية لاغراض التحليل الاقتصادى .

وطبقا لهذه التفرقة بين طبيعة الخدمات التى تؤدى الى انتاج الدخل اصبح من الممكن تعريفه على ساس انه مجموع عوائد عوامل الانتاج . فالفوائد تمثل العائد على رأس المال مقابل ما يؤديه من خدمات انتاجية لانتاج الدخل ، والايجارات تمثل عوائد الموارد الطبيعية مقابل مساهمتها فى انتاج الدخل ايضا ، بينما الاجور والمرتبات وما فى حكمها تمثل عائد العمل ؛ وتمثل الارباح عائد المنظم . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم الدخل الى اربعة اقسام يمثل كل منها نصيب احد عوامل الانتاج التى ساهمت فى انتاجه .

وبالاضافة الى ذلك يمكن تقسيم الدخل طبقا لطرائق اخرى متعددة . فيمكن مثلا تقسيم الدخل طبقا لنوع المنتجات التى تؤدى الى تحقيقه ، كما يمكن التفرقة بين الدخول التعاقدية والغير تعاقدية ، او طبقا للقطاعات التى ادت الى انتاجه ، وما الى ذلك من وسائل التفرقة بين عناصر الدخل المختلفة

غير ان اهم اسس التفرقة بين مكونات الدخل هى الغرض من انتاجه. فمن وجهة النظر الاقتصادية البحتة يهدف الانتاج الى تحقيق احد غرضين او كلاهما : الاستهلاك ، والاضافة الى الثروة . هذا وقد سبق توضيح اهمية هذه التفرقة فى الفصل السابق كما ستتضح اهميتها لأغراض الحسابات القومية فى الفصل اللاحق .

٥ ــ الدخل القومى الصافى والانتاج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج:

سبق ان ذكرنا ان اجمالى الانتاج القومى هو القيمة السوقية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، كما وضحنا أنه يعادل المبيعات النهائية من السلع والخدمات بالاضافة الى ماقد يطرأ من تغيرات على المخزون ــ كما ذكرنا ايضا ان اجمالى الانتاج بهذا المفهوم يجب **ان لا يحتوى** على مستلزمات الانتاج الوسيطة . واشرنا ايضا الى ان الانتاج القومى الصافى يمثل الانتاج القومى الاجمالى بعد خصم ما قد يلزم خصمه مقابل الحفاظ على مقدار الثروة بدون نقصان (أ ى بعد خصم اقساط اهلاك الأصول المختلفة مقابل استنفاذ خدماتها فى العملية الانتاجية). ومن ثم فان الانتاج القومى الصافى يصبح مقوما ايضا على اساس اسعار السوق . ولم نقم بالاشارة ، حتى هذه النقطة ، الى امكانية تقويم الانتاج القومى على اسس اخرى بخلاف القيمة السوقية. غير انه من الممكن قطعا ان نقوم بتقويم انتاج وحدة اقتصادية معينة او حتى الانتاج القومى بتكلفة ما يستنفذه هذا الانتاج من خدمات عوامل الانتاج المختلفة بدلا من تقويمه على اساس اسعار السوق. ولكن هل يمكن ان يختلف مقدار الدخل القومى على اساس اسعار السوق عن مقدار الانتاج القومى بتكلفة عوامل الانتاج؟ والاجابة على هذا السؤال تكون قطعا بالايجــاب .

وينتج هذا الاختلاف اساسا لأن عوامل الانتاج فى الواقع لا يحصلون

على القيمه السوقيه للانتاج القومى بأكملها فالضرائب الغير مباشرة التى تلتزم الوحدات الانتاجيه بدفعها للحكومة لا تمثل نفقات انتاجية مقابل خدمات عوامل الانتاج ، كالرسوم على السجاير والكبريت والضرائب على المبيعات والضرائب الاضافية وما الى ذلك) . بينما الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والرسوم المباشرة مثل حصة الوحدة فى التأمينات الاجتماعية على قوة العاملين تمثل فى واقع الأمر نفقات مقابل الاستفادة بخدمات عوامل الانتاج . فالوحدة الاقتصادية ستقوم بدفعها فقط فى حالة ما اذا استفادت من خدمات عوامل الانتاج المؤدية لأدائها . فالضرائب المباشرة على هذا الأساس يمكن ارجاعها الى عامل معين من عوامل الانتاج . اما الضرائب الغير مباشرة فهى بطبيعتها لا يمكن ارجاعها الى عامل محدد من عوامل الانتاج ومن ثم فيجب عدم اضافة الضرائب الغير مباشرة الى عوائد عوامل الانتاج حيث لا تمثل جزء من تكلفة هذه العوامل .

كما تعتبر عناصر التحويلات التى تقوم بأدائها الوحدات الانتاجية فى نفس الوضع الخاص بالضرائب الغير مباشرة . فحيث انها تحويلات فهى اذن دون مقابل ومن ثم فهى لا تمثل مقابل خدمات عوامل الانتاج ولا يجب اضافتها الى عوائد تلك العوامل بغرض احتساب تكلفتها .

اما الاعانات التى تحصل عليها الوحدات الانتاجية من الحكومة فهى فى واقع الأمر تمثل مصدر من مصادر تغطية تكلفة عوامل الانتاج وتصبح جزء من مدفوعات الوحدات لتلك العوامل مقابل خدماتها وبالتالى وجب اضافتها لعوائد عوامل الانتاج بغرض التوصل الى تكلفتها .

ويترتب على ذلك ان الانتاج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج

يتكـــون من الآتـــى :

الانتاج القومى الصافى بسعر السـوق	XXXX	
زائدا : الاعـانات	XXXX	
		XXXXX
ناقصا : الضرائب الغير مباشرة وتحويلات قطاع الاعمال		XXXXX
الانتاج القومى بتكلفة عوامل الانتـاج		XXXXX

هذا وستتضح اهمية هذه التفرقة فى الفصل التالى .

٦ ــ كيفية حســـاب الدخل القومى :

يمكن التوصل الى مقدار الدخل القومى خلال فترة زمنية معينة باتباع احد طرق ثلاث هـــى :

أ ــ الانفاق القومى National Expenditures

ب ــ القيمة المضافة Value added

جـ ــ الانتاج القومى National product by origin

وسنتناول كل من الطريقة الأولى والثانية بقليل من التفصيل .

أ ــ الانفـــاق القـــــومى :

يتم انتاج معظم السلع والخدمات فى المجتمعات الحديثة لأغراض بيعها ومن ثم يمكننا احتساب القيمة السوقية للمنتجات النهائية من الســلع والخدمات التى تمثل الانتاج القومى خلال فترة زمنية معينة عن طـــريق احتساب ما يتم انفاقه للحصول على هذه السلع او الخدمات ، لأغراض استهلاكها او اقتنائها او تصديرها ، بمعرفة وحدات المجتمع المختلفــة

(الأفراد والهيئات والمنشآت) . ويتكون الدخل القومي طبقا لهذه الطريقة مما يأتي :

١ ــ **الانفاق الشخصي على الاستهلاك** Personal Consumption Expenditures : تمثل كل مشتريات الافراد والهيئات التي تؤدي خدمات للافراد دون ما تهدف الى تحقيق ربح من وراء ذلك انفاق شخصي على الاستهلاك فيما عدا ما يتعلق منها بالمباني والتجهيزات الجديدة . وتمثل كل الانشاءات الجديدة انفاق استثماري . كما يعتبر من الانفاق الشخصي على الاستهلاك كل مشتريات الافراد والهيئات المذكورة من السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والأثاث والسيارات والادوات المنزلية الأخرى التي قد تعمر لمدة تزيد عن ثلاث سنوات . كما يعتبر من الانفاق الشخصي على الاستهلاك مشتريات الافراد والهيئات المذكورة من السلع الغير معمرة مثل المأكل والملبس وما الى ذلك من السلع التي تستهلك او تستنفذ في فترة لاتزيد عن ثلاث سنوات . كما يعتبر من الانفاق الشخصي على الاستهلاك الخدمات التي يقوم الافراد بشرائها بما فيها خدمات المأوى التي يحصل عليها الافراد والهيئات المذكورة من المباني ولانشاءات .

٢ ــ **مشتريات الحكومة من السلع والخدمات :** جرت العادة على اعتبار الغالبية العظمى من مشتريات الحكومة (سواء الحكومات المحلية او المركزية) لأغراض الدفاع القومي ، انشاء وصيانة الطرق والكباري ، اداء الخدمات التعليمة والصحية والاجتماعية ، من المشتريات الاستهلاكية . وتعتبر هذه المشتريات في واقع الأمر بمثابة استهلاك جماعي لأغراض زيادة رفاهية مجموع افراد المجتمع . غير ان بعض مشتريات الجهات الحكومية تمثل في واقع الأمر مشتريات استثمارية ومن ثم وجب معالتها علي هذا الاساس . ولكن الصعوبات المترتبة على محاولة التفرقة بين

المشتريات الاستهلاكية . والاستثمارية للحكومة لأغراض قياس الدخل القومى قد ادت الى اهمالها فى غالبية الحالات وبالتالى اعتبارها مشتريات استهلاكيـــة .

٣ ـ الاستثمار المحلى الاجمالى Gross Domistic Investment

تشمل السلع الراسمالية التى يتم انتاجها خلال فترة معينـــة كل مـــن الانشاءات والسلع الانتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات وتعتبـــر كـــل الانشاءات سواء كانت خاصة بوحدات انتاجية او بوحدات استهلاكية من مكونات الاستثمار الاجمالى . بينما تقتصر السلع الانتاجية المعمرة على تلك التى يتم اقتنائها عن طريق وحدات انتاجية ومن ثم لا يدخل فيها كـــل السلع المعمرة التى يشتريها الافراد لاغراض الاستعمال الشخصى .

٤ ـ التغير فى مخزون الوحدات الانتاجية Changes in Business Inventories : يمثل التغير فى المخزون جزء من الاستثمار المحلـــى الاجمالى . فزيادة المخزون من المواد الأولية والخامات والمنتجات الغـــير تامة الصنع والتامة الصنع تمثل اضافة الى اصول الوحدة الانتاجية (او ثروتها) ومن ثم تعتبر من مكونات الاستثمار الاجمالى . كما ان النقـــص فى المخزون يعتبر بمثابة انتقاص من قيمة الاصول ومن ثم انتقاص مـــن الاستثمار الاجمالى .

٥ ـ صافى الصادرات Net Exports : تعتبر السلع والخدمات التى يتم تصديرها للخارج **من المنتجات النهائية** رغم انها قد تكون فى حقيقة الأمر مكونة جزئيا من خامات وسلع وسيطة. والسبب فى اعتبارها منتجات نهائية هى انها لا تستعمل فى العملية الانتاجية داخل حدود المجتمع ومن ثم لا تمثل جزء من مستلزمات انتاجه ، وانما هى فى واقع الأمر جزء من انتاجه الذى تم بيعه لأحد المجتمعات الأخرى . ولا تقتصر الصادرات علي

السلع العينية مثل القطن والبصل والأرز وانما تمتد أيضا لتشمل الصادرات من الخدمات مثل خدمات اسطول النقل البحرى للدولة او خدمات شركات طيرانها وشركات تأمينها وبنوكها لأفراد وهيئات ومنشأت مجتمعات اخرى. كما تشمل الصادرات ايضا كل الخدمات التى يحصل عليها سياح الدول الأخرى الذين يزورون المجتمع .

ولا تقتصر معاملات المجتمع مع المجتمعات الأخرى على مجرد الصادرات ، فكما يقوم المجتمع بتصدير سلع وخدمات للمجتمعات الاخرى فانه ايضا يقوم باستيراد سلع وخدمات من المجتمعات الاخرى . وقد يقوم الافراد بشراء هذه الواردات للاستهلاك الشخصى كما قد تكون هذه الواردات جزءا من مشتريات الحكومة ، كما قد تكون جزءا من الاستثمار المحلى ، او ربما يتم استخدامها لانتاج الصادرات . ويترتب على ذلك ان الواردات فى واقع الامر يتم احتسابها ضمن العناصر الأربع السابقة وبالتالى وجب خصمها من قيمة الصادرات للتوصل الى صافى الصادرات. وقد يكون الناتج بالطبع موجبا او سالبا طبقا لما اذا كانت الصادرات تزيد عن الواردات او العكس .

وباضافة هذه العناصر الخمسة نتمكن من التوصل الى قيمة الانتاج القومى الاجمالى وهو بهذا يمثل المبيعات النهائية من السلع والخدمات زائدا ما قد يطرأ من تغيرات على المخزون .

ب ـ القيمة المضافة :

اتضح لنا مما سبق اننا لا نستطيع التوصل الى قيمة الانتاج القومى (الدخل القومى) الاجمالى عن طريق اضافة كل المبيعات التى تتم خلال فترة زمنية معينة لأن هذه المبيعات تشمل على ما يتم تداوله من مستلزمات انتاج وسيطة بين الوحدات الانتاجية للمجتمع . وترتب على ذلك ضرورة

الفرقه بين المبيعات من المنتجات **التامة** والمنتجات **النهائية** كما سبق ورأينا وبالتالى تمكننا من التوصل الى التعرف على **مقدار** الدخل الاجمالى عن طريق اضافة المبيعات **النهائية** من السلع والخدمات للتغير فى المخزون .

•

كما سبق ان رأينا (فى رقم ٣ — من هذا الفصل) انه يمكننا التوصل لنفس المقدار عن طريق تجميع كل القيم التى تضيفها وحدات المجتمع الانتاجية لموارد المجتمع المحددة خلال فترة زمنية معينة . وسنحاول فى هذه النقطة بيان كيفية احتساب القيمة المضافة لأحد وحدات المجتمع الانتاجية .

فيما يلى ملخص العمليات الجارية لشركة القاهرة للاصواف الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠ .

(ألف جنيه)

المبيعات		٢٠٠
تكلفة المبيعات :		
مخزون اول المدة	٨٠	
مشتريات	٦٠	
ناقصا : مخزون آخر المدة	(١٠٠)	
تكلفة المبيعات		٤٠
مجمل الربح		١٦٠

المصروفات العامة :

دعاية واعلان	١٢	
تأمين ضد الحريق	٨	
اجور ومرتبات	٦٠	
ايجارات مباني وعوائد	٦	
ضرائب عقارية	٢٤	
اهلاك الاصول الثابتة	٢٠	
مجموع المصروفات العامة		١٣٠
فائض العمليات الجارية		٣٠
يضاف ايرادات اخرى :		
فوائد دائنة	٨	
ايرادات اوراق مالية	٦	
		١٤
		٤٤
يخصم — فوائد مدينة		١٠
صافي الربح		٣٤
ضرائب دخلية		١٨
صافي الربح بعد الضرائب		١٦
ارباح موزعة	١٠	
ارباح محتجزة	٦	
	١٦	

احتســـاب القيمة المضافة لشركة القـــاهرة
للاصـــواف الصـــناعية
عن الســـنة المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠

اولا : القيمة المضافة كمبيعات بعد خصم المستلزمات الوسيطة :

		الف جنيـــه
المبيعـــات		٢٠٠
يخصـــم : مســـتلزمات وسيطة :		
تكـــلفة المبيعات	٤٠	
دعـــاية واعـــلان	١٢	
تـــامين ضـــد الحريق	٨	
		٦٠
القيـــمة المضـــافة		١٤٠

ثانيا : القيمة المضافة كعوائد عوامل انتاج وضرائب :

أجـــور ومرتبـــات	٦٠
ايجـــارات وعـــــوائد	٦
ضـــرائب عقـــارية	٢٤
اهـــلاك أصول ثابتـــة	٢٠
صافى العوائد المدفوعة (١٠٫٠٠٠ — ٨٠٠٠)	٢
ارباح الشركة قبل خصم الضرائب (دون ايرادات الأوراق المـــالية)	٢٨
القيمة المضافة	١٤٠

وتتكون ارباح الشركة قبل خصم الضرائب من الآتى .

ضرائب دخليـــة	١٨
صافى الارباح الموزعة (بعد خصم ايرادات الاوراق المالية)	٤
اربـــاح محتجـــزة	٦
	٢٨

لاحظ اننا لم نقم باضافة التغير فى المخزون بغرض التوصل الى القيمة المضافة للشركة . حيث ان هذه الاضافة للمخزون لم تكن من انتاج الشركة بل من مشترياتها من انتاج الغير . والواقع انه لامكانية اضافة التغير فى المخزون يلزم اضافة كل التغيرات التى تطرأ على مخزون مجموع الوحدات الانتاجية وليس مجموع التغيرات التى تطرأ على مخزونها بصفة منفردة. هذا ما لم يكن المخزون من انتاج الوحدة ذاتها .

هذا ويمكن التوصل للقيمة المضافة كما يتضح من المثال السابق بأحد طـــريقين :

١ ـــ عن طريق خصم المستلزمات الوسيطة من اجمالى المبيعـــات . ويستدعى الامر فى هذه الحالة تحديد العناصر التى تمثل مستلزمـــات وسيطة.ففى هذا المثال لا شك يمكن اعتبار تكلفة المبيعاتمن المستلزمات الوسيطة حيث تمثل انتاج وحدات انتاجية اخرى.كما أن التأمين والدعاية والاعلان تمثل مشتريات من الخدمات التى تمثل انتاج وحدات انتـــاجية اخرى . كمااعتبرنا الايجارات والعوائد مدفوعة اساسا لأفراد بصفتهـــم كملاك عوامل الانتاج التى حققت هذه الدخول . اما اذا تم استأجارالمبانى من احد الوحدات الانتاجية الأخرى مثلا فان الايجارات فى هذه الحالة يمكن اعتبارها من مستلزمات الانتاج الوسيطة حيث تعتبر من عناصـــر القيمة المضـــافة للوحدة التى تمتلك المبـــانى .

٢ ـ عن طريق اضافة عوائد عوامل الانتاج والضرائب ويمكن التوصل للقيمة المضافة عن طريق جمع كل العناصر التى لا تمثل مشتريات من السلع والخدمات من وحدات انتاجية. ويتطلب ذلك خصم الايرادات الاخرى التى يتم الحصول عليها من وحدات انتاجية اخرى مثل الفوائد الدائنة وايرادات الأوراق المالية لأنها تمثل جزء من أنتاج هذه لوحـــدات .

والتوصل لمقدار الانتاج الاجمالى للمجتمع يمكن اضافة كل القيم المضافة لوحداته الانتاجية بشرط استبعاد كل المعاملات الوسيطة بين هذه الوحدات والمثال السابق (النقطة ٣ ـ أ من هذا الفصل) يوضح كيفية التوصـــل الى ذلك .



الفصل الرابع

فى

مقدمة فى الحسابات القومية

يهدف هذا الفصل الى بيان طبيعة الحسابات القومية وعلاقتها بالمتطابقات الاقتصادية التجميعية والسابق التعرض لها فى الفصول السابقة. وسنتناول هذه العلاقة على مراحل ثلاث كالآتى :

١ ـ حالة الاقتصاد المغلق والذى يعمل بدون حكومة .

٢ ـ حالة اضافة النشاط الحكومى .

٣ ـ حالة اضافة المعاملات مع العالم الخارجي .

وسنتناول كل من هذه الحالات بالترتيب .

١ ـ الاقتصاد مغلق وبدون حكومة :

لتفهم طبيعة الحسابات القومية وعلاقتها بالمتطابقات الاقتصادية التجميعية سنفترض اقتصادا مبسطا ليس له علاقة باقتصاديات الدول الاخرى ولا تزاول حكومته اى نشاط اقتصادى على الاطلاق . كما سنفترض ان هذا الاقتصاد يتكون من قطاعين اساسيين احدهما يتخصص فى النشاط الانتاجى للمجتمع والآخر يتخصص فى النشاط الاستهلاكى . وسنسمى القطاع الأول بقطاع « الأعمال » وسنسمى القطاع الثانى « بقطاع العائلات » . وسنفرض ان العلاقة بين هاتين القطاعين تنحصر اساسا فى الآتى :

ا ــ يتكون قطاع الاعمال من وحدات انتاجية نسميها شركات وتقوم كــل شركة ببيع انتاجها اما لشركات اخرى او للقطاع العائلى هذا بالاضافة الى ما يطرأ من تغيرات على ما لديها من مخـــزون .

ب ــ ان مبيعات الشركات لبعضها البعض تنقسم الى قسمين :

١ ــ مبيعات من منتجات وسيطة بغرض اعادة استخدامها بطريقــة مباشرة فى العملية الانتاجية فى الفترة الجارية وفى هذه الحالة تعتبر المبيعات منتجات تامة بالنسبة للبائع ومستلزمات انتــاج بالنسبة للمشترى . ونطلق على هذه مبيعات المنتجات الوسيطة .

٢ ــ مبيعات من منتجات استثمارية وذلك بغرض استخدامها للمساعدة فى العملية الانتاجية على مدى يزيد عن فترة انتاجية واحــدة ولا تستنفذ فى العملية الانتاجية بطريقة مباشرة ، اى يقتصــر على الاستفادة من خدماتها فى العملية الانتاجية ، على المــدى المتوسط او الطويل الأجل ، ونطلق عليها مبيعات من المنتجات الاستثمارية النهــائية .

جـ ــ ان مبيعات الشركات للقطاع العائلى تتكون كلها من مبيعات من السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية. بمعنى ان قطاع العائلات يحصل على هــذه السلع والخدمات بقصد استهلاكها استهلاك نهائى فى الفترة الجارية . وسنطلق عليها مبيعات نهائية من المنتجات الاستهلاكية .

د ــ ان كل عوامل الانتاج من مواد طبيعية ورأس مال وقدرات تنظيميــة وخدمات عمالية تعتبر مملوكة بالكامل للقطــاع العائلى ، كــما ان المستخدم الوحيد لخدمات هذه العوامل هو قطاع الاعمال .

هـ ــ ويترتب على ذلك ان اجمالى ايرادات كل شركة تتكون من :

١ ــ مبيعات استهلاكية ، ونرمز لها بالرمز [س ع]

٢ ـــ مبيعات استثمارية نهائية ، ونرمز لها بالرمز [ثن]

٣ ـــ زيادة فى المخزون ، ونرمز لها بالرمز [ث٢]

٤ ـــ مبيعات من السلع الوسيطة ، ونرمز لها بالرمز [ك١]

و ـــ ومن ثم تنحصر اوجه التصرف فى هذه الايرادات كالآتى :

١ ـــ مدفوعات لعوامل الانتاج المختلفة مقابل خدماتهم المستنفذة فى العملية الانتاجية ، ونرمز لهـا بالرمز [ص ع]

٢ ـــ مدفوعات للحصول على مستلزمات الانتاج الوسيطة من شركات اخرى ونرمز لها بالرمز [ك٢] .

٣ ـــ نقص فى المخزون ، ونرمز لها بالرمز [ث١]

وبناء على ذلك يمكن ان نتصور حساب العمليات الجارية لكل شركة من الشركات فى قطاع الاعمال كالآتى :

حساب العمليات الجارية للشركة ن

عن الفتـرة المنتهيـة فى . . . .

الرمز	بيان (ايرادات)	جنيه	الرمز	بيان (نفقات)	جنيه
ص ع	مبيعات استهلاكية نهائية	x x x		**مدفوعات لعوامل الانتاج :**	x x x
ثن	مبيعات استثمارية نهائية	x x x		[اجور ، مرتبات ، فوائد ،	
ك١	مبيعات من السلع الوسيطة	x x x		ايجارات ، ارباح موزعة	
ث٢	زيادة فى المخزون	x x x	ص ع	وغير موزعة ، اهلاك]	
				مستلزمات انتاج وسيطة :	x x x
				[مواد اولية ، وقود	
				وزيوت ، مواد صيانة ، .	
			ك٢	.. الخ]	
			ث١	**نقص فى المخزون :**	x x x
		xxxx			xxxx

ويلاحظ ان الحساب لا يظهر رصيد للارباح (او الخسائر) كعنصر مستقل حيث اعتبرنا الارباح (سواء ما كان منها موزعا او محتجزا) كعنصر من العناصر المكونة لعوائد عوامل الانتاج . ويترتب على ذلك ان مجموع جانبي الحساب يصبحان متساويان،اى ان النفقات $\equiv$ الايرادات

كما يلاحظ ايضا اننا اعتبرنا النقص فى المخزون بمثابة نفقة لانه يمثل استخدام لاحد الموارد المتاحة فى سبيل الحصول على ايراد فى حين ان زيادة هذا المخزون تمثل زيادة فى الموارد المتاحة ومن ثم تمثل جزء من الايرادات .

ويمكننا وضع حساب العمليات الجارية فى صورة جبرية كالآتى :

$$\text{ص}_{\text{ع}} + \text{ك}_{٢} + \text{ث}_{١} \equiv \text{س}_{\text{ع}} + \text{ث}_{\text{ل}} + \text{ك}_{١} + \text{ث}_{٢} \qquad (١)$$

ولما كان قطاع الاعمال ــ طبقا لما فرضناه من فروض ــ يتكون من مجموع الشركات التى يمكن تصوير نشاط كل منها بالصورة الموضحة بالمعادلة رقم (١) فان نشاط القطاع كله كما يمكن ان يظهر فى حساب العمليات الجارية التجميعى يمثل فى واقع الامر مجموع انشطة الوحدات المكونة له وبالتالى يمكن تصويره جبريا كالآتى :

$$\sum \left[\text{ص}_{\text{ع}} + \text{ك}_{٢} + \text{ث}_{١}\right] \equiv \sum \left[\text{س}_{\text{ع}} + \text{ث}_{\text{ل}} + \text{ك}_{١} + \text{ث}_{٢}\right] \qquad (٢)$$

ولكن المدقق فى المعادلة رقم (٢) وكذلك فى افتراضاتنا السابقة [وخاصة الفرض (ب ــ ١)] يجد ان مجموع مبيعات الشركات المختلفة من المستلزمات الوسيطة $\text{ك}_{١}$ لابد وان يتساوى مع مجموع مشتريات الشركات المختلفة من تلك المستلزمات $\text{ك}_{٢}$. ولما كان $\sum \text{ك}_{٢}$ يظهر فى الطرف الأيمن من (٢) و $\sum \text{ك}_{١}$ يظهر فى الطرف الايسر منها فان معادلة النشاط الجارى لقطاع الاعمال تصبح كالآتى [بعد استبعاد

ث٢ من طرفى المعدله (٢١)] .

ﻉ [صع + ث١] ≡ ﻉ [سع + ثن + ث٢]   (٢َ)

اى ان :

ﻉ صع = ﻉ سع + ﻉ ثـ + [(ﻉ ث٢ − ث١]   (٢ً)

وحيث ان الزيادة فى المخزون تمثل فى الواقع الامر استثمار فى احد اصول المشروع كما ان النقص فى المخزون يمثل استهلاك لأحد اصوله او نقص فى استثمارات المشروع فان التغيير فى المخزون يمكن اعتباره احد العناصر المكونة للاستثمار الاجمالى ومن ثم يمكننا اعتبار ﻉ ثل + ﻉ(ث٢-ث١) = ثويترتب على ذلك ان (٢)ً يصبح كالاتى :

ص ≡ س + ث .   (٣)

حيث ص = ﻉ صع = مجموع دخول عوامل الانتاج ،

س = ﻉ سع = مجموع الانفاق على السلع الاستهلاكية .

ث = ﻉ ثع + ﻉ ث٢-ث = مجموع الاستثمار فى سلع استثمارية والتغيير فى المخزون

ولا تختلف المعادلة رقم (٣) عن المعادلة رقم (١) السابق التوصل اليها فى الفصل الثانى من هذه المذكرات ، حيث يقتضى كلاهما ان مجموع الانفاق على السلع الاستهلاكية والانفاق على السلع الاستثمارية لابد وان يتساوى مع مقدار الدخل والذى يتمثل فى مجموع الدخول التى يحصل عليها افراد المجتمع كنتيجة لاستخدام ما يمتلكونه من عوامل انتاج فى العملية الانتاجية .

وحيث ان عوائد عوامل الانتاج (ص) تتكون اساسا من :

ا ـ الاجور والمرتبات وما فى حكمها ونرمز لها بالرمز $(ح_1)$

ب ـ الفوائد والايجارات وما فى حكمها (فيما عدا الأرباح) ونرمزلها $(ح_2)$

جـ ـ الارباح الموزعة $(ح_3)$

د ـ الارباح المستحقة لعوامل الانتاج والتى احتجزتها الشركات لأغراض التوسعات فى العملية الانتاجية ، ونرمز لها $(د_1)$

هـ ـ ما تم احتجازه من الايرادات لمقابلة اقساط الاهلاك على الاصول الثابتة ، ونرمز لها بالرمز $(د_2)$

ويترتب على ذلك ان :

$$ص = س + ث \quad = \quad (ح_1 + ح_2 + ح_3) \quad + \quad (د_1 + د_2)$$

$$= ح_ع + د_ل \qquad (٤)$$

حيث تمثل د مجموع مدخرات الشركات من الارباح المحتجزة لأغراض التوسعات والتجديدات معا . كما تمثل ح مجموع ما يحصل عليه الافراد فعلا من عوائد عوامل الانتاج الذين يمتلكونها نتيجة مساهمة هذه العوامل فى العملية الانتاجية . ولكن الافراد لا يقومون فى العادة بانفاق كل ما يحصلون عليه من دخل للحصول علي سلع استهلاكية . انما يقومون فى العادة بادخار جزء من دخولهم الحالية اما لمقابلة ماقد يقع من طوارىء فى المستقبل او لتمكينهم من تحسين مقدرتهم الاستهلاكية فى المستقبل. ومعنى ذلك ان انفاق الافراد على الاستهلاك يقل عن مقدار ما يتحصلون عليه من دخل ومن ثم فان :

$$ح_ع = س + د_ع \qquad (٥)$$

حيث س تمثل مجموع الانفاق الاستهلاكى لقطاع العائلات ، ومن ثم لمجتمعنا المغلق الذى يعمل بدون حكومة ، $د_ع$ تمثل ما يدخره الافراد من الدخول التى يتحصلون عليها $ح_ع$. وبالتعويض لقيمة $ح_ع$ فى (٤) بقيمتها فى (٥) نحصل على الآتى :

$$ص \equiv س + ث = س + د_ع + د_ل \qquad (٦)$$

اى أن :

$$ث \equiv د_ع + د_ل \equiv د \qquad (٧)$$

أى أن الاستثمارات ث يجب أن تتساوى مع مجموع مدخرات الافراد والشركات د (= $د_ع + د_ل$) وهى احد المتطابقات الرئيسية فى تحليل الدخل القومى والتى توصلنا اليها فى المعادلة رقم (٩) فى الفصل الثانى ، وتتطلب ان

الادخــار الاجــمالى = الاستثمار الاجــمالى

ومما سبق يمكننا تصوير النشاط الاقتصادى لمجتمعنا المغلق والذى يعمل بدون حكومة فى حسابات ثلاثة رئيسية تمثل الآتى :

١ ــ الحساب الأول يمثل نشاط قطاع الاعمال فى المجتمع حيث يظهر موارد هذا القطــاع وكيفية التصرف فى هذه الموارد وسنقوم بتسميته « حساب الانتاج ».

٢ ــ الحساب الثانى ويبين كيفية التصرف فيما يحصل عليه القطاع العائلى من عوائد عوامل الانتاج التى يمتلكونها وسنقوم بتسميته « حساب التخصيص » .

٣ ــ الحساب الثالث ويظهر حركة الاستثمارات فى المجتمع ومصادر تمويلها وسنقوم بتسميته « حساب الاستثمار » .

وتظهر الحسابات الثلاث بالصورة الموضحة فيمايلى :

حساب الانتاج (د/١)

[المعادلة رقم (٤)]

جنيه (استخدامات)	بيان	الرمز	جنيه (موارد)	بيان	الرمز
XXXX	مدفوعات لعوامه الانتاج	حع	XXXX	مبيعات استهلاكية نهائية	س
XXXX	اجمالى الارباح المحتجزة زائدا اقساط اهلاك الاصول الثابتة .	دل	XXXX	مبيعات استثمارية نهائية زائداً التغير فى المخزون .	ث
XXXXXX	حع + دل	=	XXXX	س + ث	

حساب التخصيص (د/٢)

[المعادلة رقم (٥)]

جنيه (استخدامات)	بيان	الرمز	جنيه (موارد)	بيان	الرمز
XXXX	مدفوعات للحصول على سلع استهلاكية نهائية	س	XXXXX	مقبوضات عن دخول عوامل الانتاج .	حع
XXXX	مدخرات	دع			
XXXXX	س + دع	=	XXXXX	حع	

حساب الاستثمار (د/٥)

(معادلة رقم (٧) مفصلة)

جنيه (استخدامات)	بيان	الرمز	جنيه (موارد)	بيان	الرمز
XXXX	مدفوعات للحصول على سلع استثمارية نهائية	ثل	XXXX	مدخرات قطاع الاعمال بين ارباح محتجزة واقساط اهلاك	دل
XXX	التغير فى المخزون [ث٢ — ث١]		XXXX	مدخرات القطاع العائلى	دع
XXXX	ث	=	XXXX	د	

٢ - مثـــال :

يتكون مجتمعنا المغلق والذى يعمل بدون حكومة من أربع شركــات بالاضافة الى القطاع العائلى . وفيما يلى بيان موارد واستخدامات كــل من هذه الشركات عن السنة المالية الجارية (القيمة بالالف جنيه بالاسعار الجـــارية)

الشركـــة

	أ	ب	جـ	د	اجمالى
الايرادات					
مبيعات نهائية من السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك	٥٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٢٠٠	١٥٠٠
مبيعات استثمارية نهائية	٧٥	١٠٠	٧٥	١٥٠	٤٠٠
زيادة فى المخزون	١٢٥	...	١٢٥	...	٢٥٠
مبيعات مـــن الســـلع الوسيطة	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٥٠٠	١٢٠٠
اجمالى الايرادات	١١٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	٣٣٥٠
الاســـتخدامات					
اجور ومرتبات وفوائدوايجارات وارباح موزعة	٥٥٠	٢٥٠	٦٠٠	٣٠٠	١٧٠٠
اقساط اهلاك اصـــول ثابتـــة .	٥٠	١٥	٢٥	١٠	١٠٠
مشتريات من الســـلع الوســيطة	٤٥٠	٣٥٠	٢٥٠	١٥٠	١٢٠٠
ارباح محتـــجزة	٥٠	٣٥	١٢٥	(١٠)	٢٠٠
نقص فى المخزون	...	١٠٠	...	٥٠	١٥٠
اجمالى الاستثمارات	١١٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	٣٣٥٠

ومن هذه المعلومات يمكننا تصوير الحسابات القومية لاقتصـــادنا المغلق والذى يعمل بدون حكومـــة كالاتى .

حساب الانتاج (حـ/١)

الرمز	استخدامات	المبلغ	الرمز	مـــوارد	المبلغ
ح ع	مدفوعات لعوامل الانتاج	١٧٠٠	س	مبيعات أستهلاكية نهائية	١٥٠٠
	الارباح المحتجزة زائدا		ش ل	مبيعات استثمارية نهائية	٤٠٠
د ل	اقساط الاهلاك	٣٠٠	ث٢ - ث١	الزيادة ــ النقص فى المخـــزون	١٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

حساب التخصيص (حـ/٢)

الرمز	استخدامات	المبلغ	الرمز	مـــوارد	المبلغ
	مدفوعات للحصول على		ح ع	مقبوضات عن دخـــول عوامل الانتاج	١٧٠٠
س	سلع أستهلاكية نهائية	١٥٠٠			
د ع	مدخرات القطاع العائلى	٢٠٠			
		١٧٠٠			١٧٠٠

حساب الاستثمار (حـ/٥)

الرمز	استخدامات	المبلغ	الرمز	مـــوارد	المبلغ
	مدفوعات للحصول على		د ل	مدخرات قطاع الاعمال	٣٠٠
ش ل	سلع استثمارية نهائية	٤٠٠	د ع	مدخرات العائلات	٢٠٠
ث٢ - ث١	التغير فى المخزون	١٠٠			
		٥٠٠			٥٠٠

هذا ويمكن تلخيص العلاقة بين الحسابات الثلاثة المكونة لهيكل نظام الحسابات لهذا المجتمع كما يظهر فى الجدول رقم (١)

جـــدول رقم (١)

الرمز	البيـــان	(ح/١) منـه	لـه	(ح/٢) منـه	منـه	(ح/٥) لـه	منـه
ح ع	مدفوعات لعوال الانتاج	١٧٠٠			١٧٠٠		
س	مبيعات استهلاكية نهائية		١٥٠٠	١٥٠٠			
ث ل	مبيعات استثمارية		٤٠٠			٤٠٠	
ث٢ - ث١	التغير فى المخزون (زيادة)		١٠٠			١٠٠	
د ل	مدخرات قطاع الاعمال	٣٠٠					٣٠٠
د ع	مدخرات قطاع العائلات			٢٠٠			٢٠٠
		٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠

٣ ـ اضـــافة القطـــاع الحكـــومى :

افترضنا حتى الآن ان المجتمع مغلق : اى ليس له معاملات مع العالم الخارجي،وبدون حكومة،اى ان الحكومة لاتزاول اى نشاط اقتصادى كما لا تؤثر فيه . وسوف نعدل عن افتراضنا الخاص بالحكومة فى هذه النقطة ولكننا سنحتفظ بفرض ان المجتمع مغلق حتى النقطة التالية .

ولا شك ان الحكومة تقوم بنشاط اقتصادى كما انها تؤثر فى النشاط الاقتصادى الذى تقوم به القطاعات الأخرى . فالحكومة ، مثلها مثل اى قطاع آخر تحصل على ايرادات وتنفق نفقات عن طريق اتمام معاملات لها صبغة واثر اقتصادى . فالحكومة تحصل على ايراداتها فى العادة عن طريق فرض وجباية الضرائب المختلفة والرسوم والعوائد المتنوعة التـــى لا شك تؤثر فى مقدرة الافراد والشركات الانفاقية حيث تمثل هذه الضرائب والرسوم جزءا من دخول هؤلاء التى كان يمكن انفاقها ما لم تقم الحكومة بالحصـــول عليهـــا .

كما ان الحكومة ، مثلها فى ذلك ايضا مثل أى من القطاعات الاخرى، تقوم بانفاق ما تحصل عليه من ايرادات فى الحصول على سلع استهلاكية وسلع استثمارية وخدمات عوامل الانتاج . ولكننا من أجل هذا التحليل سنقوم بتحديد علاقة الحكومة بالقطاعات الأخرى فى الآتى :

أ — ان نشاط الحكومة لا يشمل اى نشاط انتاجى ، بمعنى ان الوحدات الانتاجية الحكومية تعتبر من وجهة نظرنا جزءا لا يتجزأ من قطاع الأعمال .

ب — ان النشاط الاستثمارى فى المجتمع ما زال قاصرا على قطاع الاعمال ويترتب على ذلك ان كل مشتريات الحكومة من قطاع الاعمال تعتبر مشتريات استهلاكية نهائية .

جـ — ان الانفاق الحكومة على الاستهلاك يمكن ان يزيد او يقل عما تقوم الحكومة بفرضه وجبايته من الضرائب على القطاعات الأخرى .

ويمثل فائض ايرادت الضرائب على الانفاق الحكومى مدخرات الحكومة والتى تعتبر فى حكم مدخرات القطاعات الاخرى . اما عجز ايرادات الضرائب عن الانفاق الحكومى فيعتبر فى حكم ضرائب اضافية تقلل من مدخرات قطاعى الاعمال والعائلات الفعلية بمقدار العجز (اى ان الحكومة تقوم بالاقتراض من الافراد والشركات لتمويل هذا العجز حاليا على ان تتم تغطية العجز عن طريق فرض وجباية الضرائب فى المستقبل) .

د — ان نشاط الحكومة الانفاقى لا يقتصر على الاستهلاك وانما قد يمتد فى بعض الاحيان لاعانة القطاعات الأخرى ، كأن تقوم الحكومة بدفع اعانات انتاج لبعض شركات الاعمال ، او تقوم بدفع اعانات اجتماعية لقطاع العائلات .

وفى ظل هذه المحددات لطبيعة النشاط الحكومى يمكننا تصوير حساب معاملات الحكومة فى الصورة الموضحة فى الحساب الآتى (حـ/٣) .

حساب القطاع الحكومى(د/٣)

نفقـــات

جنيه	البيـــــان	الرمز	جنيه	البيـــــان	الرمز
xxxx	مدفوعات للحصول على سلع استهلاكية نهائية	جـ	xxxx	ايرادات من قطـــاع الاعمـــال (ضرائب ورسوم متنوعة)	$\text{ض}_{\text{ل}}$
xxxx	اعانات لقطاع الاعمال	$\text{ع}_{\text{ل}}$	xxxx	ايرادات من قطـــاع العائلات (ضرائب ورسوم متنوعة)	$\text{ض}_{\text{ع}}$
xxxx	اعانات لقطاع العائلات	$\text{ع}_{\text{ع}}$	xxxx	رصـــيد (مدخرات الحكومـــة السالبة — عجز الميزانية)	$\text{د}_{\text{ج}}$
xxxx	رصيد (مدخرات الحكومة)	$\text{د}_{\text{ج}}$			
xxxx			xxxx		

ومن ثم تصبح المعادلة رقم (٤) والممثلة لحساب الانتاج (د/١) فى ظل النشاط الحكومى الآتـى :

$$\text{ح}_{\text{ع}} + \text{د}_{\text{ل}} + \text{ض}_{\text{ل}} = \text{س} + \text{جـ} + \text{ع}_{\text{ل}} + \text{ث} \qquad (٨)$$

حيث $\text{ض}_{\text{ل}}$ = الضرائب والرسوم التى يدفعها قطاع العائلات للحكومة.

جـ = مبيعاتقطاعالاعمال للقطاعالحكومى من السلعالاستهلاكية.

$\text{ع}_{\text{ل}}$ = مقدار الاعانات التى يحصل عليها قطاع الاعمال من قطـــاع الحكومة وبقية الرموز كما هى فى رقم (٤) .

كما تصبح المعادلة رقم (٥) والممثلة لنشاط القطاع العائلى كالآتى :

$$\text{س} + \text{د}_{\text{ع}} + \text{ض}_{\text{ع}} = \text{ح}_{\text{ع}} + \text{ع}_{\text{ع}} \qquad (٩)$$

حيث ، $\text{ض}_{\text{ع}}$ = الضرائب والرسوم لتى يدفعها قطاع للعائلات للحكومة .

$\text{ع}_{\text{ع}}$ = مقدار الاعانات التى يحصل عليها قطاع العائلات من قطاع الحكومة . وبقية الرموز كما هى فى (٥) .

كما ان المعادلة رقم (٧) والممثلة لشرط التوازن فى سوق السلع تصبح كالآتى :

$$\text{ث} \equiv \text{ث}_{\text{ل}} + (\text{ث}_{1} - \text{ث}_{2}) \equiv \text{د}_{\text{ل}} + \text{د}_{\text{ع}} + \text{د}_{\text{ج}} \quad (10)$$

حيث $\text{د}_{\text{ج}}$ تمثل مدخرات الحكومة سواء كانت سالبة او موجبة وباقى الرموز كما هى . ويمكن اثبات (١٠) من (٨) ، (٩) كالآتى :

$$\text{س} + \text{ح} + \text{ث} = \text{س} + \text{د}_{\text{ع}} + \text{د}_{\text{ل}} + \text{ض}_{\text{ع}} \quad \text{ع}_{\text{ع}} + \text{ض}_{\text{ل}} - \text{ع}_{\text{ل}} \text{ ،}$$

اى أن :

$$\text{ث} = \text{س} - \text{س} + \text{د}_{\text{ع}} + \text{د}_{\text{ل}} + [(+\text{ض}_{\text{ع}} - \text{ع}_{\text{ع}} + \text{ض}_{\text{ل}} - \text{ع}_{\text{ل}}) - \text{ج}]$$

$$\text{ث} = \text{د}_{\text{ع}} + \text{د}_{\text{ل}} + \text{د}_{\text{ج}}$$

٤ ــ مثال :

فيما يلى البيانات المتعلقة بموارد واستخدامات قطاع الأعمال عن الفترة الجارية . (بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية) .

الموارد		الاستخدامات	
١٣٠٠	مبيعات لقطاع العائلات	١٨٠٠	عوائد عوامل الانتاج
٢٠٠	مبيعات لقطاع الحكومة	١٠٠	اقساط اهلاك اصول ثابتة
٤٠٠	مبيعات استثمارية	١٠٠	نقص فى المخزون
٣٠٠	زيادة فى المخزون	١٢٠٠	مشتريات من السلع الوسيطة
١٢٠٠	مبيعات وسيطة	١٥٠	ارباح محتجزة
١٠٠	اعانات انتاج	١٥٠	ضرائب ورسوم
٣٥٠٠	اجمالي الموارد	٣٥٠٠	اجمالى الاستخدامات

فـــاذا عـــلمت ان :

أ ـــ مقدار الضرائب والرسوم التى استخدت على افـــراد القطـــاع العائلى وسددت للحكومة خلال الفترة بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون جنيه .

ب ـــ ان مقدار الاعانات التى دفعتها الحكومة للقطاع العائلى بلغت فى مجموعها ٥٠ مليون جنيه .

فالمطلوب : اعداد جدول يبـــين علاقـــة حسابات القطاعات المختلفة وحساب الاستثمار ببعضها البعض.ويبين الجدول رقم(٢) هيكل الحسابات القومية اللازم لهذه الحالة .

جدول رقم (٢)

هيكل نظام الحسابات القومية لاقتصاد مغلق مع وجود حكومة

الرمز	البيان	حساب الإنتاج ح/١ مدين	حساب الإنتاج ح/١ دائن	حساب التخصيص ح/٢ مدين	حساب التخصيص ح/٢ دائن	ح/الحكومة ح/٣ مدين	ح/الحكومة ح/٣ دائن	ح/الاستثمار ح/٤ مدين	ح/الاستثمار ح/٤ دائن
س	مبيعات استهلاكية للعائلات		١٤٠٠	١٤٠٠					
حـ	مبيعات استهلاكية للحكومة		٢٠٠			٢٠٠			
ث	مبيعات استثمارية		٤٠٠					٤٠٠	
ث ن	التغير في المخزون		٢٠٠					٢٠٠	
ع ن	إعانات إنتاج		١٠٠			١٠٠			
ح ع	عوائد عوامل الإنتاج	١٨٠٠			١٨٠٠				
د ل	مدخرات قطاع الأعمال	٢٥٠							٢٥٠
ص ل	الضرائب والرسوم على قطاع الأعمال	١٥٠					١٥٠		
ص ع	الضرائب والرسوم على العائلات			٢٥٠			٢٥٠		
ع ع	إعانات للعائلات				٥٠	٥٠			
د ع	مدخرات العائلات			٣٠٠					٣٠٠
د ج	مدخرات الحكومة					٥٠			٥٠
	المجموع	٢٢٠٠	٢٢٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠

ويجب علينا أن نلاحظ عند هذه المرحلة أن كل من الادخار الحكومى والادخار قطار العائلات يتحدد قيمتها كمتمم حسابى لكل من حسابى (٣) ، (٤) . كما يسرى ذلك الى حدما على مدخرات قطاع الأعمال

فحجم المدخرات فى الواقع يتحدد بكيفية تعريف العناصر الاخرى التى تكون هيكل الحسابات المختلفة . فنحن نعرف جميعا أن مشتريات الوحدات الحكومية لا تتكون جميعها من مشتريات استهلاكية بل تشمل جزءا يمكن اعتباره من الوجهة الاقتصادية السليمة بمثابة استثمارات فى اصول ثابتة . ولكن الصعوبات المتعلقة بقياس وتقدير قيمة هذه الاستثمارات تدفعنا فى بعض الاحيان الى التغاضى عنها واعتبارها بمثابة نفقات استهلاكية . ويترتب على ذلك بالطبع نقص المدخرات القومية والاستثمارات القومية بهذا المقدار . غير أن هذا لا يغير فى حد ذاته من القيمة الاجمالية للدخل ، بل يمثل مجرد اعادة تقسيم لمكوناته من حيث ما يخصص منها للاستهلاك وما يخصص منها للأستثمار .

ولا ينطبق هذا المنطق على عناصر الجانب المدين من حساب الانتاج . فلو تم تعريف انفاق وحدات قطاع الاعمال على نشاط البحث العلمى والاختراعات والمبتكرات بأنه انفاق فى سبيل الحصول على أصول رأسمالية بدلا من اعتبار مثل هذا الانفاق مصروفا ايراديا فان هذا سيؤدى حتما الى نقل بعض النفقات المتعلقة بهذا العنصر من مجموعة الاستخدامات الوسيطة (والتى لا تعتبر من مكونات الدخل) الى مجموعة المنتجات النهائية وبالتالى يزيد الدخل القومى بمقدار مماثل . فاعادة تعريف أحد العناصر ليصبح مصروفا ايراديا بدلا من كونه مصروفا رأسماليا أو العكس فيما يتعلق بالعناصر التى تكون المستلزمات الوسيطة سيؤدى الى التأثير فى حجم الدخل كما سبق ورأينا فى الفصل السابق .

٥ ـ اضافة المعاملات مع العالم الخارجى :

افترضنا حتى الآن أن الاقتصاد مغلق : أى أنه ليس له معاملات مع العالم الخارجى وطبقا لهذا الافتراض لم يظهر الهيكل المبسط للحسابات القومية العلاقات الاقتصادية للمجتمع مع دول العالم الخارجى والتى تمثل صادراته ووارداته الى ومن هذه الدول . وسنحاول فى هذه النقطة اتمام هيكل الحسابات القومية المبسط عن طريق اضافة حساب يلخص معاملات المجتمع مع العالم الخارجى .

وحتى يتسنى لنا تفهم طبيعة العلاقات القائمة بين قطاع العالم الخارجى والقطاعات الأخرى افترض أن كل العلاقات مع العالم الخارجى تتم عن طريق هيئة محلية تتخصص فى الوساطة بين القطاعات الأخرى داخل المجتمع والمجتمعات الأخرى فيما يختص بالمعاملات الاقتصادية التى يمكن أن تقوم بينها . بمعنى أن هذه الهيئة تقوم بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى لغرض تصديرها للخارج كما انها تقوم ببيع السلع والخدمات التى تستوردها من الخارج الى القطاعات الأخرى فى المجتمع . وبالتالى يكون حساب العالم الخارجى ممثلا فى واقع الأمر لنشاط هذه الهيئة الأفتراضية . وطبقا لذلك يمكن تصوير حساب العالم الخارجى بالصورة المبينة فى الحسب رقم (٤) .

حساب العالم الخارجى (ح/٤)

الاستخدامات — الموارد

جنيه	بيان	الرمز	جنيه		الرمز
xxxx	الصادرات من السلع والخدمات	ت	xxxx	الواردات من السلع والخدمات	ط
xxxx	صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج	ح ت	xxxx	صافى تحويلات العائلات للخارج	و ع
			xxxx	صافى تحويلات الحكومة للخارج	و ج
xxxx	الأفتراض من الخارج	ق ت	xxxx	الاقراض للخارج	ق ر
xxxxx			xxxxx		

ويترتب على ذلك أن هيكل الحسابات القومية يتخذ الشكل الموضح بالجدول رقم (٣) .

الجدول رقم

(١١) : هيكل الحسابات القومية المبسط

الرمز	البيان	الانتاج ١-٧ مدين	الانتاج ١-٧ دائن	الحساب الجاري مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
سع	مبيعات استهلاكية للعائلات		xxx	xx							
سح	" " للحكومة		xxx			xxx					
شا	مبيعات استثمارية		xxx								
[illegible]	تغير في المخزون		xxx								
هك	اهلاكات انتاج		xxx			xxx					
[illegible]	الصادرات		xxx					xxxx			
[illegible]	الواردات	xxxx							xxx		
ع ج	عوائد عوامل الانتاج	xxxx			xxx						
صع خ	صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج				xxx			xxx			
د ا	مدخرات قطاع الاعمال	xxx									xxx
د ع	مدخرات العائلات			xxx							xxx
د ح	مدخرات الحكومة					xxx					xxx
ق ت	الاقتراض من الخارج							xx.			xxx
ق س	الاقراض للخارج								xxx	xxx	
ت ع	تحويلات العائلات للخارج			xxx					xxx		
ت ح	تحويلات الحكومة للخارج					xxx			xxx		
ض ا	الضرائب والرسوم على الأعمال	xxx					xxx				
ض ع	الضرائب والرسوم على العائلات			xxx			x..				
ا ع	اعانات العائلات				xxx	xxx					
		xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx

هذا ويعتبر الهيكل فى واقع الأمر ملخصا للحسابات الخمسة السابق بينها كما يبين العلاقات القائمة بين كل قطاع من القطاعات وكل من القطاعات الأخرى . ويلزمنا فى هذه المرحلة بيان طبيعة بعض الحسابات التى قد تكون غريبة فى مفهومها على القارىء . وسنتناول هذه الحسابات بقليل من التفصيل

أ ــ **صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج** (ح ت) تمثل ما يحصل عليه قطاع العائلات من العالم الخارجى نتيجة استغلال عوامل الانتاج المملوكة لهم فى العمليات الانتاجية خارج حدود المجتمع، كأن يستثمر الافراد رؤوس اموالهم فى شركات اجنبية تعمل فى دول اجنبية ويحصلون من ذلك على نصيب من توزيعات ارباح هذه الشركات ، او ان يعمل الافراد كخبراء فى دول اجنبية مثلا مقابل اجر معين يتم تحويله او جزء منه لحسابهم داخل الدولة . ويقصد بالصافى خصم كل النفقات الضرورية اللازمة للحصول على العائد كنفقات السفر والتحويل والاقامة فى الخارج اذا لزم الأمر وما الى ذلك .

ب ــ **الاقتراض من الخارج** (ق ت) يمثل الاقتراض من الخارج احد مصادر تمويل الاستثمار المحلى وعادة ما يمثل زيادة الواردات عن الصادرات . وبذلك اصبح من المتفق عليه ان حصيلة الصادرات تستخدم اولا فى تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج الوسيطة وما يفيض من ذلك يعتبر كتمويل للواردات من الاصول الرأسمالية بما فيها التغير فى المخزون .

جـ ــ **الاقراض للخارج (ق ر)** ويمثل الاقراض للخارج زيادة الصادرات على الواردات ويعتبر بمثابة استثمار خارجى .

٦ ــ المقاصة بين بعض عناصر الحسابات :

لو دققنا النظر فى الهيكل المحاسبى لنظام الحسابات القومية كما يظهره

الجدول رقم (٣) لوجدنا ان هناك بعض العناصر التى تقبل المقاصة مع بعضها البعض دون انتقاص فى الواقع من قدر المعلومات التى يمكن الحصول عليها من هيكل النظام، ومن امثلة هذه العناصر الضرائب الغير مباشرة والاعانات ، الصادرات والواردات ، الاقراض والاقتراض من الخارج . وسنتناول كل زوج من هذه العناصر بقليل من التفصيل .

أ ـ الضرائب الغير مباشرة والاعانات : سبق التعرض لكل من الضرائب الغير مباشرة والاعانات بصدد شرح التحويلات بدون مقابل فى الفصل السابق . كما رأينا ايضا فى هذا الفصل كيف ان الضرائب الغير مباشرة لا تمثل فى الواقع جزءا من مكونات الدخل القومى حيث لا تعتبر من تكاليف انتاجه بينما تعتبر الاعانات من تكاليف انتاج الدخل القومى حيث تمثل الفرق بين الدخل القومى بسعر السوق والدخل القومى بتكلفة عوامل الانتاج بعد خصم الضرائب الغير مباشرة . وبالتالى اصبح من المرغوب فيه اجراء مقاصة بين الضرائب الغير مباشرة والتى تؤديها القطاعات الاخرى للقطاع الحكومى والاعانات التى تؤديها الحكومة للقطاعات الاخرى. وتعنى المقاصة فى هذه الحالة اظهار كلا العنصرين فى نفس الجانب من حساب القطاع المختص بدلا من اظهار كل منهما فى جانب من جانبى الحساب . وتقتصر اهمية اجراء هذه المقاصة فى الواقع على حساب الانتاج حيث يمثل المصدر الرئيسى لبيانات احتساب الدخل القومى . فكما سبق ورأينا يمكننا التوصل الى مقدار الدخل القومى الاجمالى (او الصافى) بتكلفة عوامل الانتاج عن طريق خصم الضرائب الغير مباشرة واضافة الاعانات الى مقدار الدخل القومى بسعر السوق . ولكنه يلزم للتوصل الى مقدار الدخل القومى بسعر السوق ن الجانب الدائن من حساب الانتاج عدم اضافة الاعانات الى هذا الجانب ومن ثم تحتم خصمها من الجانب المدين عن طريق اجراء مقاصة بينها وبين الضرائب الغير مباشرة .

ب ــ الصادرات والواردات : تظهر الصادرات فى الجانب الدائن من حساب الانتاج كما يتضحمن الجدول رقم(٣) كما تظهر الواردات فىالجانب المدين منه . ومعنى ذلك اننا فى واقع الامر اعتبرنا كل الواردات بمثابة مستلزمات انتاج للقطاع الانتاجى فى المجتمع وهذا غير صحيح ، حيث ان الكثير من الواردات يتم استهلاكه مباشرة بواسطة قطاع العائلات او قطاع الحكومة ومن ثم يدخل ضمن مشترياتهم من السلعالاستهلاكية . كما ان جزء من الواردات يمثل سلع استثمارية ويدخل فى مشتريات قطاع الاعمال منها ومن ثم يترتب على اضافة الواردات فى الجانب المدين من حساب الانتاج تضخم الدخل القومى بهذا المقدار ولتلافى ذلك اصبح من الضرورى اجراء مقاصة بين الواردات والصادرات فى لجانب الدائن من الحساب (اى خصم قيمة الواردات من جانبى الحساب الظاهر فى الجدول رقم ٣) عن طريق خصم الواردات من الجانب الدائن من حساب الانتاج بدلا من اضافتها للجانب المدين منه .

جـ ــ الاقراض للخارج والاقتراض من الخارج : ذكرنا أن الاقراض للخارج يعتبر بمثابة استثمار فى الخارج بينما يعتبر الاقتراض من الخارج بمثابة احد مصادر تمويل الاستثمار المحلى . ولا شك ان عمليات الاقراض والاقتراض يمكن ان تتم فى نفس الفترة الزمنية . بمعنى أن الدولة يمكن أن تقترض من دول اخرى كما تقوم باقراض دول اخرى فى نفس الوقت فاذا ما اعتبرنا الاقراض للخارج بمثابة استثمار والاقتراض من الخارج بمثابة ادخار فان هذا ولا شك سيؤدىالى تضخم كل من الاستثمار القومى والادخار القومى بمقدار الفرقبين الاقراض والاقتراض.وحتى يعطىحساب الاستثمار صورة واضحة لمقدار المدخرات والاستثمارات القومية اصبح من الضرورى اذن اجراء مقاصة بين كل من الاقراض للخارج والاقتراض من الخارج . وقد جرت العادة على تسمية صافى المقاصة «بصافى الاقتراض

من الخارج » ومن ثم اصبح هذا البند يمثل احد عناصر الجانب الدائن من حساب الاستثمار . فاذا مازاد الاقراض عن الاقتراض فان مقدار الصافى سيكون سالبا ومن ثم يخصم من الجانب الدائن من حساب الاستثمار (أى يماثل الادخار السالب Dissaving) .

واضافة هذه التعديلات على هيكل الحسابات القومية الموضح بالجدول رقم (٣) يصبح لكل جانب من جوانب حساباته دلالة اقتصادية محددة ويصبح الهيكل كما هو موضح بالجدول رقم (٤). وقد اعطينا ارقام لمجاميع جانبى الحسابات الخمسة لامكان بيان دلالة كل منها .

حساب الانتاج (د/١) :

* (١) يمثل الجانب المدين من حساب الانتاج الدخل القومى الاجمالى وحصة الحكومة وافراد المجتمع من هذا الدخل .
* (٢) يمثل الجانب الدائن من حساب الانتاج الانفاق القومى الاجمالى على الانتاج القومى الاجمالى او القيمة السوقية لاجمالى الانتاج القومى .
* (١) = (٢) ويمثل توازن جانبى حساب الانتاج تساوى الدخل القومى الاجمالى مع الانتاج القومى الاجمالى مقوما بأسعار السوق.
* [(٢) — الضرائب الغير مباشرة (جزء من ض.ل) + ع.ل] أى ان اجمالى الانتاج القومى بسعر السوق — الضرائب الغير مباشرة + الاعانات = الدخل القومى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج .
* الدخل القومى الاجمالى (أو الانتاج القومى الاجمالى بسعر السوق) بعد خصم اقساط الاهلاك الجارى يعطينا الدخل القومى الصافى (او الانتاج القومى الصافى) مقوما بسعر السوق .

الرمز	البيان	الإنتاج (ح/١) منه	الإنتاج (ح/١) له	التخصيص (ح/٢) منه	التخصيص (ح/٢) له	الحكومة ح/٣ منه	الحكومة ح/٣ له	العالم الخارجي (ح/٤) منه	العالم الخارجي (ح/٤) له	رأس المال ح/٥ منه	رأس المال ح/٥ له
س	مبيعات استهلاكية للعائلات		xxxx	xxxx							
ج	مبيعات استهلاكية للحكومة		xxxx			xxxx					
ث ل	مبيعات استثمارية		xxxx							xxxx	
[ث ن - ث ١]	تغير في المخزون		xxxx							xxxx	
ص ت	الصادرات من السلع والخدمات		xxxx					xxxx			
ط	الواردات من السلع والخدمات		(xxxxx)						xxxx		
ص ه	الضرائب والرسوم على الأعمال	xxxx					xxxx				
ع ل	اعانات الحكومة لقطاع الأعمال	(xxxx)				xxxx					
ح م	عوائد عوامل الإنتاج	xxxx			xxxx						
ح ت	صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج				xxxx			xxxx			
د ل	مدخرات قطاع الأعمال	xxxx									xxxx
د ع	مدخرات قطاع العائلات			xxxx							xxxx
د ح	مدخرات قطاع الحكومة					xxxx					xxxx
[ق ن - ق ١]	صافي الاقتراض من الخارج							xxxx			xxxx
و ع	تحويلات الأفراد للخارج			xxxx					xxxx		
و ح	تحويلات الحكومة للخارج					xxxx			xxxx		
ص ع	الضرائب والرسوم على العائلات			xxxx			xxxx				
ع ع	اعانات الحكومة للعائلات				xxxx	xxxx					
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

جدول رقم (٤)
هيكل الحسابات القومية

حساب التخصيص (د/٢)

(٤) ويمثل الجانب الدائن من حساب التخصيص اجمالى الدخول التى يحصل عليها الافراد من المصادر المختلفة .

(٣) كما يمثل الجانب المدين من حساب التخصيص كيفية تصرف الافراد فيما يحصلون عليه من دخول .

(٤) — ض ع = دخل الافراد القابل للانفاق Disposable personal Income

حساب الحكومــة (د/٣)

(٦) ويمثل الجانب الدائن من حساب الحكومة الموارد المختلفــة المتاحــة للانفـــاق الحكومى .

(٥) ويمثل الجانب المدين من حساب الحكومة كيفية التصرف فى هذه الموارد على بنـــود الانفـــاق المختلفة .

حساب العــالم الخارجى (د / ٤)

(٧) ويمثل الجانب المدين من حساب العالم الخارجى الموارد المتاحة للدولة ووحداتها الاقتصادية المختلفة للاستخدام للحصول على سلع وخدمات من العالم الخارجى .

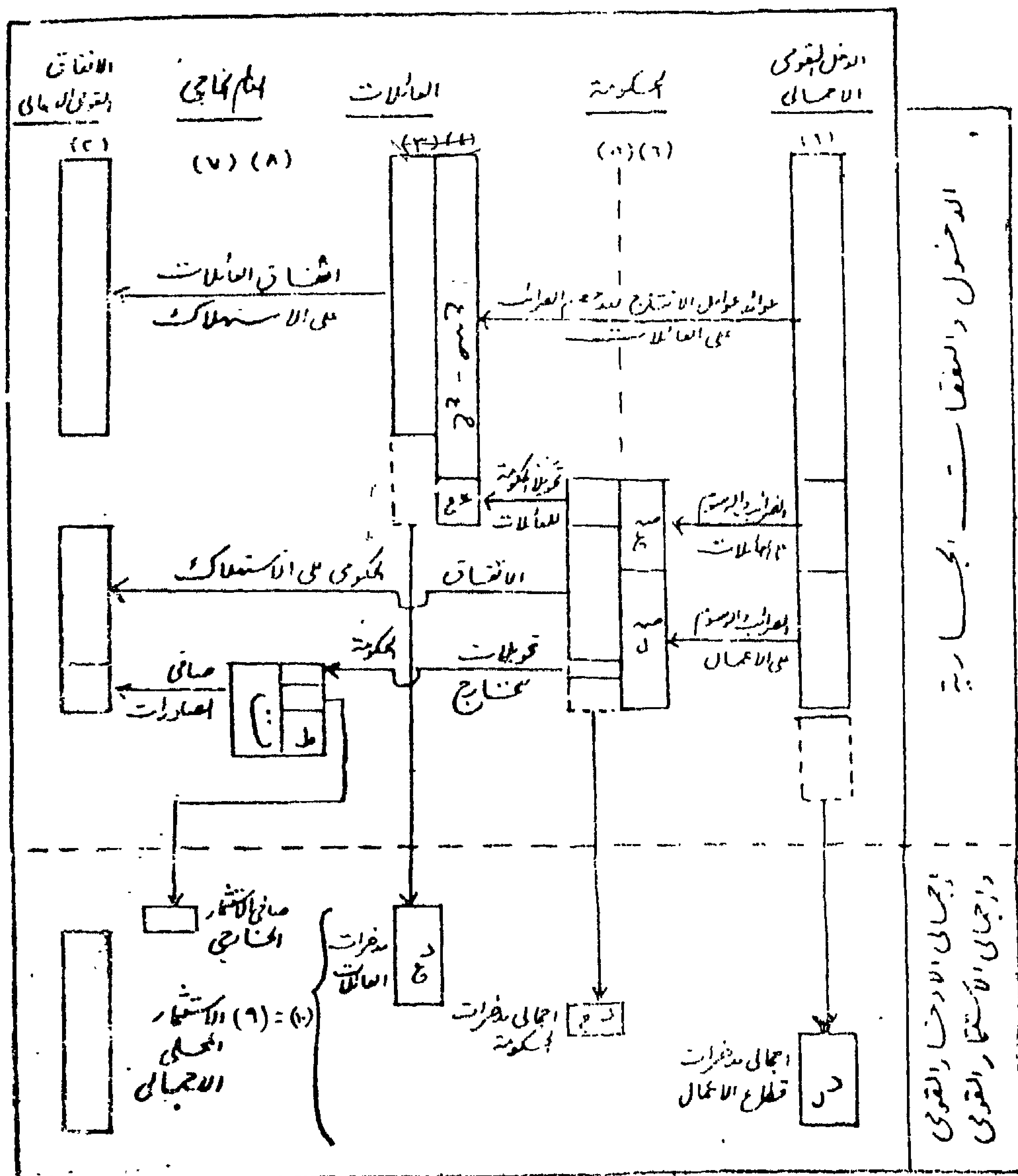
(٨) ويمثل الجانب الدائن من حساب العالم الخارجى كيفية استغلال هذه الموارد لتمويل الواردات والتحويلات للعالم الخارجى .

حساب الاستثمار (د/٥)

ويماثل جانبى حساب الاستثمار متطابقة التوازن فى سوق الرئيسية السـلع .

الادخـــار (١٠ ≡ الاستثمار (٩)

هذا ويمكن تصوير العلاقة بين القطاعات المختلفة والحسابات المختلفة كمابتضح من الشكل الآتى (وقد افترضنا للتبسيط عدم قيــام العائلات بتحويلات للخارج وعدم حصولهم على عوائد عوامل انتاج من الخارج) .



٧ ـ مثـــال رقـمى :

بالاضافة الى البيانات التى ظهرت فى المثال السابق (نقطة ٤) نفرض البيانات التـالية :

أ ـ ان رقم المبيعات الاستثمارية اصبح ٥٠٠ مليون جنيه بدلامن ٤٠٠ مليـون جنيـه .

ب ـ ان الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة بلغت ٢٥٠ مليون جنيه بينما بلغت الواردات من السلع والخدمات ٣٥٠ مليون جنيه .

جـ ـ ان صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج بلغت ٥٠ مليون جنيه .

د ـ ان صافى تحويلات الحكومة للخارج بلغت ٤٠ مليون جنيه .

هـ ـ ان صافى تحويلات العائلات للخارج بلغت ٢٠ مليون جنيه .

والمطلوب تصوير الحسابات القومية للمجتمع .

ويظهر هيكل الحسابات القومية كالآتى (جدول رقم ٥) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ان كل من مدخرات القطاعات المختلفـة (فيما عدا قطاع الاعمال د/١) وصافى الاقتراض من الخارج يمثل المتمم الحسابى اللازم لتوازن الحساب الخاص بكل قطاع . كما يلاحظ ان الواردات تظهر باشارة سالبة فى الجانب الدائن من (د/١) كما تظهر الاعانات باشارة سالبة فى الجانب المدين من نفس الحســاب .

كما يمكن اظهار هيكل الحسابات القومية السابق فى حسابات مستقلة كما سبق وبينا فى بداية هذا الفصل . وقد أظهرنا الهيكل كله فى الشكل الموضح بالجدول رقم (٥) حتى يتثنى للقارىء امكانية تفهم علاقة الحسابات المختلفة ببعضها البعض كما ان الهيكل بهذا الشكل لا يمثل فى واقع الأمر الحسابات الخمسة فقط بل وايضا القيود المحاسبية والتوجيه المحاسـبى اللازم لاظهار العلاقة بينهـا .

الحسابات القومية للمجتمع (جدول رقم ٥)

الدفتر	البيان	الإنتاج حـ/١		التخصيص حـ/٢		الحكومة حـ/٣		العالم الخارجي حـ/٤		الاستثمار حـ/٥	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
س	مبيعات استهلاكية للعائلات		١٣٠٠	١٣٠							
جـ	مبيعات استهلاكية للحكومة		٢٠٠			٢٠٠					
ث ن	مبيعات استثمارية		٥٠							٥٠	
(ث - ث ن)	التغير في المخزون		٢٠٠							٢٠٠	
ت	الصادرات من السلع والخدمات		٢٥٠					٢٥٠			
ط	الواردات من السلع والخدمات		(٣٥٠)						٣٥٠		
ض ن	الضرائب والرسوم على الأعمال	١٥٠					١٥				
ع ن	إعانات الحكومة لقطاع الأعمال	(١٠٠)				١٠٠					
ج	عوائد عوامل الإنتاج	١٨٠٠			١٨٠						
ج ع ت	صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج				٥			٥٠			
د د	مدخرات قطاع الأعمال	٢٥٠									٢٥٠
د ع	مدخرات العائلات			٣٢٠							٣٢٠
د ح	مدخرات الحكومة					١٠					١٠
[ف - ف ن]	صافي الاقتراض من الخارج							١١٠			١١٠
د ع	تحويلات للأفراد للخارج			٢٠					٢٠		
د ح	تحويلات الحكومة للخارج					٤٠			٤٠		
ض ع	الضرائب والرسوم على العائلات			٢٥٠			٢٥٠				
هـ ه	إعانات الحكومة للعائلات				٥	٥					
		٢١٠٠	٢١٠	١٩	١٩٠	٤٠٠	٤٠٠	٤١٠	٤١٠	٧٠	٦٩٠

ويمكن وضع الهيكل السابق فى صورة مصفوفة بما يمكن من اظهار تداخل القطاعات التى تزاول الانشطة الاقتصادية المختلفة (من انتاج واستهلاك واستثمار) فى المجتمع ومدى اعتمادها على بعضها البعض . وتظهر الحسابات القومية للمثال الحالى فى صورة مصفوفة كما هو بين فى الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) . الحسابات القومية على شكل مصفوفة

القطاع المدين / القطاع الدائن	الانتاج (ح/١)	العائلات (ح/٢)	الحكومة ح/٣	العالم الخارجى ح/٤	الاستثمار ح/٥	المجموع
الانتاج (ح/١)	....	١٣٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٧٠٠	٢٤٥٠
العائلات (ح/٢)	١٨٠٠	....	٥٠	٥٠	...	١٩٠٠
الحكومة (ح/٣)	٥٠	٢٥٠	...	...	...	٣٠٠
العالم الخارجى (ح/٤)	٣٥٠	٢٠	٤٠	...	...	٤١٠
الاستثمار (ح/٥)	٢٥٠	٣٣٠	١٠	١١٠	...	٧٠٠
المجموع	٢٤٥٠	١٩٠٠	٣٠٠	٤١٠	٧٠٠	٥٧٦٠

هذا وقد اقتصرنا على اجراء المقاصة بين الضرائب التى يؤديها قطاع الاعمال للحكومة والاعانات . اما باقى العناصر فظهرت كما هى :

ويمثل كل صف من الصفوف فى الجدول الموارد المختلفة لكل قطاع من القطاعات ومصادر الحصول عليها من القطاعات الأخرى ، كما يبين كل عمود من الاعمدة كيفية تصرف كل قطاع فى موارده المتاحة ونصيب كل من القطاعات الاخرى من هذه التصرفات .

واكل رقم فى الجدول السابق وجهتين فهو يمثل باعتباره احد مكونات الصف الواحد دائنية القطاع فى الصف الى القطاع فى العمود المقابل . كما يمثل باعتباره أحد مكونات العمود الواحد مديونية القطاع فى العمود الى القطاع فى الصف المقابل . فالرقم ٢٥٠ فى الصف الثالث والعمود الثانى يمثل اذا ما نظرنا اليه باعتباره احد مكونات الصف الثالث دائنية قطاع الحكومة لقطاع العائلات (قطاع الحكومة دائن وقطاع العائلات مدين) ، كما يمثل باعتباره احد مكونات العمود الثانى مديونية قطاع العائلات لقطاع الحكومة (قطاع العائلات مدين وقطاع الحكومة دائن) ومن ثم يمثل كل رقم احد عناصر الجانب الدائن من حساب قطاع معين وفى نفس الوقت احد عناصر الجانب المدين من حساب قطاع آخر .

هذا وسوف تظهر اهمية هذه الطريقة فى تصوير الحسابات القومية عندما نناقش نظام المدخلات والمخرجات .

٨ ــ تفصيل نشاط كل قطاع :

اقتصرنا حتى الآن على اظهار العلاقات الاقتصادية لكل قطاع بالشكل الذى يمثل نشاط المجتمع ككل ومن ثم قمنا بتصميم الحسابات بالشكل الذى يخدم هذا الغرض وبحيث نستبعد المعاملات الوسيطة بين القطاعات المختلفة . غير اننا بينا فى الفصل السابق أن هناك ثلاث انواع من الأنشطة الاقتصادية : النشاط الانتاجى ، والنشاط الاستهلاكى ، والنشاط لاستثمارى ، والتى يقوم كل قطاع من القطاعات بمزاولتها وذلك بالاضافة الى ما يتم بين القطاعات المختلفة من معاملات مالية . وقد افترضنا حتى الآن أن النشاط الانتاجى والاستثمارى يقتصر على قطاع الأعمال (كما يظهر من حساب الانتاج وحساب الأستثمار فى الهيكل السابق) وأن بقية القطاعات تمارس أساسا أنشطة استهلاكية (بجانب ما تقوم به من مدخرات وتحويلات) .

وفى هذه النقطة سنحاول زيادة تفاصيل هيكل النظـام المحاسـبى بحيث نخصص لكل قطاع ما يلزم من حسـابات لأظهار كل من نشـاطه الانتاجى والاستهلاكى والاستثمارى على حدة بالاضافة الى حساب يلخص معاملاته مع القطاعات الأخرى . وبهذا يكون لكل قطاع أربعة حسـابات كالآتـى :

ا ـ حساب للانتاج : ويبين موارد واستخدامات النشاط الانتاجى بالتفصيل والقيمة المضافة لانتاج المجتمع والتى تنتج عن العمليات الانتاجية التى يزاولهـا القطـاع .

ب ـ حساب التخصيص : ويبين كيفية تصرف القطاع فى مقـدار القيمة المضافة الى جانب ما يحصل عليه من دخول وتحويلات من القطاعات الاخـرى .

حـ ـ حساب راس المـال : ويبين مصادر المدخرات المختلفة للقطاع وكيفية التصرف فيها على أوجه الاستثمار المختلفة .

د ـ حساب المعاملات مع القطاعات الاخـرى : ويبـين معـاملات القطاع مع القطاعات الاخرى

ويبين الجدول رقم (٧) الهيكل المحاسبى لأحد القطاعات فى صورة مصفوفة طبقا لهذا التقسيم .

جدول رقم (٧) — الهيكل المحاسبى لأحد القطاعات

الحساب المدين / الحساب الدائن	حساب الانتاج	حساب التخصيص	حساب رأس المال	حساب المعاملات مع القطاعات الأخرى
حساب الانتاج			١) المبيعات من السلع الاستثمارية . ٢) التغير فى المخزون .	١) المبيعات من السلع الاستهلاكية للقطاعات المحلية . ٢) الصادرات
حساب التخصيص	صافى القيمة المضافة (أى بعد خصم الاهلاك الجارى) .			١) ايرادات الاستثمارات المالية . ٢) التحويلات الجارية من القطاعات الاخرى
حساب رأس المال	اقساط الاهلاك الجارى	المدخرات		١) تحويلات رأسمالية من القطاعات الاخرى ٢) الاقتراض .
حساب المعاملات مع القطاعات الأخرى	١) المشتريات من المستلزمات الوسيطة والواردات . ٢) منتجات القطاع من مستلزمات انتاجه . ٣) الضرائب الغير مباشرة — الاعانات	١) الاستهلاك من السلع والخدمات ٢) المدفوعات لعوامل الانتاج ٣) الضرائب المباشرة . ٤) التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى .	١) تحويلات رأسمالية للقطاعات الاخرى . ٢) الاقراض .	

ويسجل فى الجانب المدين من حساب الانتاج اجمالى تكلفة الانتاج من المستلزمات الوسيطة التى يحصل عليها القطاع من القطاعات الاخرى بما فيها الواردات وقيمة ما ينتجه القطاع من مستلزمات الانتاج لأغراض الاستخدام الخاص ، والضرائب الغير مباشرة بعد خصم الاعانات وأقساط الاهلاك الجارى على الأصول الثابتة . وفى الجانب الدائن من الحساب تسجل مبيعات القطاع للقطاعات الأخرى من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية (بما فيها ما ينتجهالقطاعمن مستلزمات انتاج لاستخدامهالخاص) والتغير فى المخزون وصادرات القطاع للعالم الخارجى . ويمثل الفرق بين جانبى الحسابالقيمة المضافة الصافية (بعد خصم أقساط الاهلاكالجارى).

وتظهر القيمة المضافة فى الجانب المدين من حساب الانتاج وفى الجانب الدائن من حساب التخصيص. وتمثل القيمة المضافة صافى عوائد عوامل الانتاج (بعد خصم الاهلاك) والتى تتكون من الأجور والمرتبات وما فى حكمها والايجارات والفوائد والارباح . وبالأضافة الى هذه العوائد ، يظهر فى الجانب الدائن من حساب التخصيص موارد القطاع من التحويلات الجارية من القطاعات الأخرى بما فيها العالم الخارجى ، وايرادات الاستثمارات المالية (حيث تمثل انتاج قطاعات اخرى) . ويظهر فى الجانب المدين من حساب التخصيص كيفية التصرف فى هذه الموارد كمدفوعات لعوامل الانتاج والنفقات الاستهلاكية للقطاع والضرائب المباشرة على القطاع وتحويلات القطاع للقطاعات الأخرى . ويمثل الفرق بين جانبى الحساب مدخرات القطاع .

وتظهر مدخرات القطاع فى الجانب المدين من حساب التخصيص وفى الجانب الدائن من حساب راس المال . وبالاضافة الى ذلك يظهر فى الجانب الدائن من حساب راس المال كل من اقساط الاهلاك الجارى والتحويلات الراسمالية من القطاعات الأخرى والاقتراض من القطاعات

من القطاعات الاخرى باعتبار كل هذه مصادر لتمويل الاستثمار . ويظهر الجانب المدين من حساب راس المـال كيفية استخدام هذه المصادر فـى شراء سلع راسمالية وزيادة المخزون واجراء تحويلات راسمالية للقطاعات الاخرى واقراض القطاعات الاخرى .

ويمثل حســاب المعاملات مــع القطاعات الأخــرى حلقة الربط بين الحسابات المختلفة ويجعل هذا الحساب مدينا بكل العناصر التى تظهر فى الجانب الدائن من احد الحسابات الثلاث الاولى ولا تظهر فى الجـانب المدين من احد هذه الحسابات . كما يجعل هذا الحساب دائنا بكل العناصر التى تظهر فى الجانب المدين من احد الحسابات الثلاث الأولى ولا تظهـر فى الجانب الدائن من أحد هذه الحسابات . وبذلك يتم ترحيل كل عنصـر لحسابين ، حيث يظهر طرفه المدين فى حساب وطرفه الدائن فى حســاب آخر من الحسابات الأربع السابقة .

هذا وعادة ما يقتصر على تصوير حساب الانتاج لقطاع الأعمال فقط دون القطاعات الأخرى . وذلك لانه يتم تعريف قطاع الاعمال بحيث يشمل كل الوحدات التى تزاول نشاط انتاجى وبصرف النظر عن كونها وحـدات حكومية أو عائلية او تجارية أو صناعية او زراعية . كما جـرت العـادة ايضا على تصوير حساب واحد للعالم الخارجى .

كما انه فى حالة تصوير حسابات القطاعات الأربعة فــى مجموعـة واحدة تمثل الحسابات القومية للمجتمع فان الامر لا يستدعى تصوير حساب « المعاملات مع القطاعات الاخرى » الا لقطاع العالم الخارجى . وبذلك يكون هيكل الحسابات القومية للمجتمع كما يظهر بالجدول رقم (٨) .

جـــــدول رقـــم (٨)

هيكـــل الحسابات القـــومية للمجتـــمع

الحساب / القطاع	الانتاج	تخصيص	رأس المال	المعاملات مع القطاعات الأخرى
الأعمال	⊗	⊗	⊗	
العائلات		⊗	⊗	
الحكومة		⊗	⊗	
العالم الخارجي				⊗

ويتضح من الجدول ان حساب الانتاج يقتصر على قطاع الأعمال ، كما ان حساب المعاملات مع القطاعات الاخرى يقتصر على العالم الخارجي ويمثل الحساب الوحيد لهذا القطاع .

٩ ـــ بعض استخدامات للبيانات التى تظهرها الحسابات القومية :

ركزنا فى النقاط السابقة على كيفية اعداد وتنظيم هيكل الحسابات القومية التى تظهر علاقـــة قطاعات المجتمع ببعضـــها البعض كما توضح الأنشطة الاقتصادية المختلفة لوحداته المتعددة . وسنحاول فى هذه النقطة بيان الهدف من نظام الحســـابات القومية والاستخدامات المختلفة للبيانات التى تحتويها تلك الحسابات .

ويمكن تحديد هدف الحسابات القومية ـــ كهدف أى وسيلة اخرى لامداد البيانات ـــ بأنه امداد البيانات الصالحة فى صورة تجميعية عن النشـــاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة للمساعدة فى رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية :

أ ــ فلا شك ان النظام يؤدى الى توفيرصورة احصائية متناسقةللنشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة . وبمقارنة هذه الصورة على مدار سلسلة من الفترات الزمنية يمكن تتبع التطورات الهامة التى طرأت على متغيرات المجتمعالاقتصادية ومن ثميمكنالاعتماد عليها لرسمالسياسات الاقتصادية السليمة . فكما رأينا فى الفصل الثانى ، يترتب على سياسة الحكومة الاقتصادية والنقدية وكذا على سياسة الوحدات الاقتصادية الاستثمارية وعلى ميول الأفراد الاستهلاكية تغيرات هامة فيما يحصل عليه افراد المجتمع من دخول نتيجة لما يطرأ من تقلبات على النشاطالانتاجى للمجتمع من جراء تطبيق هذه السياسات واشباع هذه الميول .

وتساعد البيانات التى تظهرها نظم الحسابات القومية على مدار سلسلة زمنية معقولة فى دراسة الآثار المختلفة لهذه السياسات والميول على ما يطرأ من تقلبات فى الدخل والاستهلاك والاستثمار بما يساعد فى رسم سياسات افضل للمستقبل وتوجيه ميول افراد المجتمع الى ما يعود عليهم بقدر اكبر من الرفاهية فى المستقبل .

ب ــ تساعد البيانات التى تظهرها الحسابات القومية ــ وخاصة اذا ما امكن اعدادها طبقا لنفس الأسس والمعايير والمفاهيم فى الدول المختلفة ــ على اجراء المقارنات بين الدول بما قد يساعد على الاستفادة من خبرات المتقدم منها فى تنمية مازال منها فى مرحلة النمو . كما تمكن ايضا من اجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة التى تعتبر من الاهمية بمكان بصدد رسم سياسات التبادل الاقتصادى الدولى ومقارنة مدى كفاية ونجاح الانظمة الاقتصادية المختلفة .

ج ــ يمثل نظام الحسابات القومية هيكل متناسق لجمع وتحليل البيانات التجميعية واظهار العلاقة بينهما على أساس من الانشطة

الانتصادية المختلفة — من انتاج و — — وادخار بما يمكن من تقدير المتغيرات والمعاملات الاقتصادية المختلفة مثل علاقة الاستهلاك بالدخل او مقدار الميل الحدى للاستهلاك او الميل الحدى للاستيراد . . وما الى ذلك . ومن ثم يمكن اعتبار النظام كنقطة لقاء بين النظرية الاقتصادية كما ندرسها والامكانيات العملية لتطبيقها . كما يمكن تأسيس النماذج الاقتصادية التجميعية Aggregate economic Model Building على ما تظهره الحسابات القومية من بيانات وعلاقات وبذلك يمكن التنبؤ بالمستقبل .

د — تمكن خاصية تناسق الحسابات القومية من تقدير بعض المقادير الاقتصادية التى لا يمكن التوصل اليها بطريقة مباشرة . فقد رأينا كيف ان المدخرات تمثل ارصدة حسابات القطاعات المختلفة وكيف ان القيمة المضافة يمكن التوصل اليها عن طريق خصم المستلزمات الوسيطة من اجمالى المبيعات النهائية والتغير فى المخزون . ومن ثم تعتبر الحسابات القومية منبع لبعض البيانات الاقتصادية بجانب كونها تقريرا عن البيانات المتعلقة بالانشطة الاقتصادية الفعلية .

هـ — تعتبر الحسابات القومية احد المنطلقات الهامة لدراسة نظرية الاقتصاد التجميعى Macroeconomic Theory . ويظهر ذلك واضحا من العلاقة بين هذا الفصل والفصل الثانى من هذه المذكرات .

١٠ — الاسعار الجارية والاسعار الثابتة فى اعداد الحسابات القومية .

لم نتعرض حتى الآن للتقلبات فى المستوى العام للاسعار وآثارها على بيانات الحسابات القومية . كما لم نتعرض لمشكلة التقلبات فى المستوى العام للاسعار بصدد تحديد الدخل القومى الا فى صورة افتراضية فى الفصل الثانى . . وسنقتصر فى تعرضنا للمشكلة فى هذا الفصل على كيفية تعديل البيانات الظاهرة فى الحسابات القومية للتقلبات فى المستوى العام للاسعار .

غالبا ما يستدعى الأمر لامكان الاستفادة من بيانات الحسابات القومية تعديل هذه البينات للتقلبات فى المستوى العام للاسعار حتى تصبح قابلة للمقارنة على اساس زمنى . فاذا كان الانتاج القومى مثلا يتكون من الآتى فى سنتين متباعدتين (بالمليون وحدة والمليون جنيه بالاسعار الجارية)

السلعة	السنة الأولى		السنة الثانية		الزيادة فى	نسبة
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الوحدات	الزيادة
ملبس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠	٠٠٠	٠٠
مأكل	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٠٠٠	٠٠
مسكن	٥٠	٥٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	٥٠	١٠٠ ٪
خدمات اخرى	٣٠٠	٦٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠	٦٦ر٧ ٪
الانتاج القومى بسعر السوق	١٥٠٠		٤٥٠٠			

فاذا ما قارنا الدخل مقوما بأسعار السوق لكل من السنتين يتبين لنا ان الدخل القومى للسنة الثانية ثلاث اضعاف الدخل فى السنة الأولى اى ٣٠٠ ٪ منه . وهذا لا يعنى بالطبع ان الدخل الحقيقى للمجتمع قد زاد بهذه النسبة ويتضح ذلك من مقارنة الكميات المختلفة للسلع المنتجة فى كل من السنتين (الملبس والمأكل لم يطرأ عليه اى تغيير بينما زادت وحدات المسكن الى الضعف فقط كما زادت وحدات الخدمات اخرى بمقدار ٦٦ر٧٪ فقط) . ومن ذلك يتضح ان اجراء المقارنات بين دخل السنوات المختلفة لا يصح ان يتم على اساس القيمة النقدية للدخل وذلك لما قد يطرأ من تقلبات فى المستوى العام للاسعار ويجب فى الواقع أن يتم على أساس القيمة الحقيقية له ، اى بعد استبعاد اثر التقلبات فى المستوى العام للاسعار. وتستخدم الارقام القياسية للاسعار عادة لأجراء هذا الاستبعاد.

وسوف نفاضل فى هذه الفقرة بمستوى الاختصار بين اربعة من الطرائق المختلفة لاحتساب الارقام القياسية للاسعار ثم نوضح كيفية استخدام الارقام القياسية للحصول على قيمة الدخل بالاسعار الثابتة من قيمته على اساس الاسعار الجارية .

ويمكن تعريف الرقم القياسى للاسعار بأنه نسبة يمكن عن طريقها تحديد العلاقة بين قيمة وحدة النقود فى فترة زمنية معينة (اى القوة الشرائية للنقود) تسمى عادة بفترة او سنة القياس وقيمتها فى فترة زمنية اخرى ، تسمى عادة بسنة الاساس . هذا وقد تكون سنة الاساس لاحقة او سابقة لسنة القياس على حسب الطريقة المتبعة فى تحديد النسبة.

وتمثل هذه النسبة اساسا علاقة بين قيمتين . ويتم احتساب كل من هاتين القيمتين عن طريق اختيار عينة من السلع والخدمات المتوفرة فى اقتصاد معين او سوق معينة او فى بلد معين ، ثم تحديد اسعار كل من هذه السلع والخدمات المكونة لمفردات العينة فى فترتين زمنيتين مختلفتين ، ثم اتباع احدى الطرق الخاصة بتحديد هذه النسبة . وسنناقش اربعة من الطرق الشائعة فى هذا المجال .

ونستخدم الرموز الآتية لتوضيح كل من هذه الطرق .

س أ = سعر السلعة او الخدمة الممثلة فى العينة فى الفترة الزمنية أ ،

حيث أ = صفرا ، ١ ، ٢ ، .. ، ن — ١ ، ن.

ك أ = كمية هذه السلعة او الخدمة فى الفترة الزمنية أ .

Σ = مجموع كل العناصر التالية .

ل = الرقم القياسى للاسعار .

فمثلا Σ س. ك. = مجموع حاصل ضرب كميات واسعار سنة صفر (وهى عادة ما يسمى بسنة الاساس) لكل السلع والخدمات الممثلة فى العينة المختارة .

ا ــ المقاييس الشائعة للاسعار .

هناك اربعة مقاييس شائعة للرقم القياسى للاسعار هى : **مقياس لاسبيرز** Laspeyres ، ومقياس باش Paasche ، **ومقياس فيشر** Fisher ، ومقياس الوزن الثابت Fied weight وتختلف كل من هذه المقاييس فى الكميات المستخدمة كاوزان فى استخراجها .

١ ــ **مقياس لاسبيرز** : ويقوم هذا المقياس على استخراج **متوسط** التغيرات فى الاسعار الخاصة بكمية ثابتة من كل من السلع والخدمات الممثلة فى العينة تعادل كمية سنة الأساس (اى السنة صفر) . وتتخذ معادلة لاسبيرز للرقم القياسى للاسعار الشكل الآتى :

$$\text{ل (لاسبيرز)} = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0} \times 100$$

٢ ــ **مقياس باش للاسعار** : ويقوم هذا المقياس على اساس ايجاد متوسط التغيرات فى الاسعار لكميات مختلفة من السلع والخدمات الممثلة فى العينة . وتختلف الكميات باختلاف سنة القياس لاعتماد هذا **المقياس فى** اعطاء الأوزان لكميات سنة القياس وليس لكميات سنة الاساس . وتتخذ معادلة باش الشكل الآتى :

$$\text{ل (باش)} = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1} \times 100$$

٣ ــ **مقياش فيشر للاسعار** : ويعتبر هذا المقياس المتوسط الهندسى لكل من مقياس لاسبيرز وباش . وتتخذ معادلة فيشر للرقم القياسى للاسعار الشكل الآتى :

$$\text{ل (فيشـــر)} = \sqrt{\frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0} \times \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1}} \times 100$$

٤ - **مقياس الوزن الثابت** : ولا يختلف هذا المقياس كثيرا عن مقياس [illegible] . والاختلاف الرئيسى يرجع الى ان الكميات التى يتم تثبيتها فى هذا المقياس هى كميات سنة معينة تستخدم فى العادة بدلا من كميات سنة الاساس او سنة القياس . ويتخذ هذا المقياس الشكل الآتى :

$$\text{ل}_{\text{ت}} = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_{\text{ت}}}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_{\text{ت}}} \times ١٠٠$$

ونضرب فيما يلى مثالا لتوضيح كيفية استخراج كل من الثلاث الأولى من هذه المقاييس .

نفترض ان العينة التى تم اختيارها تتكون من ثلاث سلع على سبيل التبسيط وكانت البيانات المتعلقة بكمياتها واسعارها كالآتى :

السلعة	س_0	ك_0	س_1	ك_1	($\text{س}_0 \times \text{ك}_0$)	($\text{س}_0 \times \text{ك}_1$)	($\text{س}_1 \times \text{ك}_0$)	($\text{س}_1 \times \text{ك}_1$)
ملبس	١٠	١٠	١٢	١٠	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
مأكل	٢٠	٥	١٨	١٠	١٠٠	٢٠٠	٩٠	١٨٠
مسكن	١٥	٨	٢٠	١٠	١٢٠	١٥٠	١٦٠	٢٠٠
					٣٢٠	٤٥٠	٣٧٠	٥٠٠

وتكون الارقـــام القياسية للاسعار كالآتى :

$$\text{ل (لاسبيرز)} = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0} \% = \frac{٣٧٠}{٣٢٠} \times ١٠٠ = ١١٥٫٦٢٥ \%$$

$$\text{ل (باش)} = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1} \% = \frac{٥٠٠}{٤٥٠} \times ١٠٠ = ١١١٫١١١ \%$$

$$\text{ل (فيشر)} = \sqrt{\frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0} \times \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1}} \times 100$$

$$= \sqrt{\frac{370}{320} \times \frac{500}{450}} \times 100$$

$$\sqrt{1.156 \times 1.111} \times 100 = 100\sqrt{1.284316}$$

$$= 113.248\ \%\ \text{تقريبا}$$

ويلاحظ اختلاف نتيجة كل من الطرق الثلاث عن نظيراتها . وقد ادى ذلك الى ضرورة ايجاد بعض المعايير التى تمكن الباحث من أختيار الافضل من بينها بما يتلاءم مع اهدافه . وهذه المعايير هى :

١ ــ اختبار الانعكاس الزمنى : The time reversal test

ومؤدى هذا المعيار انه اذا كانت اسعار سنة ١٩٦٠ تماثل ضعف اسعار سنة ١٩٥٠ مثلا فلا بد وان تكون اسعار سنة ١٩٥٠ نصف اسعار سنة ١٩٦٠ .ويعنى ذلك ان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٦٠ بالمقارنة بأسعار سنه ١٩٥٠ لابد وان يكون ضعف الرقم القياسى لأسعار ١٩٥٠ بالمقارنة بأسعار ١٩٦٠ . بمعنى انه اذا كانت سنة ١٩٥٠ هى سنة الأساس وسنة ١٩٦٠ هى سنة القياس فان الرقم القياسى يكون ٢٠٠ ٪ بينما اذا كانت ١٩٦٠ هى سنة الأساس و ١٩٥٠ هى سنة القياس يكون الرقم القياسى ٥٠ ٪ بحيث يكون (٥٠ ٪ × ٢٠٠ ٪) يساوى الوحدة . وتوافر هذه الخاصية يمكن من الامتداد بالبيانات المتعلقة بالاسعار الى فترات ماضية والى فترات مستقبلة دون المساس بمختلف العلاقات بين العوامل المتعددة.

ي ـ هذه الخاصية فى كل من مقياس فيشر والوزن الثابت ، بينما لا تتوافر فى كل من مقياس باش ولاسبيرز .

٢ ـ **اختبار الانعكاس الدائرى** The circular test

ويقتضى هذا الاختيار امكانية تغيير سنة الاساس فى سلسلة للارقام القياسية للاسعار تتكون من ثلاث مفردات او اكثر . بمعنى ان يكون حاصل ضرب الرقم القياسى للاسعار من السنة صفر الى السنة رقم ١ بالرقم القياسى من السنة رقم ١ الى السنة رقم ٢ بالرقم القياسى من السنة رقم ٢ الى السنة رقم صفر فان حاصل الضرب لابد وان يساوى الوحدة .

ومثال ذلك ، اذا كان الرقم القياسى لأسعار سنة ١٩٦٩ بالمقارنة بأسعار سنة ١٩٦٨ يعادل ١٥٠ ٪ واذا كان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٧٠ بالمقارنة بأسعار سنة ١٩٦٩ يعادل ٢٠٠ ٪ فان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٦٨ بالمقارنة بأسعار سنة ١٩٧٠ لابد وان يساوى $٣٣\frac{١}{٣}$٪ بحيث يكون الناتج .

$$\frac{١٥٠}{١٠٠} \times \frac{٢٠٠}{١٠٠} \times \frac{٣٣\frac{١}{٣}}{١٠٠} = ١$$

وينطبق هذا الاختيار على سلسلة من الارقام القياسية للاسعار لا تقل عن ثلاثة ارقام . ولا تتوافر هذه الخاصية الا فى مقياس الوزن الثابت .

٣ ـ **اختبار انعكاس العوامل :**

ويتطلب هذا الاختيار ان يكون حاصل ضرب كل من الرقم القياسي للاسعار والرقم القياسى للكمية مساوياً للرقم القياسى للقيمة فمثلا بالنسبة لمقياس لاسبيرز يستدعى هذا الاختيار صحة المعادلة الآتية :

$$\left(\frac{\sum س_١ ك_٠}{\sum س_٠ ك_٠}\right)\left(\frac{\sum س_٠ ك_١}{\sum س_٠ ك_٠}\right) = \frac{\sum س_١ ك_١}{\sum س_٠ ك_٠}$$

وهذا غير صحيح.فالرقم القياسى للقيمة يمكن الحصول عليه باحدى طريقتين

١ ـــ فهو اما يساوى حاصل ضرب رقم لاسبيرز القياسى للاسعار ورقم باآش القياسى لكميات ، اى

$$\left(\frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0}\right)\left(\frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_1 \text{ك}_0}\right) = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0}$$

٢ ـــ وهو اما يساوى حاصل ضرب رقم لاسبيرز للكميات فى رقم باآش القياسى للاسعار بمعنــى .

$$\left(\frac{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0}\right)\left(\frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_1}\right) = \frac{\sum \text{س}_1 \text{ك}_1}{\sum \text{س}_0 \text{ك}_0}$$

ولا تتوافر هذه الخاصية الى فى رقم فيشر وذلك لانه يمثل فى الواقع المتوسط الهندسى لكل من رقمى لاسبيرز وباآش .

وقد اثبتت الدراسات الرياضية على الارقام القياسية انه فى ظــل ظروف معينة فان مقياس لاسبيرز يعطى رقما قياسيا اكبر من القيمة الحقيقية كما يعطى مقياس باآش رقما قياسيا اقل من القيمة الحقيقية، وانه على المدى القصير يصبح مقياس فيشر افضل المقاييس حيث تقترب قيمة الرقم القياسى الناتج عنه من القيمة الحقيقية لذلك الرقم .

ب ـــ الارقــام القياسية للكمية :

تعرضنا لذكر الارقام القياسية دون ان نشير الى ماهيتها بصدد الكلام عن اختيار انعكاس العوامل . وتمثل الارقام القياسية للكمية النســبة

المئوية للتغير فى الكمية اذا ما احتفظنا بالاسعار ثابتة . فالعامل الثابت فى الارقام القياسية للكمية هو السعر بينما العامل المتغير هو الكمية . فاذا رمزنا للرقم القياسى للكمية بالرمز ك تصبح الارقام القياسية الشائعة للكمية كما يأتى :

$$\text{ك (لاسبيرز)} = \frac{\sum \text{س}_{.}\,\text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{.}\,\text{ك}_{.}} \times 100$$

$$\text{ك (باش)} = \frac{\sum \text{س}_{1}\,\text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{1}\,\text{ك}_{.}} \times 100$$

$$\text{ك (فيشر)} = \sqrt{\frac{\sum \text{س}_{.}\,\text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{.}\,\text{ك}_{.}} \times \frac{\sum \text{س}_{1}\,\text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{1}\,\text{ك}_{.}}} \times 100$$

$$\text{ك (ت)} = \frac{\sum \text{س}_{\text{ت}}\,\text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{\text{ت}}\,\text{ك}_{.}} \times 100$$

وبذلك ينتهى هـذا الفصل .



الفصل الخامس

فى

دراســـة مقـــارنة

يهدف هذا الفصل الى دراسة بعض النظم الشائعة للحسابات القومية بصورة مبسطة ومختصرة بما يمكن القارىء من استيعاب الاسس والمبادىء العامة التى يمكن ان تقوم عليها الحسابات القومية . هذا وتقتصر الدراسة اساسا على نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية حيث يعتبر النظام الأكثر شيوعا فى الدول النامية بما فيها جمهورية مصر العربية . ولما كان نظام الامم المتحدة يعبر الى حد كبير عن الفكر الغربى لنظرية الدخل القومى فقد رأينا اختتام هذا الفصل بتوضيح بعض الاسس الرئيسية التى يقـــوم عليها نظام الحسابات القومية فى دول العالم الشرقى ممثلا فى الاتحـــاد الســـوفييتى .

١ ـ اسس تقسيم المعاملات الاقتصادية بغرض اعداد الحسابات القومية :

قبل ان نتطرق الى عرض الاسس العامة التى يقوم عليها نظام الامم المتحدة الجديد سنحاول التفرقة بين بعض الاسس الهامة لتقسيم المعاملات الاقتصادية بما يساعد القارىء على الربط بين النظام السابق شرحه فى الفصل السابق ونظام الامم المتحدة الجـــديد .

ويمكن التمييز بين ثلاث اسس مختلفة لتقسيم المعاملات الاقتصادية عـــموما هـــى :

ا ـ التقسيم على حسب القطاع القائم بالمعاملة : وقد جرت العادة طبقا لهذا الاساس على تقسيم المجتمع الى قطاعات لها دلالة اقتصاديـــة معينة بحيث يمثل الحساب الخاص بكل قطاع مجموعة من المعاملات المميزة

التى تهم المحلل الاقتصادى . وغالبا ما تتم التفرقه بين اربع قطاعات رئيسية طبقا لهذه الطريقة هى :

١ ـــ **قطاع الاعمال :** ويتكون من جميع الوحدات الاقتصادية التى تزاول عمليات الانتاج فى المجتمع وسواء كانت هذه العملية متعلقة بانتاج سلع مادية او خدمات غير مادية وسواء كان الانتاج بغرض الاستهلاك فى الحاضر او بغرض زيادة اصول المجتمع وزيادة قدراته الانتاجية فى المستقبل . ويمكن اعتبار قطاع الاعمال متخصص فى استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة فى العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات النهائية التى تمثل الناتج المجتمع .

٢ ـــ **قطاع العائلات :** ويتكون من مجموع افراد المجتمع بصفتهم كمستهلكين من ناحية وبصفتهم كمستفيدين من عوائد عوامل الانتاج المشتركة فى العملية الانتاجية من ناحية اخرى . ويشمل هذا القطاع ايضا على الهيئات التى لا تعمل بقصد الربح مثل الجمعيات الخيرية وغيرها .

٣ ـــ **قطاع الادارة الحكومية :** ويتكون من الهيئات العامة ومختلف المصالح الحكومية التى تقوم بتادية خدمات جماعية من النوع التقليدى لافراد المجتمع والتى تقترن بسلطة السيادة فى الدولة مثل الامن والعدالة والدفاع . كما قد يشمل القطاع الحكومى احيانا على الخدمات التى تاخذ الحكومة على عاتقها القيام بها لصالح افراد المجتمع ككل دون ان تستهدف من ذلك الربح اصلا .

٤ ـــ **قطاع العالم الخارجى :** ويتكون من جميع الافراد والهيئات والمؤسسات التى تقع خارج الحدود الاقليمية للمجتمع ممن يتعاملون مع القطاعات الثلاثة السابقة عن طريق التبادل التجارى او المالى .

هذا وقد اتبعنا هذا التقسيم القطاعى اساسا فى تصميم نظام الحسابات القومية الموضح فى الفصل السابق .

ب ـ التقسيم على حسب النشاط الاقتصادى : ويمكننا فى هذا الصدد التمييز بين ثلاثة انواع من النشاط الاقتصادى هى :

١ ـ **النشاط الانتاجى :** ويتضمن كل المعاملات المتعلقة بالانتاج فى المجتمع سواء فيما يتعلق بمصادر الحصول عليه او بكيفية التصرف فيه .

٢ ـ **النشاط الاستهلاكى :** ويتضمن جميع المعاملات المتعلقة بالاستهلاك فى المجتمع وسواء فيما يتعلق بمصادر الحصول على السلع والخدمات المستهلكة او بكيفية الحصول على الموارد اللازمة لتمويل الحصول عليها .

٣ ـ **النشاط الاستثمارى :** ويتضمن جميع المعاملات المتعلقة بالمحافظة على ثروة المجتمع من الاصول الراسمالية او زيادتها (او انتقاصها فى بعض الاحيان) وسواء كان ذلك متعلقا بمصدر الحصول على الاصول او كيفيــة تمويلهــــا .

هذا ويرتبط التقسيم على حسب النشاط ارتباطا وثيقا بالتقسيم القطاعى كما بيننا فى الفصل السابق وكما سيتضح فيـما بعـد .

جـ ـ التقسيم على حسب موضوع التعامل : ويمكننا فى هذا الصدد التمييز بين ثلاث انواع من المعاملات .

١ ـ **معاملات سلعية وخدمة :** وتشمل كل المعاملات المنصبة على تـداول السلع والخدمات فى المجتمع وسواء كان ذلك متعلقا بمصادر الحصول عليها او بكيفية التصرف فيها .

٢ ـ **معاملات دخلية وتحويلية :** وتشمل جميع المعاملات المتعلقة بالحصول على الدخول وكيفية التصرف فيها وتنصب هذه المعاملات اساسا على عوامل الانتاج والتحويلات مثل الضرائب والاعـانات .

٣ ـ **معاملات مالية :** وهى المعاملات التى يترتب عليها خلق حقـوق او التزامات ماليــة . هذا ويمكن ان يقوم كل من القطاعات الاربـع

السابقة بأى من هذه الانواع الثلاث من المعاملات .

اما وقد بينا بعض الاسس الهامة لتقسيم المعاملات الاقتصادية، ننتقل الآن لدراسة الهيكل العام لنظام الأمم المتحدة ، وبيان ما قد يكون لـــه مـــن علاقة بالنموذج المبسط الوارد فى الفصل السابق .

٢ ـ نظـام الأمم المتحدة للحسابات القومية (١) .

ظهر نظام الامم المتحدة الموحد للحسابات القومية بصورته الاصـــلية سنة ١٩٥٣ مكونا من ستة حسابات رئيسية تمثل هيكل متناسق يهدف الى اظهار التدفقات الناتجة عن الانشطه الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية فى المجتمع ويربطها بمعاملات المجتمع مع العالم الخارجـــى . وتميـــزت الحسابات الستة بالاختصار والبساطة وتم تعزيزها باثنى عشر جـــدولا تختص ببيان اهم التفصيلات المتعلقة ببعض العناصر الرئيسية فى الحسابات الستة . وكان الهدف من النظام هو امداد اساس موحد لارشاد الاجهزة الاحصائية المختلفة وخاصة فى الدول النامية لتحسين وتطوير البرامـــج الاحصائية واعداد الاحصاءات الاقتصادية التى تمكن من اعداد مجموعة الحسابات على أساس موحد . وكانت الحسابات الستة الرئيسية فى نظام الأمم المتحدة الاصلى للحسابات القوميـــة كالآتى :

١ ـ حساب الانتاج المحـلى : Domestic product Account :

ولا يختلف هذا الحساب فى شىء عن الحساب رقم (١) المبين فى الفصل السابق الا فيما يتعلق باضافة مدخرات قطاع الاعمال لعوائـــد عـــوامل الإنتاج واظهارها فى بند واحد يمثل الانتاج المحلى الصافى بتكلفة عوامل الانتـــاج .

(1) United Nations, A System of Natinal Accounts, studies in Methods, Series F, No. 2, Rev. 3, (New York: U. N., 1968)

٢ ـ حساب الدخل القومي National Income Account :

ويظهر فى الجانب الدائن من هذا الحساب الانتاج المحلى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج كما يتحدد فى الحساب السابق ويضاف اليه عوائد عوامل الانتاج من الخارج . ويظهر فى الجانب المدين من هذا الحساب مكونات هذين المنصرين من اجور ومهايا وما فى حكمها ، ومن دخول ناتجة عن ممتلكات بما فيها الشركات الغير مساهمة،ومن مدخرات الشركات المساهمة من ارباح محتجزة ، والضرائب المباشرة على هذه الشركات ، ودخل الحكومة من ممتلكاتها بعد خصم فائدة الدين العام والفوائد على ديون المستهلك . ويمثل جانبى الحساب المتطابقة الآتية :

الدخل القومى الصافى ≡ الانتاج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج.

٣ ـ حساب تكوين راس المال المحلى Domestic Capital Formation

ويظهر هذا الحساب مصادر تمويل الاستثمار المحلى فى أحد جانبيه وفى الجانب الآخر كيفية استخدام هذه المصادر لتمويل الاستثمارات الثابتة المحلية والزيادة فى المخزون .

٤ ـ حساب قطاع العائلات والهيئات الخاصة التى تهدف الى الربح

Households and private non-profit Institutions

ويظهر الحساب فى احد جانبيه موارد القطاع من الدخول المختلفة والتحويلات وفى الجانب الآخر كيفية التصرف فى هذه الموارد . وينقسم الحساب الى مرحلتين المرحلةالأولى تختص ببيان المعاملات الجاريةوالثانية تختص ببيان المعاملات الراسمالية .

٥ ـ حساب قطاع الحكومة General Government

ويظهر معاملات الحكومة على نمط الحساب السابق .

٦ ـ حساب العالم الخارجى External Transactions

ويظهر فى الجانب المدين منه مديونية العالم الخارجى بالصادرات وصافى

دخول عوامل الانتاج من العالم الخارجي والتحويلات من العالم الخارجي ويظهر فى الجانب الدائن دائنية القطاع بالواردات والتحويلات للخارج وصافى الاقراض للخارج . ويعد الحساب على مرحلتين الاولى للمعاملات الجارية والثانية للعمليات الراسمالية .

ويتضح من ذلك ان تقسيم الحسابات فى نظام الامم المتحدة الاصلى كان يقوم على اساس قطاعى كما اتبعنا فى الفصل السابق .

أ ــ نظام الامم المتحدة الجديد .

ظهرت تطورات عديدة فى نظم المحاسبة القومية فى السنوات التالية لظهور نظام الامم المتحدة الاصلى ، وظهرت الحاجة الى بيانات اقتصادية اكثر تفصيلا وخاصة فيما يتعلق بعلاقة التدفقات السلعية بالتدفقات المالية. كما تطورت نظم المدخلات والمخرجات وقام العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بمحاولات اعداد جداول تشابك النشاط الاقتصادى على اساس نظام المدخلات والمخرجات . كل ذلك ادى فى مجموعه الى ضرورة تعديل نظام الامم المتحدة ليأخذ هذه التطورات فى الحسبان ويسهم فى تنمية احصائيات الدخل القومى وتحسين مستواها بما يخدم التطورات الجديدة ، وخاصة فى الدول النامية التى تفتقد اجهزتها الاحصائية الارشاد والتوجيه . وصدر نظام الامم المتحدة الجديد فى سنة ١٩٦٨ ليكون بمثابة الاداه التوجيهية والارشادية فى هذا المضمار .

ويقوم نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية على أساس تقسيم المعاملات الاقتصادية طبقا لنوع النشاط من ناحية وطبقا للقطاع الذى يقوم بالمعاملة من ناحية اخرى كما تتم التفرقة فى بعض الاحيان بين المعاملات طبقا لطبيعة المعاملة . فطبقا لنوع النشاط يتم التفرقة بين كل من النشاط الانتاجى ، والنشاط الاستهلاكى والنشاط الاستثمارى ، والنشاط مع العالم الخارجى . بينما يتم التفرقة من جهة اخرى بين النشاط الانتاجى لقطاع

الصناعة ، وقطاع الخدمات الحكومية ، وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وقطاع العائلات ، والتي تمثل في مجموعها النشاط الانتاجي للمجتمع . كما تتم التفرقة بين النشاط الاستهلاكي للعائلات والنشاط الاستهلاكي للحكومة ، والنشاط الاستهلاكي لقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح والتي تمثل في مجموعها النشاط الاستهلاكي للمجتمع .

اما فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري فيتم التمييز بين القطاعات التي تكون في مجموعها مصادر تمويل الاستثمارات في المجتمع من ناحية والقطاعات التي تقوم بالعمليات الاستثمارية في المجتمع من ناحية اخرى.

اما المعاملات مع العالم الخارجي لقطاعات الاقتصاد القومي ككل فيتم تجميعها في حساب واحد . ومن ثم يتكون الهيكل الجديد لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية اساسا من ستة حسابات رئيسية يتم أعداد كل منها على عدة مستويات او لعدة قطاعات او على اساس طبيعة المعاملات . كما يتضح من الجدول رقم (٩) .

هذا ويمكن تلخيص الهيكل المذكور في صورة اربع حسابات رئيسية للاقتصاد القومي ككل The Four Accounts of the Nation على حسب طبيعة النشاط كالآتي :

١ ــ **حساب الانتاج:** ويختص باظهار الانتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه .

٢ ــ **حساب الدخل والتخصيص :** ويختص باظهار مصادر الحصول على الدخل وكيفية التصرف فيه لاغراض الاستهلاك والادخار .

٣ ــ **حساب الاستثمار :** ويختص باظهار تكوين راس المال الاجمالي ومصادر تمويله .

جـــدول رقـــم (٩)

هيكل نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية

القطاع / الحساب	الاقتصاد القومي	الصناعة	الحكومة	الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	العائلات	المشروعات الغير مالية (مساهمات وشبه مساهمة)	المشروعات المالية	موضوع المعاملات: سلع وخدمات
(١) الإنتاج	حساب الانتاج المحلي الاجمالي والانفاق عليه	حساب الانتاج الاجمالي بما فيه المستلزمات الوسيطة	حساب الانتاج منتج الخدمات الحكومية	حساب الانتاج منتجو الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	حساب الانتاج الخدمات المنزلية لقطاع العائلات			حساب السلع و حساب الخدمات: حساب العرض (الى المستخدمين)
(٢) الانفاق الاستهلاكي		المستلزمات الوسيطة	الانفاق النهائي على السلع والخدمات	الانفاق النهائي على السلع والخدمات	الانفاق النهائي على السلع والخدمات			الطلب النهائي على السلع والخدمات لغرض الاستهلاك
(٣) الدخل والانفاق			حساب الدخل والانفاق	حساب الدخل والانفاق	حساب الدخل والانفاق	حساب الدخل والانفاق	حساب الدخل والانفاق	
(٤) تكوين رأس المال	حساب رأس المال الجانب الحقيقي	التكوين الرأسمالي الاجمالي						الطلب النهائي على السلع والخدمات لأغراض تكوين رأس المال
(٥) تمويل تكوين رأس المال	حساب رأس المال الجانب المالي		حساب رأس المال	حساب رأس المال	حساب رأس المال	حساب رأس المال	حساب رأس المال	
(٦) المعاملات مع العالم الخارجي	حساب المعاملات مع العالم الخارجي							

٤ ـ **حساب العالم الخارجي** : ويختص باظهار معاملات المجتمع مع المجتمعات الاخرى .

وبالتالى يمكن اظهار هيكل نظام الامم المتحدة الجديد فى صورة مصفوفة [وعلى اساس البيانات الواردة فى كل من الجدولين ٥ ، ٦ فى الفصل السابق] كما هو هو مبين بالجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية

الحساب المدين / الحساب الدائن	الانتاج	الدخل والتخصيص	الاستثمار	العالم الخارجي	المجموع
الانتاج		١٥٠٠	٧٠٠	٢٥٠	٢٤٥٠
الدخل والتخصيص	١٨٥٠			٥٠	١٩٠٠
الاستثمار	٢٥٠	٣٤٠		١١٠	٧٠٠
العالم الخارجي	٣٥٠	٦٠			٤١٠
المجموع	٢٤٥٠	١٩٠٠	٧٠٠	٤١٠	٥٤٦٠

وبمقارنة الجدول رقم (٦) فى الفصل السابق مع الجدول رقم (١٠) نجد ان الاختلاف الرئيسى بينهما هو ادماج القطاع الحكومى وقطاع العائلات ـ والتى تمثل فى نموذج الحسابات القومية فى الفصل السابق قطاعات استهلاكية اساسا ـ للحصول على قيود حساب الاستهلاك فى نظام الأمم المتحدة . ويترتب على ادماج القطاع الحكومى وقطاع العائلات ضرورة استبعاد المعاملات الوسيطة بينهما والتى تمثل فى مجموعها ٣٠٠ مليون جنيه وتتمثل فى مديونية الحكومة للعائلات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ودائنية الحكومة للعائلات بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه والأولى تمثل الاعانات للعائلات والثانية تمثل الضرائب على العائلات .

ب ـ اضافة صافى الاصول القومية :

يمكن تمثيل الميزانية العمومية لقطاع معين او لمجموعة من القطاعات التى تكون اقتصاد معين بالمعادلة الآتيـــة :

[صافى الاصول الملموسة بعد خصم مجمع الاهلاك + فائض الحقوق الماليـــة على الالتزامات المالية = صافى الاصول = راس المال]

وتتكون صافى الاصول فى نهاية فترة معينـــة من :

صافى الاصول فى بداية الفترة + صافى الاستثمار خلال الفترة (بعد خصم الاهلاك) + فرق التقويم اللازم لتعديل قيمة الاصول والالتزامات للاسعار السائدة فى نهاية الفـــترة .

كمـــا يمكن التوصل الى راس المال فى نهاية فترة معينة عن طريق :
[راس المال فى بداية الفترة + المدخرات الجديدة خلال الفترة + فرق التقـــويم كما فى المعادلة السابقة] .

وحيث انه كما سبق ورأينا ، الادخار = الاستثمار ، فانه يمكننا التوصل الى صافى الاصول فى نهاية الفترة عن طريق القيود فى حساب الاستثمار وفروق التقويم . ومن ثم يمكن اضافة الاصول القومية لهيكل الحسابات القومية بحيث يصبح ممثلا لتدفقات الموارد الاقتصادية والمخزون منها معا بدلا من اقتصاره على اظهار التدفقات فقط .

وبفرض ان صافى اصول المجتمع بلغت فى بداية الفترة فى المثـــال السابق ٥٠٠٠ مليون جنيه وان فرق تقويم هذه الاصول لاختلاف الأسعار فى نهاية الفترة عن بدايتها بلغ ٢٥ مليون جنيه ، فان هيكل الحسابات القومية بما فيها بيانات الميزانية يظهر كالآتى (جدول رقم ١١)

وتظهر البيانات الواردة بالجدول السابق (جدول رقم ١٠ فى المستطيل الذى يتوسط الجدول وتحتفظ بدلالتها كما فى الجدول السابق . ويمثل

الصفة الممثل للاستثمار فى الجدول رقم (١١) ما طرأ على صافى اصول المجتمع من تغيرات خلال الفترة طبقا لمصدر هذه التغيرات. فقد بدأت الفترة بصافى اصول قدره ٥٠٠٠ جنيه واضيف الى ذلك مدخرات النشاط الانتاجى وفائض النشاط الاستهلاكي ثم صافى ما حصل عليه المجتمع من موارد لتمويل استثماراته من الخارج ثم فروق تقويم الاصول لاختلاف اسعار نهاية المدة عن بدايتها .

جدول رقم (١١)

هيكل نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية

الحسابات المدينة / الحسابات الدائنة	صافى الاصول أول الفترة	الانتاج	الدخل والتخصيص	الاستثمار	العالم الخارجي	فروق التقويم	صافى الاصول آخر الفترة
صافى الاصول أول الفترة				٥٠٠٠			
الانتاج			١٥٠٠	٧٠٠	٢٥٠		
الدخل والتخصيص		١٨٥٠			٥٠		
الاستثمار	٥٠٠٠	٢٥٠	٢٤٠		١١٠	٢٥	٥٧٢٥
العالم الخارجي		٢٥٠	٦٠				
فروق التقويم				٢٥			
صافى الاصول آخر الفترة				٥٧٢٥			

كما يمثل للاستثمار طبيعة الاضافات الى صافى اصول المجتمع من استثمارات فى اصول ثابتة وتغير المخزون وفروق تقويم .

ولا يقتصر نظام الامم المتحدة على هذه الصورة التجميعية المختصرة ، بل يتم تحليل كل من هذه الحسابات الى عناصره بطريقة تفصيلية الى ان تصل المصفوفة التي تمثل الهيكل الرئيسى لنظام الامم المتحدة الجديد الى رتبه ٨٨ × ٨٨ ، اي لتحوى على ٨٨ صف ، ٨٨ عمود كل زوج منها يمثل فى الواقع حساب لنشاط اقتصادى معين او لمورد اقتصادى معين او مفهوم اقتصادى معين . فالخطوة التالية فى التقسيم مثلا يمكن ان يترتب عليها تقسيم بعض الحسابات الظاهرة فى الجدول رقم (١١) كالآتى .

صافى اصول اول الفترة — صافى الحقوق المالية / صافى الاصول الملموسة

الانتـــاج — السـلعة / النشـــاط

الدخل والتخصيص — السلع الاستهلاكية / الدخل والانفاق

وهكذا . ويترتب على ذلك ان يظهر هيكل الحسابات القومية ممثلا فى عدد اكبر من الحسابات المختلفة الذى يهدف كل منها لأداء غرض معـــين او سد حاجة معينة الى بيانات . فالانتاج مثلا اما يمثل سلع وخدمات يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة كما انه يمكن ان ننظر اليه على اساس انه نشاط يترتب عليه انتاج سلع وخدمات معينة . وكل من النوعـــين مـــن البيانات (على اساس السلعة او على اساس النشاط) يخدم هدفاً معين. فبيانات السلع تمكن من تحديد مقدار المنتج من كل منها وكيفية التصـــرف فيه بينما بيانات النشاط تمكن من تحديد مساهمة كل نشاط فى انتـــاج السلع المختلفة وكيفية التصرف فى قيمة انتاجه .

جـ ـ تحليل الحسابات الأربعة الرئيسية فى هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد.

سنحاول فى هذه النقطة بيان كيفية تقسيم الحسابات الأربع الرئيسية التى تمثل هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد كما تظهر فى مرحلتها التحليلية الثانية المبينة فى الفقرة السابقة عن طريق مثال تطبيقى .

فيما يلى بعض البيانات المتعلقة باقتصاديات احد المجتمعات خلال السنة المنتهية فى ٣٠ /٦/ ١٩٧١ .

١ ــ بلغت القيمة السوقية للسلع والخدمات الناتجة عن النشــاط الانتاجى فى المجتمع خلال الفترة ٦٠٠ مليون جنيه وذلك بما فيها مــن مستلزمات انتاج وسيطة مصنعة قيمتها ٢٨٠ مليون جنيه ، وبما فيها ١٠٠ مليون جنيه تمثل تكلفة الخدمات الحكومية لجموع افراد المجتمع (تعــليم ــ صحة ــ رعاية اجتماعية...) خلال الفترة، وبما فيها ١٠ مليون جنيه تمثل نفقات الحكومة المباشرة للقيام بوظائفها فى الخارج .

٢ ــ بلغ اجمالى القيمة السوقية للسلع المنتجة والمستوردة من الخارج خلال الفترة ٦٤٠ مليون جنيه منها ٥٠٠ مليون جنيه منتج محليا والباقى يمثل قيمة الواردات بما فيها الرسوم الجمركية البالغ قيمتها ٦٥ مليون جنيه وقد تم استخدام هذه السلع كالآتى :

٢٨٠ مليون جنيه كمستلزمات وسيطة للانتــاج .

٢٣٥ مليون جنيه للاستهلاك

٢٠ مليون جنيه للزيــادة فى المخــزون .

٥٠ مليون جنيه تمثل اجمالى الأستثمارات فى اصول ثابتة

٥٥ مليون جنيه للصادرات

٣ ــ بلغ اجمالى الانفاق الخاص والعام على السلع والخدمات بقصد الاستهلاك النهائى ٣٣٥ مليون جنيه منها ١٠٠ مليون جنيه تمثل انفــاق الحكومة على الخدمات التى انتجتها .

٤ ــ بلغت القيمة الاجمالية للانتاج المحلى بما فيها الرسوم الجمركية على الواردات ٣٧٥ مليون جنيه ، كما بلغت اقساط الاهلاك الجارى على اصول المجتمع الثابتة ١٠ مليون جنيه ، وبلغت صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج ٣٥ مليون جنيه ، كما بلغت قيمة صافى التحويلات للخارج ١٠ مليــون جنيــه .

٥ ــ بلغت قيمة الزيادة فى الحقوق المالية (من نقدية،وحسابات ايداع،

وائتمان تجارى ، وقروض طويلة الاجل ... الخ) للقطاعات المحلية ٩٠ مليون جنيه ، ولقطاع العالم الخارجى ١٠ مليون جنيه ، بينما بلغت الزيادة فى الالتزامات المالية للقطاعات المحلية ٩٥ مليون جنيه ، ولقطاع العالم الخارجى ٥ مليون جنيه .

وتستخدم هذه البيانات لتصوير هيكل الأمم المتحدة للحسابات القومية الشبه تفصيلى كما يظهر فى الجدول رقم (١٢) . وبفحص الجدول نلاحظ الآتى (تجاهل الارقام الظاهرة فى دوائر مؤقتا) :

فيما يتعلق بالنشـــاط الانتاجى :

وكما يتضح من الجدول تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط الأنتاجى الـــى حســـابين :

(١) ويمثل مصادر الحصول على السلع المختلفة واستخدامها فـــى الاغراض المختلفة ، حيث يمثل العمود الأول مصادر الحصول على السلع عن طريق الانتاج (٥٠٠ مليون) وعن طريق الاستيراد (١٤٠ مليون منها ٦٥ مليون تمثل رسوم جمركية) . كما يبين الصف الأول كيفية استخدام هذه السلع فى الاستخدامات المختلفة (انظر رقم ٢ فى رأس المثال) .

جدول رقم (١٢) . هيكل نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية

الحساب المدين / الحساب الدائن	الانتاج: (١) السلع	الانتاج: (٢) النشاط	الدخل والتخصيص: (٣) السلع الاستهلاكية والخدمات	الدخل والتخصيص: (٤) الدخل والتخصيص	الاستثمار (تكوين رأس المال): (٥) الزيادة في المخزون	الاستثمار (تكوين رأس المال): (٦) اجمالي الاستثمار الثابت	الاستثمار (تكوين رأس المال): (٧) المعقود والالتزامات المالية	الاستثمار (تكوين رأس المال): (٨) تمويل رأس المال	العالم الخارجي: (٩) العمليات الجارية	العالم الخارجي: (١٠) العمليات الرأسمالية	المجموع
١ - السلع		٢٨٠	٢٣٥		٢٠	٥٠			٥٥		٦٤٠
	(صفر)		(٢٧٥)			(٧٠)			(٥٥)		
٢ - النشاط	٥٠٠			١٠٠							٦٠٠
٣ - السلع الاستهلاكية والخدمات				٢٢٥							٢٢٥
	(٢٦٥)		(صفر)			(١٠٠)			(٣٥)		
٤ - الدخل والتخصيص	٦٥	٢١٠						١٠٠	٣٥		٤٠٠
٥ - الزيادة في المخزون								٢٠			٢٠
٦ - اجمالي الاستثمار الثابت								٥٠			٥٠
			(٥٥)			(صفر)			(١٠)		
٧ - المعقود والالتزامات المالية								٩٠		١٠	١٠٠
٨ - تمويل رأس المال				٥٠			٩٥				١٥٠
٩ - العمليات الجارية	٧٥	١٠		١٠							٩٥
	(٨٥)		(١٠)			([illegible])			(صفر)		
١٠ - العمليات الرأسمالية							٥		٥		١٠
المجموع	٦٤٠	٦٠٠	٣٣٠	٤٠٠	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	٩٥	١	

(٢) ويمثل موارد واستخدامات النشاط الانتاجى . ويمثل العمود رقم (٢) الاستخدامات المختلفة للنشاط الانتاجى من مستلزمات وسيطة ٢٨٠ مليون جنيه) وخدمات عوامل انتاج (٣١٠ مليون جنيه) وما تكلفة انتاج الخدمات الحكومية لاداء وظائفها بالخارج (١٠ مليون جنيه) . ويظهر الصف رقم (٢) مكونات انتاج النشاط الانتاجى من سلع (٥٠٠ مليون جنيه). وخدمات (١٠٠ مليون جنيه).

فيما يتعلق بالنشاط الاستهلاكى :

ويلاحظ من الجدول انه تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط الاستهلاكى الى حسابين :

(٣) يبين مصادر تمويل الانفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات (صف رقم ٣) كما يبين مصادر الحصول على السلع والخدمات المستهلكة (عمود رقم٣) — من الانتاج من السلع ٢٣٥ مليون جنيه ومن خدمات الحكومة (١٠٠ مليون جنيه) .

(٤) وبين صافى الدخل القومى وكيفية التصرف فيه . ويمثل الصف رقم (٤) اجمالى الدخل المحلى (٦٥ + ٣١٠) الذى اذا ما خصمنا منه الاهلاك (١٠ مليون جنيه) لتوصلنا الى صافى الدخل المحلى ، واذا ما اضفنا الى ذلك صافى عوئد عوامل الانتاج من الخارج (٣٥ مليون) لتوصلنا الى صافى الدخل القومى .

كما يظهر العمود رقم (٤) كيفية التصرف فى اجمالى الدخل القومى على الاستهلاك من السلع والخدمات (٣٣٥ مليون جنيه) وعلى المدخرات (٥٥ مليون توصلنا اليها كرصيد) وعلى التحويلات للخارج (١٠ مليون جنيه)

فيما يتعلق بالنشاط الاستثمارى :

تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط الاستثمارى الى اربعة حسابات .

(٥) ويمثل التغير فى المخزون ومصدر هذا التغير

(٦) ويمثل اجمالى الاستثمار فى الاصول الثابتة ومصدر الحصول عليها.

(٧) ويمثل الصف رقم (٧) الزيادة فى الحقوق المالية للقطاعات المحلية (٩٠ مليون) والزيادة فى الحقوق المالية للعالم الخارجى (١٠ مليون) بينما يمثل العمود رقم (٧) الزيادة فىالالتزاماتالمالية للقطاعات المحلية (٩٥مليونجنيه) والزيادة فى الالتزامات المالية للعالم الخارجى (٥مليون)

(٨) ويظهر الصف الثامن مصادر تمويل الاستثمارات المختلفة من مدخرات (٥٥ مليون) ومن زيادة فى الالتزامات المالية للقطاعات المحلية (٩٥ مليون جنيه).كما يمثل العمود الثامن كيفية التصرف فى مصادر التمويل من زيادة فى المخزون (٢٠ مليون) وزيادة صافية فى الاستثمارات الثابتة (٥٠ مليون — ١٠ مليون) وزيادة فى الحقوق المالية (٩٠ مليون) .

فيما يتعلق بالعالم الخارجى :

تم تقسيم المعاملات مع العالم الخارجى الىنوعين خصص لكل منها حساب مستقل .

(٩) وبين العمليات الجارية للعالم الخارجى حيث يمثل الصف رقم (٩) الواردات من السلع والخدمات (٧٥ مليون) والانفاق الحكومى المباشر فى الخارج (١٠ مليون) وصافى تحويلات الافراد والحكومة للخارج (١٠ مليون) كما يبين العمود رقم (٩) مصادر تمويل العمليات السابقة من صادرات (٥٥ مليون) وصافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج (٣٥ مليون) وصافى الاقتراض من الخارج (٥ مليون) .

(١٠) ويبين العمليات الرأسمالية مع العالم الخارجى حيث يظهر فى فى الصف رقم(١٠)الزيادة فى الالتزامات الماليةللعالم الخارجى (٥ مليون)

والاقتراض من الخارج ٥ مليون والتى تكون فى مجموعها الزيادة فى الحقوق المالية لقطاع العالم الخارجى (١٠ مليون) كما تظهر فى العمود رقم (١٠) .

فيما يتعلق بالأرقام داخل الدوائر :

تمثل الأرقام الظاهرة فى الدوائر المعاملات الصافية لكل نشاط مع الأنشطة الأخرى ومن ثم فهى تمثل حلقة الربط بين الجدول رقم (١١) والحسابات الأربع الرئيسية التى يقوم عليها نظام الأمم المتحدة الجديد . لاحظ ان القيود بين الحسابات الممتدة لنشاط واحد [انتاجى ، استهلاكى ، استثمارى ، العالم الخارجى] يتم استبعادها كمعاملات وسيطة بين وحدات النشاط الواحد . فمثلا رقم الـ ٢٨٠ مليون الظاهرة فى صف السلع وفى عمود النشاط تمثل منتجات انتجها النشاط الانتاجى من سلع خاصة لاستخدامها فى عملياته الانتاجية ومن ثم فهى لا تمثل منتج نهائى ويترتب على ذلك ضرورة استبعادها بصدد اعداد الحساب التجميعى للنشاط الانتاجى

هذا ويظهر الحسابات الاربعة فى صورة تجميعية للمثال تحت البحث كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

الحسابات الاربعة الرئيسية فى نظام الأمم المتحدة الجديد

الحساب المدين / الحساب الدائن	الانتاج	الدخل والتخصيص	الاستثمار	العالم الخارجى	المجموع
الانتاج		٣٣٥	٧٠	٥٥	٤٦٠
الدخل والتخصيص	٣٧٥		١٠ـــ	٣٥	٤٠٠
الاستثمار		٥٥		١٠	٦٥
العالم الخارجى	٨٥	١٠	٥		١٠٠
المجموع	٤٦٠	٤٠٠	٦٥	١٠٠	

ء ـ اهداف نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية :

لا نختلف اهداف نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية كثيرا عن اهداف النظام الأصلى ؛ فكلاهما يهدف الى امداد اسس موحدة لاعداد احصائيات الدخل القومى فى الدول المختلفة طبقا لتوجيهات وارشادات محددة . غير ان النظام الجديد بنظرته الاوسع لفروع النشاط الاقتصادى المختلفة وتحليله الاكثر تفصيلا لأوجه هذا النشاط ادى إلى امكانية امداد مقدار اكبر من البيانات الهامة والضرورية لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادى طبقا لأسس موحدة ومعايير محددة . ويمكن تلخيص اهداف النظام الجديد فى الاتى :

١ ـ يهدف الهيكل العام للنظام والذى يعتمد اساسا على اربعة حسابات الى ارشاد الدول المختلفة ـ عن طريق التفصيل المرحلى لهذه الحسابات الاربعة الى حسابات فرعية ثم جزئية ثم تحليلية ـ التى ترغب فى زيادة تفصيل نظم حساباتها القومية الى طريقة هامة ومبسطة وموحدة لاجراء هذا التفصيل .

٢ ـ يهدف النظام الجديد الى امداد تعاريف محددة واسس موحدة لعناصر الحسابات القومية المختلفة واساس قيدها فى الحسابات وتوقيت هذا القيد بما يترتب عليه ازالة الكثير من الخلط بين المفاهيم المختلفة وعدم دقة التوجيه المحاسبى وذلك يؤدى قطعا الى زيادة امكانية الاعتماد على البيانات القومية .

٣ ـ يشمل النظام الجديد على بيانات متعلقة بالتغيرات التى تطرأ على المخزون من المواد الاقتصادية فى المجتمع (الثروة القومية) . ورغم عدم معالجة النظام للمشاكل المتعلقة بالمفاهيم الأساسية وكيفية الحصول على البيانات المتعلقة بالثروة القومية وعدم احتوائه على بيانات تفصيلية عن كيفية اعداد الميزانيات القومية ، فانه ولا شك قد اتخذ خطوة هامة

ومفيده فى هذا المجال حيث ادمج البيانات عن التغيرات فى المخزون من الثروه فى الهيكل الرئيسى للحسابات القومية .

٣ ــ النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية (١) :

اصدر مركز تنمية الصناعة للدول العربية « النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية » فى يناير ١٩٧١ . ويستمد النظام المقترح تطبيقه فى دول الجامعة العربية هيكله الأساسى من نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية . ويتكون النظام المقترح من اربعة حسابات رئيسية يتم اعدادها جميعا على المستوى القومى وهى :

الحساب الأول : الناتج المحلى الاجمالى والانفاق : وهو الحساب الاول من المجموعة الأولى الخاصة بالحسابات المجمعة للدولة Consolidated Accounts for the nation فى نظام الأمم المتحدة الجديد (وهو ما سميناه حساب الانتاج بصدد شرح نظام الامم المتحدة) .

الحساب الثانى : الدخل القومى المتاح وتخصيصاته : وهو الحساب الثانى من المجموعة الأولى من نظام الأمم المتحدة الجديد (وهو ما سميناه حساب الدخل والتخصيص فى البنود السابقة) .

الحساب الثالث : حساب تمويل الاستثمار : وهو الحساب الثالث من المجموعة الأولى من نظام الأمم المتحدة الجديد (وهو ما اسميناه حساب الاستثمار) .

الحساب الرابع : حساب الصفقات الخارجية : وهو حساب المعاملات مع العالم الخارجى فى نظام الامم المتحدة الجديد .

ويظهر الجدول التالى كل من هذه الحسابات الأربعة والعلاقة بينها (جدول رقم ١٣) .

---

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يناير ١٩٧١ .

(جدول رقم ١٣)

هيكل نظام الحسابات القومية لدول جامعة الدول العربية *

(المجموعة الأولى من نظام حسابات الأمم المتحدة الجديد)

الحساب	(١) الانتاج المحلي الاجمالي والانفاق		(٢) الدخل القومي المتاح وتخصيصه		(٣) تمويل رأس المال		(٤) الصفقات الخارجية	
البيان	الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة التي يتحملها المشترون	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة التي يتحملها المشترون	تخصيص الدخل المتاح	الدخل المتاح	التراكم الاجمالي	تمويل التراكم الاجمالي	الايرادات نقاط الخصوم المالية	المدفوعات نقاط الأصول المالية
عوائد العاملين بأجر	xxx			xxx				
فائض التشغيل	xxx			xxx				
استهلاك رأس المال الثابت	xxx					xxxx		
الضرائب الغير مباشرة	xxx			xxx				
ناقصا الاعانات	(xxx)		xxx					
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي		xxxx	xxx					
هيئات خاصة لا تهدف إلى الربح		xxx	xxx					
الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات		xxx	xxx					
الزيادة في المخزون		xxx			xxx			
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي		xxx			xxx			
صادرات السلع والخدمات		xxx					xxx	
ناقصا واردات السلع والخدمات		(xxx)						xxx
الادخار			xxx			xxx		
صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج				xxx			xxx	
صافي عوائد عوامل الانتاج إلى الخارج				(xxx)				xxx
تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي				xxx			xxx	
تحويلات جارية أخرى إلى العالم الخارجي				(xxx)				xxx
صافي مشتريات الأصول المنتجة من الخارج					xxx			xxx
صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج						xxx	xxx	
صافي الاقراض إلى العالم الخارجي					xxx			xxx

* لا يحتوى هذا الهيكل على المعاملات فى الاصول والخصوم المالية سواء محليا (فى حساب راس المال) او خارجيا (فى حساب الصفقات الخارجية) .

ا ــ اســـس التقييم المتبعة فى كل من نظام الامم المتحدة ونظـــام الجـــامعـــة :

يقوم الانتاج الاجمالى طبقا لنظـــام الأمم المتحدة الجديد تبعـــا لستة اسس للتقييم كما يلى :

١ ــ **الانتاج الاجمالى بقيمة المشترى :** وتعبر عن تكـــلفة الســـلع والخدمات فى السوق تسليم محل المشترى . وتساوى مستلزمات الانتاج الوسيطه ومستلزمات الانتاج المباشرة (خدمات عوامل الانتاج) وصـــافى الضرائب الغير مباشره بعد خصم الاعانات .

٢ ــ **الانتاج الاجمالى على اساس قيمة المنتج :** ويحصل عليها عـــن طريق خصم هوامش التجارة ونقل المنتجات مـــن الانتاج الاجمالى بقيمـــة المشـــترى .

٣ ــ **الانتاج الاجمالى على اســـاس القيمة الأســـاسية التقريبية :** ويساوى الانتاج الاجمالى بقيمه المنتج بعد خصم صافى الضرائب السلعية على المنتجات .

٤ ــ **الانتاج الاجمالى على اســـاس القيمة الأســـاسية الحقيقية :** يساوى الانتاج الاجمالى على اســـاس القيمة الأســـاسية التقريبية بعد خصم صافى الضرائب السلعية على مستلزمات الانتاج الوسيطة .

٥ ــ **الانتاج الاجمالى بقيمة عوامل الانتاج التقريبية :** وتســـاوى قيمه الانتاج الاجمالى على اساس قيمة المنتج مطروحا منها صافى الضرائب غير المباشرة (بعد خصم الاعانات) على المنتجات .

٦ ــ **الانتاج الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الحقيقيـــة :** وتســـاوى قيمة الانتاج الاجمالى على اساس قيمة عوامل الانتاج التقريبية بعد خصم صافى الضرائب غير المباشرة على مستلزمات الانتاج الوسيطة .

هذا واخذ نظام الجامعة العربية باساسين للتقيم فقط هما :

١) قيـــمة المنتـــج .

٢) قيـمة المشـــترى .

وسنتناول فيما يلى بالشرح بعض العناصر الواردة فى هيكل النظام المبـــين فى الجدول رقم (١٣) .

(١) عوائد العاملين بأجر : وتشمل اجمالى الاجورالتى يتحصـــل عليها العاملين سواء فى صورة اجور او مرتبات او مكافآت او عمولات وحصة الوحدة او الشركة فى التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين على الحياة والحوادث وما شابه ذلك على العاملين . كما تشمل المزايـــا العينية سواء كانت فى صورة خدمات سكنية او علاجية او ترفيهية او تعليمية او ملبس او نقل ، اذا ما كانت تقدم للعاملين مجانا او بمقابل اجـــر رمـــزى .

(٢) فائض التشغيل : ويساوى الانتاج الاجمالى على اساس قيـــمة المنتج بعد خصم كل من المستلزمات الوسيطة على اساس قيمة المشترى وعوائد العاملين بأجر واهلاك رأس المال الثابت والضرائب الغير مباشرة مطروحا منها الاعانات .

(٣) اهلاك راس المال الثابت : ويمثل قيمة الاصول الثابتة المستنفذة فى العملية الانتاجية على اساس القيمة الاستبدالية الجارية . ويغطى الاهـــلاك مقابل النقص الناتج عن التقادم المتوقع والمعـــدل العـــادى للحوادث ولا يشمل الجزء الخاص بالتقادم الغير متوقـــع والخســـائر الراسمالية ونفاذ الموارد الطبيعية .

(٤) الضرائب غير المباشرة : وهى الضرائب المفروضة على المنتجـــين فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع او الشراء او استخدام السلع والخدمات التى تحمل عادة على تكاليف الانتاج وتشمل الرسوم على الواردات والصادرات ورسوم الانتاج وضرائب المبيعات والضرائب على الملاهى والدمغـــات

والضريبة العقارية ورسوم السيارات وكافة الرسوم الاخرى .

(٥) الاعـــانات : تشمل كافة المنح على الحساب الجارى التى تقدمها الحكومة للصناعات الخاصة والشركات العامة والمنح التى تمنحها السلطات العامة للمشاريع الحكومية لتعويض عن خسائر التشغيل عندما تكون هذه الخسائر نتيجة واضحة للسياسة التى تتبعها الدولة للابقاء على الاسعار عند مستوى يقـــل عن تكاليف الانتـــاج .

(٦) الانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى : ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الذاتى فى النشاط الجارى . وهى تساوى قيمة الانتاج الاجمالى بعد خصم قيمة كل من المبيعات السلعية والغير سلعيـــة وقيمة التكوين الراسمالى والذى لم يتم اعتباره صناعة قائمة بذاتهـــا . وتساوى قيمة الانتاج الاجمالى مجموع المستلزمات الوسيطة من الســـلع والخدمات وعوائد العاملين بأجر واهلاك رأس المال الثابت والضرائب الغير مباشـــرة .

(٧) الانفاق الاستهلاكى النهائى للهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات : ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الذاتى فى النشاط الجارى . وهى تساوى قيمة الانتاج الاجمالى بعد خصم قيمة المبيعات السلعية والغير سلعية . وتساوى قيمة الانتاج الاجمالـــى مجموع المستلزمات الوسيطة وعوائد العاملين بأجر واهلاك ورأس المـــال الثابت والضرائب الغـــير مباشرة .

(٨) الانفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات : ويمثل انفاق الافراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة والغير معمرة والخدمات بعد خصم صـــافى مبيعاتهم من السلع المستعملة والمخلفات .

(٩) الزيادة فى المخزون : ويشمل القيمة السوقية للتغير فى المخزون من المواد الأولية والانتاج الغير تام والانتاج التام والحيوانات المعدة للذبح

والتغير فى المخزون من السلع الاستراتيجية واحتياطى الطوارىء من المنتجات الهامة فى حوزة قطاع الخدمات الحكومية .

(١٠) **التكوين الراسمالى الاجمالى الثابت** : ويمثل انفاق قطاع الصناعة ومنتجى الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح على الاضافات الى الاصول الثابتة عن طريق الشراء او الانتاج الذاتى من السلع الجديدة المعمرة بعد خصم المبيعات من الاصول المستعملة والاصول المخردة، ولا يدخل فى ذلك انفاق الحكومة على السلع المعمرة للاغراض العسكرية . ويشمل التكوين الراسمالى الاجمالى الثابت الاضافات من السلع المعمرة سواء كان من الممكن اعادة انتاجها ام لا وذلك باستثناء ثمن شراء الاراضى ومناجم الثروة المعدنية والغابات وما شابه ذلك والمخصصة للاستخدامات المدنية . كما لا يشمل التكوين الراسمالى الاجمالى على الاعمال تحت التنفيذ فى مشروعات التشييد ولا الاصلاحات الراسمالية ولا الانفاق على تحسين الاراضى وتحسين الغابات ولا اقتناء الحيوانات لاغراض الاكثار وتحسين السلالة وما شابه ذلك . ويشمل تكلفة تحويل ملكية الاراضى ومصادر الثروة المعدنية والغابات .

(١١) **صادرات السلع والخدمات** : وتمثل كل التحويلات لملكية السلع من مقيمين لغير مقيمين بالدولة والخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين لغير المقيمين . وتتضمن الصادرات اعباء ما يتعلق بالواردات من خدمات النقل والتأمين المقدمة بمعرفة المنتجين المقيميين

(١٢) **واردات السلع والخدمات** : وتعنى تحويل ملكية السلع من غير المقيمين فى الدولة الى المقيمين فيها وكذلك الخدمات المقدمة من غير المقيمين فى الدولة وتقوم الواردات «سيف» ومن ثم فتتضمن قيمتها نفقات النقل والتأمين حتى لو قدمت من منجين مقيمين .

(١٣) **الادخار** : وهو الفرق بين الايرادات الجارية والمدفوعات الجارية ويمثل رصيد حساب الدخل والانفاق .

٤ ـ الحسـابات القومية لجمهورية مصر العربية :

لا يختلف هيكل الحسابات القومية التى تم اعدادها حتى الآن فـى جمهورية مصر العربية عن هيكل الأمم المتحدة المعدل . ويجرى الآن وضع نظام جديد للحسابات القومية بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على نمط نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية وذلك لتحقيق رغبة توحيد الاطار الفكرى للحسابات القومية والجداول المساعدة والاضافية . ومن ثم فيمكن اعتبار المعلومات الواردة تحت كل من نظامى الامم المتحدة الجديد والنظام الموحد لدول الجامعة العربية ملائمة لأغراض التعرف على هيكل النظام المطبق فى مصر والأسس والمفاهيم التى يقوم عليها .

٥ ـ الحسابات القومية فى الاتحاد السوفيتى :

يقوم اقتصاد الاتحاد السوفيتى على التخطيط المركزى الشامل الذى لا يعتمد على تلقائية نظام السوق فى توجيه أوجه النشـاط الاقتصـادى المختلفة الا فى اضيق الحدود . ومن ثم اصبح للبيانات المحاسبية التجميعية اهمية بالغة حيث تمثل المصـدر الرئيسى والأسـاسى الذى يعتمد عليه جهاز التخطيط الاقتصـادى فى رسم الخطط ووضع السياسات والاساليب اللازمة لتنفيذها واختيار افضل الوسـائل والطـرق لتنفيذ الخطط وتقييم كفاية تنفيذها . ولعل ذلك يعتبر السبب الأساسى فى ان نسـبة عـدد المشتغلين بتجميع البيانات والاحصائيات عن اوجه النشـاط الاقتصـادى المختلفة فى الاتحاد السوفيتى تعتبر اعلى بكثير عن نسبتهم مـن القـوى العاملة فى المجتمعات الأخرى . ورغم ذلك فان البيانات المتوفرة للمكتبة العالمية عن هيكل نظام الحسابات القومية المستخدم فى الاتحاد السوفيتى والاسس والمبادىء والمفاهيم والمنطلقات الذى يقوم عليها لا يمكن منهـا التوصل الى حقيقة ما يجرى من امور فى هذا الصدد على وجه التحديد . ومن ثم سيقتصر نقاشنا للنظام السوفيتى للحسابات القومية والاسـس

التى يقوم عليها على بعض الخصائص الرئيسية والمبادىء العامة التى يمكن استنباطها من الكتابات المتوفرة فى هذا الموضوع .

ا ــ الدخل والانتاج (١)

سبق أن ذكرنا فى الفصول السابقة ان الدخل القومى والانتاج القومى ما هما فى واقع الامر الا وجهان مختلفان لشىء واحد وهو تدفق السلع والخدمات الناتجة عن استغلال موارد المجتمع المتاحة خلال فترة زمنية معينة والتى تكتسب قيمتها الاقتصادية من قدرتها على اشباع احتياجات ورغبات افراد المجتمع بصورها الفردية والجماعية . وهذا هو المفهوم المستخدم فى دول العالم الغربى وفى جمهورية مصر العربية كما رأينا فيما سبق . ــ

والدخل طبقا للمفهوم السوفيتى ينشأ من الانتاج ويتساوى معه فى المقدار . ولا يختلف ذلك فى الكثير او فى القليل عما يتم اتباعه من مفاهيم فى دول العالم الغربى . وينشأ الاختلاف الرئيسى فى المفهوم الغربى والشرقى عن وجهة نظر كل لما يمكن اعتباره من مكونات « الانتاج » . فطبقا للمفهوم السوفيتى يعرف الانتاج بأنه اجمالى السلع المادية القابلة للاستهلاك والتى تنشأ عن « العمل الاجتماعى » فى فروع الانتاج المادى المختلفة فى فترة زمنية معينة ونستنتج من هذا التعريف ما يلى :

١ ــ ان السلع التى تدخل فى تكوين الانتاج المادى لا بد وان تكون قابلة للاستهلاك اما فى المدى القصير أو فى المدى الطويل .

٢ ــ ان الانتاج ينشأ فقط عن «العمل الاجتماعى» Social Labor وليس عن تفاعل خدمات عوامل الانتاج المختلفة فى العملية الانتاجية .

---

(١) انظر M. Yanovsky, Anatomy of Social Accounting systems (London : Chapman and Hall, 1959), pp. 112 — 129.

٣ — ان الانتاج الاجتماعى لا بد ان ينشأ فى فروع الانتاج المادى ومن ثم فلا يعتبر انتاجى اى نشاط تتم مزاولته خارج نطاق هذه الفروع ، ويترتب على ذلك :

٤ — ان « الانتاج الاجتماعى » لا يشتمل على الخدمات .

ويتبين من ذلك وجود اختلافين جوهريين بين المفهوم السوفيتى للانتاج والمفهوم الغربى له : الاول يتعلق بالمصدر والثانى يتعلق بالمحتويات .

١ — يصدر « الانتاج الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى عن عامل واحد من عوامل الانتاج وهو « العمل الاجتماعى » حيث لا يعتبر رأس المال والموارد الطبيعية من عوامل الانتاج طبقا للفكر الماركسى . وهذا لا شك يعتبر اختلاف جوهرى عن المنطق المتبع فى الدول الغربية وفى جمهورية مصر العربية من حيث اعتبار كل من راس المال والموارد الطبيعية من عوامل الانتاج . وهذا هو المنطق السليم والا لما اصبحت ندرة راس المال والموارد الطبيعية من المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادى ولما اصبحت من محددات الدخل .

٢ — لا يحتوى «الانتاج الاجتماعى» طبقا للمفهوم السوفييتى على الخدمات : (الا فيما عدا بعض الخدمات التى تستنفذها فروع الانتاج المادى كالطاقة الكهربائية الناتجة عن الموارد الطبيعية) وهذا يختلف جوهريا عن المفهوم الغربى للانتاج والذى يشمل على كل السلع والخدمات التى تؤدى الى اشباع احتياجات الأفراد سواء كان الاشباع بصورة فردية او بصورة جماعية . وفيما يلى بعض الخدمات التى لا تعتبر من مكونات « الانتاج الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى (١)

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١١٣ — ١١٤ والذى اقتطفها عن :

United Notions, A study of the points of correspondance and Difference Between the United Nations System of National Accounts and that Employed by the USSR. (April, 1956).

١ - الخدمات المادية والادارية المستنفذة فى كل من نشـــاط نقل الركاب ومعظم الخدمات السلكية واللاسلكية ، والحمامات العامة ، وغسيل وكى الملابس ، وخدمات المبانى السكنية ، والخدمات الترفيهية والترويحية ، خدمات التطهير الصحى ، وخدمات الحلاقة ، وما الى ذلك من الخدمات المماثلـــة .

ب ـــ الخدمات المباشرة للافراد مثل خدمات الأطبـــاء والمدرســـين وخدمات التمريض وما الى ذلك من الخدمات المماثلة .

جـ ـــ خدمات الادارة الحكومية وخدمات الدفاع والامن القومى .

ء ـــ خدمات البحث العلمى .

هـ ـــ الخدمات التى تأديها منشآت الامـــوال من البنوك وشـــركات التـــأمين .

وينقسم « الانتاج الاجتماعى » طبقا للفكر الماركسى الى مجموعتين رئيســـيتين .

١ ـــ المجموعة الاولى ويطلق عليها المجموعة «ا» Category "A" وتشمل على مستلزمال الانتاج الوسيطة من السلع المادية ، وعلى زيادة التكوين الانتاجى Productive accumulation من الاصول الثابتة اللازمة « للانتاج الاجتماعى » والزيادة فى المخزون السلعى .

٢ ـــ المجموعة الثانية ويطلق عليها المجموعة «ب» Category "B" وتشـــمل علـــى الانتـــاج الســـلعى النهـــائى والتكوين الغـــير انتـــاجى Nonproductive accumulation . ويشمل الانتاج السلعى النهائى على السلع المعمرة والغير معمرة التى تستهلك بمعرفـــة افـــراد المجتمع فيما عدا المبانى السكنية اما التكوين الغير انتاجى فيشمل المبانـــى السكنية والمبانى المدرسية ومبانى المستشفيات وما الى ذلك من العناصر المشابهة التى تم انشائها لأداء خدمات فى المستقبل .

ويشمل اجمالى « الانتاج الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى بالاضافة الى اقساط الاهلاك الجارى على الاصول الراسمالية المستغلة فى العملية الانتاجية على مستلزمات الانتاج الوسيطة من السلع المادية . ومن ثم فهو يحتوى على ازدواج فى احتساب قيمة هذه المستلزمات .

ويتمشى المفهوم السوفيتى لاجمالى الانتاج مع الفكر الماركسى الذى يعتبر قيمة الانتاج الاجتماعى مكونة من جزئين :

١ — القيمة المعاد انتاجها « او القيمة المحولة » reproduced or transferred value ويرمز لها بالرمز « c » وتمثل السلع الوسيطة وخدمات الأصول الثابتة المستنفذة فى النشاط الانتاجى .

٢ — القيمة المضافة value added والتى تنقسم بدورها الى قسمين :

ا — مجموع الاجور المدفوعة ويرمز لها بالرمز « V » .

ب — فائض القيمة surplus value او الارباح المحققة ويرمز لها بالرمز "m".

وتمثل القيمة المحولة طبقا للفكر الماركسى نتاج « العمل الاجتماعى » الماضى past social labor حيث تنتج اساسا طبقا للمفهوم الماركسى من الانتاج المتراكم « للعمل الاجتماعى » فى الماضى .

كما تمثل القيمة المضافة طبقا للفكر الماركسى نتاج العمل في الحاضر ويطلق عليها نتاج العمل الحى . product of alive Social labor

ومن ثم اصبح العمل فى الماضى هو المسئول عن موارد الانتاج الطبيعية والراسمالية واصبح العمل فى الحاضر هو المسئول عن تدفق الانتاج الجارى .

وتمثل القيمة المضافة الدخل الاجتماعى الصافى طبقا للمفهوم السوفيتى وهو مطابق لما يطلق عليه فى التفكير الغربى بالدخل القومى الصافى بتكلفة

عوامل الانتاج الا ان الأخير يحتوى على الخدمات بينما الأول يقتصر على ما ينتج عن الانتاج المادى . ويتكون الدخل الاجتماعى الصافى طبقا للمفهوم السوفييتى من عنصرين :

١ ـ الدخل الرئيسى لمجموع السكان Primary Income of the Population والذى تحصل عليه قوة العمل الاجتماعى مقابل انتاج « الانتاج الاجتماعى » كما سبق بيانه . ويشمل ذلك ايضا على دخل اصحاب الحرف الصغيرة والمزارعين .

٢ ـ الدخل الرئيسى لوحدات الاعمال المنظمة فى مجال « الانتاج الاجتماعى » والذى يعادل فائض القيمة او الارباح المحققة ، وتحصل الدولة على جزء من هذا الدخل فى صورة ضرائب الدوران "turnover taxes" ، كما يستغرق جزء من هذه الارباح فى المساهمة فى التأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم الاخرى والفوائد على الائتمان قصير الاجل والباقى يمثل الارباح المحتجزة للوحدات الانتاجية. ويستخدم جزء من هذه الارباح المحتجزة لتكوين احتياطيات (يطلق عليها « اموال مخصصة » Funds) للحصول على اصول ثابتة وزيادة راس المال العامل ويستخدم الجزء الباقى للتوزيعات فى صورة بواعث تشجيعية مقابل الوفاء بأهداف الخطة .

ب : المصدر وطريقة الحساب :

يحتسب الدخل الاجتماعى الصافى لأغراض المحاسبة القومية فى الاتحاد السوفييتى على اساس طريقتين : طريقة الوحدة الانتاجية وطريقة القطاع . فطبقا لطريقة الوحدة الانتاجية يتم تعريف الانتاج الاجمالى بأنه « انتاج المشروع بسعر البيع » (١) وبذلك فهو لا يحتوى على المعاملات الداخلية داخل المشروع ومن ثم يتوقف « المجموع » على الهيكل التنظيمى

(1) Nicolas Spulber, the Soviet Economy, Straucture, principles, problems (New York : W. W. Norton & Co., 1962) pp. 135 — 139

فى كل صناعة من الصناعات . فكلما زاد حجم المشروع عن طريق ادماج عدة مشروعات صغيرة فى مشروع واحد مثلا نرتب على ذلك استبعاد المعاملات فى الانتاج بين هذه المشروعات لأغراض احتساب « انتاج المشروع بسعر البيع » وذلك لأنها تصبح ـ نتيجة لادماج عدة مشروعات فى مشروع واحد ـ معاملات داخلية للمشروع الجديد . وتستخدم طريقة الوحدة الانتاجية او «انتاج المشروع» فى كل من الصناعة والزراعة . بينما تستخدم طريقة القطاع فى كل من الانشاءات ، والمواصلات والتجارة . ويترتب على ذلك بالطبع استبعاد المعاملات الداخلية فى كل قطاع من هذه القطاعات .

وينقسم الانتاج المادى فى الاتحاد السوفييتى الى الفروع الآتية : الصناعة ، الزراعة ، انتاج الغابات ، التشييد والبناء، نقل السلع، وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية التى تخدم الانتاج ، الامدادات المادية الفنية material technical supply ، والتسويق الزراعى ، التجارة والخدمات المادية الأخرى . وتحتوى الصناعة على الصناعات الاستخراجية والتحويلية معا . وتشمل الزراعة انتاج السلع الزراعية الغير مصنعة فقط بينما يعتبر تصنيع المنتجات الزراعية من مكونات الصناعة . كما تشمل الزراعة على كل من المحاصيل وتربية الحيوانات ويقوم انتاجها على اساس اسعار البيع ، كما يقوم الجزء الغير مسوق من الانتاج الزراعى على اساس متوسط اسعار بيع كل المنتجات الزراعية المباعة . ويشمل فرع التشييد والبناء كل العمليات الانشائية بما فيها الانشاءات اللازمة لتركيب التجهيزات الآلية من الآلات والمعدات . واعمال لتصميم المتعلقة بالتشييد والبناء . ويشمل النقل والمواصلات كل انواع المواصلات فيما عدا ما يخصص لنقل الركاب . ويتم

تقوم انتاج باقى الفروع طبقا لاسعار البيع . ويضاف فائض التجارة الخارجية او بخصم العجز الناشىء عنها من الانتاج المادى لفروع التجارة.

ويتم الحصول على اجمالى قيمة «الانتاج الاجتماعى» عن طريق تجميع القيمة الاجمالية لانتاج المشروعات المختلفة والفروع المتعددة لانتاج المادى. ويتم ذلك باستخدام موازين مفصلة لانتاج المجتمع ككل . ويحتسب صافى القيمة المضافة من هذه البيانات عن طريق خصم كل من :

١) اهلاك الاصول الثابتة .

٢) المعاملات الوسيطة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة (المستلزمات الوسيطة للانتاج المادى) .

ويمكن التوصل للدخل الناتج من الانتاج المادى عن طريق تجميع المدفوعات لعوامل الانتاج . أى عن طريق اضافة اجور العاملين فى فروع الانتاج المادى المختلفة — بما فيها دخول المزارعين النقدية والعينية سواء كان ذلك من اسهامهم فى انتاج المزارع الجماعية او قطع الاراضى الخاصة بهم — الى فائض القيمة بعناصره المختلفة من ارباح محتجزة وضرائب وتحويلات للدولة .

ويستخدم الدخل الصافى اما فى الاستهلاك او الاستثمار . وينقسم الاستهلاك الى استهلاك فردى واستهلاك جماعى. ويتكون الاستهلاك الفردى من السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد بما فيها اهلاك المبانى السكنية ولكن دون ان يحتوى على الايجارات الفعلية والمحتسبة . ويتكون الاستهلاك الجماعى منقيمة مستلزمات الانتاج المادية المستخدمة فىوحدات الانتاج التى تعمل فى النشاط الغير انتاجىكما يشمل اهلاك الأصولالثابتة فيما عدا المبانى السكنية . ويتكون الاستثمار من الاستثمار الصافى وزيادة المخزون والاحتياطيات ، ويمثل الاستثمار الفرق بين الدخل الصافى والاستهلاك بنوعيه ، ويتم الحصول على قيمة الاستثمار الصافى عن

(جدول رقم ١٣)

الدخل والانتاج السوفييتى (لسنة ١٩٥٧) طبقا للمفهوم السوفييتى

(بالاسعار الجارية ـ بالمليون روبل ـ وبالارقام مقربة) (١)

الانتاج طبقا للاصل الصناعى والقطاع

الدخل الاجتماعى الاجمالى	٢٠٠ر٢
ـ مستلزمات الانتاج بما فيه الاهلاك	١٠٠ر١
	١٠٠ر١
تم انتاجه فى :	
الصناعة	٥٦٤
الزراعة	٢٥٣
التشييد والبناء	٨٨
النقل ـ والتوزيع ....الخ	١٦٥
	١٠٠ر١
تم انتاجه فى :	
القطاع العام الحكومى	٨٢٥
قطاع التعاون والمزارع الجماعية	١٦٥
النشاط الفرعى للمزارعين والعمال والموظفين	١١٠
الدخل القومى	١٠٠ر١

عناصر الدخل الرئيسى الصافى

١) القطاع العام الحكومى :		
الأجور	٣٧٠	
المكافآت	٨	
التأمينات الاجتماعية	٢٥	
		٤٠٣
٢) الدخول الموزعة من المزارع الجماعية		٨٤
٣) الدخول الناتجة من المزارع المملوكة		١١٠
٤) الأجور التعاونية		١٢
٥) الأرباح		١٣٥
٦) الضرائب على الدوران		٢٧٧
٧) محول للاحتياطيات المشتركة للمزارع الجماعية (indivisible Funds)		١٧
٨) الضرائب الدخلية على التعاونيات		١٦
٩) الدخل المحتجز لدى التعاونيات		٣٦
١٠) عناصر اخرى، صافية من الاعانات		١٠
الدخل القومى		١٠٠ر١

الانتاج والاستخدام

١ ـ التكوين الراسمالى :		
أ) الاستثمار فى الاقتصاد القومى		[illegible]
ب) الاضافة الى رأس المال العامل		[illegible]
جـ) الاستثمار والاضافة الى رأس المال العامل فى المزارع الجماعية		٣٦
د) الاضافه الى احتياطيات الحكومة		٦١
احتياطى التكوين بما فيه الاهلاك		٣[illegible]
مخصصات الاهلاك	٦٣	
ـ الاصلاحات الراسمالية	(٣٨)	
+ الاهلاك الاضافى	١٠	
		[illegible]
٢ ـ الاستهلاك :		
أ) استهلاك السكان من الانتاج المادى		[illegible]٨١
ب) الاستهلاك المادى فى النشاط الغير انتاجى		[illegible]
الدخل القومى		[illegible]٠٠

(١) المصدر Nove and Alfred Zauberman, "A Soviet Disclosure of Ruble National Income" Sovit Studies, XI., No. 2 (60) P. 197-199 as cited in op. cit., P. 137.

طريق اضافة اصلاحات الاصول الراسمالية الى الاستثمار الاجمالى وخصم اقساط اهلاك الأصول الثابتة طبقا لقواعد ونسب الاهلاك الساريه .
ونشمل الزيادة فى الاحتياطيات على اغلب الظن (الزيادة فى المخزون من الذهب . ويوضح الجدول السابق (جدول رقم ١٣) كيفية احتساب الدخل الاجتماعى طبقا للمفهوم السوفيتى باتباع احدى ثلاث طرق .

كما بين الشكل الآتى تدفقات الدخل طبقا للمفهوم السوفيتى منذ تولده فى اطار الانتاج المادى حتى مرحلة الاستخدام النهائى فى الاستهلاك وتكوين راس المال .

كيفية توزيع واعادة توزيع الدخل السوفييتى (١)

(١) المصدر L. Zinkowski, Jak oblicza sie dochod narodowy (How the national income is calculated) Warsow, 1957; as cited in Spulber, op cit, P. 138.

ويبين من الشكل ان مجموع الاستهلاك وتكوين رأس المال يساوى الدخل الناتج من الانتاج المادى فقط . وذلك يتأتى عن ان انفاق الوحدات التى تحصل على الدخل الناتج من الانتاج المادى (التوزيع الاولى للدخل) على الخدمات الغير انتاجية يوازى انفاق العاملين فى هذه الخدمات الغير انتاجية على الاستهلاك المادى وتكوين راس المـال .

فاذا ما اضفنا انفاق العمل المنتج على الخدمات (الظاهرة فى العمود الثانى) والاجور والمرتبات المدفوعة لموظفى الحكومة (الظاهرة فى العمود الثالث) الى الانفاق على الاستهلاك المادى (العمود الخامس) لتوصلنا الـى الانفاق القومى على السلع والخدمات الاستهلاكية طبقا للمفهوم الغربـى تقريبـا .

جـ — نموذج ماركس الاقتصادى ومفهوم ((الدخل الاجتماعى)) السوفييتى

ربما نستطيع تفهم العلاقات الظاهرة فى النموذج السابق اذا ما رجعنا الى نموذج كارل ماركس المبسط لاقتصاد يتكون من قطاعين :

القطاع الأول (١) ويتخصص فى انتاج السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج المادية الوسيطة ونرمز لانتاج القطاع بالرمز (ث) .

القطاع الثانى (٢) ويتخصص فى انتاج السلع الاستهلاكيةونرمز لانتاج هذا القطاع بالرمز (س) .

وكما سبق ورأينا فى البنود السابقة فانه طبقا للفكر الماركسى يتكون الانتاج المادى من عناصر ثلاثة هـى :

١ — مستلزمات الانتاج المادية الوسيطة بما فيها الاهلاك الجارى على الاصول الانتاجية الثابتة . والتى جرت العادة على اعطائها الرمـز (c) وسنرمز لها بالرمز (ط)

٢ — الاجور المدفوعة للعمل المنتج فى فروع الانتاج المادى والتى يرمز لها عادة بالرمز v وسنرمز لها بالرمز (ج) .

٣ ــ فائض القيمة surplus value وهو يوازى الفرق بين قيمة الانتاج المادى بسعر البيع ومجموع العنصرين السابقين ، ويرمز لها عادة بالرمز (m) وسنرمز لها بالرمز (ر) .

ولما كان مجموع الانتاج المادى لكل من القطاعين = س + ث ، فان مجموع هذا الانتاج طبقا لنموذج ماركس يصبح كالآتى :

$\text{ث} = \text{ط}_{1} + \text{ح}_{1} + \text{ر}_{1}$	انتاج القطاع الأول +
$\text{س} = \text{ط}_{2} + \text{ح}_{2} + \text{ر}_{2}$	انتاج القطاع الثانى
$\text{س} + \text{ث} = \text{ط} + \text{ح} + \text{ر}$	= مجموع الانتاج المادى .

وفى ظل الظروف الساكنة فان انتاج القطاع الأول لابد وأن يساوى احتياجات كل من القطاعين من السلع المادية الوسيطة والسلع الانتاجية اللازمة لاحلال الاصول الهالكة بما يساوى اقساط الاهلاك الجارى، اى أن:

$$\text{ث} = \text{ط}_{1} + \text{ط}_{2} = \text{ط}$$

بينما يتساوى انتاج القطاع الثانى فى القيمة مع مجموع الأجور وفائض القيمة فى كل من القطاعين اى ان :

$$\text{س} = \text{ح}_{1} + \text{ح}_{2} + \text{ر}_{1} + \text{ر}_{2} = \text{ط}_{2} + \text{ح}_{2} + \text{ر}_{2}$$ ومن ثم

$$\text{ط}_{2} = \text{ح}_{1} + \text{ر}_{1}$$

اى انه لتحقيق التوازن فى ظل الظروف الساكنة ولكى يستمر الانتاج فى كل من القطاعين بنفس المستوى (وهو مايسميه ماركس simple reproduction فانه يتحتم ان يتساوى طلب القطاع الثانى على السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج المادية الوسيطة التى ينتجها القطاع الأول مع طلب القطاع الأول على السلع الاستهلاكية المادية التى ينتجها القطاع الثانى . وهو شرطا ضرورى وكاف لاستمرار التوازن عند نفس المستوى من الانتاجية .

وهذا يتفق مع نظرية «الانتاج المادى» حيث أن نشاط كل قطاع يتحقق ماديا عن طريق الاستخدام النهائى لانتاجه بما يتمشى مع نظرية العمل

للقـــيمة Labor theory of value والتى تقضى بأن يتساوى الانتاج المادى مقوما بأسعار البيع مع ث + ر فى قطاعات الانتاج المـــادى دون الخدمات . وتعتبر الدخول الناتجة خارج نطاق الانتاج المـــادى بمثـــابة تحويلات من العمل المنتج الى العمل غير المنتج دون ما اضافة الى انتاج المجـــتمع (١) .

ولا شك ان نموذج ماركس لا يمكن اعتباره صحيحا وذلك لأســـباب عديدة منها الخلط بين المخزون من الثروة وتدفقات الدخل ، تجرده مـــن المنطقية فيما يختص بالمعاملات الوسيطة بين القطاعين ، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الصناعات المكونة لكل من القطاعين (٢) ؛ بالاضافة الى ذلك فان النموذج يترتب عليه اخطاء جسيمة عندما ننتقل من وجهة النظر الماركسية للقيمة الى الاسعار التى تختلف عن «القيمة» . وعلى كل حال فنحن لسنا بصدد دراسة نموذج ماركس تفصيليا ويكفينا القول انه رغم ما يقوم عليه النموذج من تناقضات فان مفهوم الدخل واسس المحاسبة القومية فـــى الاتحاد السوفييتى تعتمد اساسا على الفكر الماركسى فى هذا الصدد .

---

(١) لاحظ انه حتى يتحقق اى نمو فى الانتاج والدخل طبقا للنموذج السابق يجب ان يزيد انتاج القطاع الأول عن احتياجات القطاعين من الســـلع الانتاجية ، اى ان ث > ط ١ ، ث = ط١ + ط٢ + Δ ط . فاذا فرض ان مجموع الطلب على السلع الانتاجية فى الفترة الثانية تساوى مع انتاج القطاع الأول فى الفترة الاولى (وهو ما يفترضه ماركس فى امثلته الرقمية لبيان الحالة) ، يمكن ان يتحقق النمو اذا ما تم احتجاز جـــزء من فائض القيمة للحصول على أصول رأسمالية اضافية من انتاج القطاع الأول ، والتى يترتب عليها زيادة الطلب على انتاجه ... وهكذا . غير ان هذا النـــموذج يقوم على افتراضين جوهريين : ثبات الانتاجية مع تغير الحجم ، وتساوى نسبة النمو فى كل من القطاعين . وكلاهما افتراض غير صحيح .

(٢) فى يوغوسلافيا مثلا يتم اتباع نفس الاسس المتبعـــة فى الاتحـــاد السوفييتى بصدد احتساب الدخل القومى غير ان خدمات نقل الركاب تعتبر من فروع الانتاج المادى بينما لا تعتبر كذلك فى الاتحاد السوفييتى

أسئلة وتمارين
على القسم الأول

اولا : الأسئلة

(١) تكلم باختصار عن اهم اوجه الشبه واوجه الاختلاف بين المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية والمحاسبة على المستوى القومى .

(٢) فرق بين كل من :

ا ـ تدفق الدخل والمخزون من الثروة .

ب ـ التحويلات والاحتسابات .

جـ ـ الدخل القومى بتكلفة عوامل الانتاج والقيمة المضافة .

د ـ الربح المحاسبى والدخل الاقتصادى .

هـ ـ معيار الموضوعية فى كل من المحاسبة التقليدية والمحاسبة القومية

و ـ المستلزمات الوسيطة وعوائد عوامل الانتاج .

ز ـ التقسيم القطاعى والتقسيم على حسب النشاط بغرض تصميم نظام الحسابات القومية .

ح ـ الاستثمار الاجمالى والادخار الاجمالى وكيفية تحديد عناصر كل منهما .

ط ـ التغير فى الاستثمار وانتقال دالة الاستثمارات .

ى ـ التغيرات التى يمكن ان تؤدى الى زيادة الدخل والتغيرات التى يمكن ان تؤدى الى نقص الدخل فى متغيرات سوق النقود ، وفى متغيرات سوق السلع كل على حدة ، وفى حالة ضم السوقين معا .

ك ـ الانتاج الاجتماعى فى الفكر الماركسى والانتاج القومى فى الفكر الاقتصادى .

ل — صافى الاقتراض من الخارج وصافى الاستثمارات فى الخارج.

م — اثر زيادة الصادرات واثر زيادة الواردات على الدخل القومى .

ن — اثر زياده الانفاق الحكومى على الاستهلاك وعلى لسلع الاستثمارية — فى ظل اعتبار الانفاق الحكومى بمثابة بديل للانفاق الشخصى — على الدخل القومى .

(٣) بين كيف يتم الربط بين المتطابقة :

ث ≡ د

ونظام الحسابات القومية .

(٤) بين كيف يتم الربط بين :

ص = س + ث

ونظام الحسابات القومية — ماهو الحساب الرئيسى الذى يمكن ان يظهر هذه المتطابقة .

(٦) بين كيف يتم الربط بين :

ص = س + ث + هـ

وبين الحسابات القومية (اين يمكن ايجاد قيمة كل من المتغيرات فى الحسابات القومية) .

(٧) ضع نموذج مبسط للحسابات القومية يتكون من ثلاث حسابات :

أ — حساب للانتاج .

ب — حساب للاستهلاك

جـ — حساب للاستثمار

لمجتمع مغلق يعمل بدون حكومة . ضع النموذج فى صورة جبرية بعد تصويره فى صورة حسابات .

(٨) فرق بين كل من حساب الانتاج وحساب التخصيص وحساب الاستثمار بفرض ان الحسابات الثلاثة تخص قطاع الاعمال . ماهى اهمية تصوير حسابات المعاملات مع القطاعات الاخرى لكل قطاع من قطاعات المجتمع .

(٩) اكتب مذكرات مختصرة عن كل مما يأتى :

ا — عوائد عوامل الانتاج وعوامل الانتاج فى كل من الفكر الماركسى والفكر الاقتصادى .

ب — الانتاج التام والانتاج النهائى .

جـ — حساب الاستثمار .

د — الفرق بين نظام الأمم المتحدة الاصلى للحسابات القومية ونظام الأمم المتحدة الجديد .

هـ — حساب الاستهلاك فى نظام الأمم المتحدة الجديد وحساب القطاع العائلى .

(١٠) اذكر كل من الحساب الذى يجعل مدينا والحساب الذى يجعل دائنا لكل من المعاملات الآتية (او الحسابات التى تجعل مدينة والحسابات التى تجعل دائنة اذا اقتضى الأمر) فى نظام الحسابات القومية .

أ — المدفوعات لعوامل الانتاج .

ب — الاستهلاك الشخصى .

جـ — المشتريات من المستلزمات الوسيطة .

د — اهلاك الاصول الثابتة .

هـ — الأعانات .

و — صافى الاقتراض من الخارج .

ز — صافى الاستثمارات فى الخارج

ح — عوائد عوامل الانتاج من الخارج .

ط — تحويلات الحكومة للخارج .

ى — انفاق الحكومة للقيام باداء وظائفها بالخارج .

ك — الاستثمار المحلى .

ل — التغير فى المخزون بالنقص .

م — مدخرات القطاع العائلى .

ن — الضرائب المباشرة على الدخل .

ثانيا ــ تمــارين :

التمــرين الأول :

يتكون قطاع الاعمال فى دولة البدائية من شركة واحدة . وتقوم هــذه الشركة بانتاج كل احتياجات المجتمع من مأكل وملبس (ولا يحتاج افراد المجتمع الى مأوى حيث يعيشون جميعا داخل اشجار الكهف) كما يعمل بالشركة كل قادر على العمل فى المجتمع . وتدفع الشركة لعمالها مقابل عملهم فى صورة نقدية والتى يقوم العمال باستخدامها بالكامل فى شــراء منتجات الشركة من المأكل والملبس لاستهلاكها . وتتم كل العمليات الانتاجية يدويا دون استخدام اى وسائل او معدات اخرى . كما يدير الشركة مجلس يتكون من رئيس الدولة ومستشاريه .

(١) قامت شركة البدائية بدفع مبلغ ١٠٠٠ جم أجور (تكلفتها الوحيدة) خلال شهر يناير سنة ١٤١٠ وباعت ٤/٥ انتاجها مقابل ٩٥٠ جم . ولم يكن لدى الشركة اى مخزون فى بداية الشهر . والمطلوب تصــوير الحسابات القومية عن شهر يناير لدولة البدائية .

(٢) نظرا لصعوبة ادارة العمليات الانتاجية بالشركة قرر مجلس الادارة تقسيمها الى شركتين الاولى وسماها شركة البدائية الأولية والثانية وسماها شركة البدائية التحويلية . وتتخصص الأولى فى تجميع واعداد الخضروات والفواكه واللحوم والجلود اللازمة لانتاج الثانية من المأكل والملبس . وقد عين رئيس الدولة ثلاثة من مستشاريه لادارة الشركة الأولى واحتفظ هو وباقى المستشارين بادارة الشركة الثانية . وقــد تمت هذه العملية فى اول فبراير سنة ١٤١٠ . وقد قامت شركــة الأولية بدفع اجور عن شهر فبراير مقدارها ٣٥٠ جنيه وباعت ٦/٧ انتاجها لشركة التحويلية مقابل ٣٥٠ جنيه . كما قامت شركة التحويلية

تدفع اجور عن شهر فبراير قيمتها ٦٥٠ جنيه وباعت كل انتاجها عن الشهر بمبلغ ١١٠٠ جنيه ولم يحدث تغير فى مخزون الشركة عما كان عليه فى بداية الشهر .

والمطلوب تصوير الحسابات القومية عن شهر فبراير لدولة البدائية.

(٣) تقدم مجلس العلوم فىالدولة الى مجلس ادارة شركةالتحويلية بابتكار لآلة تعمل يدويا لغزل ونسج الياف الاشجار بغرض استخدامها كملبس بدلا من استخدام الجلود المجففة وقد وضح مجلس العلوم انه يمكن تصنيع الآلة من الأخشاب وانها يمكن ان تستمر فى العملية الانتاجية لمدة ٥ سنوات وتستغرق فى انتاجها شهر اذا ما عمل فى ذلك عشرة افراد تبلغ اجورهم الشهرية ٢٥٠ جنيه . **والمطلوب :** بفرض ان الشركة رغبت فى تنفيذ مشروع الآلة خلال شهر مارس عن طريق تخصيص عشرة من عمالها لهذا الغرض ، وبفرض ان انتاج الشركة الأولية لم يتغير عما كان عليه فى شهر فبراير وان اجمالى الاجور التى دفعتها الشركة التحويلية لم يتغير ايضا عما كان عليه فى شهر فبراير، فما هى القيمة الاجمالية لانتاج الشركة التحويلية ؟ وما هى مكونات هذه القيمة من حيث السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ؟ وما هو حجم المبيعات النهائية من السلع الاستهلاكية اللازم لتحقيق التوازن؟ وضح هيكل الحسابات القومية لدولة البدائية عن شهر مارس فى صورة جدول يبين حساب الانتاج وحساب الاستهلاك وحساب الاستثمار ويوضح القيود المحاسبية التى تربط بين هذه الحسابات .

التمرين الثانى :

فيما يلى هيكل الحسابات القومية لدولة النباتيين كما تظهر فى نهاية السنة المالية المنتهية فى ١٥٠٠/١٢/٣١ .

مدفوعات لعوامل الانتاج :

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات		حساب الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
اجور	٢٤٠	...	...	٢٤٠	..	..
ارباح	٦٠	...	...	٦٠	..	..
مبيعات استهلاكية (س١)	...	٢١٠	٢١٠	...	..	..
مبيعات استثمارية (ث)	...	٩٠	...	...	٩٠	..
مدخرات شخصية	...	...	٩٠	...	..	٩٠

ويتكون انتاج المجتمع من سلعتين نمطيتين احدهما للاستهلاك (س$_1$) والأخرى تمثل السلعة الانتاجية الوحيدة (ث) والتى تستخدم فى انتاج السلعة الاولى . ويقوم بانتاج كل من السلعتين شركة واحدة .

وفى سنة ١٥٠١ اكتشف احد افراد المجتمع اثناء تنزهه فى الغابة فاكهة جديدة ذات مذاق لذيذ فأسرع لشيخ الدولة وابلغه باكتشافه فنصحه الاخير بتكوين شركة جديدة لجمع الفاكهة الجديدة من الغابة وبيعها لمواطنى دولة النباتيين حتى يصبح لديهم سلعتين للاستهلاك بدلا من الاقتصار على سلعة واحدة . وتكونت فعلا الشركة الثالثة وبدأت فى جمع الفاكهة الجديدة (س$_2$) .

وفى ظل الظروف الجديدة قرر افراد المجتمع اعادة توزيع دخولهم كالآتى:
٧٠ ٪ لاستهلاك س$_1$ ، ٢٠ ٪ لاستهلاك س$_2$ ، ١٠ ٪ للادخار .

كما قررت شركة المنتجات الاستثمارية (ث) عدم تخفيض انتاجها فى ظل الظروف الجديدة . ولما كان جميع افراد المجتمع القادرين على العمل يعملون فعلا فى الشركتين الاصليتين فقد رأت الشركة الجديدة رفع الاجور ٢٥ ٪ حتى تتمكن من الحصول على عدد من العمال يمكنها من مزاولة العملية الانتاجية . غير ان الشركة ث رفعت أجورها مباشرة بنفس المعدل ولم تقم الشركة س$_1$ برفع اجورها الا بعد ان فقدت بعض عمالها .
وكنتيجة لارتفاع الاجور قررت الشركة ث رفع اسعارها بنسبة ١٠٪ .

فماذا علمت :

(١) ان افراد المجتمع تصرفوا فى دخولهم طبقا للطريقة المقررة بعاليه

(٢) ان الشركات الثلاث معا قامو بتوزيع ارباح قدرها ٦٠ جم .

(٣) ان كل من الشركة ث والشركة س$_2$ اقرضت ارباحها المحتجزة للشركة س$_1$ لتمويل مشترياتها من ث .

المطلوب : (١) تصوير هيكل الحسابات القومية لدولة النباتيين عن السـنة المنتهية فى ١٥٠١/١٢/٣١ .

(٢) اشرح القيود التـى ترد بهيكل الحسابات معللا اسباب اختلاف قيمتها عن ما يظهر فى هيكل الحسابات عن سنة ١٥٠٠ .

التـمرين الثـالث :

صور هيكل للحسابات القومية يتكون من اربعة حسابات كالآتى :

١ ـ حساب الانتاج ٢ ـ حساب العائلات ٣ ـ حساب الحكومة

٤ ـ حساب الاستثمار (ضع الهيكل فى صورة جدول) .

والمطلوب اجراء القيود الآتية فى هيكل الحسابات القومية الـذى تقـوم بتصـويره .

١ ـ قامت الحكومة بسداد مرتب رئيس الجمهورية عن السنة والبالـغ قدره ٣٦٠٠ جم .

٢ ـ قامت الحكومة بتحصيل ضرائب من الافراد والشركات كالآتى :

٣٦٠٠ جم ضرائب دخلية على الافراد .

٦٠٠٠ جم ضرائب ارباح تجارية وصناعية على الشركات .

١٤٠٠ جم ضرائب غير مباشرة (رسوم انتاج ورسوم جمركية عـلى المسـتخدم فـى الانتـاج) .

٣ ـ قامت القطاعات المختلفة بسداد الآتى :

٧٠٠ جم مدفوعات قطاع العائلات للخدمة المنزلية .

٥٣٠٠ جم مدفوعات الحكومة لموظفى الحكومة .

٢٥٠٠٠جم مدفوعات الاعمال لعوامل الانتاج فى صورة اجور .

٤ ـ بلغت قيمة عوائد عوامل الانتاج من الممتلكات الاخرى بخلاف اسهم الشركـات ١٨٠٠٠ جنيه مصرى .

٥ ـ نقص مقدار المخزون لدى قطاع الاعمال بمقدار ١٤٠٠ جم .

٦ ـ بلغت قيمة اقساط الاهلاك الجارى على راس المال الثابت ٤٦٠٠ جم
٧ ـ بلغت مدخرات الافراد ٢٠٠٠ جنيه مصرى .

٨ ـ لم تقم الحكومة بدفع اى نفقات اخرى بخلاف الموضحة بعاليه .

التمـــــرين الرابـــع :

قام قطاع الاعمال فى الدولة بدفع٦مليون جنيهاجور،مليونجم ايجارات (لقطاع العائلات) ، ٤٠٠ر٠٠٠ جم فوائد (للعائلات) ، وبلغت الضـــرائب على الارباح التجارية والصناعية ٨٠٠ر٠٠٠ جم . وقد قام القطاع ببيـــع ما قيمته ٧ مليون جنيه منالسلع والخدمات للعائلات،ما قيمته ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ جم للحكومة ، ما قيمته ١ر٤٠٠ر٠٠٠ جم من السلع الاستثمارية . كـــما بلغت الارباح الموزعة ١ر٩٠٠ر٠٠٠ جم والضرائب على دخول الأفـــراد ١ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيـــه .

والمطلوب : (١) تصوير هيكل الحسابات القومية فى صورة جدول يوضـــح القيود المحاسبية .

(٢) تصوير حساب الانتاج القومى الاجمالى والدخل القومى الاجمالى .

التمرين الخامس :

المطلوب اجراء القيود المحاسبية فى هيكل حسابات قومية لكل مـــن العمليات الآتية . وضح قيمة الدخل القومى الاجمالى لكل حالة من الحالات علـــى حـــدة .

١ ـ انتج قطاع الأعمال ما قيمته ٤٨ر٠٠٠ جم وتم تصـــديرها للخـــارج بالكامل . كما قام القطاع بدفع ضرائب قدرها ٦ر٠٠٠ جم واجور قـــدرها ٣٥ر٠٠٠ جم ووزع ارباح قدرها ٤ر٠٠٠ جم واحتفظ بالباقى .

٢ ـ استورد قطاع الاعمال مواد اولية من الخارج قيمتها ١٢ر٠٠٠جم ودفع لعوامل الانتاج ما قيمته ١٦ر٠٠٠ جم لتغطية تكاليف الانتاج ، وقـــام

القطاع بتصدير كل الانتاج الناتج للخارج مقـــابل ٣٠٠٠٠ جم ، ولم يقم القطاع بتوزيع اى ارباح .

٣ ـ استورد قطاع الاعمال مواد اولية وخامات قيمتها ٩٠٠٠ جم والتى تم خلطها بمواد اولية محلية قيمتها ٢١٠٠٠ جم لاغراض استخدامها فى العملية الانتاجية.وقد تم بيع المنتج كالاتى : ١٩٥٠٠٠ جم للعائلات ، ٢١٠٠٠ جم للحكومة ، ٢٤٠٠٠ جم للصادرات كما قام القطاع بدفع الاتى : ١٨٠٠٠٠ عوائد عوامل انتاج ، ١٢٠٠٠ جم ضرائب ، وادخر القطـــاع الباقى . كما بلغت الضرائب التى حصلتها الحكومة من الافراد ٦٠٠٠ جم .

٤ ـ تبرعت الدولة بمبلغ ٣٠٠٠ جم لاحد الدول الاخـــرى فـــى صـــورة نقديـــة .

٥ ـ تبرعت الدولة بمبلغ ٩٠٠٠ جم فى صورة سلع لأحـــد الدول الأخرى . وقد بلغت تكلفة هذه المنتجات لقطاع الأعمال ٧٥٠٠ جم وتمثل فى الواقع سحب على مخزون القطاع .

التمرين الســـادس :

ظهرت البيانات الآتية من البيانات المجمعة لقطاع الأعمال فى الدولة عن السنة الحالية .

اجور ومهايا وما فى حكمها	١٢٠٠٠٠٠ جم
فوائد وايجارات	٤٠٠٠٠٠ جم
اهلاك اصول ثابتة	١٧٠٠٠٠ جم
واردات	١٩٠٠٠٠ جم
المجمـــــوع	١٩٦٠٠٠٠ جم

وبعد ان قام القطاع بدفع الضرائب المستحقة والبالغ قدرها ١٨٠٠٠٠ر١٨٠ جم ، قام القطاع بتحويل ٦٠٠٠٠ر٦٠ جم للخارج فى صورة اغاثات نقدية لضحايا الكوارث فى الهند ، كما قام القطاع بتوزيع ارباح قدرها ٢٠٠٠٠٠ر٢٠٠ جم .

وبلغ الاستهلاك الشخصى ٠٠٠ر٧٦٠ر١ جم كما بلغ استهلاك الحكومى ٠٠٠ر٣٦٠ جم وبلغت الصادرات ٠٠٠ر١٦٠ جم . كما انتج قطاع الاعمال ما قيمته ٠٠٠ر٢٥٠ جم من السلع الانتاجية وبلغت الزيادة فى المخزون ٠٠٠ر٧٠ جم .

وبلغت الضرائب على الأفراد ٠٠٠ر٥٠ جم واعانات الحكومة للافراد ٠٠٠ر٢٠ جم ، كما بلغت تحويلات الأفراد للخارج ٠٠٠ر٦ جم وتحويلات الحكومة للخارج ٠٠٠ر٣٦ جم .

والمطلوب : اعداد هيكل الحسابات القومية طبقا لنظام الأمم المتحدة الجديد فى صورة مختصرة .

القسم الثالث

- نموذج المدخلات والمخرجات
- نظام التدفقـــات المـــالية

مقدمة القسم الثالث

يهدف هذا القسم الى دراسة عضوين آخرين من اعضاء علم المحاسبة القومية ، وهما نموذج المدخلات والمخرجات ونظـام التدفقات الماليـة وسنتناولهما بقليل من التفصيل كالآتى :

اولا ـ نموذج المدخلات والمخرجات فى الباب الأول والذى يتكـون من فصـلين :

١ ـ الفصل الأول : يعرض الهيكل العام للنموذج ، والافتـراضات الرئيسـية التى يقوم عليها ، والاستخدامات الرئيسية لـه .

٢ ـ الفصل الثانى : يعرض تفصيلا لنموذج المدخلات والمخرجات مع مقارنته بالنموذج العام للبرمجة الخطية باختصار .

ثانيا ـ ونتناول فى الباب الثانى نظام التدفقات الماليةبالشرح والتحليل.



نظام الحسابات القومية	د/الانتاج		د/التخصيص		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
س	٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ش		٥٠٠	٠٠	٠٠	٥٠٠	٠٠٠
ج ع	٢٢					٠٠٠

٥٠٠

٥٠٠

الباب الأول

:

ت

ارد

٥٠٠

نموذج المدخلات والمخرجات

٠٠٠

٠٠٠

٥٠٠

سحب

كل

ومعنى

على

مدخرا

جنيه

* ول

منها

لقد

ال

اشر

ام

عن

ها

باص

لقط

الفصل السادس

فى

تداخل النشاط

وتحليل المدخلات والمخرجات

---

١ ـ مقـــدمة :

تعرضنا فى الفصول السابقة الى كيفية تحليل النشاط الاقتصادى للمجتمع على حسب اوجه هذا النشاط المختلفة من انتاج واستهلاك واستثمار ، وبينا كيف تتفاعل العوامل المختلفة التى تؤثر فى كل من هذه الأوجه لتحدد مقدار الدخول التى يحصل عليها افراد المجتمع ، ثم كيفية التصرف فيها على اوجه الانفاق المختلفة . ورغم اهمية هذا التحليل للتعرف على هيكل النظام الاقتصادى للمجتمع ومقوماته الأساسية ، الا انه يقوم بصفة عامة على مبدأ التجميع، فهو يؤدى فى النهاية الى اظهار قيمة تجميعية واحدة لكل من اوجه النشاط الاقتصادى الثلاثة وهى الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار، وبذلك لا يهتم النموذج بالعلاقات الانتاجية الفنية القائمة بين مجموعة الوحدات المختلفة التى تكون معا نشاطا اقتصاديا معينا ، او التى تؤدى تصرفاتها الى ظاهرة وجود هذا النشاط . ومما لا شك فيه ان دراسة الهيكل الفنى للانتاج فى المجتمع ، وعلاقته بموارد المجتمع ممثلة فى قدرة عوامل الانتــاج المختلفة تعتبر ذات اهمية بالغة لتفهم طبيعة النظام الاقتصادى القائم ، وايضا فى تحديد خصائص الهيكل الاقتصادى السائد. ويصبح هذا الفهم ضروريا اذا اردنا للسياسة الاقتصادية العامة ان تكون اكثر فاعلية فى توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع توجيها سليما . ويحتاج هذا الفهم فى الواقع الى نموذج

اكثر تفصيلا عن النموذج التجميعى للحسابات القومية الذى تناولناه فى الفصول السابقة .

ففى النموذج التجميعى السابق ، افترضنا مثلا ان الانتاج الاجمالـى للمجتمع يتحقق من نشاط قطاع واحد يتكون من مجموع الوحدات التى تزاول النشاط الانتاجى فى هذا المجتمع — ولكننا اذا دققنا النظر فى الهيكل العام لهذا القطاع ، نجد انه يتكون من عدة قطاعات انتاجية فرعية واذا درسنا الأنواع المختلفة من الصناعات التى يمكن ان يتكون منها قطاع الصناعة وعلاقة كل منها بالاخرى ، ثم مدى الاعتماد المتبادل بين الصناعات وبعضها البعض او اذا حددنا مدى تأثر الانتاج الاجمالى بالمجتمع بالعلاقات القائمة بين هذه الاركان ، اذا عرضنا لذلك كله ودرسناه سواء بالنسبة لنشاط انتاجى واحد او للمجتمع ككل فاننا لا شك سنكون اكثر مقدرة على تفهم طبيعـة النشاط الانتاجى ، واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة له . بطريقة اكثر وافضل عن مجرد التعرف على مقدار الانتاج الاجمالى للمجتمع وتطوراته على مر الـزمن . ان نموذج المدخلات والمخرجات الـذى نقدمه بهـذه الدراسة يهدف اساسا الى تحقيق هذا الغرض .

اما موضوع هذا الفصل فهو عرض نبذة تاريخيـة مختصرة لنشـأة النموذج ، والهيكل العام لـه ، والافتراضات الرئيسية التى يقوم عليها ، والخصائص الرئيسية للنموذج الساكن المفتوح ، ثم نختتم الفصل بتحديد الاستخدامات الرئيسية للنموذج .

٢ — نبـذة تاريخية : (١)

ترجع دراسة اقتصاديات تداخـل الانشطة الاقتصادية الى عهـد

(1) أنظر Hollis B. Chenery and Paul G. Clark, Interindustry Economics (New York : John Wily & Sons, 1959.) six printing, 1967, Ch. 1, especially pp - 2 - 6.

الاقتصادى الفرنســى فرانسوا ديســناى **François Quesnay** والجداول الاقتصادية **Tableau Economique** التى اشتهر بها والتى نشرت سنة ١٧٥٨ (١) . ولكن الفضل الاساسى لتوافر الدافع للدراسات الحديثة فى هذا الميدان يرجع الى ليون فالراس سنة ١٨٧٧ (٢) ، حيث يعتبر نموذج المدخــلات والمخرجات فــى صــورته الحاضــرة تبسيطــا لنموذج فالراس للتــوازن العــام . غــير ان نمــوذج فالراس يتميــز بالتجــرد النظرى الذى يجعــل من محــاولة ربطه بواقــع الحيــاة العمليه امرا صعبا ان لم يكن مستحيلا ، ومن ثم اعتبر البعض دراســة نموذج فالراس للتوازن العام دليلا على فراغ النظرية الاقتصادية من حيث تجردها من وقائع الحياة العملية وعدم امكانية اجراء اختبارات فعليــة على منطلقاتها ونتائجها فى مجال التطبيق العملى . وقــد دفعت تلــك الانتقادات الاقتصادى الشهير واسيلى ليونتييف (٣) بمحاولة تبسيط نموذج فالراس للتوازن العام بحيث تتوفر له خاصية القابلية للتطبيق العملى . فبدأ ابحاثه سنة ١٩٣١ فى محاولة وضع نموذج قــابل للتطبيق العملــى لتداخل النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة ونشر اول نتائج ابحاثه فى هذا المجال سنة ١٩٣٦ ثم سنة ١٩٤١ . وبذلك اصبحت الأبوة الحقيقية لتحليل تداخل النشاط الاقتصادى عن طريق تحليل المدخــلات والمخرجات لواسيلى ليونتييف . ..

---

(1) أنظــر A. phillips "The Tableau Economique as a simple leontief Model" Quarterly Journal of Economics, Vol. LXIX, No. 1 (1955), PP. 137 - 144.

(2) Leon Walras, Elements of pure Economics (W. Jaffe, tr.), Homewood; Illinois : Richard D. Irwin, 1954) as cited in Chenery Ibid, p.q

(3) W. W. Leontief, The Structure of the American Economy, 1919-1939 (New York ; Oxford University press, 1951) second ed. (1st. ed 1941).

٢ ــ الهيكل العام لنموذج المدخلات والمخرجات :

تعرضنا فى القسم الأول من هذه الدراسة الى كيفية تصوير نظام الحسابات القومية فى صورة مصفوفة ، وبينا ان الهدف الاساسى من الحسابات القومية هو متابعة تدفقات الدخل والانفاق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وذلك لأغراض امداد البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادى واتخاذ القرارات الاقتصادية . والواقع ان متابعة التدفقات التى تحدث بين قطاعات المجتمع لا يعتبر حكرا على نظام الحسابات القومية ، وانما يعتبر ايضا الاساس فى تحليل تداخل النشاط عن طريق نماذج المدخلات والمخرجات، (تسمى احيانا جداول المستخدم والمنتج Input-out Tables

والإختلاف الرئيسى بين النموذجيين من حيث الشمول هو عدم احتواء نظام الحسابات القومية على التدفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج الوسيطة بينما تستبر هذه المستلزمات هى العمود الفقرى لنظام المدخلات والمخرجات .

الآن ــ ولاظهار العلاقة الوثيقة بين كل من نظام الحسابات القومية ونموذج المدخلات والمخرجات ، دعنا نعيد تصوير مثال انتاج الخبز (ص ٦٠ ــ ٦٢ من القسم الأول) فى الصورة الآتية :

(جدول رقم ٢ ــ ١)

عمليات انتاج الخبز فى صورة مصفوفة

المستخدم / المنتج	المزارع	المطحن	المخبز	مستلزمات وسيطة	مبيعات نهائية (انتاج نهائى)	المجموع
المزارع	صفر	٢٤٠٠	صفر	٢٤٠٠	(٤٠٠)	٢٠٠٠
المطحن	صفر	صفر	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
المخبز	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٠٠٠	٩٠٠٠
مجموع المستلزمات الوسيطة	صفر	٢٤٠٠	٤٠٠٠	٦٤٠٠		
عوائد عوامل الانتاج (القيمة المضافة)	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٥٠٠٠		٩٦٠٠	
المجموع	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠			١٦٠٠٠

* ويظهر في كل صف من الصفوف الجانب الدائن لحساب العمليات الجارية لوحـدة معينـة .

* ويظهر في كل عمود من الاعمدة الجانب المدين لحساب العمليات الجارية لوحـدة معينـة .

* وتظهر المصفوفة المحاطة باطار سميك في اعلى يمين الجدول احتياجات الوحدة المعينة من انتاج الوحدات الاخرى ومن انتاجها (في الصف المقابل لكل وحدة) وذلك في سبيل الحصول على مجموع انتاج كل منها ويظهر رقم الانتاج في خانتي المجموع (الصف الافقي او العمود الراسي) فيلزم ٢٤٠٠ جم من انتاج المزارع من القمح للحصول على ٥٠٠٠ جم من انتاج المطحن من الدقيق ، كما يلزم ٤٠٠٠ جم من انتاج المطحن من الدقيق للحصول على ٩٠٠٠ جم من انتاج المخبز من الخبز . ويكون مجموع المستلزمات الوسيطة ٦٤٠٠ جم والتي تلزم لانتاج مجموع انتاج قدره ١٦٠٠٠ جم ليصبح الانتاج النهائي ٩٦٠٠ جم (١٦٠٠٠ـــ٦٤٠٠) . وتسمى هذه المصفوفة مصفوفة المبادلات الوسيطة . لاحظ ان الارقام الظاهرة بها تمثل استخدامات الوحدة من انتاجها وانتاج الوحـدات الاخرى خلال الفترة الجارية ، وليس مشترياته الوحدة من نفسها او من الوحدات الاخري خلال الفترة . هذا وسوف نتناول بالمناقشة هذه النقطـة فيما بعـد .

* ويظهر عمود المبيعات النهائية القيمة المضافة للانتاج الاجمالي للمجتمع والذي نتج من الانشطة الاقتصادية التي تزاولها الوحدات الثلاثة مجتمعة ، وذلك اذا ما احتسبناها على اساس المبيعات النهائية زائدا التغير في المخزون . (نقص مخزون المطحن ٤٠٠ ، زيادة مخزون المخبز من الدقيق الذي حصل عليه من المطحن ١٠٠٠ ، مبيعات الخبز ٩٠٠٠) وبذلك فان هذا العمود يماثل في الواقع الجانب الدائن من حساب الانتـاج في المجتـمع .

* ويظهر صف عوامل الانتاج القيمة المضافة للانتاج الاجمالى للمجتمعكنتيجة للعمليات الاقتصادية التى تزاولها الوحدات الثلاثة مجتمعـــة ، باعتبارهـــا مجموع دخول عوامل الانتاج من الوحدات الثلاثة . ولذلك فان هذا الصف يماثل الجانب المدين من حساب الانتاج للمجتمع .

وتظهر مصـــفوفة المستلزمات الوسيطة العلاقات الفنية القائمة بـــين انتاج الوحدات الثلاثة . فلكى يتمكن المطحن من انتاج ما قيمته ٤٦٠٠ جم من الدقيق فعليه ان يستخدم ما قيمته ٢٠٠٠ جم من القمح . كما انه حتى يتمكن المخبز من انتاج ما قيمته ٩٠٠٠ جم من الخبز ويضيف ما قيمته ١٠٠٠جم الى المخزون فعليه ان يستخدم ما قيمته ٥٠٠٠ جم من الدقيق . وتهتم جداول المدخلات والمخرجات اساسا بهذه العلاقات الفنية .

من هذا العرض وضح لنا أن كلا من نموذج المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية يكملان بعضهما الآخر — فى مجال تصوير العـــلاقات الاقتصادية القا[illegible] فى المجتمع . فالأول يهتم بالعلاقات الفنية القائمة بـــين الوحدات الانتاجية المختلفة والتى ينتج عنها فى مجموعها الانتاج القومـــى للمجتمع وهو الذى تهتم الحسابات القومية بنظهاره بالتالى .

٣ — ١ . تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات — مصفوفة المبادلات :

يقوم نموذج المدخلات والمخرجات على تقسيم الاقتصاد القومى الـــى قطاعات يتخصص كل منها فى انتاج سلعة أو خدمة معينة او مجموعة سلعية أو خدمية محددة . وهو فى ذلك لا يختلف عن نموذج الحســـابات القومية من حيث مبدأ التقسيم ، وانما يرجع الاختلاف الى الاساس الذى يقـــوم عليه التقسيم ودرجة التفاصيل المرغوبة فى هذا الشأن . فبينما يتم تقسيم النشاط الاقتصادى فى الحسابات القومية اساسا على حسب طبيعة ذلك النشاط (انتاجى ، استهلاكى ، استثمارى) فان التقسيم فى نظام المدخلات والمخرجات يقوم فى العادة على اساس نوعية النشاط الانتاجى او طبيعـــة

السلعة او الخدمة ، او المجموعات السلعية والخدمية) المنتجــة . هــذا وسنعاود الكلام عن اسس التقسيم القطاعى فى جداول المدخلات والمخرجات فيمــا بعــد .

ولنفرض لاغراض التحليل التالى ان المجتمع يتكون من ثلاث قطاعات هــى : الزراعة والصناعة والخدمات ، حيث يقوم كل منها بانتاج مجموعة متجانســة من السلع او الخدمات لاحد غرضين او لكلاهما .

١ ـــ اما لاســـتخدامها كمســـتلزمات انتاج وســـيطة فى القطاعات الاخـــــرى .

٢ ـــ او لاستخدامها النهائى سواء للاستهلاك او كاستثمار .

ولنفرض ان تدفقات الانتاج بين القطاعات الثلاثة وللأغراض المختلفة خلال السنة المالية الجارية كانت كما هو موضح بالجدول رقم (٢ ـــ ٢) ، حيث تظهر مقدرة بالمليون جنيه ، ويلاحظ ان كل قطاع من القطاعات يظهر فى الجدول مرتين :

(١) الأولى : كمصدر من مصادر الانتاج وذلك اذا ما نظرنا الى الجدول على اساس انه يتكون من مجموعة من الصفوف . فكل صف من الصفوف الثلاثة الاولى تمثل كيفية التصرف فى انتاج احد القطاعات الانتاجية ، وسواء كان هذا التصرف للاستخدام الوسيط او للاستخدام النهائى .

(٢) الثانية : كمستخدم لانتاجه ، ولانتاج القطاعات الاخرى ، ولخدمات عوامل الانتاج ، وذلك اذا ما نظرنا الى الجدول على أساس انه يتكون من مجموعة من الاعمدة .

(جـــــدول رقم ٢ ــ ٢)

مصفوفة المبادلات عن السنة المــالية الجاريــة

القطاع المستخدم / القطاع المنتج	قطـــاعات الانتـــاج (١)	(٢)	(٣)	مجموع الطلب الوسيط	قطاع الطلب النهائى	مجموع الطلب
(١) الزراعة	٢٥	١٠٠	صفر	١٢٥	١٢٥	٢٥٠
(٢) الصناعة	٢٥	٤٠	٤٥	٤٧٠	٥٣٠	١٠٠٠
(٣) الخدمات	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	٥٠	١٥٠
مجموع الاستخدامات الوسيط	٥٠	٦٠٠	٤٥	١٩٥		
القيمة المضافة	٢٠٠	٤٠٠	١٠٥		٧٠٥	
مجموع الاستخدامات	٢٥٠	١٠٠٠	١٥٠			١٤٠٠

فكل عمود من الاعمدة الثلاثة الأولى يوضح مجموع استخدامات القطاع فى سبيل الحصول على مجموع انتاجه ، سواء كانت هذه الاستخدامات من انتاجه الخاص،او من انتاج القطاعات الأخرى او من خدمات عوامل الانتاج.

فمثلا اذا نظرنا للصف الثانى الخاص بقطاع الصناعة نجد انه يبين :

مبيعات وسيطة : الى قطاع الزراعة — ٢٥ مليون جنيه
داخل القطاع نفسه — ٤٠٠ مليون جنيه
لقطاع الخدمات — ٤٥ مليون جنيه

مجموع المبيعات (الطلب الوسيط) — ٤٧٠ مليون جنيه
مبيعات نهائية لقطاع الطلب النهــائى — ٥٣٠ مليون جنيه

مجموع الانتاج الصــــناعى — ١٠٠٠ مليون جنيه

كما اننا اذا نظرنا للعمود الثانى الخاص بقطاع الصناعة ايضا نجد انـــه يبين :

الاستخدامات الوسيطة للقطاع: من انتاج الزراعة ١٠٠ مليون جنيه

من انتاجه ٤٠٠ مليون جنيه

من انتاج الخدمات ١٠٠ مليون جنيه

مجموع الاستخدامات الوسيطة ٦٠٠ مليون جنيه

+ الاستخدامات من خدمات عوامل الانتاج

[الاستخدامات الأولية = القيمة المضافة] ٤٠٠ مليون جنيه

مجموع الاستخدامات ١٠٠٠ مليون جنيه

هذا وتمثل القيمة المضافة قيمة المـــدفوعات لعوامل الانتاج مقـــابل الاستفادة من خدماتها فى العملية الانتاجية ، وتسمى هذه المدفوعات عادة فى نموذج المدخلات والمخرجات « الاستخدامات الأولية » او « المدخـــلات الأوليـــة » Primary Inputs

وتمثل الاستخدامات الأولية احد حلقات الربط بين جـــداول المدخـــلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية . كما يمثل الانتاج النهائى (الطـــلب النهائى) على انتاج كل قطاع حلقة الربط الثانية بين النظامين .

ويمكن ان يعمم المنطق السابق على باقى القطاعات الانتـــاجية التـــى تظهـــر فـــى الجـــدول .

وتقدر الارقام الواردة فى جدول المبادلات طبقا لعدة اسس هامة كما يلى :

١ ـــ تقيد المعاملات فى العادة على اساس سعر البيع ، تسليم محل البائع وليس على اساس تكلفة المشترى . وبالتالى فان تكلفة النقل او هامش ربح الوسطاء (ان وجد لا يعتبـــر جزءا من انتاج القطاع المنتج ، وانـــما

يحمل بهما الطلب [illegible] على [illegible] بدل انتاج قطاعين آخرين هما قطاعى التجاره والنقل . وتعرف هذه الطريقه على انها تسجيل المعاملات على اساس اسعار البائعين . حيث تعتبر كل صناعة بمثابة مستخدم لخدمات النقل والتجاره ، وذلك بالاضافة الى استخداماتها من السلع المتداولة على أساس اسعار البيع تسليم محل المنتج . وتتطلب هذه الطريقة ، فى الواقع ، توافر امكانيات فصل هامش التجارة ومصاريف النقل المتعلقة بالاستخدامات الوسيطة لكلقطاع عن باقى تكلفةالاستخدامات على أساس اسعار المنتج . وبالرغم من عدم توافر الاحصائيات والبيانات اللازمة لذلك فى الكثير من الاحيان فان هذه الطريقة تتمشى مع طبيعة نظام المدخلات والخرجات ، حيث تعتبر مبادلات المستلزمات الوسيطة تحويلات مباشرة من قطاع الى آخر ، دون النظر الى طبيعة وسائل وطرق التوزيع التى يتم استخدامها فعلا لاجراء هذه التحويلات .

ولكنه اذا تعذر استخدام هذه الطريقة لعدم توافر البيانات اللازمة، فانه يمكن اتباع طريقة اخرى تسمى «طريقة اسعار المشترى» ومؤدى هذه الطريقة ان يتمتسجيل المعاملات فى الجدول على اساسالاسعارتسليممحل المشترى . ومعنى ذلك ان القطاع البائع فى الواقع يعتبر بمثابة مستخدم لخدمات التجارة والنقل فى توزيع انتاجه من ناحية . وفى نفس الوقت تمثل مدفوعاته لهذه الخدمات زيادة فى قيمة مبيعاته للقطاعات الاخرى من ناحية اخرى . ونتيجة لذلك فان كلا من انتاج القطاع المنتج واستخداماته منانتاج القطاعات الأخرى ستتضخم بمقدار مصاريف النقل وهامش التجارة على انتاجه المباع كانتاج وسيط للقطاعات الاخرى بينما تحتوى ايضا على هامش التجارة ومصاريفالنقل على استخداماته الوسيطة من انتاج القطاعات الاخرى .

ولا شك ان الطريقة الأولى « تسجيل المعاملات على أساس أسعار البائعين» تعتبر مفضلة على الطريقة الثانية **من حيث المبدأ** (حيث لا تؤدى

الى تضخم مجموع انتاج القطاع) وايضا لتوافقها مع طبيعة نموذج المدخلات والمخرجات ، لذلك سوف نفترض اتباع هذه الطريقة فيما يلى من تحليل .

٢ — يجب ان تقتصر المبادلات الوسيطة بين القطاعات الانتاجية على ما يتم استخدامه فعلا بمعرفة كل قطاع فى العملية الانتاجية من انتاجه وانتاج القطاعات الاخرى. بمعنى ان مصفوفة المبادلات الوسيطة يجب ان تقتصر على اظهار الاستخدامات الفعلية وليس مشتريات كل قطاع من القطاعات الأخرى او المشتريات داخل وحدات القطاع نفسه . ويتم تسوية الفرق بين المشتريات الفعلية والاستخدامات الفعلية فى حسابات المخزون والذى يظهر فى العمود الذى يوضح قطاع الطلب النهائى .

ففى جدول المبادلات السابق مثلا لو افترضنا أن مشتريات قطاع الصناعة من قطاع الزراعة كانت ١٢٥ مليون جنيه ، وكان مخزون قطاع الصناعة من انتاج الزراعة فى اول المدة صفر وفى آخر المدة ٢٥ مليون جنيه ، فان تكلفة انتاج الصناعة من انتاج الزراعة تكون كالآتى :

مخزون أول المدة	صفر
مشتريات	١٢٥
ناقصا : مخزون آخر المدة	(٢٥)
استخدامات الصناعة من انتاج الزراعة	١٠٠

وتظهر هذه الاستخدامات فى مصفوفة المبادلات الوسيطة ، بينما الزيادة فى المخزون وقدرها فى هذه الحالة ٢٥ مليون جنيه من انتاج الزراعة (رغم انها لدى الصناعة) فانها تظهر فى عمود قطاع الطلب النهائى على انتاج الزراعة ، لأن التغير فى المخزون — كما سبق ورأينا فى نظام الحسابات القومية — يعتبر من مكونات الدخل القومى الاجمالى وحكمه فى ذلك حكم المبيعات النهائية (الطلب النهائى) .

وهذا هو السبب الذى جعلنا نبين استخدامات المطحن والمخبز من

انتاج المزارع والطحن على التوالى فى مصفوفة المبادلات الوسيطة فى الجدول رقم (٢ — ١) بينما اظهرنا التغيرات فى المخزون فى عمود المبيعات النهائية لانه يمثل جزء من القيمة المضافة لانتاج المجتمع من انتاج هـــذه الوحدات الثلاث مجتمعة (المزارع ـــ المطحن — المخبز) .

٣ ـــ تعتبر المشتريات الاستثمارية للقطاعات المختلفة من نفسها ومن القطاعات الأخرى بالضرورة من مكونات الطلب النهائى على انتاج **القطاع المنتـــج مثلها** فى ذلك مثل التغير فى المخزون. وتظهر اقســاط الاهلاك الجارى على الاصول الراسمالية ضمن بنود القيمة المضافة للقطـــاع **المســـتخدم** لخدمات هذه الاصول. **وتعتبر** اقساط الاهلاك الجارى من مكونات المدخلات الأولية ولا تعتبر من مكونات الاستخدامات الوسيطة .

ويترتب على ما تقدم ان نظام المدخلات والمخرجات يقوم على مبدئين اســــاسيين : ـــ

الأول : هو التفرقة بين مجموع انتاج كل قطاع على حسب الهدف من استخدامه الى : استخدامات وسيطة واستخدامات نهائية .

الثانى : هو التفرقة بين مجموع تكلفة انتاج كل قطاع (والتـــى يجب أن تتساوى مع مجموع انتاجه) على حسب الطبيعة الاقتصادية للعناصر المكونة لها الى : مستلزمات توسيطة ومستلزمات اولية من خدمات عوامـــل الانتـــاج .

وتشــابه التفرقة الأولى فى نظام المدخلات والمخرجات التفرقة بـــين المتغيرات التلقائية Autonomeous Variables والمتغـــيرات المســـببة Induced variables فى نظرية كينز . فالاستخدامات النهائية فى جداول المدخلات والمخرجات غالبا ما يفترض انها تلقائية (أى تتحدد خارج النموذج ومن ثم يسمى النموذج المفتوح) بينما تعتبر الاستخدامات الوسيطة استخدامات مسببة حيث يتوقف مقدارها على حجم الاستخدامات النهائية التى تتحدد خارج النموذج .

اما التفرقة الثانية فهى تلك القائمة فى نظام الحسابات القومية ايضا.

هذا وتعتبر مصفوفة المبادلات الوسيطة الخطوة الأولى فى سبيل انشاء جداول المدخلات والمخرجات . وبالاضافة الى ذلك فان مصفوفة المبادلات عموما تساعد فى استخراج بعض النسب التى تفيد فى اجراء المقارنات الزمنية والدولية كما يتضح مما يلى :

اولا : لا شك فى انه كلما قلت نسبة مجموع الاستخدامات الوسيطة الى مجموع الاستخدامات (بما فيه المستلزمات الوسيطة) — ومع العوامل الاخرى على حالتها — كلما زادت معدلات الكفاية الانتاجية للمجتمع . ففى مثال انتاج الخبز مثلا نجد أن نسبة المستلزمات الوسيطة الى مجموع الانتاج هى ٤٠ ٪ [$\frac{٦٤٠٠}{١٦٠٠٠} \times ١٠٠$] .

وبفرض ان الخبز هو انتاج المجتمع الوحيد ، وان مواصفات الرغيف من حيث الوزن والجودة وكذلك السعر ظلت كما هى عليه ، بينما امكن تخفيض نسبة المستلزمات الوسيطة الى ٣٥ ٪ من مجموع الانتاج ، فان معنى ذلك ان نفس القدر من القمح والدقيق سيؤدى الى توفير كمية اكثر من الخبز وبذلك ترتفع الكفاية الانتاجية للمجتمع. [سنرى فيما بعد ان نسب المستلزمات الوسيطة اللازمةلانتاج وحدة من انتاج كل قطاع يفترض فيها انها اقل النسب الممكنة بصدد تحليل تداخل النشاط عن طريق المدخلات والمخرجات] .

وتختلف نسبة المستلزمات الوسيطة الى جموع الانتاج من مجتمع الى آخر ، وذلك طبقا للاختلافات فى عوامل كثيرة والتى من اهمها الاختلافات فىالكفاية الانتاجية،ومدى التقدم الصناعى والتكنولوجى، وحصة القطاعات البدائية والقطاعات الحديثة من اجمالى الانتاج . وعلى ذلك فانه لامكان اجراء المقارنات الدولية يلزم ان يتوحد أساس

التقسيم القطاعى وكذا تنفق العوامل المؤثرة فى اختلاف نسب المستلزمات الوسيطة .

ثانيا : ان نفس المنطق يمكن ان يعمم ، اى ينطبق على كل من القطاعات الانتاجية . فكلما انخفضت نسبة المستلزمات الوسيطة للقطاع الى مجموع انتاجه — مع ثبات العوامل الاخرى على حالها — كلما ارتفعت الكفاية الانتاجية للقطاع .

٣ — ب : مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة الاحتياجات المباشرة :

الآن نعود الى الجدول رقم (٢ — ٢) ونعيد تصويره فى صورة رموز كما هو مبين فى الجدول رقم (٢ — ١) . وتتلخص البيانات الواردة فى الجدول فى الآتى : —

(١) موارد القطاع ر كمنتج (ك ر) = استخدامات نفس القطاع (و=ر) . كمستخدم (ك و) .

(٢) موارد القطاع (ك ر) = مجموع الطلب الوسيط على انتاج القطاع + الطلب النهائى على انتاج القطاع = $\sum_{و=١}^{ن}$ ك ر و + ص ر ، ن = ٣

(٣) استخدامات القطاع (ك و) = مجموع الاستخدامات الوسيطة للقطاع + القيمة المضافة للقطاع (المستلزمات الأولية)

= $\sum_{ر=١}^{ن}$ ك ر و + ق و ، ن = ٣

(جـــدول رقم ٢ ــ ٣

مصـــفوفة المبـــادلات عن السنة الجارية

د	القطاع المستخدم / القطاع المنتج و	قطاعات الإنتاج (١)	(٢)	(٣)	$\sum_{و} ك_{رو}$	الطلب النهائي ص	مجموع الانتاج ك
١	الزراعة	$ك_{١١}$	$ك_{٢١}$	$ك_{٣١}$	$\sum_{و} ك_{١و}$	$ص_{١}$	$ك_{١}$
٢	الصناعة	$ك_{١٢}$	$ك_{٢٢}$	$ك_{٣٢}$	$\sum_{و} ك_{٢و}$	$ص_{٢}$	$ك_{٢}$
٣	الخدمات	$ك_{١٣}$	$ك_{٢٣}$	$ك_{٣٣}$	$\sum_{و} ك_{٣و}$	$ص_{٣}$	$ك_{٣}$
	$\sum_{و} ك_{رو}$	$\sum_{ر} ك_{ر١}$	$\sum_{ر} ك_{ر٢}$	$\sum_{ر} ك_{ر٣}$	$\sum_{ر}\sum_{و} ك_{رو}$		
	القيمة المضافة قو	$ق_{١}$	$ق_{١}$	$ق_{٣}$		$\sum_{ر} ص_{ر} = \sum_{و} ق_{و}$	
	مجموع الاستخدامات	$ك_{١}$	$ك_{٢}$	$ك_{٣}$			ك

اى أن:

$$ك_{ر} = \sum_{و=١}^{ن} ك_{رو} + ص_{ر} \text{ ، } ر = ١ \text{ ، } .... ن \quad (١)$$

تمثل فى الواقع مصفوفة المبادلات Transaction Matrix وهى فى المثال تحت البحث كالآتى :

مجموع انتاج الزراعة = $ك_{١}$ = [استخدامات الزراعة من انتاجها $ك_{١١}$ + استخدامات الصناعة من انتاج الزراعة $ك_{٢١}$+استخدامات الخدمات من انتاج الزراعة $ك_{٢١}$ + الطلب النهائى على انتاج الزراعة $ص_{١}$]

$$\left.\begin{array}{l} \text{أى أن : } ك_{١} = ك_{١١} + ك_{٢١} + ك_{٣١} + ص_{١} \\ \text{وبالمثل : } ك_{٢} = ك_{١٢} + ك_{٢٢} + ك_{٣٢} + ص_{٢} \\ \text{وكذلك: } ك_{٣} = ك_{١٣} + ك_{٢٣} + ك_{٣٣} + ص_{٣} \end{array}\right\} (٢)$$

ويكون قيم (٢) المحددة من المثال المبين فى الجداول (١ — ٢) كالآتى :

$ك_١$ = ٢٥ + ١٠٠ + صفر + ١٢٥ = ٢٥٠ مليون جم

$ك_٢$ = ٢٥ + ٤٠٠ + ٤٥ + ٥٣٠ = ١٠٠٠ مليون جم

$ك_٣$ = صـــفر + ١٠٠ + صفر +٥٠= ١٥٠ مليون جم

ولنفترض الآن ان علاقات الانتاج خطية ذات نسب ثابتة

Linear production function with constant returs to scale.

بمعنى عدم تأثر احتياجات وحدة المنتج للقطاع المعين ، من انتاجه وانتاج القطاعات الأخرى ، بحجم انتاج القطاع ، وينطبق هذا الفرض على كـــل القطاعات . ويترتب على ذلك ان تصبح المعاملات الفنية أ ر و نسبا ثابتة.

وتعرف المعامـــلات الفنية ارو Technical coefficients بأنهـــا اقل الاحتياجات الممكنة من انتاج القطاع (ر) واللازمةلانتاج وحدة واحدة (او ما قيمته جنيه واحد) من انتاج القطاع و . وتتحد قيمة أ ر و كالآتى :

$$أ_{رو} = \frac{ك_{رو}}{ك_و} \quad ، \quad \begin{matrix} ر = ١ ، ٢ ، \ldots ن \\ و = ١ ، ٢ ، \ldots ن \end{matrix} \qquad (٣)$$

ويتم الحصول عليها عن طريق نسبة كل رقم من ارقام المبادلات الواردة فى كل عمود من اعمدة مصفوفـــة المبادلات الوسيطه الـــى مجموع انتـــاج القطاع الذى يحتل قمة العمود (المجموع الكلى للعمود بما فيه عناصر القيمة المضافة) . وتسمى المصفوفة الناتجة عن ذلك مصفوفة المعاملات الفنية .

Matrix of Technical Coefficients . ويـــلاحظ ان مصـــفوفة المعاملات الفنية تقتصر على عناصر مصفوفة المبادلات الوسيطة . **وتكون**

هذه المصفوفة فى صورة جبرية لمصفوفة المبادلات الظاهرة فى الجدول (٢ — ٣) كالآتى :

$$\text{أ}_{١١} = \frac{\text{ك}_{١١}}{\text{ك}_{١}} \qquad \text{أ}_{٢١} = \frac{\text{ك}_{٢١}}{\text{ك}_{٢}} \qquad \text{أ}_{٣١} = \frac{\text{ك}_{٣١}}{\text{ك}_{٣}}$$

$$\text{أ}_{١٢} = \frac{\text{ك}_{١٢}}{\text{ك}_{١}} \qquad \text{أ}_{٢٢} = \frac{\text{ك}_{٢٢}}{\text{ك}_{٢}} \qquad \text{أ}_{٣٢} = \frac{\text{ك}_{٣٢}}{\text{ك}_{٣}}$$

$$\text{أ}_{١٣} = \frac{\text{ك}_{١٣}}{\text{ك}_{١}} \qquad \text{أ}_{٢٣} = \frac{\text{ك}_{٢٣}}{\text{ك}_{٢}} \qquad \text{أ}_{٣٣} = \frac{\text{ك}_{٣٣}}{\text{ك}_{٣}}$$

وتكون قيمتها المحددة للمثال الوارد فى الجدول رقم (٢ — ٢) كالآتى :

الزراعة	الصناعة	الخدمات
$\text{أ}_{١١} = \frac{٢٥}{٢٥٠} = ١\text{ر}$	$\text{أ}_{٢١} = \frac{١٠٠}{١٠٠٠} = ١\text{ر}$	$\text{أ}_{٣١} = \frac{\text{صفر}}{١٥٠} = ٠$
$\text{أ}_{١٢} = \frac{٢٥}{٢٥٠} = ١\text{ر}$	$\text{أ}_{٢٢} = \frac{٤٠٠}{١٠٠٠} = ٤\text{ر}$	$\text{أ}_{٣٢} = \frac{٤٥}{١٥٠} = ٣\text{ر}$
$\text{أ}_{١٣} = \frac{\text{صفر}}{٢٥٠} = ٠$	$\text{أ}_{٢٣} = \frac{١٠٠}{١٠٠} = ١\text{ر}$	$\text{أ}_{٣٣} = \frac{\text{صفر}}{١٥٠} = ٠$

بصفة عامة اذا رمزنا لمصفوفة المعاملات الفنية [أر و] بالرمز أ **فتكون**

$$\text{ا} = \begin{bmatrix} \text{ا}_{11} & \text{ا}_{21} & \cdots & \text{ا}_{ن1} \\ \text{ا}_{12} & \cdot & & \text{ا}_{ن2} \\ \vdots & & & \vdots \\ \text{ا}_{1ن} & \text{ا}_{2ن} & \cdots & \text{ا}_{نن} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \frac{\text{ك}_{11}}{\text{ك}_{1}} & \frac{\text{ك}_{12}}{\text{ك}_{2}} & \cdots & \frac{\text{ك}_{1ن}}{\text{ك}_{ن}} \\ \frac{\text{ك}_{11}}{\text{ك}_{1}} & & & \frac{\text{ك}_{2ن}}{\text{ك}_{ن}} \\ \vdots & & & \vdots \\ \frac{\text{ك}_{ن1}}{\text{ك}_{1}} & \frac{\text{ك}_{ن2}}{\text{ك}_{2}} & \cdots & \frac{\text{ك}_{نن}}{\text{ك}_{ن}} \end{bmatrix}$$

وتظهر ا فى المثال تحت البحث كالآتى $\text{ا} = \begin{bmatrix} \text{١ر} & \text{١ر} & ٠ \\ \text{١ر} & \text{٤ر} & \text{٣ر} \\ ٠ & \text{١ر} & ٠ \end{bmatrix}$

ومن المعادلة رقم (٣) وجدنا ان : $\text{ا}_{رو} = \frac{\text{ك}_{رو}}{\text{ك}_{و}}$

وبضرب الطرفين والوسطين .

$\therefore \text{ك}_{رو} = \text{ا}_{رو}\ \text{ك}_{و}$ . . . . (٤)

وبالتعويض عن ك ر و فى المعادلة رقم(١) بقيمتها كما تظهر فىالمعادلة رقم (٤) نجد ان :

$$\text{ك}_{ر} = \sum_{و=1}^{ن} \text{ا}_{رو}\ \text{ك}_{و} + \text{ص}_{ر} \text{ ؛ } ر = ١ ، ٢ . . . ، ن \qquad (٥)$$

اى ان المعادلة رقم (٥) فى صورة مصفوفات تصبح كالتالى :

$$[\text{ك}_{ر}] = \text{ا}\ [\text{ك}_{و}] + [\text{ص}_{ر}] \qquad (٥)'$$

حيث :

[كر] : مصفوفة رتبتها (ن × ١) ، اى متجه عمود Column victor
عدد اعمدته (ن) ويظهر كل عنصر من عناصره **مجموع** انتاج لقطاع ر .

ا ـ مصفوفة المعاملات الفنية كما سبق تعريفها ورتبتها (ن × ن).

[ك و] : مصفوفة رتبتها (١×ن) ، اى متجه صف Raw victor عدد اعمدته (ن) ويظهر كل عنصر من عناصره **مجموع** انتاج القطاع و .

$ك_ر = ك_و$ عندما تكون ر = و

[ص ر] ، مصوفة رتبتها (ن × ١) ، اى متجة عمود عدد صفوفه (ن) ،
ويظهر كل عنصر من عناصره الطلب النهائى على انتاج القطاع ر .

وبغرض التبسيط نعيد كتابة (٥) كالآتى :

ك = ا ك + ص (٦)

فاذا ما طرحنا **ا ك** من طرفى (٦) لحصلنا على :

ك ـ ا ك = ص ومنهـا :

$$ك = [I-١] ص \qquad (٧)$$

حيث I هى مصفوفة وحدة رتبتها (ن × ن) .

وتسمى المصفوفة [I ـ ا]مصفوفة الاحتياجات المباشرة Matrix of Direct Requirements او مصفوفة ليونتييف Leontief Matrix
ووفقا لهذه المصفوفة يظهر المثال تحت البحث كالآتى :

$$[I - ١] = \begin{bmatrix} ١ & ٠ & ٠ \\ ٠ & ١ & ٠ \\ ٠ & ٠ & ١ \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} ر١ & ر١ & ٠ \\ ر١ & ر٤ & ر٣ \\ ٠ & ر١ & ٠ \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} ر٩ & -ر١ & ٠ \\ -ر١ & ر٦ & -ر٣ \\ ٠ & -ر١ & ١ \end{bmatrix}$$

ومن الجدير بالذكر انه لا يجوز ان يكون اى رقم من الارقام الموجودة على القطر الرئيسى سالبا ، لأن معنى ذلك ان القطاع المعين فى هذه الحالة يستهلك عدد من الوحدات من انتاجه كمستلزمات وسيطة اكبر من عدد الوحدات التى ينتجها (اى ان انتاج القطاع بالسالب) ، وليس هذا منطقيا وفى صورة جبرية نشكل هذا الشرط كالآتى

$$\text{ا}_{\text{رو}} < 1 \quad \text{عندما تكون ر = و} \qquad (8)$$

هذا ونستخدم مصفوفة الاحتياجات المباشرة للحصول على مصفوفة الاحتياجنت الكلية ، والتى بدورها تمكننا من تقديـر مجموع الانتاج الكلى لكل قطاع من القطاعات ، والذى يفى بكل من الاحتياجات الوسـيطة ، واحتياجات الطلب النهائى من انتاج القطاع ، وذلك عندما يتحدد مستوى الطلب النهائى المرغوب الوفاء به (من خارج النموذج) .

٣ ــ هـ : مصفوفة الاحتياجات الكلية :

يتم الحصول على مصفوفة الاحتياجات الكلية من مصفوفة الاحتياجات المباشرة عن طريق ايجاد مقلوب الأخيرة . فمن المعادلة رقم (٧) نجد انـه

بضرب كل من طرفيها فى $[\text{I} - \text{ا}]^{-1}$ نحصل على :

$$\text{ك} = [\text{I} - \text{ا}]^{-1} \ \text{ص} \qquad (8)$$

حيث تسمى $[\text{I} - \text{ا}]^{-1}$ بمصفوفة الاحتياجات الكلية ، والتي اذا ما تم ضربها (مسبقا premultiplied) فى متجه عمود الطلب النهائى ص فاننا نتوصل الى متجه صف الانتاج الكلى ك ، والذى يبين مجموع الانتاج المرغوب من كل قطـاع من القطاعات حتى يمكن الوفاء باحتياجات الانتـاج الوسيطة واحتياجات الطلب النهائى .

ويستلزم الأمر اذن ايجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة للتوصل الى مصفوفة الاحتياجات الكلية .

هذا ويمكن ايجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة باتباع احدى طريقتين :

الأولى : ويطلق عليها طريقة جاوس Gauss . (١)

الثانية : وتسمى طريقة المحددات والمرافقات Determinants - Cofactors Method.

هذا وسنوضح كيفية ايجاد المقلوب طبقا للطريقة الثانية حيث انهـا اعم فى استخدامها وذلك عن طريق استخدام [I - ا] للمثـال المبين بالجدول رقم (٢) .

الخطوة الأولى : اوجد مصفوفة المحددات Minors Martix

(١) اذا كانت **د** مصفوفة مربعة من رتبة ن × ن فان المحدد **د ر و** للعنصر د ر و فى المصفوفة **د** يكون هو المحدد للمصفوفة **ذ** مـن رتبـة (ن — ١)×(ن — ١) والتى تنتج بعد استبعاد الصف (ر) والعـمود (و) المتقطعان عند العنصر د ر و .

(٢) كما أن المحدد / **د** / للمصفوفة المربعة **د** من رتبة (٢ × ٢) يكون كالآتى :

---

(١) للتعرف على كيفية استخدام هذه الطريقة يرجع القارىء الى :
Kemeny, Schleifer, Snell, ond Thompson, <u>Finite Mathematics with Business Applications</u> (Englewood Cliffs, N. J.; Prentice-Hall, Inc., 1965) pp. 262 - 266 ; or . Earl K. Bowen, <u>Mathematics With Applications in Management and Economics</u> (Homewood, Illinois: Richad D. Irwin, 1967, Rev. Ed.) pp. 185 - 190

. ولمثال مبسـط لكيفية ايجاد المقلوب بهده الطريقة انظر « **الموازنـة التخطيطية فى النظام المحاسبى الموحد ووسـائل التحليل الكمى** » للمؤلف (مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٢) الفصل الثانى .

$$|\text{د}| = \begin{vmatrix} \text{د}_{11} & \text{د}_{21} \\ \text{د}_{12} & \text{د}_{22} \end{vmatrix} = \text{د}_{11}\,\text{د}_{22} - \text{د}_{12}\,\text{د}_{21}$$

وبتطبيق هاتين القاعدتين على المثال تحت البحث تكون مصفوفة المحددات كالآتى :

$$[\text{د}_{\text{رو}}] = \begin{bmatrix} \begin{vmatrix} .6 & -.3 \\ -.1 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} -.1 & -.3 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} -.1 & .6 \\ 0 & -.1 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} -.1 & 0 \\ -.1 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} .9 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} .9 & -.1 \\ 0 & -.1 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} -.1 & 0 \\ .6 & -.3 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} .9 & 0 \\ -.1 & -.3 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} .9 & -.1 \\ -.1 & .6 \end{vmatrix} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} .57 & -.1 & .01 \\ -.1 & .9 & -.09 \\ .03 & -.27 & .53 \end{bmatrix}$$

الخطوة الثانية : أوجد مصفوفة المرافقات **Cofactor Matrix**

لكى يتم ايجاد مصفوفة المرافقات ، فاننا نقدم التعريف التالى للمرافق:

$$\textbf{مرافق العنصر } \text{د}_{\text{رو}} = (-1)^{\text{ر}+\text{و}} \times \textbf{ محدد العنصر } \text{د}_{\text{رو}}$$

وبتطبيق هذا التعريف نحصل على مصفوفة المرافقات للمثال تحت البحث كالآتى :

$$[\text{مد}_{\text{رو}}] = \begin{bmatrix} .57 & .1 & .01 \\ .1 & .9 & .09 \\ .03 & .27 & .53 \end{bmatrix}$$

الخطوة الثالثة : أوجد المصفوفة المبدلة **Transpose** لمصفوفة المرافقات :

تعرف المصفوفه المبدلة أ' للمصفوفـــة ا بانها تلك التي تـــكون اعمدتها هي صفوف ا ومن ثم فان صفوفها هي اعمدة المصفوفة ا).
وتكون المصفوفة المبدلة Transpose للمثال تحت البحث كالآتي :

$$\begin{bmatrix} \hat{\text{مد}}_{\text{رو}} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ٥٧ر & ١ ر & ٠٣ر \\ ١ ر & ٩ ر & ٢٧ر \\ ٠١ر & ٠٩ر & ٥٣ر \end{bmatrix}$$

الخطوة الرابعة : اوجد محدد المصفوفة الأصلية :

يعرف المحدد / د / للمصفوفة د (والـذى يسـاوى [I - ا] لأغراضنا في هذا التحليل) بأنه حاصل ضرب عناصر أي صف او اي عمود في المصفوفة د بعناصر الصف او العمود المقابل في المصفوفة المرافقة [مد ر و] اي ان :

/ د / = Σ درو مد ر و لصف او لعمود .

فمثلا اذا اخذنا الصف الأول ، يكون المحدد كالآتي :

/ د / = (٥٧ر) (٩ر) + (ار) (ــار) + (١٠ر) (٠) = ٥٠٣ر

واذا اخذنا العمود الثاني :

/ د / = (ــار) (ار) + (٦ر) (٩ر) + (ــار) (٢٧ر) = ٥٠٣ر

واذا اخذنـــا الصف الثاني :

/ د / = (ــار) (ار) + (٦ر) (٩ر) + (٣ر) (٠٩ر) = ٥٠٣ر

الخطوة الخامســـة : اوجد مقلوب المصفوفة الأصلية :

ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر المصفوفة المبدلة على قيمة محدد المصفوفة الأصلية . وهي للمثال تحت البحث كالآتي :

$$[\text{I} - \text{ا}]^{-1} = \begin{bmatrix} \frac{٥٧ر}{٥٠٣ر} & \frac{١ر}{٥٠٣ر} & \frac{٠٣ر}{٥٠٣ر} \\ \frac{ار}{٥٠٣ر} & \frac{٩ر}{٥٠٣ر} & \frac{٢٧ر}{٥٠٣ر} \\ \frac{٠١ر}{٥٠٣ر} & \frac{٠٩ر}{٥٠٣ر} & \frac{٥٣ر}{٥٠٣ر} \end{bmatrix}$$

وتكون هذه هي مصفوفة الاحتياجات الكلية التي تمكننا من الحصول عليها بعد القيام بالخطوات التي عرضناها .

٣ ـ د استخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية لتقدير الانتاج الكلى:

تحدد المعادلة رقم (٨) قيمة الانتاج الكلى كالآتى :

ك = [I - ا]$^{-1}$ ص

ومعنى ذلك انه متى تحددت قيمة **ص** (عادة خارج النموذج) ، فانه يصبح من السهل التعرف على قيمة الانتاج الكلى **ك** وهو الانتاج اللازم للوفاء بالاحتياجات الوسيطة للانتاج والطلب النهائى عليه .

فاذا افترضنا فى مثالنا الحالى أن الطلب النهائى المتوقع على منتجات القطاعات الثلاثة عن العام المقبل (بالمليون جنيه) كان كالآتى :

القطـــاع	الطلب على انتاجه
الزراعـــة	٢٥١ر٥
الصناعـــة	٧٥٤ر٥
الخـــدمات	١٢٥ر٧٥

فمعنى ذلك ان **ص** = { ٢٥١ر٥ ، ٧٥٤ر٥ ، ١٢٥ر٧٥ } (١).

وبذلك يمكن التوصل الى قيمة **ك** كالآتى :

$$ك = \begin{vmatrix} \frac{٥٧٠}{٥٠٣} & \frac{١٠٠}{٥٠٣} & \frac{٣٠}{٥٠٣} \\ \frac{١٠٠}{٥٠٣} & \frac{٩٠٠}{٥٠٣} & \frac{٢٧٠}{٥٠٣} \\ \frac{١٠}{٥٠٣} & \frac{٩٠}{٥٠٣} & \frac{٥٣٠}{٥٠٣} \end{vmatrix} \{ ٢٥١ر٥ ، ٧٥٤ر٥ ، ١٢٥ر٧٥ \}$$

---

(١) سوف نستخدم نوعين من الاقواس النوع { } عندما يكون المتجه المحصور بينهما متجه عمود ، النوع [ ] عندما يكون المتجه المحصور بينهما متجه صف .

اى ان : **ك** = {٥ر٤٤٢ ، ٥ر١٤٦٧ ، ٥ر٢٧٢}

ويعنى ذلك ان الانتاج الكلى للقطاعات المختلفة للوفاء بهذا البرنامج من الطلب النهائى المتوقع يكون كالآتى :

القطـــــاع	الطلب الوسيط على انتاج القطاع	الطلب النهائى على انتاج القطاع	الطلب الكلى
الزراعــــة	ـــر١٩١	٥ر٢٥١	٥ر٤٤٢
الصناعــــة	ـــر٧١٣	٥ر٧٥٤	٥ر١٤٦٧
الخـــــدمات	٧٥ر١٤٦	٧٥ر١٢٥	٥ر٢٧٢

ويمكننا هذا البيان بالاضافة الى مصفوفة المعاملات الفنية من تصوير مصفوفة المبادلات المتوقفة عن العام المقبل .

٣ — هـ تصوير مصفوفة المبادلات المتوقعة :

اذا رجعنا للجدول (٢ — ٣) نجد ان كل ما يلزمنا لاستكمال بياناتــه بالاضافة الى البيانات الناتجة من الخطوة (٣ — د) هو تحديد قيمة كل كَ ر و وكذلك تحديد قيمة كل قو . ويلاحظ ايضا انه اذا ما تمكنا من تحديد قيمـــة كل ك ر و فان قيمة كـــل ق و يتحـــدد بالفـــرق الناتـــج عـــن

[كَو — Σ كَرو] أو [كَر — Σ كَرو]
          و   ر

وحيث ان :

ك ر و = أ ر و ك و   معادلة (٤)

ولدينا الطرف الايسر لها بالكامل ، فان الطرف الأيمن يتحدد تلقائيا ، وذلك عن طريق ضرب عناصر كل عمود من اعمدة أ فى جموع انتاج القطاع الذى يحتل قمة هذا العمود .

وفى المثال تحت البحث يمكننا الحصول على ما يلى :

قطاع الزراعـــة

$ك_{١١} = أ_{١١} ك_{١}$ = (١ر) (٤٤٢ر٥) = ٤٤ر٢٥

$ك_{١٢} = أ_{١٢} ك_{١}$ = (١ر) (٤٤٢ر٥) = ٤٤ر٢٥

$ك_{١٣} = أ_{١٣} ك_{١}$ = (٠) (٤٤٢ر٥) = ٠

مجموع الاستخدامات الوسيطة للزراعة	٨٨ر٥
القيمة المضافة من الزراعة $ق_{١}$ = (٨ر) ($ك_{١}$)	٣٥٤ر٠
مجموع انتاج الزراعة (الانتاج الكلى المتوقع)	٤٤٢ر٥

قطاع الصناعة :

$ك_{٢١} = أ_{٢١} ك_{٢}$ = (١ر) (١٤٦٧ر٥) = ١٤٦ر٧٥

$ك_{٢٢} = أ_{٢٢} ك_{٢}$ = (٤ر) (١٤٦٧ر٥) = ٥٨٧ر٠٠

$ك_{٢٣} = أ_{٢٣} ك_{٢}$ = (١ر) (١٤٦٦ر٥) = ١٤٦ر٧٥

مجموع الاستخدامات الوسيطة للصناعة	٨٨٠ر٥
القيمة المضافة من الصناعة $ق_{٢}$ = (٤ر) (١٤٦٧ر٥)	٥٨٧ر٠
الانتـــاج الكلى للصـــناعة ($ك_{٢}$)	١٤٦٧ر٥

قطاع الخدمات : (احتسب قيم ك ر٣ ، ق٣ كما سبق للزراعة والصناعة)

وبذلك تظهر مصفوفة المبادلات التقديرية كما هو موضح بالجدول (٢ـ٤) التـــالى :

(جـــدول ٢ ــ ٤)

مصـــفوفة المبـــادلات التقديرية

(عن العـــام المقبل ــ وبالمليون جنيه)

القطاع المستخدم / القطاع المنتج	قطاعات الانتاج (١)	قطاعات الانتاج (٢)	قطاعات الانتاج (٣)	مجموع الطلب الوسيط	الطلب النهائى	مجموع الطلب الكلى
(١) الزراعة	٤٤ر٢٥	١٤٦ر٧٥	صفر	١٩١ر٠٠	٢٥١ر٥	٤٤٢ر٥
(٢) الصناعة	٤٤ر٢٥	٥٨٧ر٠٠	٨١ر٧٥	٧١٣ر٠٠	٧٥٤ر٥	١٤٦٧ر٥
(٣) الخدمات	صفر	١٤٦ر٧٥	صفر	١٤٦ر٧٥	١٢٥ر٧٥	٢٧٢ر٥
مجموع الاستخدامات الوسيطة	٨٨ر٥	٨٨٠ر٥	٨١ر٧٥	١٠٥٠ر٧٥		
القيمة المضافة	٣٥٤ر٠٠	٥٨٧ر٠٠	١٩٠ر٧٥		١١٣١ر٧٥	
مجموع الانتاج الكلى	٤٤٢ر٥	١٤٦٧ر٥	٢٧٢ر٥			٢١٨٢ر٥

ومتى امكننا الحصول على مصفوفة الاحتياجات الكلية ، فان مصفوفة المبادلات التقديرية يمكن الحصول عليها لأى حجم من احجام الطلب النهائى المتوقع ، وذلك بمجرد اجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة علـــى البيـــانات المتـــوفرة .

٤ ــ مثال تطبيقى للخطوات المتبعة وطريقة التقدير المتتالى :

نفرض الآن مثالا رقميا آخر نلخص خلاله خطوات حل نموذج المدخلات والمخرجات ، طبقا لطريقة مقلوب المصفوفة وهى الطريقة السابق شرحها، وسوف نستخدم نفس المثال للتوصل الى حل تقريبى للنموذجطبقا لما يسمى

طريقة [illegible] المصفوفة .

٤ ــ أ ــ طريقة مقلوب المصفوفة :

ا ــ مصفوفة المبادلات الوسيطة :

فيما يلى مصفوفة المبادلات الوسيطة لمجمع افتراضى يتكون من ثلاثة قطاعات :

القطاع المستخدم :	١	٢	٣
القطاع المنتج : ١ :	صفر	٤٨٠	٦٠
٢ :	٢٠٠	٩٦٠	صفر
٣ :	٣٠٠	صفر	٢٤٠
مجموع الاستخدامات الوسيطة :	٥٠٠	١٤٤٠	٣٠٠
الاستخدامات الاولية ــ القيمة المضافة :	٥٠٠	٩٦٠	٣٠٠
مجموع الاستخدامات = الانتاج الكلى :	١٠٠٠	٢٤٠٠	٦٠٠

ب ــ مصفوفة المعاملات الفنية :

نحصل على مصفوفة المعاملات الفنية أ بقسمة كل من الارقام الواردة فى كل عمود من الاعمدة (الصفوف الثلاث الاولى اذا كان الهدف هو ايجاد مصفوفة المعاملات الفنية) على مجموع العمود فى صف الانتاج وذلك كالآتى:

أ =

صفر / ١٠٠٠	٤٨٠ / ٢٤٠٠	٦٠ / ٦٠٠
٢٠٠ / ١٠٠٠	٩٦٠ / ٢٤٠٠	صفر / ٦٠٠
٣٠٠ / ١٠٠٠	صفر / ٢٤٠٠	٢٤٠ / ٦٠٠

=

٠	٢ر	١
٢ر	٤ر	٠
٣ر	٠	٤

جـ ـ مصفوفة الاحتياجات المباشرة ـ مصفوفة ليونتييف :

نحصل على مصفوفة الاحتياجات المباشرة عن طريق طرح مصفوفة المعاملات الفنية ا من مصفوفة الوحدة (من نفس الرتبة طبعا) كالآتى :

$$\begin{bmatrix} \text{-١ر} & \text{-٢ر} & \text{١} \\ \text{٠} & \text{٦ر} & \text{-٢ر} \\ \text{٦ر} & \text{٠} & \text{-٣ر} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{١ر} & \text{٢ر} & \text{٠} \\ \text{٠} & \text{٤ر} & \text{٢ر} \\ \text{٤ر} & \text{٠} & \text{٣ر} \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} \text{٠} & \text{٠} & \text{١} \\ \text{٠} & \text{١} & \text{٠} \\ \text{١} & \text{٠} & \text{٠} \end{bmatrix} = [\text{ا} - I]$$

د ـ مصفوفة الاحتياجات الكلية ـ $[\text{ا} - I]^{-1}$

نحصل على مصفوفة الاحتياجات الكلية عن طريق ايجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة . واذا اتبعنا طريقة المحددات والمرافقات تكون الخطوات كالآتى :

١ ـ مصفوفة المحددات [د ر و] .

$$\begin{bmatrix} \begin{vmatrix} \text{٦ر} & \text{-٢ر} \\ \text{٠} & \text{-٣ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{٠} & \text{-٢ر} \\ \text{٦ر} & \text{-٣ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{٠ر} & \text{٦ر} \\ \text{٦ر} & \text{٠} \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} \text{-٢ر} & \text{١} \\ \text{٠} & \text{-٣ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{-١ر} & \text{١} \\ \text{٦ر} & \text{-٣ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{-١ر} & \text{-٣ر} \\ \text{٦ر} & \text{٠ر} \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} \text{-٢ر} & \text{١} \\ \text{٦ر} & \text{-٢ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{-١ر} & \text{١} \\ \text{٠} & \text{-٢ر} \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} \text{-١ر} & \text{-٢ر} \\ \text{٠} & \text{٦ر} \end{vmatrix} \end{bmatrix} = [\text{د ر و}]$$

$$\begin{bmatrix} \text{١٨ر} & \text{-١٢ر} & \text{٣٦ر} \\ \text{-٠٦ر} & \text{٥٧ر} & \text{-١٢ر} \\ \text{٥٦ر} & \text{-٠٢ر} & \text{٠٦ر} \end{bmatrix} =$$

٢ — مصفوفة المرافقات [مد ر و] :

يمكن ايجاد مصفوفة المرافقات عن طريق ايجاد عناصرها بالمعادلة الآتية:

$$\text{مد}_{\text{رو}} = (-١)^{\text{ر}+\text{و}}\ \text{د}_{\text{رو}} \quad \text{فمثلا}$$

$$\text{مد}_{١١} = (-١)^{١+١}\ \text{د}_{١١}$$

$$= \text{٣٦ر}$$

$$\text{مد}_{٢٣} = (-١)^{٣+٢}\ \text{د}_{٢٣}$$

$$= -١\ (\text{-٠٢ر}) = \text{٠٢ر} \quad \text{وهكذا}$$

$$[\text{مد}_{\text{رو}}] = \begin{bmatrix} \text{٣٦ر} & \text{-١٢ر} & \text{١٨ر} \\ \text{-١٢ر} & \text{٥٧ر} & \text{-٠٦ر} \\ \text{٠٦ر} & \text{-٠٢ر} & \text{٥٦ر} \end{bmatrix}$$

٣ — المصفوفة المبدلة $[\hat{\text{مد}}_{\text{رو}}]$

ويتم ايجادها عن طريق استبدال صفوف مصفوفة المرافقات بأعمدتها.

$$[\hat{\text{مد}}_{\text{رو}}] = \begin{bmatrix} \text{٣٦ر} & \text{١٢ر} & \text{٠٦ر} \\ \text{١٢ر} & \text{٥٧ر} & \text{٠٢ر} \\ \text{١٨ر} & \text{٠٦ر} & \text{٥٦ر} \end{bmatrix}$$

٤ — ايجاد محدد المصفوفة الاصلية (مصفوفة الاحتياجات المباشرة) :

ويتم ذلك عن طريق ضرب عناصر اى صف او اى عمود من صفوف او اعمدة مصفوفة المرافقات فى الصف او العمود المقابل فى مصفوفة

الاحتياجات الكلية . ومن الاسهل اختيار الصف او العمود الذي يحتوى على اكبر عدد من الاصفار ، وباختيار الصف الأول نجد ان المحدد |د| لمصفوفة الاحتياجات الكليـــة كالآتى :

|د| = ٣٦ر (١) + (١٢ر) (–٢ر) + (١٨ر) (–١ر) = ٣١٨ر

٥ ـــ ايجـــاد مصفوفة الاحتياجات الكليـــة :

ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر المصفوفة المبدلة على محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة .

$[I - أ]^{-1}$ =

٦٠ / ٣١٨	١٢٠ / ٣١٨	٣٦٠ / ٣١٨
٢٠ / ٣١٨	٥٧٠ / ٣١٨	١٢٠ / ٣١٨
٥٦٠ / ٣١٨	٦٠ / ٣١٨	١٨٠ / ٣١٨

هـ ـــ تقدير الاحتيـــاجات الكليـــة :

متى توصلنا الى مصفوفة الاحتياجات الكلية فانه يصبح من السهل تقدير الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، وهى الاحتياجات التى تلزم للوفاء بطلب نهـــائى محـــدد .

فاذا افترضنا مثلا ان تقديرات الطلب النهائى فى مجتمعنا الافتراضى تتم فى ثلاث جهات مختلفة كالآتى (بالمليون جنيه) :

الطلب النهائى على انتاج	تقديرات الجهة :	الأولى	الثانية	الثالثة
	الزراعـــة (١)	٣١٨	٦٣٦	٦٣٦
	الصـــناعة (٢)	١٢٧٢	٩٥٤	١٢٧٢
	الخـــدمات (٣)	١٥٩	١٥٩	٣١٨
	المجـــموع	١٧٤٩	١٧٤٩	٢٢٢٦

ونلاحظ ان مجموع الطلب النهائى متساوى طبقا لتقديرات الجهة الأولى والثانية بينما تختلف التشكيلة المكونة لكل منهما . وتزيد تقديرات الجهـــة الثالثة عن كل من الجهتين الأولى والثانية .

ويمكنا التوصل الى قيمة الاحتياجات الكلية لكل قطاع من القطاعات فى ظل كل من التقديرات الثلاث للطلب عن طريق ضرب مصفوفة الاحتياجات الكلية فى مصفوفة الطلب كالآتى :

$$\text{الاحتياجات الكلية} = \begin{bmatrix} \frac{٣٦٠}{٣١٨} & \frac{١٢٠}{٣١٨} & \frac{٦٠}{٣١٨} \\ \frac{١٢٠}{٣١٨} & \frac{٥٧٠}{٣١٨} & \frac{٢٠}{٣١٨} \\ \frac{١٨٠}{٣١٨} & \frac{٦٠}{٣١٨} & \frac{٥٦٠}{٣١٨} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} ٣١٨ & ٦٣٦ & ٦٣٦ \\ ١٢٧٢ & ٩٥٤ & ١٢٧٢ \\ ١٥٩ & ١٥٩ & ٣١٨ \end{bmatrix}$$

طبقـــا لتقديرات الجهـــة

	الأولى	الثانية	الثالثة	**الانتاج الكلى المطلوب من :**
=	٨٧٠	١١١٠	١٢٦٠	الزراعـــة (١)
	٢٤١٠	١٩٦٠	٢٥٤٠	الصـــناعة (٢)
	٧٠٠	٨٢٠	١١٦٠	الخـــدمات (٣)

ويكون كل عمود من اعمدة المصفوفة الناتجة مستويات الانتاج الكلى للقطاعات الثلاثة . واللازمة للوفاء بالطلب النهائى فى العمود المقابل فى مصفوفة الطلب النهائى .

٤ ــ ب ــ طريقة التقدير المتتالى :

قد يصعب فى بعض الاحيان استخدام طريقة مقلوب المصفوفة لتقدير الاحتياجات الكلية لبرنامج طلب نهائى معين ، وذلك اما لكبر حجم مصفوفة الاحتياجات المباشرة وارتفاع تكاليف ايجاد مقلوبها (او عدم امكانية ذلك) او ان الحاجة اليها لا تكون متكررة بشكل يجعل العائد من استخدامها مجز على تكاليف ايجادها . وفى مثل هذه الحالة الاخيرة يمكن استخدام طريقة التقريب المتتالى لتقدير الاحتياجات الكلية من مصفوفة المعاملات الفنية مباشرة .

وتتلخص طريقة التقريب المتتالى فى تكرار عملية ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى تقديرات الطلب النهائى ، ثم فى ناتج عملية الضرب الأولى ثم فى ناتج عملية الضرب الثانية ، ... وهكذا لعدد كاف من المرات ، ثم اضافة نواتج الضرب للحصول على تقدير تقريبى للاحتياجات الكلية هذا وسنوضح طريقة التقريب المتتالى عن طريق استخدام مصفوفة المعاملات الفنية للمثال تحت البحث لتقدير الاحتياجات الكلية لتقديرات الطلب النهائى الخاص بالمجهة الثانية . وتظهر الخطوات كما هو مبين فى الجدول رقم (٢ــ٦) .

(جــدول ٢ ــ ٦)

تقدير الاحتياجات الكلية طبقا لطريقة التقريب المتتالى

مصفوفة المعاملات الفنية القطاع (١) (٢) (٣)	الطلب النهائى	الاحتياجات الغير مباشرة: الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	الاحتياجات الكلية
(١) . ٢ر ١ر	٦٣٦ر٠٠	٢٠٦ر٧	١٢٧ر٢	٦٥ر٣	٣٥ر٠	١٨ر٨	١٠ر٠	١٠٩٩ر٠٠
(٢) ٢ر ٤ر .	٩٥٤ر٠٠	٥٠٨ر٨	٢٤٤ر٩	١٢٣ر٤	٦٣ر٤	٣٢ر٤	١٦ر٧	١٩٤٣ر٦
(٣) ٣ر . ٤ر	١٥٩ر٠٠	٢٥٤ر٤	١٦٣ر٨	١٠٣ر٧	٦١ر٠	٣٠ر٠	١٩ر٦	٧٩٦ر٥

* يتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الأولى عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الطلب النهائى .

* ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الثانية عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة الأولى .
* ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الثالثة عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة الثانية .

* ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة (ن) عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة (ن — ١).

واذا ما جمعنا الاحتياجات (الطلب النهائى) والاحتياجات الغير مباشرة لكل قطاع لتوصلنا الى مقدار الاحتياجات الكلية بصفة تقريبية . ويلاحظ انه بعد ستة دورات تقريبية متتالية توصلنا الى ارقام تقرب كثيرا من الاحتياجات الكلية التى توصلنا اليها باتباع طريقة مقلوب المصفوفة. ويبين الجدول التالى النتائج ونسبة الخطأ فى كل قطاع .

(جـدول ٢ — ٧)

مقارنة الاحتياجات الكلية طبقا لطريقة التقدير المتتالى وطريقة مقلوب المصفوفة

القطاع	طريقة التقدير المتتالى	طريقة مقلوب المصفوفة	نسبة الخطأ
(١) الزراعة	١٠٩٩ر٠	١١١٠	— ١ ٪
(٢) الصناعة	١٩٤٣ر٦	١٩٦٠	— ٠ر٨ ٪
(٣) الخدمات	٧٩٦ر٥	٨٢٠	— ٣ ٪
المجموع	٣٨٣٩ر١	٣٨٩٠	— ١ر٢ ٪

هذا ويتضح ان الاختلافات تعتبر طفيفة رغم اننا توقفنا عند ستة دورات تقريبية . وبصفة عامة ، كلما زاد عدد الدورات كلما قلت نسبة الخطأ ، وذلك لتناقص الاحتياجات الغير مباشرة فى الدورات المتتالية حتى تصل الى الصفر تقريبا ، ويتحقق هذا عند تكرارها عددا كافيا من المرات.

لاحظ ان نسبة الخطأ ترتبط ارتباطا وثيقا بنسبة الاحتياجات المباشرة (الطلب النهائى) الى نسبة الاحتياجات الغير مباشرة . فكلما زادت نسبة احتياجات الطلب النهائى الى مجموع الاحتياجات الكلية كلما قلت نسبة الخطأ فى التقريب لنفس العدد من الدورات . ويتضح هذا جليا من الجدول السابق ، حيث نجد ان نسبة الخطأ فى قطاع الخدمات ٣٪ ونسبة الطلب النهائى الى الاحتياجات الكلية لنفس القطاع ١٩ر٩ ٪ ($\frac{١٥٩}{٨٢٠}$ × ١٠٠)، بينما نجد نسبة الخطأ فى قطاع الصناعة ٨ر٪ ونسبة الطلب النهائى الى الاحتياجات الكلية ٤٩٪ ($\frac{٩٥٤}{١٩٦٠}$ × ١٠٠) .

٥ ــ استخدام النموذج فى تقدير الاحتياجات الاولية :

بينا فيما سبق كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات للحصول على تقديرات الانتاج الكلى اللازم للوفاء بطلب نهائى معين ، ولا شك ان هذا الانتاج الكلى يحتاج ايضا الى خدمات عوامل الانتاج من اجل تنفيذه . وحتى الآن افترضنا ان خدمات عوامل عوامل الانتاج تظهر فى صورة تجميعية فى صف القيمة المضافة بالنموذج . فاذا امكن تحليل هذا الصف الى العناصر المكونة له من حيث عوائد عوامل الانتاج المختلفة المشتركة فى العملية الانتاجية ، لأمكننا التوصل الى مقدار الطلب التقريبى على كل منها والذى يلزم فى نفس الوقت لانجاز برنامج الانتاج المقدر . وسنتابع المثال السابق بصورة اكثر تفصيلا فيما يختص بالاحتياجات الأولية لبيان كيفية تقدير احتياجات برنامج الانتاج منها .

نحن قدمنا يلى مصفوفة المبادلات السابقة مع تفاصيل القيمة المضافة

		١	٢	٣
القطاع المستخدم :				
القطاع المنتج :	١	٠٠٠	٤٨٠	٦٠
	٢	٢٠٠	٩٦٠	٠٠٠
	٣	٣٠٠	٠٠٠	٢٤٠
عائد رأس المـال		٢٠٠	٤٨٠	٠٠٠
عائد الموارد الطبيعية		٢٠٠	٢٤٠	١٥٠
عائد العمل		١٠٠	٢٤٠	١٥٠
مجموع الاستخدامات		١٠٠٠	٢٤٠٠	٦٠٠

وتظل مصفوفة المعاملات الفنية [أ] كما كانت عليه ، بينما يصبح لدينا الآن مصفوفة معاملات فنية [ب] للعوامل الأولية ، يتم احتساب عناصرها **بنفس طريقة احتساب عناصر المصفوفة [أ] وتظهر المصفوفة [ب]** كما يلـى :

[ب] =

٢٠٠ / ١٠٠٠	٤٨٠ / ٢٤٠٠	٠٠٠ / ٦٠٠
٢٠٠ / ١٠٠٠	٢٤٠ / ٢٤٠٠	١٥٠ / ٦٠٠
١٠٠ / ١٠٠٠	٢٤٠ / ٢٤٠٠	١٥٠ / ٦٠٠

=

٢ر	٢ر	٠ ر
٢ر	١ر	٢٥ر
١ر	١ر	٢٥ر

وتوضح هذه المصفوفة [ب] احتياجات وحدة المنتج فى كل قطاع من

القطاعات من العوامل الأولية : فعلى سبيل المثال يلزم لانتاج وحدة واحدة فى القطاع الأول ٢ر. وحدة رأس مال ؟ ٢ر. وحدة موارد طبيعبة ، ار. وحدة عمل (على اساس قياس كل من هذه الوحدات فى المثال تحت البحث بالجنيه ، او بأعتبارها وحدة قياس عينى اذا ما كان الانتاج الكلى يتم قياسه عينيا) .

٥ ـ ب ـ مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية .

نحصل على مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية عن طريق ضرب المصفوفة [ب] فى مصفوفة الاحتياجات الكلية [I ـ ا] ـ ١ كالاتى:

$$[ب][I-ا]^{-1} = \begin{bmatrix} \frac{٢}{١٠} & \frac{٢}{١٠} & ٠ \\ \frac{٢}{١٠} & \frac{١}{١٠} & \frac{٢٥}{١٠٠} \\ \frac{١}{١٠} & \frac{١}{١٠} & \frac{٢٥}{١٠٠} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \frac{٣٦٠}{٣١٨} & \frac{١٢٠}{٣١٨} & \frac{٦٠}{٣١٨} \\ \frac{١٢٠}{٣١٨} & \frac{٥٧٠}{٣١٨} & \frac{٢٠}{٣١٨} \\ \frac{١٨٠}{٣١٨} & \frac{٦٠}{٣١٨} & \frac{٥٦٠}{٣١٨} \end{bmatrix}$$

$$[ح] = \begin{bmatrix} \frac{٩٦}{٣١٨} & \frac{١٣٨}{٣١٨} & \frac{١٦}{٣١٨} \\ \frac{١٢٩}{٣١٨} & \frac{٩٦}{٣١٨} & \frac{١٥٤}{٣١٨} \\ \frac{٩٣}{٣١٨} & \frac{٨٤}{٣١٨} & \frac{١٤٨}{٣١٨} \end{bmatrix}$$

حيث [ح] تمثل مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية :

٥ ـ ج ـ تقدير الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية :

نحصل على الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية وذلك عن طريق ضرب

المصفوفة [جـ] فى مصفوفة الطلب النهائى كالآتى :

الطلب الكلى على العوامل الأولية =

١٦ / ٣١٨	١٣٨ / ٣١٨	٩٦ / ٣١٨	×	٦٣٦	٦٣٦	٣١٨
١٥٤ / ٣١٨	٩٦ / ٣١٨	١٢٩ / ٣١٨		١٢٧٢	٩٥٤	١٢٧٢
١٤٨ / ٣١٨	٨٤ / ٣١٨	٩٣ / ٣١٨		٣١٨	١٥٩	١٥٩

=

رأس المـــال	٧٦٠	٦١٤	٦٥٦
موارد الطبيعة	٧٩٦	٦٢٣	٥٩٠
العمل	٦٧٠	٥١٢	٥٠٣

ومنها يتبين الطلب الكلى المقدر على كل من العوامل الأولية عند كـل مستوى من مستويات الطلب النهائى المحددة . وبذلك يمكن لسلطة التخطيط المقارنة بين الطلب على العوامل الأولية والمتاح لديها من كل منها ، ثم تحدد امكانيات الوفاء بالطلب النهائى ، او التعـديل فيه بما يتفق والامكانيـات المتاحة من العوامل الأولية .

ومن الجدير بالذكر انه كان يمكن الحصول على هذه التقديرات بطريقة اخرى وهى ضرب مصفوفة المعاملات الفنية الأولية (المصفوفة [ب] فـى مصفوفة (أو متجه الانتاج الكلى) الانتاج الكلى التى تم التوصل اليها فى تقدير الاحتياجات الذاتية . وبتطبيقها على المثال تحت البحث تظهر كالآتى :

الطلب الكلى على العوامل الأولية =

١٢٦٠	١١١٠	٨٧٠	×	٠ ر	٢ر	٢ر
٢٥٤٠	١٩٦٠	٢٤١٠		٢٥ر	١ر	٢ر
١١٦٠	٨٢٠	٧٠٠		٢٥ر	١ر	١ر

وباجراء عملية الضرب نحصل على نفس النتيجة السابقة لارقام الطلب الكلى على العوامل الأولية .

٦ — خصائص النموذج والافتراضات الأساسية التى يقوم عليها (١)

يعرف النموذج الذى تعرضنا له حتى الآن بنموذج المدخلات والمخرجات الساكن المفتوح Static open End Input - output Model وقد بدأ ليونتييف فى استخدام هذا النموذج اثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استمر فى استخدامه منذ ذلك، ولقد اصبح هذا النموذج هو الشائع التطبيق فى الحياة العملية . ويعتبر النموذج ساكنا لانه لا يأخذ فى الاعتبار ما يطرأ على عوامل الانتاج من تغيرات على مر الزمن قد تؤدى الى زيادتها او انتقاصها وخاصة عامل رأس المال . كما يعتبر النموذج مفتوحا حيث تتحدد قيم بعض متغيراته من خارج النموذج ومن ثم تعتبر متغيرات تلقائية بالنسبة اليه ، وهذه اساسا هى متغيرات الطلب النهائى .

ان النموذج الساكن المفتوح ليس هو النموذج الاصلى الذى قدمه ليونتييف سنة ١٩٣٦ فقد كان الأخير نموذجا مغلقا ، اى قادرا على تحديد قيم كل متغيراته داخليا . وعلى كل فلن نتعرض لهذا النموذج الا بصورة مختصرة فى الفصل التالى .

ويعتبر نموذج المدخلات والمخرجات السابق شرحه نموذجا مبسطا لتحليل تداخل النشاط الانتاجى فى المجتمع . فهو يهتم اساسا بالعلاقات الفنية القائمة بين فروع النشاط **الانتاجى** فى المجتمع ، على اساس مجموعة

---

(١) للقارىء أن يرجع الى :

Hollis B. Chenery & P. G. Clark, Op.cit; pp. 33 - 42, 87 - 88, 134 - 144; and Robert Dorfman, paul A. Samuelson, and Robert M. Solow, Linear Programming and Economic Analysis (New York : Mc Grow - Hill, 1958, The RAND Corp.) Chs. 9 & 10.

من الفروض تحقق له قدرا كبيرا من البساطه . بما يوفر له القابلية للتطبيق العملي . وحيث انه في الواقع يصعب الفصل بين النشاط **الانتاجي** والانشطة الاقتصادية الأخرى من **استهلاك واستثمار** ، وذلك لأن كلا منها بالضرورة **يؤثر ويتأثر** بالآخر ، فان نموذج المدخلات والمخرجات يفترض انها تتحدد خارج النموذج بصفة تلقائية. ومن ثم فان دراسة عناصر الطلب النهائي من استهلاك واستثمار وغيرها يجب ان تسبق في الواقع تحليل المدخلات والمخرجات .

ويقوم نموذج المدخلات والمخرجات عموما على ثلاثة افتراضات اساسية:

١ — انه يتم انتاج كل سلعة (أو مجموعة متجانسة من السلع) بطريقة انتاجية واحدة ، بمعرفة صناعة واحدة او قطاع صناعي واحد :

فمن الخصائص الرئيسية لنموذج ليونتييف،انه رغم امكانية توافر اكثر من طريقة انتاجية واحدة لكل سلعة من السلع ، فانه سيكون من بين هذه الطرق طريقة واحدة مفضلة ، وتظل محتفظة بهذه الافضلية على مر الزمن. ولصحة هذا الفرض يلزم توافر شرطين كل منهما يتضمن للآخر هما : عدم التغير في الهيكل النسبي للاسعار،اى ثبات علاقات الاسعار النسبية، ووجود عامل انتاج ثابت واحد فقط او وجود تكلفة اجتماعية وحيدة (١) . هذا وسنتعرض لهذه الخصائص مرة اخرى في الفصل القادم .

٢ — ان الاستخدامات الخاصة بكل قطاع تتوقف على حجم انتاج القطاع فقط . وغالبا ما يفترض وجود علاقة خطية بين الاستخدامات وحجم الانتاج . والواقع ان هذا الفرض لا يعتبر قاصرا على نموذج المدخلات

---

(١) لن نتناول أى من الخصائص المذكورة بالتفصيل . وللقارىء الذى يرغب في الاستزادة ان يرجع الى Dorfman, Samuelson and solow, bid من ص ٢٢٤ الى ٢٢٩ ، ص ٢٤٨ — ٢٥٢ . وتقوم هذه الخصائص على ما يسمى بنظرية الاحلال لساميلسون .

والمخرجات . ولكن نقوم عليه نماذج البرمجة الخطية ، والتى يعتبر نموذج المدخلات والمخرجات حالة خاصة منها .

٣ – عدم وجود وفورات خارجية موجبة أو سالبة No External Economics or Diseconomics ويعتبر هذا الفرض ايضا غير قاصرا على نموذج المدخلات والمخرجات وانما يفترض توافره فى نماذج البرمجة الخطية عموما

وتتوقف صحة هذه الفروض ، سواء كانت بصفتها الفردية او بصورتها المجتمعة على عوامل كثيرة منها: طبيعة العملية الانتاجية،وتفاصيل ودقائق الهيكل الفنى لها ، وكيفية اجراء التقسيم القطاعى ، والأسس العامة التى يقوم عليها التجميع عند اعداد نموذج المدخلات والمخرجات .

هذا ويمكن ان تتحقق صحة هذه الفروض ، فمن الملاحظ على سبيل المثال ان الفرض الأول يتطلب عدم وجود منتجات متصلة ، وعدم وجود وفورات خارجية . وكلا المطلبين يمكن استيفاؤه بدرجة كبيرة من الدقة لو تم زيادة عدد الوحدات الانتاجية التى يتم تجميعها فى قطاع واحد.فمشكلة المنتجات المتصلة تعتبر من المشاكل الهامة التى تقابل الباحث بصدد التقسيم القطاعى، غير انها تتلاشى تدريجيا كلما قل عدد القطاعات المكونة للنموذج ، وينطبق نفس المنطق على مشكلة الوفورات الخارجية التى يتطلبها الفرض الثالث.

ولكنه من ناحية اخرى نجد ان قلة عدد القطاعات ، وما يترتب عليه من عدم تناسق انشطة الوحدات الاقتصادية المكونة لكل قطاع ، سيؤدى حتما الى مخالفة الفرض الثانى وذلك لاحتمال اختلاف تشكيلة المنتجات من فترة الى اخرى وما يترتب على ذلك من تقلبات فى نسب الاستخدامات اللازمة لكـل منهـا .

ولذلك فكثيرا ما تتعارض هذه الفروض مع بعضها من حيث وسائل الوفاء بمقتضيات كل منها . وسوف نتعرض باختصار لبعض مشاكل التجميع وعلاقة كل منها بهذه الفروض الثلاثة .

٦ ــ أ : التقسيم القطاعى (١) :

تقوم النظرية الاقتصادية بصفة عامة على افتراض تماثل سلوك وحدات المجتمع الاقتصادية . فيفترض تماثل سلوك الافراد فى رغبة كل منهم فى الحصول على اكبر قدر ممكن من المنفعة وذلك على أساس افتراض توافر مبدأ الرشد الاقتصادى . ويفترض تماثل سلوك المنشآت فى رغبة كل منها فى الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح باعتبار ان هذه الارباح هى الهدف الاساسى من نشاط كل منها . كما يفترض تماثل نشاط مجموع الأفراد الاستهلاكى على أساس ان الفرد المتوسط يقوم بتوزيع دخله بنسب ثابتة على الاستهلاك والادخار ، ... وهكذا .

وقد افترض ليونتييف عند وضع الاسس النظرية لنموذج المدخلات والمخرجات ، ان كل قطاع يتكون من مجموعة من الوحدات الانتاجية التى تتبع جميعا طريقة انتاجية واحدة ، وانها تسعى للحصول على منتج واحد نمطى متماثل لكل الوحدات مجتمعة . وطبقا لهذا الفرض فانه لتجميع عدد من الوحدات الانتاجية فى قطاع واحد يلزم ان يتوافر شرطين : **الاول** : هو ان يكون المنتج أو تشكيلة المنتجات التى تنتجها كل وحدة من هذه الوحدات متشابها مع انتاج الوحدات الأخرى ، **والثانى** : هو ان تكون نسب الاستخدامات (المعاملات الفنية) لكل وحدة من الوحدات ، فيما يتعلق باحتياجاتها من انتاج القطاعات الاخرى وانتاجها ، متشابهة ، بمعنى أن يكون الهيكل الفنى للاستخدامات متشابه لكل الوحدات التى يرغب فى تجميعها فى نفس القطاع .

ويعتبر الوفاء بالشرط الأول من الناحية العملية والواقعية من قبيل المستحيل ، حيث يترتب عليه احتمال تقسيم الوحدة الانتاجية الواحدة الى

---

(١) انظر تفاصيل هذه النقطة فى :

Chenery and Clark; op cit.; pp. 34 - 39

ود قطاعات اذا ما تعددت منتجاتها واختلفت تشكيلتها عن الوحدات الاخرى . ويؤدى ذلك الى كبر حجم النموذج بما يفقده صفة القابلية للتطبيق العملى. وحتى اذا لم يفتقد النموذج خاصية التطبيق العملى فى ظل تواجد عـــدد كبير جدا من القطاعات . فان ذلك سوف يقضى حتما على توافر شرط عدم توافر فرص الاحلال بين منتجات القطاعات المختلفة ، بالاضافة الى شرط عدم وجود وفورات خارجية . وكلاهما يمثل شرطا هاما يقوم عليه نموذج المدخلات والمخرجـــات .

على أنه يكفى فى معظم الاحيان ان يتوافر الشرط الثانى ، الا وهو تشابه الهيكل الفنى للاستخدامات ، لاغراض اجراء التجميع لاعداد نموذج المدخلات والمخرجات . فما دامت استخدامات كل وحدة من الوحدات التى يرغب فى تجميعها فى قطاع واحد من انتاج القطاعات الأخرى وانتاجهـــا تمثل نسبا متساوية ، او ان العلاقة بينها تكون ثابتة ، فان التغيرات التى تطرأ على تشكيلة انتاج القطاع (بوحداته المختلفة) لن تؤثر على احتياجاته من انتاج القطاعات الأخرى . ويكون ذلك صحيحا اذا ما توافرت احدى الحالتـــين : (١)

١ ـ اذا كانت $أ_{رم} = أ_{رن}$ للوحدات المرغوب تجميعها فى قطاع واحد .

٢ ـ اذا كانت التشكيلة المطلوبة من $ك_م$ ، $ك_ن$ تقوم على نسبة ثابتة عند مستويات الطلب الكلى المختلفة (كأن تكون النسبة بين $ك_م$ ، $ك_ن$ = ٢ : ١ مثلا . حيث فى ظل هذه الظروف يكون المتوسط المرجح للمعاملات الفنية لمجموع الوحدتين ثابت

$$\left(\frac{\text{أ}_{\text{رم}}\,\text{ك}_{\text{م}} + \text{أ}_{\text{رن}}\,\text{ك}_{\text{ن}}}{\text{ك}_{\text{م}} + \text{ك}_{\text{ن}}} = \frac{\text{٢ أ}_{\text{رم}} + \text{أ}_{\text{رن}}}{\text{٣}} \right)$$

---

(١) انظر اثبات هاتين الحالتين فى . Chenery and Clark; Ibid, p.36.

ويؤدى توافر احدى هاتين الحالتين الى خلو نتائج تحليل المدخـــلات والمخرجات من اى اخطاء ، والتى تكون ناتجة عن عمليات التجميع الخاصة بالتقسيم القطاعى . والواقع ان التجميع فى الحياة العملية يتم على اساس محاولة الاقتراب من احدى هاتين الحالتين بدرجات متفاوته وذلك بحسب مدى امكانية توافر البيانات المطلوبة ، وماهيـــة الغرض الاساسى مــن اجــراء التحـــليل .

٦ ــ ب : دالــة الاستخدامات : (١)

يترتب على عدم توافر فرص الاحلال ان تتخذ دالة الانتاج للقطـــاع (و) الشـــكل الآتـــــى : (٢)

$$\text{ك و} = \underset{\text{ر}'}{\text{اقل}} \left[\frac{\text{ك ر و}}{\text{أ ر}' \text{و}} \right]$$

وهى تعنى ان هناك حدا ادنى من الاحتياجات اللازمة من انتاج القطاع ر لانتاج حجم معين من انتاج القطاع و . ومعنى ذلك ان الحد الاقصى لانتاج القطاع و سيتحدد بأقل الوحدات الممكن انتاجها بالاحتياجات المتوفرة من انتاج القطاعات الاخرى ر . فمثلا اذا كان المجتمع يتكون من ثلاث قطاعات ومصفوفة المبادلات الخاصة به تظهر كالآتى :

القطاع المستخدم	١	٢	٣
القطاع المنتج : ١	٢٠٠	٢٠٠	٠٠٠
٢	٠٠٠	٦٠٠	٣٠٠
٣	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠
القيمة المضافة :	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠
اجمالى الانتاج	١٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠

---

(١) انظـــر Ibid, pp. 39 - 42

(٢) انظـــر . Dorfman Samuelson, and solow, op. cit, f. t., (1) P. 231

$$\text{فان } ك_{1} = \frac{\text{أقل}}{ر}\left[\frac{\text{٢٠٠}}{\text{٢ر}} \text{ ، } \frac{\text{٢٠٠}}{\text{٢ر}}\right] = \text{١٠٠٠}$$

$$\text{وكذلك } ك_{2} = \frac{\text{أقل}}{ر}\left[\frac{\text{٢٠٠}}{\text{أر}} \text{ ، } \frac{\text{٦٠٠}}{\text{٣ر}} \text{ ، } \frac{\text{٢٠٠}}{\text{١ر}}\right] = \text{٢٠٠٠ وهكذا.}$$

ومعنى هذا فى الواقع ان الحد الادنى يساوى الحد الاقصى ومن ثم تصبح دالة الانتاج كالآتى :

ك ر و = أ ر و ك و .

ويترتب على هذه الدالة ما يأتى :

١ — انمضاعفة الانتاجالكلى للقطاع و يترتب عليهمضاعفةالاحتياجات الوسيطة من انتاج القطاع ر اللازمة لانتاج القطاع و .

٢ — ان مضاعفة وحدة قياس انتاج القطاع (و) يترتب عليها مضاعفة المعاملات الفنية أ ر و الخاصة بالقطاع و .

٣ — أن مضاعفة وحدة قياس انتاج القطاع ر يترتب عليها انخفاض المعاملات الفنية أ ر و للقطاع والى النصف .

ويتطلب توافر شرط عدم وجود فرص للاحلال ، والذى ادى الى اتخاذ دالة الانتاج للشكل السابق ، ان يتوافر احد احتمالين :

الأول : ان تكون علاقات الاسعار النسبية ثابتة (اى ثبات الهيكل النسبى للاسعار) بحيث يترتب على ذلك عدم توافر الذائع للاحلال بصرف النظر عن شكل دالة الانتاج .

الثانى : ان طبيعة الهيكل الفنى للعملية الانتاجية تؤدى الى عدم توافر فرص الاحلال .

وبالنسبة للفرض الاول والخاص بثبات الهيكل النسبي للاسعار فان

هناك من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية ما يثبت اقتراب هــذا الفرض من الواقع فى معظم الاحيان ، فيما عدا اوقات الحروب وما شابه ذلك . غير ان ذلك يفترض ايضا وجود عامل انتاج ثابت واحد وعدم وجود منتجات متصلة وتوافر ظروف التنافس التام ، وهى متطلبات غالبا ما لا تتوافر فى الحياة العمليــة .

هذا وقد اثبت ساميولسون صحةالفرض الثانى فى حالةوجود عامل انتاج ثابت واحد ، وهو ما افترضه ليونتييف بصدد اعداد نموذج المدخلات والمخرجات. غير ان اسقاط فرض توافر عامل انتاج ثابت واحد سيؤدى حتما الى توافر فرص الاحلال ،حتى ولو تحقق فى الفترة الطويلة بما يؤدى الى عدم صلاحية الافتراضات التى يقوم عليها النموذج .

وخلاصة القول ان افتراض ثبات المعاملات الفنية يتوقف على عوامل كثــيرة اهــمها :

١ ــ طريقة التقسيم القطــاعى المتبعة .
٢ ــ التقلبات فى تشكيلة الطلب النهائى .
٣ ــ التغيرات فى الهيكل النسبى للاسعار .
٤ ــ التغيرات فى البدائل الفنية المتوفرة للانتاج .

وكل من هذه العوامل يؤدى حتما الى تقلبات فى المعاملات الفنية (ولو فى الفترة المتوسطة ، وغالبا ما يحدث ذلك فى الفترة الطويلة) وما يترتب على ذلك من عدم صلاحية نموذج المدخلات والمخرجات فى الكثير من الاحيان للاغراض التى يمكن استخدامه فيهــا .

٧ ــ الاستخدامات الرئيسية لنموذج المدخلات والمخرجــات :

تبينا مما سبق ان نموذج المدخلات والمخرجات يهدف اساسا الى دراسة العلاقات الفنية للنشاط الانتاجى فى المجتمع ، على اساس من الفــروض المبسطة ، والتى تجعل منه نموذجا قابلا للتطبيق العملى. وقد راينا ايضا

ونحن بصدد شرح الهيكل العام للنموذج ، كيف يمكن استخدامه للتخطيط والتنبؤ الاقتصادى متى توافرت تقديرات الطلب النهائى على انتاج القطاعات المختلفة المكونة للنموذج . ويمكننا القول بصفة عامة ان استخدامات النموذج تنحصر فى ثلاثة هى : (١)

١ — تحليل الهيكل الاقتصادى للمجتمع ودراسة العلاقات الفنية القائمة بين وحداته الانتاجية .

٢ — المساعدة فى وضع الخطة الاقتصادية ورسم السياسات المتعلقة بتنفيذها .

٣ — التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية فى المستقبل .

فلا شك ان تصميم نموذج المدخلات والمخرجات يفيد كثيرا فى التعرف على هيكل العلاقات الفنية للانتاج واعتماد فروعه المختلفة على بعضها البعض ولو بصفة تقريبية . فيؤدى النموذج الى اظهار العلاقات الفنية والاقتصادية المعقدة فى صورة مبسطة يمكن معها استيعاب الهيكل الاقتصادى للمجتمع ككل واكتشاف الخصائص الهامة للهيكل الفنى Technological Strucure الذى يقوم عليه . ولا شك ان ذلك يساعد مساعدة فعالة فى اختبار حساسية الهيكل الاقتصادى للمجتمع للتغيرات فى العوامل التى يقوم عليها ، مثال ذلك التعرف على اثر زيادة الطلب على الصادرات الخاصة بصناعة معينة على طلب الصناعة على خدمات عوامل الانتاج وعلى انتاج الصناعات الاخرى .

كما تقدم نماذج المدخلات والمخرجات — وبالرغم من المحددات والقيود المفروضة عليها والتى تنبع اساسا من الافتراضات التى تقوم عليها — مساعدة فعالة فى رسم الخطط الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العامة

---

(١) أنظر Chenery and Clark, op. cit, PP. 6 - 7.

والمتعلقة بقطاعات معينة من قطاعات المجتمع الانتاجية . ولذلك لقيت هذه النماذج الاهتمام فى عديد من الدول ففى اليابان وايطاليا والنرويج والدانمارك مثلا ، يهدف تحليل المدخلات والمخرجات الى تحديد العلاقة القائمة بين كل من الصادرات والواردات والانتاج المحلى بما يساعد فى رسم السياسة الاقتصادية الخاصة بها . كما تعتمد الدول النامية عموما والى حد كبير على تحليل المدخلات والمخرجات فى وضع خطط التنمية ، ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتنفيذها .

ويمكن الاعتماد على نماذج المدخلات والمخرجات الى حد ما فى التنبؤ بالمستقبل . غير انها لا تعتبر الوسيلة المثلى والاكثر كفاية لهذا الغرض لما تقوم عليه من افتراضات قد تكون متوفرة فى الحاضر ، ولكنها لا تتوفر فى المستقبل .

هذا وقد اوضحنا فيما سبق كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات فى تقدير الاحتياجات الكلية اللازمة للوفاء ببرنامج طلب نهائى معين ، كما بينا كيفية استخدام النموذج فى تقدير الاحتياجات اللازمة لبرنامج انتاج معين من مستلزمات الانتاج الأولية .



الفصل السابع
فى
تفاصيل نموذج المدخلات والمخرجات

١ — مقـــــدمة :

استعرضنا فى الفصل السابق نموذج المدخلات والمخرجات ، وتبينا ان النموذج يقوم اساسا على ما يـلى :

اولا : مجموعة من الافتراضات بهدف بيان العلاقة بين مستويات الانتـــاج الكلى فى القطاعات المختلفة .

ثانيا : برنامج طلب نهائى معين يتحدد بصفة تلقائية خــارج النمــوذج . وسنحاول فى هذا الفصل ان نخطو بالنموذج خطوة اخرى بهدف تحليل الطلب النهائى الى العناصر المكونة له ، ثم بيان علاقتهـا بالطلب على عوامل الانتاج الأولية، ثم نقارن النموذج بنموذج البرمجة الخطية .

٢ — مكونات الطلب النهائى والطلب على العوامل الأولية :

علمنا من القسم الأول من هذه المذكرات ، ان الطلب النهائى علـى السلع والخدمات التى ينتجها مجتمع معين فى فترة زمنية معينة يشــمل ثلاثة عناصر اساسية هى : الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، ومن ثم اصبحت معادلة تحديد الدخل القومى (ص) كالآتى :

ص = س + ث + (ت — ط) حيث :

س = الاستهلاك النهائى (لقطاع العائلات والحكومة) .

ث = الاستثمار الاجمالى للمجتمع كله فى اصول ثابتة بالاضافة الـى التغـــير فى المخـــزون السلعى .

ت = الصـــــادرات .

ط = الـــواردات .

وقد اقتصر تحليلنا فى الفصل السابق على ان الطلب النهائى يؤخـــذ فى الاعتبار بصفته الاجمالية ؛ فلم نميز بين عناصره المختلفة . والواقع ان تحليل الطلب النهائى الى عناصره فى نمـــوذج المدخـــلات والمخرجات ، بالاضافة الى تحليل الطلب على العوامل الأولية اى تحليل القيمة المضافة الى عناصرها يمكننا من الاجابة على بعض الاسئلة الهامة التى نســـوق منهـــا ما يلى :

١ ـــ ماهى الآثار المترتبة على تغير كل عنصر من عناصر الطلب النهائى من حيث تأثيره على مستوى الانتاج الكلي المرغوب من كل قطـــاع من القطاعـــات ؟

٢ ـــ ما هى الاحتياجات اللازمة لكل عنصر من هذه العناصر من خدمات العوامل الأولية (عوامل الانتاج) ؟

٣ ـــ ما هى احتياجات وحدة الطلب النهائى على انتاج قطاع معين من العـــوامل الأوليـــة ؟

وللاجابة على السؤال الأول يمكن حل النموذج لكل عنصر من عناصـــر الطلب النهائى على حدة او لكل العناصر مجتمعة . كما انه لاجابة السؤال الثانى يمكن اتباع نفس الطريقة السابق شرحها فى البند الخامس من الفصل السابق . كما ان اجابة السؤال الثالث تستدعى ايجاد نسبة كل عامل من العوامل الأولية المطلوبة لانتاج عنصر من عناصر الطلب النهائى ـــ نسبتها الى قيمة ذلك العنصر . وسنبين ذلك باستخدام نفس البيانـــات الواردة فى كل من النقطة الرابعة والخامسة من الفصل السابق .

٢ ـــ ١ : مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة الاحتياجات الكلية :

نعيد كتابة مصفوفة المعاملات الفنية لعناصر المستلزمات الوسيطـــة

وعناصر القيمة المضافة ، وكذا مصفوفة الاحتياجات الكلية من كل منها كما وردت فى البنود ٤ ــ أ ، ٥ ــ ا ، ٥ ــ ب من الفصل السابق وذلك حتى يسهل الرجوع اليها .

[أ] =

٠	٢ر	١ر
٢ر	٤ر	٠ر
٣	٠ر	٤ر

، [ا ـ أ] $^{-1}$ =

٣٦٠/٣١٨	١٢٠/٣١٨	٦٠/٣١٨
١٢٠/٣١٨	٥٧٠/٣١٨	٢٠/٣١٨
١٨٠/٣١٨	٦٠/٣١٨	٥٦٠/٣١٨

[ب] =

٢ر	٢ر	٠
٢ر	١ر	٢٥ر
١ر	١ر	٢٥ر

، [ـ] =

٩٦/٣١٨	١٣٨/٣١٨	١٦/٣١٨
١٢٩/٣١٨	٩٦/٣١٨	١٥٤/٣١٨
٩٢/٣١٨	٨٤/٣١٨	١٤٨/٣١٨

هذا وكانت مصفوفة الطلب النهـــائى كالآتى :

تقديرات الجهة		الأولى	الثانية	الثالثة
على انتاج القطاع :	(١)	٣١٨	٦٣٦	٦٣٦
	(٢)	١٢٧٢	٩٥٤	١٣٧٢
	(٣)	١٥٩	١٥٩	٤١٨

والآن افتـــرض ان المطلوب تحـــديد اثر مكـــونات الطلب النهـــائى لكل من الجهتين الأولى والثانية على الانتاج الكلى لكل من القطاعات الثلاثة،

ثم الاحتياجات من العوامل الأولية . وبفرض ان مكونات الطلب النهائى لكل من هاتين الجهتين كانت كالآتى :

تقديرات الجهتين		الأولى			الثانية		
		س	ش	(تسط)	س	ش	(تسط)
الطلب النهائى على انتاج القطاع	(١)	١٥٩	١٥٩	...	٣١٨	١٥٩	١٥٩
	(٢)	٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٦٣٦	١٥٩	١٥٩
	(٣)	١٥٩	...	...	...	١٥٩	...
مجموع الطلب		٩٥٤	٤٧٧	٣١٨	٩٥٤	٤٧٧	٣١٨

لاحظ ان مجموع كل عنصر من عناصر الطلب متساو فى كل من الجهتين، ولكن الاختلاف يظهر فى التشكيلة الخاصة بطلب كل عنصر على انتاج كل قطاع من القطاعات الثلاثة .

ويمكننا الآن تقدير الانتاج الكلى لكل قطاع من القطاعات ، والذى يلزم للوفاء بكل عنصر من عناصر الطلب النهائى طبقا لتقديرات كل من الجهتين، ويتم ذلك عن طريق ضرب مصفوفة الاحتياجات الكلية $[I - A]^{-1}$ فى مصفوفة الطلب كالآتى :

الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات (١) (٢) (٣)

$\frac{٣٦٠}{٣١٨}$	$\frac{١٢٠}{٣١٨}$	$\frac{٦٠}{٣١٨}$
$\frac{١٢٠}{٣١٨}$	$\frac{٥٧٠}{٣١٨}$	$\frac{٢٠}{٣١٨}$
$\frac{١٨٠}{٣١٨}$	$\frac{٦٠}{٣١٨}$	$\frac{٥٦٠}{٣١٨}$

$س_١$	$ش_١$	$(تسط)_١$	$س_٢$	$ش_٢$	$(تسط)_٢$
١٥٩	١٥٩	...	٣١٨	١٥٩	١٥٩
٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٦٣٦	١٥٩	١٥٩
١٥٩	...	...	...	١٥٩	...

	س$_1$	ش$_1$	(ت-ط)$_1$	المجموع	س$_2$	ش$_2$	(ت-ط)$_2$	المجموع
ك$_1$	٤٥٠	٣٠٠	١٢٠	٨٧٠	٦٠٠	٢٧٠	٢٤٠	١١١٠
= ك$_2$	١٢١٠	٦٣٠	٥٧٠	٢٤١٠	١٢٦٠	٣٥٥	٣٤٥	١٩٦٠
ك$_3$	٤٩٠	١٥٠	٦٠	٧٠٠	٣٠٠	٤٠٠	١٢٠	٨٢٠
الاحتياجات الكلية$_4$ =	٢١٥٠ ،	١٠٨٠	٧٥٠	٣٩٨٠	٢١٦٠	١٠٢٥	٧٠٥	٣٨٩٠

ومعنى ذلك انه للوفاء بالطلب النهائى لاغراض الاستهلاك من انتاج القطاعات الثلاثة طبقا لتقديرات الجهة الاولى { س$_1$ } = { ١٥٩ ، ٦٣٦ ، ١٥٩ } ، فانه يلزم انتاج ٤٥٠ وحدة من ك$_1$ ، ١٢١٠ وحدة من ك$_2$ ، ٤٩٠ وحدة من ك$_3$. بينما للوفاء بنفس مجموع الطلب النهائى (مع اختلاف التشكيلة) طبقا لتقديرات الجهة الثانية {س$_2$ }={٣١٨ ، ٦٣٦ ، صفر} ، فانه يلزم انتاج {ك$_1$ ، ك$_2$ ، ك$_3$ }= { ٦٠٠ ، ١٢٦٠ ، ٣٠٠ } . وهكذا بالنسبة لبقية عناصر الطلب النهائى . ويلاحظ انه رغم تساوى الطلب النهائى لاغراض الاستهلاك طبقا لتقديرات كل من الجهتين ، فان الانتاج الكلى لمجموع القطاعات الثلاثة اللازم للوفاء بهذا الطلب مختلف (ففى حالة الجهة الاولى = ٤٥٠+١٢١٠+٤٩٠=٢١٥٠ ، بينما فى حالة الجهة الثانية = ٦٠٠ + ١٢٦٠ + ٣٠٠ = ٢١٦٠) .

٢ — ب . تحديد الاحتياجات من العوامل الاولية لكل من عناصر الطلب النهائى :

سبق أن استخدمنا مصفوفة الاحتياجات الكلية [I-أ]$^{-1}$ الخاصة بمستلزمات الانتاج الوسيطة لتقدير الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، ويمكننا ايضا استخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية [هـ] الخاصة بعوامل الانتاج الأولية لتقدير الاحتياجات الكلية من كل منها . ويتم ذلك عن طريق ضرب [هـ] فى مصفوفة تقديرات عناصر الطلب النهائى ، كما يلى :

الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية =

$$\begin{bmatrix} \frac{١٦}{٣١٨} & \frac{١٣٨}{٣١٨} & \frac{٩٦}{٣١٨} \\ \frac{١٥٤}{٣١٨} & \frac{٩٦}{٣١٨} & \frac{١٢٩}{٣١٨} \\ \frac{١٤٨}{٣١٨} & \frac{٨٤}{٣١٨} & \frac{٩٣}{٣١٨} \end{bmatrix} \times$$

س١	ث١	(ت-ط)١	س٢	ث٢	(ت-ط)٢
١٥٩	١٥٩	...	٣١٨	١٥٩	١٥٩
٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٦٣٦	١٥٩	١٥٩
١٥٩	...	...	...	١٥٦	...

	س١	ث١	(ت-ط)١	المجموع	س٢	ث٢	(ت-ط)٢	المجموع
راس المال	٣٣٢	١٨٦	١٣٨	٦٥٦	٣٧٢	١٢٥	١١٧	٦١٤
= موارد الطبيعة	٣٣٣½	١٦٠½	٩٦	٥٩٠	٣٢١	١٨٩½	١١٢½	٦٢٣
العمل	٢٨٨½	١٣٠½	٨٤	٥٠٣	٢٦١	١٦٢½	٨٨½	٥١٢

ومعنى ذلك انه للوفاء بالطلب الاستهلاكى طبقا لتقديرات الجهة الأولى يلزم ٣٣٢ وحدة رأس مال ، ٢/١ ٣٣٣ وحدة موارد طبيعية ، ٢/١ ٢٨٨ وحدة عمل ، ولكن للوفاء بالطلب الاستهلاكى طبقا لتقديرات الجهة الثانية (المجموع واحد ولكن التشكيلة مختلفة) فانه يلزم ٣٧٢ وحدة راس مال ، ٣٢١ وحدة موارد طبيعية ، ٢٦١ وحدة عمل . وكذلك يمكن مقارنة احتياجات الطلب الاستثمارى لكل من الجهتين على العوامل الأولية ، وينطبق نفس القول بالنسبة للطلب على صافى الصادرات .

وتفيد مثل هذه التقديرات التحليلية بدرجة كبيرة فى دراسة وتخطيط التجارة الخارجية ، وايضا فى دراسات التنمية الاقتصادية ، وعموما فى حل مشاكل تخصيص الموارد الاقتصادية لأنه باستخدام هذه التقديرات مع تقديرات الاحتياجات الكلية من انتاج القطاعات المختلفة ، والتى حصلنا عليها فى الخطوة السابقة،يمكن احتساب معدلات كثافة عوامل الانتاج الاولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائى Primary factor intensities لكل من التقديرات المختلفة ، وتعتبر هذه المعدلات من البيانات الأولية الهامة للمخطط الاقتصادى .

٢ ـ جـ . احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائى : ..

تعرف كثافة العوامل الأولية بأنها عدد الوحدات اللازمة من كل عامل من عوامل الانتاج لانتاج وحدة واحدة من الطلب النهائى. وتتحدد بقسمة عدد الوحدات المطلوبة من كل عامل من العوامل على مقدار الطلب النهائى. فمثلا.

كثافة رأس المال فى الاستهلاك (تقديرات الجهة الأولى)

$$= \frac{٣٣٢}{٩٥٤} = ٣٤٨ر \quad \text{تقريبا}$$

« « « « (تقديرات الجهة الثانية)

$$= \frac{٣٧٢}{٩٥٤} = ٣٨٩ر \quad \text{تقريبا}$$

كثافة موارد الطبيعة فى الاستثمار (تقديرات الجهة الأولى)

$$= \frac{١٦٠ر٥}{٤٧٧} = ٣٣٦٥ر \quad \text{تقريبا}$$

« « « « (تقديرات الجهة الثانية)

$$= \frac{١٨٩ر٥}{٤٧٧} = ٣٩٧٣ر \quad \text{تقريبا}$$

كثافة العمل في صافي الصادرات (تقديرات الجهة الأولى)

$$= \frac{٨٤}{٣١٨} = ٢٦٤١ر \text{ تقريبا}$$

« « « « (تقديرات الجهة الثانية)

$$= \frac{٨٨ر٥}{٣١٨} = ٢٧٨٣ر \text{ تقريبا}$$

وهكذا لباقي المعدلات . وتظهر معدلات كثافة العوامل الأولية كما يأتي :

الكثافة في : العوامل	سم ١	ث ١	(ت-ط) ١	المجموع	سم ٢	ث ٢	(ت-ط) ٢	المجموع
راس المال	٢٤٨ ر	؟	؟	٣٦٩ر	٣٨٩ر	٢٦٢ر	؟	٣٥١ر
موارد الطبيعة	٣٥٠ ر	٣٣٦٥ر	؟	؟	؟	٣٩٧٣ر	؟	؟
العمل	٣٠٢٥ر	؟	٢٦٤١ر	٢٧٨٢ر	؟	؟	٢٧٨٣ر	؟

[للقارىء ان يستكمل الجدول .]

هذا وتمثل المعدلات السابقة احتياجات وحدة تشكيلة الطلب لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي من العوامل الأولية كل على حدة . وتعتبر هذه المعدلات في الواقع مرجحة بأوزان عناصر الطلب النهائي على منتجات كل قطاع . ولذلك نجد ان المعدلات تختلف باختلاف التشكيلة وذلك لتغير الاوزان الخاصة بكل قطاع من القطاعات من تشكيلة الى أخرى (الا اذا كانت التشكيلات متماثلة تمام التماثل) . وتمثل التشكيلة الواحدة في الواقع عدة منتجات مختلفة وهي منتجات القطاعات المختلفة (القطاعات الثلاثة في المثال تحت البحث) . اما اذا رغبنا في احتساب معدلات كثافة العوامل

الأولية لكل سلعة من السلع (وليس لكل تشكيلة من عناصر الطلب) فانه فى هذه الحالة يلزم اتباع طريقة اخرى .

٢ ـ د . احتساب معدلات كثافة العوامل الاولية لكل منتج من المنتجات :

يمكن احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل منتج من المنتجات (سلعة من السلع) وذلك باستخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية [I - ا]-١ بالاضافة الى مصفوفة المعاملات الفنية للعوامل الأولية [ب] . فيمكن احتساب راس المال اللازم لانتاج وحدة من انتاج القطاع الأول بضرب الصف الأول من المصفوفة [ب] فى العمود الأول من المصفوفة [I - ا]-١ فيكون الناتج هو احتياجات الوحدة ـ من انتاج القطاع الأول ـ من عامل راس المال ، وهذا هو ما توصلنا اليه فى الواقع عندما قمنا باحتساب المصفوفة [جـ] والتى اطلقنا عليها مصفوفة الاحتياجات الكلية لوحدة الانتاج من العوامل الأولية . ويبين كل عنصر من عناصر هذه المصفوفة كثافة العامل المعين فى الصف بالنسبة لوحدة المنتج فى العمود .

٢ ـ هـ . اهمية احتساب معدلات الكثافة فى تحديد اسعار عوامل الانتاج :

يمكن استخدام العلاقات الخاصة بكثافة العوامل الأولية لتحديد هيكل الأسعار النسبى فى نموذج المدخلات والمخرجات ، وذلك على نمط تحديد اسعار الظل فى نماذج البرمجة الخطية . وفى الواقع فانه يلزم فى هذه الحالة تحقق عدةفروض مجردة لامكان التوصل الى الهيكل النسبى للاسعار فى ظل نموذج المدخلات والمخرجات (مثال ذلك وجود عامل واحد من العوامل الأولية) . هذا ولن نتعرض لهذه المشكلة فى مجال هذه المذكرات، وللقارىء الذي يرغب فى الاستزادة ان يرجع الى احد المراجع السابق الاشارة اليها فى هذا الصدد .

٣ ـ الطلب النهائى كاحد متغيرات النموذج :

تعرضنا حتى الآن لنموذج المدخلات والمخرجات الساكن والمفتوح .

وعرفنا فيما سبق أن النموذج يعتبر مفتوحا لان الطلب النهائى يتحدد تلقائيا خارج النموذج . كما سبق ان اشرنا ايضا الى ان ليونتييف فى بداية ابحاثه فى هذا المجال استخدم نموذجا مغلقا،ولم يبدأ فى استخدام النموذج المفتوح الا اثناء الحرب العالمية الثانية . وسنحاول هنا باختصار توضيح كيفية ادخال عناصر الطلب النهائى فى نموذج المدخلات والمخرجات بحيث يتحدد مقدار الدخل القومى (القيمة المضافة) من داخل النموذج . ولنفرض لذلك أن مصفوفة المعاملات الفنية كانت كالتالى :

القطاع		(١)	(٢)	(٣)	الطلب النهائى التلقائى
الزراعى	(١)	٠	٥ر	٤ر	٥٠
الصناعى	(٢)	٤ر	٠	٤ر	١٠٠
العائلات	(٣)	٦ر	٥ر	٠	٠
الضرائب والمدخرات		٠	٠	٢ر	

وتتكون المصفوفة من ثلاث صفوف يمثل الأول والثانى منها قطاعات الانتاج ويمثل الصف الثالث دخول قطاع العائلات من قطاعات الانتاج (القيمة المضافة) . كما يمثل الصف الاخير (خارج المصفوفة) نسبة المدخرات التى يحتجزها كل قطاع والضرائب التى يتحملها كنسبة من مجموع انتاجه (او مجموع دخله) . وقد افترضنا ان كل المدخرات والضرائب تتم بمعرفة قطاع العائلات فى المجتمع .

كما تتكون المصفوفة من ثلاثة اعمدة،يمثل الأول والثانى منها المعاملات الفنية لاحتياجات كل قطاع من انتاج القطاعات الأخرى ومن انتاجه . وقد افترضنا ان القطاعات كلها لا تستهلك ايا من انتاجها (اى اننا نأخذ فى الاعتبار الانتاج الصافى من الاستخدامات الداخلية داخل القطاع) . اما العمود الثالث فيمثل الميل الحدى للاستهلاك لقطاع العائلات وذلك من انتاج القطاعين الاول والثانى والميل الحدى للادخار للقطاع نفسه (الاخير فى الصف الرابع ٢ر) .

اما عمود الطلب النهائى التلقائى فهو فى هذه الحالة يمثل العناصر التلقائية من الطلب النهائى على الدخل كما هو الحال فى نموذج مضاعف الاستثمار المبسط . (مثل : أ فى المعادلة س = أ + ب ص أ ، وفى المعادلة ث = و٠ + و١ ر) . ومن ثم باتباع نفس اسلوب تحديد مضاعف الاستثمار نجد ان المضاعف فى هذه الحالة م = $\frac{١}{٢ر}$ = ٥ ، وبالتالى نتوقع ان يكون مستوى الدخل — اى القيمة المضافة الناتجة عن الطلب النهائى التلقائى وقدره ١٥٠ فى هذه الحالة — يجب ان يكون ٧٥٠ (١٥٠ × ٥) ؛ وهى النتيجة التى نتوقع الحصول عليها بحل نموذج المدخلات والمخرجات فى هذه الحالة .

وبتباع الخطوات المتبعة فى الفصل السابق فاننا نحصل على مصفوفة الاحتياجات المباشرة [I — أ] ومصفوفة الاحتياجات الكلية [I — أ]$^{-1}$ كما يأتى : —

[I - أ] =

$$\begin{bmatrix} -٤ر & -٥ر & ١ \\ -٤ر & ١ & -٤ر \\ ١ & -٥ر & -٦ر \end{bmatrix} ؟ \quad [I - أ]^{-1} = \begin{bmatrix} ٣ر٧٥ & ٤ر٣٧٥ & ٥ \\ ٣ر٥ & ٤ر٧٥٠ & ٤ \\ ٥ & ٥ & ٥ \end{bmatrix}$$

وبحل النموذج لعناصر الطلب النهائى التلقائى نجد ان :

$$\{٧٥٠ ، ٦٧٥ ، ٦٨٧ر٥\} = \{٠ ، ١٠٠ ، ٥٠\} \begin{bmatrix} ٣ر٧٥ & ٤ر٣٧٥ & ٥ \\ ٣ر٥ & ٤ر٧٥٠ & ٤ \\ ٥ & ٥ & ٥ \end{bmatrix}$$

حيث : الانتاج الكلى لقطاع الزراعة = ٦٨٧ر٥

الانتاج الكلى لقطاع الصناعة = ٦٧٥

دخول قطاع العائلات = الدخل القومى = ٧٥٠

المدخرات (٢ر) (٧٥٠) = ١٥٠ = عناصر الطلب النهائى التلقائى.

ويلاحظ ان الدخل القومى = القيمة المضافة وبالتالى يمكن التوصل الى مقداره عن طريق ضرب صف المعاملات الفنية فى قطاع العائلات فى عمود الناتج الكلى للقطاعات المختلفة كالآتى :

$$[\text{٦ر} \quad \text{٥ر} \quad \text{٠}] \begin{bmatrix} \text{٦٨٧ر٥} \\ \text{٦٧٥} \\ \text{٧٥٠} \end{bmatrix} = \text{٧٥٠}$$

وهى نفس النتيجة التى توصلنا اليها عن طريق الاستخدام المباشر لمضاعف الاستثمار ، ايضا وعن طريق حل النموذج المغلق للمدخلات والمخرجات

٤ — نموذج البرمجة الخطية بالمقارنة بنموذج المدخلات والمخرجات :

ذكرنا فيما سبق ان نموذج المدخلات والمخرجات يقوم على عدة افتراضات مؤداها انه يتحدد تلقائيا خارج النموذج وبصفة مستقلة عنه كل من :

(أ) الاختيار بين البدائل الفنية للانتاج (ب) وبدائل تشكيلة الطلب النهائى على المنتجات (ج) وعرض عوامل الانتاج الأولية . وليس معنى ذلك عدم امكانية وجود فرص الاختيار فى ظل النموذج ، وانما يفترض ان الاختيار يتم مقدما ويتحدد بصفة مستقلة عن متغيرات النموذج نفسه .

ويتيح نموذج البرمجة الخطية فرص الاختيار بين البدائل داخل النموذج. اى أن النموذج يحتوى على ميكانيكية ذاتية خاصة تسمح بتوفير البدائل المختلفة ، وتؤدى فى نفس الوقت الى اختيار الافضل من بينها . ومن ثم

فان كل بديل من البدائل المتوفرة او الطرق الانتاجية المتاحة يظهر كمتغير من متغيرات النموذج ، وتتحدد قيمته او مستواه عن طريق حل النموذج نفسه ، ولا تتحدد بصفة تلقائية (أى ليس من خارج النموذج). ويترتب على ذلك انه يمكن ان تكون مصفوفة المعاملات الفنية فى نموذج البرمجة الخطية مصفوفة غير مربعة (اى ان عدد المتغيرات يمكن ان يزيد عن عدد المعادلات ، وهو ما لم يتوافر فى نموذج المدخلات والمخرجات. حيث يقوم الاخير اساسا على افتراض تساوى عدد المتغيرات مع عدد المعادلات .

وبالاضافة الى ذلك ، نجد ان نموذج البرمجة الخطية يحتوى على معيار للتفضيل واختيار بين البدائل . وهو امر لم يكن متوافرا فى نموذج المدخلات والمخرجات . ويطلق على معيار التفضيل فى نموذج البرمجة الخطية اصطلاح دالة الهدف objective function والذى تكون مهمته الاساسية تحديد افضل البدائل الممكنة من بين البدائل المتاحة بما يتفق وباقى محددات النموذج. (١)

ويقوم نموذج البرمجة الخطية ايضا على عدة افتراضات ، نذكرها لتوضيح مقارنتها بالافتراضات التى يقوم عليها نموذج المدخلات والمخرجات وتتلخص فى الآتى : (٢)

١ ـ يفترض نموذج المدخلات والمخرجات انه يتم انتاج كل سلعة (او مجموعة متجانسة من السلع) عن طريق قطاع انتاجى واحد ، بطريقة انتاجية واحدة . وليس هناك حاجة لمثل هذا الفرض فى

---

(١) لعرض مبسط ومختصر لنموذج البرمجة الخطية والمفهوم الاقتصادى لمكوناته ، انظر « **الموازنة التخطيطية فى النظام المحاسبى الموحد ، ووسائل التحليل الكمى** » للمؤلف . مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٢ ، الملحق الثانى

(٢) انظر . Chenery & Clark, op cit., P. 88

نموذج البرمجة الخطية ، حيث يمكن توفير فرص الاحلال لبدائل المنتجات لكل قطاع داخل النموذج من ناحية ، ومن ناحية اخرى يسمح نموذج البرمجة الخطية بتوفير فرص الاحلال بين الطرق الانتاجية البديلة المؤدية لانتاج نفس المنتج ، اى انه فى نموذج البرمجة الخطية :

أ — يمكن ان يتم انتاج نفس السلعة بمعرفة اكثر من جهة او قطاع

ب — يمكن لكل جهة او قطاع ان ينتج اكثر من سلعة واحدة .

ومن هذا يتضح ان نموذج البرمجة الخطية يسمح بادخال تفصيلات اكثر على الهيكل الفنى للانتاج الذى يفترضه نموذج المدخلات والمخرجات . وغالبا ما يتم تحليل القطاع الواحد الى عدة انشطة يهدف كل منها الى انتاج منتج معين وذلك عن طريق عدة طرق بديلة للانتاج ، أو انتاج مجموعة من المنتجات باتباع نفس الطريقة الانتاجية .

٢ — يفترض نموذج المدخلات والمخرجات ان تعتمد مستلزمات الانتاج الخاصة بكل قطاع وبصفة كلية على حجم انتاج القطاع نفسه ، بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على احجام الانتاج فى القطاعات الأخرى . ومعنى ذلك انه يلزم ان تكون دالة الاستخدامات خطية فى حجم انتاج القطاع . وليس ضروريا فى الواقع ان تكون دالة الاستخدامات متجانسة لأغراض تحليل المدخلات والمخرجات . ولكن لأغراض البرمجة الخطية يلزم ان تكون دالة الاستخدامات خطية ومتجانسة (أى ذات نسب ثابتة) Linear homogeneous function (لاحظ ان الدالة التى استخدمناها فى تحليل المدخلات والمخرجات السابقة خطية وذات نسب ثابتة ، ولكن ثبات نسب الدالة ليس شرطا ضروريا فى تحليل المدخلات والمخرجات ، ولكنه ضرورى فى نماذج البرمجة الخطية) .

— يفترض عدم وجود وفورات خارجية (موجبة او سالبة) فى كل من

النموذجين . بمعنى ان توافر شرط القابلية للتجميع والذى يتطلب أن يكون الأثر الكلى مساويا لمجموع الآثار الجزئية ، امر ضرورى فى كـل مـن النموذجـين .

الآن — وضح لنا من هذا العرض ان الاختلافات الرئيسية بين كل من النموذجين تقـع فى مجال الافتراض الأول . ورغم ذلك فان نـموذج البرمجة الخطية يعتبر اعم واشمل من نموذج المدخلات والمخرجات ، (حيث يعتبر الاخير فى الواقع حالة خاصة من الاول) ، كما انه يسمح بالأختيـار بين البدائل المتوفرة والتى تعتبر خارج حدود المدخلات والمخرجات .

الباب الثاني:

في نظام التدفقات المالية

الفصل الثامن

فى

نظام التدفقات المالية

١ — مقـــدمة :

عرفنا الدخل القومى (والذى يساوى الانفاق القومى او الانتاج القومى)، بانه مقدار ما يحصل عليه مجموع افراد المجتمع (سواء بصفة فـردية او بصورة جماعية) من **سلع وخدمات** خلال فترة زمنية معينة، مقابل مشاركتهم **بمـا لديهم من عـوامل إنتـاج في العملية الانتـاجية خـلال تلك الفتـرة ووجـدنـا** ان نظام الحسابات القومية السابق شرحه ، يختص اساسا بتسـجيل المعاملات المتعلقة بتدفقات **السلع والخدمات** التى تكون الانتاج القومـى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ، وسواء كانت هذه المعاملات متعلقة بانتاج **السلع والخدمات** او باستهلاكها او باستثمارها (ادخارها للاستهلاك فـى المستقبل) . وبذلك يمكننا القول ان الحسابات القومية ترتبط اساسـا بنوعين من المعاملات(٢) : المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات ، والمعاملات المتعلقة بالدخول والتحويلات. اما المعاملات المالية ، والتى غالبا ما تترتب على النوعين السابقين من المعاملات ، فانها تعتبر خارج نطاق الحسابات القوميـــة .

ولا يعنى هذا فى حد ذاته عدم اهمية المعاملات المالية ، من حيث تاثرها وتاثيرها على تدفقات الدخل ، فى تحليل الدخل القومى وتحديد مقداره . وكل ما فى الأمر انه يلزم تجريد المعاملات الاقتصادية من جانبها المالى ، حتى تتضح العلاقة القائمة بين الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك والاستثمار بصورة مبسطة وعلى اساس حقيقى . وذلك لأن زيادة الانتاج الحقيقى والدخل الحقيقى ، وما يترتب عليها من زيادة العمالة وارتفاع مستوى الرفاهية ، تعتبر الغاية الكبرى التى تسعى كل المجتمعات الى تحقيقها . ويترتب على ذلك ان زيادة الدخل النقدى او القيمة النقدية للانتاج لا تمثل فى حد ذاتها غاية من الغايات المرغوب تحقيقها ، ولا تؤثر بالضرورة فى مقدار الدخل الحقيقى ، ما لم تتوافر الظروف المناسبة لذلك. ومن ثم اصبح تجرد الحسابات القومية من المعاملات المالية مطلوبا ، رغم ان ذلك يؤدى الى اهمال وجه هام من اوجه المعاملات الاقتصادية ، الا وهو الوجه المالى لها .

ولذلك فقد خصصنا هذا الفصل ، وكذلك الفصل التالى ، لشرح هذا الجانب الهام من جوانب المعاملات الاقتصادية ، بغرض اكتمال الصورة العامة للمعاملات الاقتصادية وتوافر الربط بين جانبيها . وستكون دراستنا عن طريق بناء الهيكل العام لنظام الحسابات الخاص باظهار التدفقات المالية، والربط بينه وبين نظام الحسابات القومية .

٢ ـ حلقة الربط بين نظام الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية :

ذكرنا فيما سبق من دراسة انه يلزم ان تتساوى المدخرات مع الاستثمارات لتحقيق شرط لتوازن فى سوق السلع، ومن ثم اصبحت المتطابقة الرئيسية فى الاقتصاد التجميعى هى : المدخرات ≡ الاستثمارات ، وعرفنا ايضا ان الحساب الذى يتم خلاله التحقق من صحة هذه المتطابقة هو حساب الاستثمار ، والذى يمثل بدوره حساب تحقيق التوازن الخارجى فى نظام الحسابات القومية ، وحيث يكون جانبه الدائن مستودعا ملائما لأرصدة حسابات القطاعات المختلفة التى تمثل المدخرات. وبهذا يمثل حساب

الاستثمار النتيجة النهائية للنشاط الانتاجي والاستهلاكي من حيث اثرهما على ثروة المجتمع . فيتحدد فى الجانب المدين منه مقدار الاضافة الاجمالية الى الثروة ، والتى نتجت عن تدفقات الدخل ، اماالجانب الدائن . فلم يكن فى مضمونه اكثر من مجمع لارصدة الحسابات الأخرى (مأوى)،حيث لا يهتم الحساب فى الواقع باظهار حقيقة العلاقة بين جانبيه فيما يزيد عن ضرورة تساويهما. هذا وقد اطلقنا على الحساب حينئذ حسب الاستثمار (وليس حساب المدخرات والاستثمارات ، او حساب تمويل تكوين راس المال كما يطلق عليه عادة) وذلك لسببين اساسيين :

١ ـ فبالرغم من ان الحساب يظهر كلا من الاستثمار الاجمالى والادخار الاجمالى ، فان طريقة التوصل الى كل منهما تختلف . فالاستثمارات تسجل فى الحساب على أساس انها ناتج معاملات اقتصادية تعكس فى مجموعها نتيجة احد فروع النشاط الاقتصادى الهامة ، وهو النشاط الاستثمارى ، والأثر النهائى لهذه المعاملات على ثروة المجتمع . بينما تسجل المدخرات على اعتبار انها الرصيد اللازم لتوازن كل من الحسابات، ومن ثم فهى وبالنسبة لهذا الحساب بالذات ، لا تمثل نتيجة معاملات . ومن هذا يمكننا القول ان المدخرات تساوى : اما الرصيد المدين لحساب الاستثمار (وهو اجمالى الاستثمار) ، او انها تساوى مجموع ارصدة الحسابات الاخرى (والتى تسجل فى حسب الاستثمار لاغراض تحقيق توازن جانبى كل حساب دون ان تبقى ارصدة ، لا اكثر ولا اقل) . وكلا من الحالتين يؤكد ان الحساب هو حساب استثمار اساسا وليس حساب للاستثمار والادخار .

٢ ـ ان الحساب الخاص ببند معين يجب ان يختص باظهار الحركة التى نطرا على قيمة هذا البند نتيجة المعاملات المتعلقة به. وحيث ان حساب الاستثمار يقتصر فى الواقع على اظهار نتيجة المعاملات الاستثمارية ، وحيث ان الحسابات القومية لا تغطى المعاملات فى المدخرات، فقد وضح ان التسمية الصحيحة للحساب يجب ان تكون «حساب الاستثمار» .

ويختص نظام التدفقات المالية اساسا باظهار العلاقة القائمة بين الاستثمارات والمدخرات على اعتبار ان كل منهما يتم عن طريق معاملات اقتصادية . وبذلك يكون حساب الاستثمار ممثلا لحلقة الربط بين الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية ، حيث يبدأ الأخير من حيث تنتهي الأولى :

٢ ـ أ ـ المدخرات فى حساب الاستثمار وفى نظام التدفقات المالية :

رأينا ان المدخرات فى نظام الحسابات القومية تلعب دور الثقل اللازم لتحقيق التوازن (فى سوق السلع ثم بالحسابات المختلفة المكونة لنظام الحسابات القومية) . اما فى نظام التدفقات المالية ، فتعتبر المدخرات المصدر الرئيسى الذى منه يتم تمويل الاستثمارات . ويهتم نظام التدفقات المالية ، بتسجيل كيفية تصرف كل قطاع من القطاعات فى مدخراته . فقد يحتفظ بها فى صورة نقدية ، وقد يستخدمها للحصول على اصول نقدية اخرى ، او يستخدمها للحصول على اصول غير نقدية ، او للتخلص من التزاماته المالية او بعضها . وفى كل من الحالات الثلاث الأولى تستخدم المدخرات للحصول على أصول ، بينما فى الحالة الأخيرة يتم استخدام المدخرات للوفاء ببعض الالتزامات (او لزيادة صافى الاصول). وبذلك نجد انه :

١ ـ ليس من المهم التعرف على كيفية قيام كل قطاع من القطاعات بالتصرف فى مدخراته ، لاغراض الحسابات القومية . والواقع اننا نفترض أن القطاع المدخر لا يتصرف فى مدخراته على الاطلاق لهذا تم اكتسابها لصفة الرصيد . وكل ما يلزم هو ان يتساوى مجموع هذه الارصدة مع مجموع التصرفات الاستثمارية للقطاعات المختلفة .

٢ ـ من المهم التعرف على كيفية تصرف كل قطاع من القطاعات فى مدخراته ، وذلك لاغراض نظام التدفقات المالية . والواقع انه يلزم التمييز بين الاستخدامات المختلفة للمدخرات من حيث اثرها على صافى الاصول النقدية وصافى الأصول العينية .

هذا وسوف تظهر لنا اهمية هذه التفرقة فيما بعد .

٢ — ب — الاستثمارات فى حساب الاستثمار وفى نظام التدفقات المالية :

راينا ان الاستثمارات فى نظام الحسابات القومية تمثل السلع التى يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة ولا يتم استهلاكها خلال تلك الفترة . اى انها تمثل تدفق الدخل خلال الفترة والذى لا يتم استهلاكه خلال نفس الفترة . وبذلك تعتبر الاستثمارات التى يقوم بها كل قطاع بمثابة اضافة الى اصول ذلك القطاع ، وتمثل الاضافات فى مجموعها (بعد خصم ما يلزم منها لاحلال الاصول الهالكة) قيمة الزيادة الصافية فى ثروة المجتمع من الاصول الراسمالية . غير اننا لم نهتم ، فى نظـــام الحسابات القومية ، بكيفية قيـــام كل قطاع بتمويل استثماراته .

اما فى نظام التدفقات المالية ، فيصبح من المهم التعرف على طريقـــة التمويل التى استخدمها كل قطاع مستثمر فى تمويل استثماراته . فقد يقوم القطاع المستثمر بتمويل استثماراته عن طريق السحب على ارصدته النقدية ، او عن طريق الاقتراض من القطاعات الاخرى فى صورة زيادة لالتزاماته المالية ، او فى صورة زيادة لحقوق اصحاب الملكية . وبذلـــك فليس من الضرورى ان يتم تمويل استثمارات القطاع عن طريق مدخرات القطاع نفسه بل انه قد لا يتم تمويل استثمارات قطاع معين عن طريق اى من المدخرات على الاطلاق ، كما سيتبين لنـــا فيما بعـــد .

٢ — ج — الادخـــار كغاية وكوســـيلة :

يرتبط مفهوم العامة للمدخرات بزيادة الثروة (أو صافى الاصول) . فعندما يقال « ان فلانا يدخر » فكأنها تعنى « أن فلانا يغتنى » او « ان فلانا يزيد من مقدار ثروته» . والواقع أننـــا فى ذلك نخلط بين حدثـــين منفصلين وفى نفس الوقت متتاليين . الحدث الأول يتعلق بقرار « فلان أن يدخر » اى القرار بأن لا يستهلك جزءا من دخله . والحدث الثانى يتعلق بقرار «كيف يستثمر فلان مدخراته حتى يزيد من مقدار ثروته» . ولا يهمنا فى ذلك اى

القرارين يتم اتخاذه اولا . فقد يرغب « فلان فى شراء ثلاجة » وبـــذلك يقرر الادخار لهذا الغرض . او قد يحدث أن «فلانا لم يستطع استهلاك جزء مد دخله» لعدم توافر السلع والخدمات التى يرغب فى استهلاكها ، ومن ثم ينتهى به الأمر الى ادخار ذلك الجزء ، ثم يقرر كيف يتصرف فى هذه المدخرات لزيادة مقدار ثروته . لاحظ ان «فلانا» فرد والاصول النقديـــة تمثل جزء من ثروة الفرد .

ولذلك فسوف نميز بين واقعة او قرار الادخار والتى يترتب عليها توفير مصدر من مصادر تمويل الحصول على الثروة،وواقعة استخدام المدخرات للحصول على الثروة ذاتها والتى يترتب عليها انتقاص مصدر التمويل فى سبيل زيادة الاصول . ويترتب على ذلك ان **واقعة الادخار** هى **الوسيلة** لتحقيق واقعة **استخدام المدخرات** للتوصل الى **غاية** زيادة الثروة او صافى الاصول . وبمعنى آخر فان واقعة الادخار يترتب عليها **توفير مصدر** مـــن مصادر تمويل او زيادة مقدار مصدر موجود ، والذى يتم استخدامه بالتالى للحصول على الاصول المختلفة .

هذا وقد يقرر «فلان» أن يستخدم مدخراته لزيادة اصوله النقدية ، او لتخفيض التزاماته المالية ، او قد يستخدمها لزيادة اصوله الغير نقـــدية، كما سبق ورأينا . وفى كل الحالات فهو يستخدم مصدر التمويل لزيـــادة صـــافى الاصـــول .

٣ ـ قائمة الموارد والاستخدامات الراسمالية للوحدة الاقتصادية :

ان دراسة هيكل نظام التدفقات المالية يتطلب ان ندرك بعض المفاهيم المتعلقة بموارد الأموال واستخداماتها ، وما تعنيه هذه فى مجال الاستثمار والادخار وما يمكن ان يندرج تحتها من عناصر فرعية ، لذلك وقبل ان نبدأ فى تصوير هيكل نظام التدفقات المالية على المستوى القومى ، دعنا نراجع معا علاقة حسابات النتيجة لوحدة اقتصادية ما،والتى تظهر مقدار مدخراتها،

بقيمة المركز المالى لها حيث يظهر مقدار ثروتها . ولنفرض ان ملخص حسابات النتيجة والميزانية فى شكل مقارن كانتا كالآتى :

أ ـ ملخص حساب العمليات الجارية (بالألف جنيه) :

	الاستخدامات			الموارد	
٢٠٠	اجـــور	ح/٣١	٥٠٠	مبيعات انتاج تام	ح/٤١١
٣٠٠	مستلزمات سلعية	ح/٣٢	١٠٠	تغيرفى مخزون بالتكلفة	ح/٤١٢
٥٠	مستلزمات خـدمية	ح/٣٣	٢٠	فرق تقويم التغـير فى المخزون	ح/٤١٣
٥٠	مصروفات تحويلية جارية	ح/٣٥			
٢٠	تحويلات جارية تخصيصية	ح/٣٦	١٠	اعـانات	ح/٤٢
			١٠	ايرادات تحويلية	ح/٤٤
٢٠	الفائض القابل للتوزيع				
٦٤٠			٦٤٠		

* هذا وقد قامت الوحدة بتوزيع ٥٠٠٠ جنيه من ارباحها ، واحتجزت البـاقى .

ب ـ الميزانية المقارنة (بالالف جنيه)

الاصـول			الخصـوم		
السنة١	السنة٢		السنة١	السنة٢	
٣٠٠	٣٥٠	الاصول الثابتة	٣٩٠	٤٠٠	رأس المال
١٠٠	١٥٠	مشروعات تحت التنفيذ	٥٠	٦٥	الاحتياطيات والفائض
٢٥٠	٢٠٠	المخـزون	١٥٠	١٨٥	المخصصات (اهلاك)
٥٠	...	اقراض طويل الاجل	١٠٠	١٦٠	قروض طويلة الاجل
٨٠	٥٠	استثمارات مالية	١٠٠	٥٠	بنـوك دائنة .
١٥٠	١٨٠	مدينـون	٢٠٠	١٥٠	دائنـون
٢٥	٣٠	حسابات مدينة مختلفة	٣٠	٢٥	حسابات دائنة مختلفة
٦٥	٧٥	نقـدية			
١٠٢٠	١٠٣٥	مجموع الاصـول	١٠٢٠	١٠٣٥	مجموع الخصوم

ويلاحظ فى هذه الحالة ان صافى الزيادة فى الاصول = صافى الزياد فى الخصوم = الارباح الغير موزعة = ١٥٠٠٠ جم ، ورغم ذلك نجد ان تشكيلة الاصول تختلف كثيرا فى كل من السنتين وكذلك تشكيلة الخصوم .

وعلى مستوى الوحدة الانتاجية فانقائمة الموارد والاستخدامات المالية تهتم بتحليل وباظهار كيفية تمويل الزيادة فى الاصول والنقص فى الخصوم. ويكون ذلك اما عن طريق الزيادة فى الخصوم — بما فيها الارباح المحتجزة — والنقص فى الاصول . اى أن معادلة قائمة المــوارد والاستخدامات الراسمالية تتخذ الشكل الآتى .

اجمالى الاستخدامات = اجـــمالى الموارد (١)

الزيادة فى الاصول + النقص فى الخصوم = النقص فى الاصول + الزيادة فى الخصوم (٢)

والواقع ان المعادلة (٢) يمكن ان يتم اعادة ترتيب عناصرها بالشكل الآتــى : —

الزيادة فى الاصول — النقص فى الاصول = الزيادة فى الخصوم — النقص فى الخصوم . (٣)

اى : صافى الاستخدامات = صافى المــوارد (٤)

وطبقا للمعادلة رقم (٣) تكون قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية كـــالآتى : —

اولا : المـــوارد :

١٠٠٠ جنيه ١٠٠٠ جنيه الزيادة فى الخصوم

١٠ رأس المــــال .

١٥ الاحتياطيات والفائض

(مدخرات الوحدة الصافية) (١)

٣٥ المخصصات (٢)

[(١) + (٢) = مدخرات الوحدة الاجمالية]

	٦٠	قروض طويلة الأجل
١٢٠	——	مجموع الزيادة فى الخصوم
		النقص فى الخصوم
	٥٠	بنوك دائنة
	٥٠	دائنون .
	٥	حسابات دائنة مختلفة
١٠٥	——	مجموع النقص فى الخصوم
١٥		صافى الموارد المالية (٣)
		الاستخدامات
		الزيادة فى الاصول :
	٥٠	الاصول الثابتة .
	٥٠	مشروعات تحت التنفيذ
	٣٠	مدينون
	٥	حسابات مدينة مختلفة
	١٠	نقدية
١٤٥	——	مجموع الزيادة فى الاصول
		النقص فى الاصول :
	٥٠	المخزون
	٥٠	اقراض طويل الاجل
	٣٠	الاستثمارات المالية
١٣٠	——	مجموع النقص فى الاصول
١٥		صافى الاستخدامات (٤) [٣ = ٤]

ويمكن ان نلاحظ ما يـلي :

* ان مصادر الموارد المالية فى هذه القائمة تنحصر فى مصدرين هما :
  ١ ــ المدخرات الاجمالية وهى مصدر التمويل الذاتى .
  ٢ ــ صافى التغير فى الالتزامات المالية والذى يكون مصدر التمويــل الخارجى بالنسبة للوحـــدة .

* ان الاستخدامات الراسمالية كلها تتعلق بالتغيرات التى تحدث فـــى مقدار الاصول سواء كانت بالزيادة او بالنقص .

* واخيرا ، ان الموارد تعالج باعتبارها عناصر «دائنة» مع اننا نستبدل اصطلاح «دائن» باصطلاح «موارد» . وعلى نفس المنـوال تعالـــج الاستخدامات باعتبارها عناصر مدينة مع اننـــا نســـتخدم اصـــلاح «استخدامات» كبديل لاصطلاح «دائن» ونميز النقـــص فـــى المـــوارد (النقص فى الخصوم) باعطائه اشارة سالبة ، وايضا يتميز النقص فى الاستخدامات (النقص-فى الاصول) باعطائه الاشارة السالبة .

وقبل ان ننتقل الى نظام التدفقات المالية فاننا ندعو القارىء أن يتذكر هذه الملاحظات البسيطة حتى يتمكن من استيعاب نظام التدفقات الماليـــة فى ســـهولة ويسر .

٤ ــ هيكل نظام التدفقـــات الماليـــة :

سنتبع للتوصل الى الهيكل الرئيسى لنظام التدفقات المالية نفس الخطوات التى اتبعناها سابقا فى التوصل الى هيكل الحسابات القومية فى الفصل الرابع بالقسم الأول من هذه المذكرات . على أن نلتزم اثناء قيامنا بهـــذه المهمة باظهار العلاقة بين النظامين عن طريق المقارنة بينهما .

٤ ــ ا ــ الاقتصاد مغلق وبدون حكـــومة :

رأينا فى مثل هذه الحالة ان نظام الحسابات القومية يتكون من ثـــلاث حسابات رئيسية هى : حساب الانتاج ، ويختص باظهار المعاملات المتعلقة

بالانتاج ،.وحساب التخصيص ويظهر المعاملات المتعلقة بالاستهلاك ، وحساب الاستثمار ويبين حركة الاستثمارات .

وإذا افترضنا مثلا ان قطاع الاعمال انتج ما قيمته ٢٢٠٠ مليون جنيه من السلع والخدمات النهائية ، ثم دفع ما قيمته ١٨٧٠ مليون جنيه لعوامل الانتاج التى اسهمت فى العملية الانتاجية فى الفترة (فيما عدا اقساط الاهلاك)،وباع ما قيمته ١٧٠٠ مليون جنية من الانتاج لاغراض الاستهلاك، فان نظام الحسابات القومية فى هذه الحالة يظهر كالآتى : .

نظام الحسابات القومية :

	ح/ الانتاج (الاعمال)		ح/ التخصيص (العائلات)		ح/ الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات استهلاكية (س)	..	١٧٠٠	١٧٠٠	..	...	...
مبيعات استثمارية (ث)	..	٥٠٠	..	..	٥٠٠	...
مدفوعات لعوامل الانتاج (ح ع)	١٨٧٠	..	..	١٨٧٠	...	...
مدخرات (د) — رصيد	٣٣٠	..	١٧٠	..	...	٥٠٠
	٢٢٠٠	٢٢٠٠	١٨٧٠	١٨٧٠	٥٠٠	٥٠٠

لاحظ ان الاستثمارات (ث) تساوى المدخرات (د) ولكن الأخيره تساوى مجموع ارصدة حسابى الانتاج والتخصيص .

وإذا ما تذكرنا الآن ان المدخرات تعبر عن وجود مورد من موارد التمويل للقطاع القائم بالادخار ، حيث يمكن استخدامها للحصول على اصول نقدية، او للوفاء بالالتزامات المالية،فانه يمكننا تصوير نظام التدفقات المالية كما يلى:

نظام التدفقات المالية : قائمة التدفقات المالية

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
المدخرات (د)		٣٣٠		١٧٠
الاستثمارات (ث)	٥٠٠			
الاصول النقدية (ق)	١٧٠ —		١٧٠	
	٣٣٠	٣٣٠	١٧٠	١٧٠

واذا امعنا النظر فى نظام التدفقات المالية السابق نجد الآتى :

(١) يتكون النظام من مجموعة من **القوائم** تختص كل منها باظهار الموارد (المالية والمدخرات) فى جنب (الدائن) ، والاستخدمات (الراسمالية) الخاصة **بكل قطاع من القطاعات** فى الجانب الاخر (المدين) . وذلك بخلاف نظام الحسابات القومية والذى يتكون من مجموعة من **الحسابات** يختص كل منها باظهار المعاملات المتعلقة **بنشاط اقتصادى معين** .

(٢) تمثل المدخرات والاستثمارات حلقتى الربط الاساسيتين بين كل من النظامين . فالمدخرات تمثل الدخل الذى لم يتم انفاقه على الاستهلاك فى نظام الحسابات القومية ، كما تمثل الاستثمارات الانتاج الذى لم يتم استهلاكه ، واذا ما ادرجنا كلا منها فى نظام التدفقات المالية لوجدنا كيف يتم استخدام المدخرات بصفة كلية او بصفة جزئية لتمويل الاستثمارات فى اصول راسمالية ، كما تظهر الاخيرة فى نظام الحسابات القومية .

(٣) اذا نظرنا لقائمة الموارد والاستخدامات الخاصة بكل قطاع على حدة نجد أنه ليس من الضرورى ان نستخدم **اى** مدخرات لتمويل الاستثمارات فى اصول رأسمالية .

ففى المثال تحت البحث نجد مثلا ان اجمالى الانتاج النهائى للمجتمع ، والذى تم بمعرفة قطاع الاعمال ، بلغ ٢٢٠٠ مليون جنيه منها ١٨٧٠ تمثل مدفوعات القطاع لقطاع العائلات مقابل خدمات عوامل الانتاج التى يمتلكونها . ثم إسترد قطاع الاعمال من هذه المدفوعات ما يعادل ١٧٠٠ مليون جنيه مقابل المبيعات من انتاجه لقطاع العائلات لاغراض الاستهلاك وترتب على ذلك ما يلى : —

أ ـ نقص الاصول النقدية لقطاع الاعمال بمقدار	(١٨٧٠)	مليون جنيه
زيادة الاصول النقدية لقطاع الاعمال بمقدار	١٧٠٠	مليون جنيه
صافى النقص فى الاصول النقدية	(١٧٠)	مليون جنيه
ب ـ زيادة الاصول الراسمالية (ث)	٥٠٠	مليون جنيه
صافى الزيادة فى الاصول = مدخرات القطاع	٣٣٠	مليون جنيه
جـ ـ مجموع دخل قطاع العائلات	١٨٧٠	مليون جنيه
استهلاك القطاع	١٧٠٠	مليون جنيه
مدخرات القطاع (الموارد)	١٧٠	مليون جنيه
د ـ الموارد النقدية لقطاع العائلات	١٨٧٠	مليون جنيه
الاستخدامات النقدية لقطاع العائلات	١٧٠٠	مليون جنيه
الزيادة فى الاصول النقدية للقطاع (الاستخدامات)	١٧٠	مليون جنيه

※ وحتى تتضح هذه النقطة (٣) : دعنا نفترض الآتى : ان قطاع الاعمال فى المثال السابق قام بدفع القيمة الكلية للانتاج النهائى لقطاع العائلات والذى قام بدوره بشراء ما قيمته ١٧٠٠ مليون جنيه من الناتج من قطاع الاعمال وادخر الباقى . وفى ظل هذا الفرض تظهر الحسابات القومية كـــالآتى : ـ

نظام الحسابات القومية	د/الانتاج		د/التخصيص		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
س	٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ش		٥٠٠	٠٠	٠٠	٥٠٠	٠٠٠
ح ع	٢٢٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٠٠	٠٠٠	٠٠٠
د ـ رصيد			٥٠٠	٠٠	٠٠٠	٥٠٠
	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٥٠٠	٥٠٠

بينما يكون نظام التدفقات المالية فى ظل هذا الفرض كالآتى :

نظام التدفقات المالية :	قائمة التدفقات المالية			
	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
د	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠
ش	٥٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ق	ـ ٥٠٠	٠٠٠	٥٠٠	٠٠٠
	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠

ومعنى ذلك ان قطاع الاعمال قام بتمويل كل استثمارته عن طريق السحب على اصوله النقدية (انتقاصها) بينما قام قطاع لعائلات باستخدام كل مدخراته لزيادة اصوله النقدية .

* ولنفترض الآن المثال الآتى : قام قطاع الاعمال بدفع ٢٢٠٠ مليون جنيه لقطاع العائلات والذى قام بدوره باستخدام ١٧٠٠ مليون جنيه منها اشراء سلع استهلاكية. ونظرا لعجز الاصول النقدية لقطاع الاعمال عن تمويل استثماراته فى الاصول الراسمالية ، فان القطاع قام باصدار اسهم لزيادة راس المال بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه وتم بيعها لقطاع العائلات .

وفى ظل [illegible] [illegible] الحسابات القومية كما كان عليـــه فى الحاله السابقه . ولكن نظام التدفقات الماليه يتخذ الشكل الآتى :

نظام التدفقات المالية : **قائمة التدفقات المـــالية**

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
د				٥٠٠
اوراق مالية (ل)		٣٢٠	٣٣٠	
ث	٥٠٠			
ق	١٧٠ —		١٧٠	
	٣٣٠	٣٣٠	٥٠٠	٥٠٠

ورغم ان قطاع الاعمال لم يقم بادخار اى شىء فى هذه الحالة ، فقد تمكن من زيادة اصوله الراسمالية (ث) بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه وذلـــك بتمويل العملية عن طريق زيادة التزاماته بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه (اسهم) وانتقاص اصوله النقدية بمقدار ١٧٠ مليون جنيه . وقد ترتب على زيادة التزامات قطاع الاعمال لقطاع العائلات ان تم تحويل جزء من مخـــراته العائلات لتمويل الاستثمارات الراسمالية التى انجزها قطاع الاعمـــال ، وذلك خلال عملية استبدال الأوراق المالية؛اما قطاع العائلات فقد استخدم مدخراته لزيادة اصوله **المالية** حيث زادت استثماراته فى اوراق مالية بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه بينما زادت النقدية بمقدار ١٧٠ مليون جنيه .

※ ويتضح مما تقدم انه رغم ضرورة تساوى المدخرات مع الاستثمارات فى نظام الحسابات القومية ، فانه ليس من الضرورى ان تتساوى ادخارات القطاع المدخر مع استثماراته فى نظام التدفقات المالية،وبالاضافة الى ذلك **فانه ليس من الضرورى ان تسبق عملية الادخار عملية الاستثمار فى اصول راسمالية** . وهو الامر الذى قد يتوارد الى اذهاننا عندما نقول «ان المدخرات

تعتبر مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات » وكل ما يلزم انه فى النتيجة النهائية يجب ان تتساوى المدخرات مع الاستثمارات لكل القطاعات مجتمعة.

٤ ـ ب ـ اضافة نشـــاط القطاع الحكومى :

يتكون نظام الحسابات القومية فى هذه الحالة من اربعة حسابات هى : حساب الانتاج ، وحساب العائلات ـ والذى يختص باظهار الدخول التـــى يحصل عليها القطاع وكيفية التصرف فى هذه الدخول لاغراض الاستهلاك وتسديد الضرائب والادخار ، وحساب الحكومة والذى يختص باظهار نشاط القطاع الحكومى ؛ ثم حساب الاستثمار .

ولنفترض المثال الوارد فى صفحة ٩٩ من القسم الأول ، والذى فيـــه تظهر الحسابات القومية بالشكل الآتى :

نظام الحسابات القومية :	د/الإنتاج		د/العائلات		د/الحكومة		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات استهلاكية (س)	..	١٣٠٠	١٣٠٠	..	..	..	..	..
مبيعات استهلاكية (ج)	..	٢٠٠	..	..	٢٠٠	..	..	..
مبيعات استثمارية (ث ل)	..	٤٠٠	..	..	..	..	٤٠٠	..
التغير فى المخزون (ث٢ ـ ث١)	..	٢٠٠	..	..	..	..	٢٠٠	..
اعانات انتاج (ع ل)	(١٠٠)	..	..	..	١٠٠	..	..	..
عوائد عوامل الانتاج (ح ع)	١٨٠٠	..	..	١٨٠٠	..	..	..	..
مدخرات الاعمال (د ل)	٢٥٠	..	..	..	..	..	..	٢٥٠
الضرائب على الاعمال (ض ل)	١٥٠	..	..	..	..	١٥٠	..	..
الضرائب على العائلات (ض ع)	..	..	٢٥٠	..	..	٢٥٠	..	..
اعانات للعائلات (ع ع)	..	..	..	٥٠	٥٠	..	..	..
مدخرات العائلات (د ع)	..	..	٣٠٠	..	..	..	..	٣٠٠
مدخرات الحكومة (د ج)	..	..	..	..	٥٠	..	..	٥٠
المجموع	٢١٠٠	٢١٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠

يظهر نظام التدفقات المالية لهذا المثال كالآتى :

قـــائمة التدفقـــات الماليـــة

	قطاع الاعمال		**قطاع العائلات**		**قطاع الحكومة**	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
مدخـــرات (د)	...	٢٥٠	...	٣٠٠	..	٥٠
استثمارات (ث)	٦٠٠	...	...	..	..	..
اصول نقدية (ق)	— ٣٥٠	...	٣٠٠	...	٥٠	..
المجـــموع :	٣٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠	٥٠

ويتضـح من نظام التدفقات المالية ان قطاع الاعمال قـــام بتمويـــل استثماراته فى الاصول الراسمالية جزئيا عن طريق مدخراته (٢٥٠)والباقى تم تمويله عن طريق السحب على اصوله النقدية (— ٣٥٠) . بينما افترضنا ان كلا من قطاعى العائلات والحكومة تحتفظ بمدخراتها فى صورة اصول نقدية،فقرر كل منهما بذلك استخدام الموارد الناتجة عن قرار الادخار لزيادة الاصـــول النقـــدية .

ولا يختلف نظام التدفقات المالية فى هذه الحالة عن النموذج السابق الا فيما يتعلق بإضافة قائمة للتدفقات المالية لقطاع الحكومة .

ويلاحظ ان مجرد قرار الحكومة وقطاع العائلات الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة نقدية ، قد مكن قطاع الاعمال من استخدام اصوله النقدية لتمويل استثماراته الراسمالية . ولكن ذلك يفترض فى الواقع أن الاصول النقدية لدى قطاع الاعمال كانت كافية لعملية التمويل . وبفرض عدم كفاية هذه الاصول،واضطرار قطاع الاعمال لاصدار اوراق مالية قيمتها ٤٥٠ مليون جنيه قام ببيعها جميعا لقطاع العائلات ، فانه فى هذه الحالة تظهـر قوائـم التدفقات المالية كالآتى :

قـــائمة التدفقــات المالـيــة

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
مدخـــرات (د)	...	٢٥٠	...	٣٠٠	..	٥٠
اوراق مالية (ل)	...	٤٥٠	٤٥٠	...	..	..
استثمارات (ث)	٦٠٠	...	..	...	..	..
اصول نقــدية (ق)	١٠٠	...	ـــ١٥٠	...	٥٠	..
المجـــموع :	٧٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠	٥٠

ويتضح من ذلك ان قطاع الاعمال حصل على موارد قدرها ٧٠٠ مليون جنيه ، منها ٢٥٠ مليون تمثل مدخراته ، والباقى وقدره ٤٥٠ مليون تمثل متحصلاته عن بيع اوراق مالية لقطاع العائلات (أى زيادة التزاماته لقطاع العائلات) . وقد استخدم قطاع الاعمال هذه القيمة لزيادة اصوله النقدية بمقدار ١٠٠ مليون وتمويل استثماراته البالغ قدرها ٦٠٠ مليون جنيه .

اما قطاع العائلات فقد حصل على أصول مالية (اوراق مالية) قيمتهـا ٤٥٠ مليون جنيه ، وقد قام القطاع بتمويل العملية عن طريق مدخراته (٣٠٠ مليون) بالاضافة الى السحب على اصوله النقدية (نقصت الاصول النقدية بمقدار ١٥٠ مليون جنيه) . وبالنسبة لقطاع الحكومة لم يتغير عما كـــان عليه فى المثال السابق .

ويلاحظ ان مجموع مدخرات القطاعات المختلفة (د) ـــ يجب ان يتساوى مع مجموع استثمارات القطاعات المختلفة (ث) . كمـــا يجب ان يتساوى مجموع الزيادة فى الاصول النقدية والاصول المالية لكل القطاعات مع مقدار النقص فى الاصول المالية ومقدار الزيادة فى الالتزامات المالية لكل القطاعـــات

سندات الحكـــومة :

افترضنا حتى الآن ان الحكومة تقوم بتمويل انفاقها عن طريق جباية الضرائب . وفى المثال السابق كانت الضرائب تزيد عن مقـدار الانفـاق الحكومى مما ادى الى وجود مدخرات حكومية موجبة . ولكى نتبين اثر عجز الميزانيه على نظام التدفقات المالية نسوق المثال التالى .

افترض ان الانتاج القومى لفترة ما بلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه . وقام قطاع الاعمال بدفع ١٧٠٠ مليون لعوامل الانتاج ، ١٠٠ مليون ضرائب ، وادخر الباقى . وقام قطاع العائلات بانفاق ١٥٠٠ مليون جنيه على شراء السلع الاستهلاكية ودفع القطاع ٥٠ مليون ضرائب ، وادخر الباقى . اما قطاع الحكومة فقد انفق ٢٠٠ مليون جنيه على السلع الاستهلاكية ، ولكنه اضطر لتمويل هذا الانفاق الى اصدار سندات حكومية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، ثم بيع ٣٠ مليون منها لقطاع العائلات ، ٢٠ مليون لقطاع الاعمال .

وفى ظل هذه الظروف تظهر الحسابات القومية كالآتى :

نظام الحسابات القومية :	د/الانتاج		د/العائلات		د/الحكومة		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعـــات استهلاكية	٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مبيعات استثمارية (ث)	٠٠	٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠	٠٠٠
مدفوعات لعوامل الانتاج	١٧٠٠	٠٠	٠٠	١٧٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ضــرائب	١٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠٠	١٥٠	٠٠٠	٠٠٠
مدخــرات (د)	٢٠٠	٠٠	١٥٠	٠٠	(٥٠)	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠
المجمـــوع	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	٣٠٠

كما يظهر نظـــام التدفقـــات الماليـــة كالآتى :

قـــائمة التدفقـــات الماليـــة

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
مدخـــرات (د)	...	٢٠٠	...	١٥٠	...	(٥٠)
ســـندات حكومية	٢٠	...	٣٠	...	...	٥٠
اســـتثمارات (ث)	٣٠٠	...	...	..	..	..
اصـــول نقدية (ق)	ـــ١٢٠	...	١٢٠	...	...	..
المجـــموع	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	...	..

ويتضح من ذلك ان معاملة السندات الحكومية بالنسبة لقطاع الحكومة والقطاعات الأخرى تماثل معاملة الاوراق المالية التى يصدرها قطاع الاعمال .

٤ ـــ جـ . اضافة المعاملات مع العالم الخارجي :

يترتب على اضافة المعاملات مع العالم الخارجي فى نظـــام الحسابات القومية الحاجة الى حساب جديد بغرض تسجيل المعاملات التى تجريها دول العالم الخارجي مع قطاعات المجتمع . ويتطلب الأمر ايضا اضافة قائمة جديدة لنظام التدفقات المالية لاظهار موارد واستخدامات العالم الخارجي . ولا يؤدى ذلك الى أى تغيير فى المبادىء الاساسية التى يقوم عليـــها نظـــام التدفقات المـــالية .
٩

ولنفرض مثلا ان قطاع الاعمال انتج ما قيمته ٢٠٠٠ مليون جنيه مقابل دفع ١٧٠٠ مليون جم مدفوعات لعوامل الانتاج ، ١٠٠ مليون ضرائب ، وذلك حينما بلغت الصادرات ٢٠٠ مليون جم والواردات ٣٠٠ مليون . وقام

قطاع العائلات بانفاق ١٦٠٠ مليون جم على الاستهلاك ٪ وقام بسداد الضرائب المستحقة للحكومة والبالغ قدرها ٦٠ مليون جنيه. وقامت الحكومة بدورها بانفاق ٢٠٠ مليون على الاستهلاك،وتمويل العجز عن طريق اصدار سندات حكومية قام قطاع العائلات بشرائها جميعا . وفى ظل هذه البيانات يكون نظام الحسابات القومية كالآتى :

الحساب المدين :	(١) حساب الانتاج	(٢) حساب العائلات	(٣) حساب الحكومة	(٤) حساب العالم الخارجي	(٥) الاستثمار	المجموع
الحساب الدائن : (١)	٠٠	١٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٠	٢٠٠٠
(٢)	١٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	١٧٠٠
(٣)	١٠٠	٦٠	٠٠	٠٠	٠	١٦٠
(٤)	٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٣٠٠
(٥)	(١٠٠)	٤٠	(٤٠)	١٠٠	٠	٠٠
المجموع	٢٠٠٠	١٧٠٠	١٦٠	٣٠٠	٠	٤١٦٠

يلاحظ انه لم يحدث اى ادخار او اى استثمار من وجهة نظر المجتمع ككل ، اى ان اجمالى المدخرات = اجمالى الاستثمارات = صفر ، وذلك لاغراض حسب الاستثمار فى الحسابات القومية .

وتظهر قوائم نظام التدفقات المالية فى هذه الحالة كالآتى :

قــائمة التدفقــات المالية

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجى	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
المدخــرات (د)	..	(١٠٠)	..	٤٠	..	(٤٠)	...	...
الاقتراض من الخارج (قت)	..	..	..	..	..	...	...	١٠٠
سندات حكومية	..	..	٤٠	..	..	٤٠	...	...
الاصول النقدية	(١٠٠)	..	..	..	..	...	١٠٠	...
المجموع	(١٠٠)	(١٠٠)	٤٠	٤٠	..	...	١٠٠	١٠٠

ويتبين من نظام التدفقات المالية ان مدخرات قطاع الاعمال كانت سالبة (بمعنى استهلاك جزء من راس المال الخاص به ، او تحقيقه لخسائر) وأدى ذلك الى انتقاص اصوله النقدية بنفس القدر (١٠٠ مليون جنيه) . بينما تمكن قطاع العائلات من ادخار ٤٠ مليون جنيه ، وتوفرت له بذلك موارد رأسمالية بهذا القدر ، فقام باستخدامها ، فأضاف ما قيمته ٤٠ مليون جنيه من سندات الحكومة الى اصوله . واستخدمت الحكومة المتحصل من بيع السندات فى تغطية العجز فى الميزانية (المدخرات السالبة) . وبالنسبة لقطاع العالم الخارجى فقد تمكننا من الحصول على ١٠٠ مليون جنيه فى صورة قروض (زيادة الواردات على الصادرات فى الحسابات القومية) تم استخدامها لزيادة اصوله النقدية .

٥ ــ خــلاصة :

خلصنا مما تقدم ، الى ان حلقة الربط الرئيسية بين نظام الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية تتكون من المدخرات والاستثمارات. وعرفنا ايضا ان الاختلاف الاساسى بين النظامين ، هو ان نظام الحسابات القومية يهتم اساسا بتدفقات الدخل ، بينما يهتم نظام التدفقات المالية بمتابعة التغيرات التى تطرأ على الثروة . ولذلك نجد ان **طبيعة النشاط**

الاقتصادى تعتبر العامل الاساسى فى اختيار التقسيم القطاعى الملائم لنظام الحسابات القومية . بينما نجد ان **طبيعة المعاملات الاقتصادية** هى المعيار الاساسى فى تحديد المعاملات التى يتم تسجيلها فى نظام التدفقات المالية . واتضح الينا ايضا ان نظام التدفقات المالية لا يقتصر على اظهار حركة المدخرات والاستثمارات ، وانما يمتد ايضا ليغطى كل المعاملات المالية التى تتم بين قطاعات المجتمع التنظيمية المختلفة . ويهمنا فى هذه النقطة التركيز على ثلاث نتائج هامة هى : (١)

ا ـ انه ليس من الضرورى ان تكون المدخرات الخاصة بقطاع معين ناتجة عن معاملات القطاع مع القطاعات الاخرى .

ب ـ انه ليس من الضرورى ان يتم تمويل الاستثمارات التى ينجزها أى قطاع من القطاعات عن طريق مدخراته او مدخرات القطاعات الاخرى .

جـ ـ انه يمكن خلق الاصول والالتزامات المالية عن طريق الاتفاق بين أى فردين من افراد المجتمع . غير ان ذلك لا يؤثر فى نظام التدفقات المالية ما لم ينتمى أحد الفردين الى قطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الفرد الآخر .

هذا وسوف نبرر كل من هذه النتائج الثلاثة عن طريق مثال مبسط فيما يلي:

ا ـ **المدخرات المكتسبة** : افترض ان ابو الفتوح حسنين المزارع فى قرية التنين مركز قلين اراد ان يبنى لنفسه منزلا ، غير انه لقصر ذات اليد لم يكن لديه اى مدخرات حاليا ، ولم يتوقع انه سوف يستطيع ادخار أى شيء مستقبلا وذلك لأن دخله كان مجرد كافيا لتوفير الحد الأدنى من الطعام اللازم له ولعائلته الكبيرة التى تتكون من زوجتين واثنى عشر ولدا

---

(١) انظر فى هذا الصدد . John P. Powelson, Natinal Income and Folw of-Fund Fund Analysis (New York; Mc Graw-Hill, 1960) pp. 227 - 229.

وسبع بنات . غير انه لم يفقد المقدرة على التفكير الحكيم فى البعض القليل من الاحيان . فقرر استخدام هذا «الجيش» المتواضع من البنون والبنات وحضرته والزوجات للقيام ببناء منزل عن طريق الاكتفاء الذاتى. فقاموا بضرب الطوب اللازم من الطين المتوفر فى القرية وقاموا بحرقه ايضا عن طريق استخدام حطب القطن كوقود ، ثم قاموا ببناء المنزل عن طريق استخدام الطين ايضا بدلا من المونة ، ولتفادى ما قد يلزم من احتياجات خارجية (قد تستلزم نقدية) من الخشب اللازم للسقف ، قام ابو الفتوح بتصميم المنزل فى شكل قبة . وتم بناء المنزل واصبح لدى ابو الفتوح حسنين « وجيشه المتواضع » مأوى يليق بالمقام . وعند مرور حساب افندى الحسيب المتخصص فى القيام بتجميع البيانات اللازمة لاجراء الاحتسابات فى نظام الحسابات القومية ، لاحظ اضافة منزل ابو الفتوح الى منازل القرية فقدر قيمته بمبلغ ٢٠٠ جنيه . ولا شك ان ابو الفتوح والعائلة الكريمة فى هذه الحالة يعتبر من منتجى قطاع الاعمال . غير ان انتاجه والعائلة يمثل احد المنتجات الاستثمارية والذى لم يتقاضى عنه دخلا بصفته احد عوامل الانتاج . وبذلك يظهر اثر بناء المنزل فى هذه الحالة على الحسابات القومية كالآتى :

	ح/الانتاج		ح/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن
استثمارات	...	٢٠٠	٢٠٠	...
مدخرات	٢٠٠	...	...	٢٠٠

ويكون نظام التدفقات المالية كالآتى :

قائمة التدفقات المالية

	قطاع الاعمال	
	استخدامات	موارد
مدخرات		٢٠٠
استثمارات	٢٠٠	

ب ــ تمويل الاستثمار عن طريق نقص الاصول او زيادة الالتزامات المالية :

تبينا من الأمثلة العديدة المتقدمة انــه لا يشترط ان تستخدم مدخرات قطاع معين لتمويل استثمارات قطاع آخر ليس لديه مدخرات . وتمادينا فى ذلك وقلنا انه ليس من الضرورى ان يتم تمويل اى الاستثمارات عن طريق اى المدخرات على الاطلاق ما دام الادخار الاجمالى = الاســتثمار الاجمالى من وجهة نظر المجتمع ككل . ورأينا ان السبب فى ذلك أن قرار الادخار لا يسبق قرار الاستثمار فى كل الحالات ، وان المدخرات ليست هى المصدر الوحيد لتمويل الاستثمارات لو نظرنا لكل قطاع على حدة . هذا وسنعود لمناقشة ذلك فى الفصل القادم .

ولنفرض ان احد شركات قطاع الاعمال رغبت فى تصميم وبناء آلــة جديدة . وللتوصل الى هذا الغرض قامت الشركة بالاستعانة ببعض العلماء « البارزين » حيث قاموا بالمهمة مقابل مليون جنيه ، قامت الشركة بدفعها نقداً . وفى نفس العام لم تحقق الشركة اى ارباح صافية (ولم يكن لديها اى اصول قابلة للهلاك) . ويكون اثر هذه العملية على الحسابات القومية كالآتــــى :

	ح/الانتــاج		ح/العائلات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
منتجات استثمارية	٠	١	٠	٠
مدفوعات لعوامل انتاج	١	٠	٠	١
مدخـــــرات	٠	٠	١	٠
	١	١	١	١

ويصبح نظــام التدفقات المالية كما يلى :

قــائمة التدفقات المالية

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
مدخـــــرات	٠	٠	٠	١
الاستثمارات	١	٠	٠	٠
الاصول النقـــدية	(١)	٠	١	٠
	٠	٠	١	١

جـ ـ الاصول والالتزامات المالية بين الافراد والوحدات :

ما لم تنتج الاصول والالتزامات المالية عن اتفاق او معاملة بين فردين او وحدتين من وحدات المجتمع ، ينتمى كل منهما الى قطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الآخر ، فان اثر الاتفاق او المعاملة لن يظهر فى نظـام التدفقات المالية . والسبب فى ذلك ان الاصول المالية لأحد الاطراف هى بذاتها التزامات مالية تستحق لطرف آخر ، واذا كان الطرفين عضوين فى نفس القطاع ، فمعنى ذلك ان القطاع يمكنه زيادة اصوله المالية عن طريق زيادة التزاماته المالية **لنفســه** ، وهذا غير ممكن . فليس من المعقول ان تقترض شركة من نفسها مثلا عن طريق كتابة كمبيالة تستحق عليها لنفسها وذلك لأنه ليس هناك اصلا موضوع للاقتراض فى هذه الحالة . ولكن اذا قامت شركة فى قطاع الاعمال بالاقتراض من فرد فى قطـاع العائلات او العكس ، فان اثر المعاملة سوف يظهر فى نظام التدفقات المالية .

فمثلا اذا اقرضت احدى شركات التامين ٥٠ الف جنيه لأحد الافراد وحصلت فى مقابل ذلك على كمبيالة تستحق الدفع بعد سنة (مع اهمال الفائدة ، وملاحظة ان شركة التامين هى احد اعضاء قطاع الاعمال ، والفرد هو احد اعضاء قطاع العائلات ، ومع اهمال الغرض من القرض) ، فلن يكون لهذه المعاملة اى اثر على حسابات الدخل القومى . ويكون اثرها على نظام التدفقات المالية كالآتى :

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخداما	موارد	استخدامات	موارد
اصول والتزامات مالية	٥٠	.	..	٥٠
اصـــول نقـــدية	(٥٠)	.	٥٠	..
	..	.	٥٠	٥٠

ونخلص مما تقدم الى ما يلى .

١ ــ ان الموارد الراسمالية في نظام التدفقات المالية تتكون من عنصرين
ا ــ المدخرات ب ــ الزيادة فى الالتزامات الماليه .

٢ ــ ان الاستخدمات الراسمالية فى نظام التدفقات الماليه تتكون من عنصرين:

ا ــ الاستثمارات فى اصول راسمالية

ب ــ الزيادة فى الاصول النقدية والمالية .

٣ ــ المدخرات السالبة تظهر باشاره سالبة فى جانب الموارد من قائمة كل قطاع ؛ وكذلك بالنسبة للنقص فى الالتزامات المالية .

٤ ــ النقص فى الاصول النقدية والمالية يظهر باشاره سالبه فى جانب الاستخدامات من قائمة كل قطاع .

٥ ــ يجب ان تتساوى المدخرات فى مجموعها مع الاستثمارات فى اصول راسمالية فى مجموعها .

٦ ــ يجب ان تتساوى صافى الزيادة فى الاصول المالية فى مجموعها مع صافى النقص فى الاصول النقدية مضافا اليه صافى الزيادة فى الالتزامات المالية .

٧ ــ اننا لم نأخذ فى الاعتبار حتى الآن وجود قطاع مستقل يتخصص فى المعاملات المالية وتتركز مهمته فى تداول النقود ، وهو قطاع البنوك، وهذا على ان ننتقل اليه فى الفصل التالى .

الفصل التاسع

فى

نظام التدفقات المالية فى ظل الجهاز المصرفى

١ ــ مقــدمة :

تناولنا فى الفصل الثانى من القسم الاول من هذه المذكرات سوق النقود واثره على تحديد الدخل القومى باختصار . وتبينا فيما بعد ان الآثار النقدية والمالية للانشطة الاقتصادية المختلفة من انتاج واستهلاك وادخار لا تظهر فى نظام الحسابات القومية وانما يختص باظهارها نظام التدفقات المالية . وسوف نتناول فى هذا الفصل ، وباختصار ايضا ، كيفية اظهار نشاط الجهاز المصرفى فى نظام التدفقات المالية ، وهو الجهاز الذى يلعب دورا رئيسيا فى تحديد عرض النقود ، ولا يهدف هذا الفصل الى شرح نظرية النقود والبنوك ، حيث يفترض ان القارىء ملم بالمبادىء الاساسية لها . غير ان العرض سيكون من التبسيط بحيث يمكن للقارىء استيعاب المبادىء الاساسية دون الحاجة الى الرجوع الى دراسة متخصصة فى النقود والبنوك .

٢ ــ حالة الاقتصاد المغلق الذى يعمل بدون جهاز مصرفى :

سبق ان راينا ان النشاط الاقتصادى يهدف الى انتاج السلع والخدمات التى تكتسب قيمتها من قدرتها الكائنة على اشباع الرغبات . ويتعاون افراد المجتمع وباستخدام موارده الاخرى فى سبيل تحقيق هذا الهدف كل بقدر استطاعته وفى مجال معرفته او تخصصه . ويترتب على ذلك عدم استطاعة كل فرد فى المجتمع ان يعمل من اجل الاكتفاء الذاتى والا انخفض مستوى الرفاهية التى يمكن تحقيقها للجميع لعدم مسايرة ذلك لمبدا التخصص وتقسيم العمل الذى يمثل احد المبادىء الاقتصادية الهامة .

ويتطلب التخصص وتقسيم العمل توفير امكانية تبادل السلع والخدمات المنتجة بين افراد المجتمع . ولامكانية اجراء المبادلات يلزم توفير معيار للتبادل يحدد قيمة كل سلعة او خدمة بالنسبة لكل السلع والخدمات الأخرى . ويجب ان يتوافر فى معيار التبادل احد خاصيتين : اما ان يكون ذا قيمة ذاتية كامنة . او يكون مقبولا قبولا عاما بصرف النظر عن قيمته الذاتية . وفى الحالة الأولى يكون المعيار سلعة من السلع ، وفى الحالة الثانية يعتبر المعيار اداة للتبادل ليس لها قيمة ذاتية كامنة ، وانما تكتسب قيمتها من قبولها قبولا عـــاما .

ولنفترض ان مجتمعنا المغلق الذى يعمل بدون جهاز مصرفى يستخدم القطع الذهبية (الجنيه الذهب مثلا) كأداة للتبادل . وقد قام قطاع الاعمال فى المجتمع بانتاج ما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه (ذهب) من السلع والخدمات مقابل ٢٦٠ مليون جنيه مدفوعات لعوامل الانتاج . وقام الأفراد باستهلاك ما قيمته ٢٤٠ مليون جنيه وادخروا الباقى . بذلك يظهر نظام الحسابات القومـــية كالآتى :

	د/انتــاج		د/التخصيص		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
س	...	٢٤٠	٢٤٠	...	..	..
ش	...	٦٠	...	...	٦٠	..
ح ع	٢٦٠	...	...	٢٦٠	..	..
د	٤٠	...	٢٠	...	..	٦٠
مج	٣٠٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٦٠	٦٠	٦٠

ويكون نظام التدفقـــات المالية لهذا المجتمع كالآتى :

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
د	..	٤٠	..	٢٠
ارصدة ذهبية	٢٠	..	٢٠	..
ش	٦٠	..	..	..
مج	٤٠	٤٠	٢٠	٢٠

لاحظ ان الذهب له قيمة ذاتية ، لذلك فهو مثل اى سلعة اخرى،يمثل جزءا من الاصول الراسمالية . غير ان استخدامه كأداة للتداول ، يجعله فى حكم الاصول النقدية الاخرى ، والتى قد لا يكون لها قيمة ذاتية كامنـــة كـــما هو الحال فى الذهب . ويتضح من نظام التدفقات المالية ان قطاع الاعمال ادخر ما قيمته ٤٠ مليون جنيه ذهبى ، وفى نفس الوقت انتقص من مقدار ارصدته الذهبية بمقدار ٢٠ مليون جنيه ليستطيع تمويل استثماراته فـــى اصول راسمالية وقدرها ٦٠ مليون جنيه . كما ان قطاع العائلات ادخر ٢٠ مليون جنيه استخدمها جميعا لزيادة ارصدته الذهبية .

افترض الآن ان قطاع الاعمال لا يرغب فى انتقاص ارصدته الذهبيـــة لأغراض تمويل استثماراته فى اصول راسمالية ولهذا الغرض قام قطـــاع الاعمال باستردادا قيمة ال ٢٠ مليون جنيه ذهبى عن طريق الاقتراض مـــن قطاع العائلات مقابل اعطائهم سندات تستحق الدفع بعد عشرة سنوات ، فان اثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية يكون كالآتى :

	قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
سندات	٠٠	٢٠	٢٠	٠٠
ارصدة ذهبية	٢٠	٠٠	— ٢٠	٠٠
Σ	٢٠	٢٠	٠٠	٠٠

ولا توجد فى الواقع قيمة ذاتية كامنة فى السند ذاته كأداة للتداول كما هو الحال فى الذهب . وانما تكتسب السندات قيمتها من انها تمثل حقـــا لحاملها يمكنه من الحصول على سلع وخدمات ذات قيمة ذاتية فى فترة مستقبلة . وبالرغم من ان السندات ليس لها قيمة ذاتية كامنة ، الا انها فى هذه الحالة تعتبر كما لو كانت اداة لتبادل الاصول ذات القيمة الذاتية ، مثلها فى ذلك مثل الجنيهات الذهبية تماما . فيستطيع حامل السند أن يقوم

ببيعه الى اى فرد من الافراد مقابل الحصول على عملة ذهبية . والتى يستطيع استخدامها بالتالى الى الحصول على سلع وخدمات ذات قدرة ذاتية على اشباع الرغبات . وبذا فقد يترتب على عملية اصدار السندات **خلق اداة مالية** جديدة ، ذات قيمة نقدية مكتسبة تجعل منها معيارا صالحا للتبادل دون ان يكون لها قيمة ذاتية كامنة . وقد تمكن قطاع الاعمال ، عن طريق خلق اداة التبادل الجديدة ، من الحصول على ٢٠ مليون جنيه من العملة الذهبية من الافراد . وتحصل الافراد فى مقابل تضحياتهم بمبلغ ٢٠ مليون جنيه من العملة الذهبية على احد **الاصول المالية** ، والتى يمكن لهم استبدالها بعملات ذهبية عندما يرغبون فى انفاقها . ويذكرنا ذلك بأحد النتائج الهامة التى توصلنا اليها فى الفصل السابق ، والتى تقضى (بعد اعادة صياغتها بما يتناسب مع المقام) بأن معايير التبادل التى ليست لها قيمة ذاتية كامنة وانما لها قيمة اسمية مكتسبة (كالسندات مثلا) ، يمكن ان تنشأ بمجـــرد الاتفاق بين اى فردين من افراد المجتمع او وحدتين من وحداته . ولكنـــه لامكانية ظهور هذه الادوات المالية فى نظام التدفقات المالية يلزم ان ينتمى كل من الفردين او الوحدتين لقطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الفـــرد الآخر او الوحدة الأخرى . **ولا يلزم وساطة الجهاز المصرفى لخلق القيـــم المالية التى يمكن استخدامها كأداة للتبادل .**

٢ ـــ حالة وجود بنك تجارى واحد ـــ الاقتصاد مغلق :

سبق ان ذكرنا انه يلزم توافر احدى خاصيتين فى الشىء الذى نرغب فى استخدامه كمعيار للتبادل . فاما ان يكون له قيمة ذاتية كامنة ـــ كالمعادن الثمينة مثلا او اى سلعة نادرة اخرى ، او ان يكون مقبولا قبولا عاما بصرف النظر عن قيمته الذاتية . ومعنى ذلك ان القبول العام يضفى على الشىء المستخدم كمعيار التبادل قيمة مكتسبة بجعله صالحا لأن يكون اداة للتبادل، كما لو كان له قيمة ذاتية كامنه .

الآن دعنا نفترض ان احد رجال الاعمال فى مجتمعنا السابق فكر فى القيام بتادية خدمة هامة لباقى افراد المجتمع ، دون مقابل كفرض مؤقت).ومؤدى هذه الخدمة ان يقوم هذا الرجل بالاحتفاظ بكل الارصدة الذهبية التى يمتلكها جميع افراد المجتمع فى خزينة خاصة ، مقابل اعطاء كل منهم عددا من الايصالات(كل منها يساوى جنية ذهبى واحد) مساويا لعدد العملات الذهبية التى تدخل فى حوزته . وبذلك يمكنه تخليص الافراد من مشقة حمل العملات الذهبية واجراء المبادلات بها ، ثم تستخدم الايصالات الورقية لأداء الوظيفة التى كانت تؤديها العملات الذهبية كمعيار ووسيلة للتبادل . وقام رجل الاعمال بعرض الفكرة على مجلس المجتمع وتم قبولها بلا استثناء ، وفى اليوم التالى تم نشرها فى جريدة المجتمع حتى يعلم بها الجميع ، وتحدد مقر اعمال الخزينة الجديدة فى المبنى الرئيسى وسط المدينة حتى يكون على مقربة من الجميع . واصبح يطلق على نشاط رجل الاعمال المتطوع لأداء الخدمة وخزينته ، اسم « المصرف التجارى الأول » كما قرر مجلس المجتمع ايضا ان يطلق على الايصالات التى يصدرها المصرف التجارى الأول مقابل ودائع الذهب التى ترد اليه اسم « النقــود » .

وعندما سمع باقى افراد المجتمع بالفكرة سواء بصفتهم كرجال اعمال او بصفتهم كمستهلكين وملاك لعوامل الانتاج ، اندفعوا الى المصــرف ، افراد وجماعات ، واتخذو اماكنهم فى الطابور الطويل بنظام وصبر فائقين (لأنهم شعب منظم وحكيم كل فرد فيهيحترم بشدة مشاعر غيره من الافراد) لايداع ارصدتهم الذهبية مقابل الحصول على ايصالات النقود . وفى يوم واحد حصل المصرف على ١٠٠ مليون جنيه ذهبى من قطاع الاعمال ، ٧٠ مليون جنيه ذهبى من قطاع العائلات . وقام المصرف باعطائهم مقابل ذلك ايصالات لحاملها تستحق الصرف بالذهب عند الطلب . وبذلك تعتبر هذه الايصالات من وجهة نظر حاملها حقا على احد الأصول المالية التى يمكن عن طريقها الحصول على ذهب (او اى سلعة اخرى) ، كما تمثل من وجهة نظر

المصرف احد الالتزامات (الخصوم) المالية والتى يلتزم المصرف بسداد قيمتها ذهبـا عنـد الطـلب .

ورغم ان نشاط المصرف يعتبر من مكونات النشاط الانتاجى فى المجتمع وبالتالى يعتبر من ضمن اعضاء قطاع الاعمال ، الا انه رغبة منا فى تقصى ومتابعة نشاطه على انفراد ، فقد قررنا فصل عملياته فى حساب خـاص ، لأغراض نظام التدفقات المالية فقط ، ليمثل قطاعا مستقلا سميناه القطاع المصرفى . وبذلك يكون اثر عمليات المصرف فى اليوم الأول على نظام التدفقات الماليـة كالآتـى :

قـائمة التدفقات الماليـة

الاصول والالتزامات المالية	القطاع المصرفى – استخدامات	القطاع المصرفى – موارد	قطاع الاعمال – استخدامات	قطاع الاعمال – موارد	قطاع العائلات – موارد	قطاع العائلات – استخدامات
(نقـدية)	٠٠٠	١٧٠	١٠٠	٠٠	٧٠	٠٠
ارصدة ذهبية	١٧٠	٠٠٠	(١٠٠)	٠٠	(٧٠)	٠٠
	١٧٠	١٧٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

فقد حصل القطاع المصرفى على ١٧٠ مليون من الاصول فى شـكل ارصدة ذهبية عن طريق اصدار ١٧٠ مليون جنيه من (الالتزامات المالية) ، والنقود . وحصل قطاع الاعمال على ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه من الاصول المالية (النقود) فى مقابل انقاص اصوله من الارصدة الذهبية بنفس المقدار . وكذلك بالنسبة لقطاع العائلات الذى حصل على ما قيمته ٧٠ مليون جنيه من الاصـول المالية ، مقابـل خفض ارصدته الذهبيـة بنفس المقـدار . [نذكر : ان الزيادة فى الخصوم تعتبر من الموارد المالية ، وزيادة الاصول تعتبر من الاستخدامات . بينما نقص الاصول يعتبر استخداما سالبا ، اى يظهر فى جانب الاستخدامات باشارة سالبة ، ومن ثم فاثره على نظـام التدفقات المالية يماثل اثر الزيادة فى الالتزامات] .

نعود مرة اخرى الى المصرف التجارى الذى استمر نشاطه فى اداء خدماته لفترة من الزمن دون اية مشاكل ، الى ان حدث ذات يوم ان شب حريق فى منزل احد المواطنين قضى تماما على كل شىء ، بما فى ذلك مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من النقود (ايصالات الودائع الذهبية لدى المصرف) . اصبح المواطن المسكين فى حيرة من امره ، وتوجه الى مقر المصرف ، وقابل رجل الاعمال المسئول ، وقص عليه القصة . ولما كان افراد المجتمع جميعا يتميزون بالأمانة والنزاهة ولم يتعودوا على الكذب والادعاء ، ولا بأى طريقة من الطرق او تحت اى ظرف من الظروف ، فكان من الطبيعى ان يقوم رجل الاعمال باعطاء المواطن ايصالات جديدة بالارصدة الذهبية التى سبق أن اودعها الأخير لديه . وعند تقديم الايصالات (النقود) الجديدة للرجل المسكين ، فكر الأخير برهة . ثم عرض على رجل الاعمال (مدير المصرف) العرض الآتى :

ما هو راى سيادتكم فى ان تقوم بامساك دفتر لقيد قيمة الودائع الذهبية التى يودعها كل مواطن لديكم ، بدلا من اعطائه هذا العدد الكبير من الايصالات الورقية ، والتى غالبا ما تتعرض للضياع او التلف سواء نتيجة كثرة التداول او نتيجة الحريق ، ثم تقومون باعطاء « دفتر » صغير جدا ، ونطلق عليه مثلا اسم «دفتر الشيكات» ، والذى يمكن عن طريقه اجراء عمليات التبادل عن طريق تحويل الارصدة النقدية من حساب ايداع الى حساب آخر بناء على أمر موجه من صاحب دفتر الشيكات . وبذلك تتخلصون من مشقة تحرير هذا العدد الكبير من الايصالات (النقود) ، كما توفرون على المواطنين مشقة ومخاطر الاحتفاظ بها .

وقد اجاب مدير المصرف : انها لفكرة ممتازة ، وتوجه فورا الى مجلس المجتمع لعرض الفكرة عليه ، وحازت قبول الاعضاء بالاجماع . وتم الاعلان عن الفكرة فى جريدة المجتمع ، وفى اليوم التالى تقدم عدد كبير من الافراد الى المصرف لايداع النقود التى لديهم مقابل الحصول على دفاتر شيكات . وكانت معاملات المصرف فى ذلك اليوم تتلخص فى التالى .

• **مع قطـــاع الاعمال :**

ودائع نقدية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٢٠٠ مليونجنيه

ودائع ذهبية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٥٠ مليونجنيه

ودائع ذهبية مقابل الحصول على نقـــدية ٥٠ مليونجنيه

• **مع قطاع العـــائلات :**

ودائع نقدية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ١٥٠ مليونجنيه

ودائع ذهبية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٦٠ مليونجنيه

ودائع ذهبية مقابل الحصول على نقـــدية ٢٠ مليونجنيه

وكان مدير البنك فى حيرة من امره بشأن تسجيل الودائع الذهبيـــة مقابل دفاتر الشيكات ، لأن مجلس المجتمع وافق على أن « يقوم المصرف باصدار دفاتر شيكات شخصية او جماعية ، مقابل ما يتقدم به الأفـــراد او الجماعات من ودائع نقدية للايداع فى المصرف » . وطرات له فى النهاية فكرة توسيط حساب الودائع النقدية فى العمليات التى يتم فيها الحصـــول على ودائع ذهبية مقابل شيكات . وبذلك يكون اثر معاملات المصرف مع الغير على نظام التدفقات المالية من عمليات ذلك اليوم كالآتى :

قـائمة التدفقات الماليـة

	القطاع المصرفى		قطاع الاعمال		قطاع العائلات		
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	رقم الصف
النقدية	...	(٣٥٠)	(٢٠٠)	٠	(١٥٠)	٠	(١)
	...	١٨٠	١٠٠	٠	٨٠	٠	(٢)
	...	(١١٠)	(٥٠)	٠	(٦٠)	٠	(٣)
ارصدة ذهبية	١٨٠	٠٠	(١٠٠)	٠٠	(٨٠)	٠	(٤)
حسابات ايداع	...	٣٥٠	٢٠٠	٠	١٥٠	٠	(٥)
	...	١١٠	٥٠	٠	٦٠	٠	(٦)
Σ	١٨٠	١٨٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	

ويبين الصف الأول الودائع النقدية والتى تمثل نقص فى اصول قطاع الاعمال بمبلغ ٢٠٠ مليون وقطاع العائلات بمبلغ ١٥٠ مليون ، مقابل النقص فى التزامات المصرف بمقدار ٣٥٠ مليون . وترتب على ذلك انه فى الصف رقم (٥) زادت اصول الافراد بمقدر ١٥٠ مليون تمثل رصيد حساب الايداع لدى المصرف ، كما زادت اصول قطاع الاعمال بمبلغ ٢٠٠ مليـون وزادت التزامات المصرف بقيمة حسابات الايداع لديه وقدرها ٣٥٠ مليون . وفى الصف الثانى حصل الافراد على ٨٠ مليون من النقدية مقابل ايداع ٨٠ مليون جنيه من الارصدة الذهبية (نقص اصول قطاع العائلات فى الصف الرابع)، كما حصل قطاع الاعمال على ١٠٠ مليون جنيه من النقدية مقابل نقص ارصدته الذهبية بنفس القدر . وتمثل ايصالات النقدية والبالغ قدرها ١٨٠ مليون زيادة فى التزامات المصرف . وفى الصف الثالث ، قام الافراد بايداع ٦٠ مليون من النقدية التى تحصلوا عليها فى الصف الثانى مقابل زيـادة

رصيد حسابات الايداع الخاصة بهم فى الصف السادس ، كما قام قطاع الاعمال بايداع ٥٠ مليون ، وترتب على ذلك ان نقصت التزامات المصرف النقدية بمقدار ١١٠ مليون (فى الصف الثالث) مقابل زيادة التزاماته فى حسابات الايداع بنفس القدر (الصف السادس) . وبذلك يكون الاثر الصافى لهذه المعاملات كالآتى :

قائمة التدفقات المالية

	القطاع المصرفى: استخدامات	القطاع المصرفى: موارد	قطاع الاعمال: استخدامات	قطاع الاعمال: موارد	قطاع العائلات: استخدامات	قطاع العائلات: موارد	
نقدية	...	(٢٨٠)	(١٥٠)	.	(١٣٠)	.	(١)+(٢)+(٣)
حسابات ايداع	...	٤٦٠	٢٥٠	.	٢١٠	.	(٥)+(٦)
ارصدة ذهبية	١٨٠	..	(١٠٠)	.	(٨٠)	.	(٤)
Σ	١٨٠	١٨٠	.	.	.	.	

(١) والواقع ان القطاع المصرفى سيقوم باجراء القيد الآتى فى سجلاته

(مع مراعاة ان النقدية من التزامات المصرف) :

من مذكورين

٣٦٠ من النقدية (خصوم ، اى موارد)

١٨٠ من الارصدة الذهبية (اصول ، اى استخدامات)

الى مذكورين

١٨٠ الى النقدية (خصوم ، اى موارد)

٣٦٠ الى حسابات الايداع (خصوم ، اى موارد)

اثبات حركة اليوم من ودائع نقدية (٣٥٠+١١٠) فى حساب الايداع واصدار نقدية مقابل ودائعذهبية قدرها ١٦٠ مليون.

(٢) كما سيقوم قطاع الاعمال باثبات الآتى فى سجلاته (مع مراعـــاة ان النقدية من الاصول ، اى الاستخدامات)

من مذكـــــورين

١٠٠ من حـ/ النقدية (اصول ، اى استخدامات)

٢٥٠ من حـ/ الايداع لدى المصرف (اصول ، اى استخدامات)

الى مذكـــــورين

٢٥٠ الى حـ/ النقدية (اصول ، اى استخدامات)

١٠٠ الى حـ/ الارصدة الذهبية . (اصول ، اى استخدامات)

اثبات تحويل ١٠٠ مليون من الارصدة الذهبية الى نقدية وايداع ٢٥٠ مليون فى الحساب الجارى لـــدى المصرف .

(٣) كذلك فان قطاع العائلات يقوم باثبات القيد التالى فى سجلاته .

من مذكـــــورين

٨٠ من حـ/ النقـــدية } حسابات اصول، اى

٢١٠ من حـ/ الايداع لدى المصرف } استخدامات

الى مذكـــــورين

٢١٠ الى حـ/ النقدية } حسابات اصول

٨٠ الى حـ/ الارصدة الذهبية } اى استخدامات

وفى القيد الأول نجد ان النقدية (الخصوم) مدينة بمبلغ ٣٦٠ مليون ، ودائنة بمبلغ ١٨٠ مليون فيكون صافى النقص فيها (فى خصوم المصرف) هو ٢٨٠ مليون ، والتى تم استبدالها بأحد عناصر الخصوم الأخرى وهـــى حسابات الايداع . ويمثل باقى حسابات الايداع (٣٦٠ — ٢٨٠ = ١٨٠) قيمة الزيادة الصافية فى التزامات المصرف مقابل حصوله على ارصدة ذهبية قدرها ١٨٠ مليـــون .

وفى القيد الثانى نجد ان النقدية (اصول) زادت بمقدار ١٠٠ مليون بينما فى نفس الوقت انتقصت بمقدار ٢٥٠ مليون ليكون صافى النقص هو ١٥٠ مليون ممثلا لجزء من حسابات الايداع لدى المصرف . اما الجزء الباقى وقدره ١٠٠ مليون فقد تم تمويله عن طريق النقص فى الارصدة الذهبية (اصول) بنفس المقدار . ويسرى نفس المنطق على القيد الثالث .

لاحظ ان خصوم المصرف (موارده) هى اصول للقطاعات الاخرى (استخدامات) وذلك فيما عدا الارصدة الذهبية والتى تمثل اصولا فى كل القطاعات .

٣ ـ أ ـ خلق الودائع النقدية :

حتى الآن افترضنا ان النظام المصرفى يتكون من بنك واحد ، وان هذا البنك يقوم باصدار نقود (ايصالات) مساوية تماما لقيمة الارصدة الذهبية التى يتحصل عليها . وبمعنى آخر فان الغطاء الذهبى للنقود التى يصدرها البنك هى ١٠٠ ٪ . ولما كان الاقتصاد مغلق ، كما افترضنا ، ولما كان هذا البنك هو الوحيد فى المجتمع فانه فى العادة لا يكون هناك مبرر لأن يقوم أى فرد من الافراد بسحب ارصدته الذهبية من البنك ما دامات النقود والشيكات مقبولة قبولا عاما كأداة للتبادل ومقياس للقيم .

ويؤيد ذلك خبرة مدير المصرف فى مجتمعنا المغلق على مدى العدة سنوات التى انقضت من عمر مصرفه التجارى الاول ، اذ انه لم يحدث ان تقدم فرد واحد بطلب استرداد ارصدته الذهبية او حتى جزء ضئيل منها . وقد حذى ذلك بالمدير بأن يفكر فى امكانية خلق نقود اضافية تزيد عن مقدار الارصدة الذهبية ويستخدمها بمثابة مورد للاقراض لقطاع الاعمال وافراد المجتمع . وقام مدير البنك لتوه بعرض الفكرة على مجلس المجتمع الذى وافق عليها بالاجماع وتم اعلانها فى الجريدة كالآتى :

« سعد محمد محمد البحارى الأول ، ان يعلن ان مجلس المجتمع قد قرر »
« بجلسته المنعقده فى ١٨١٧/٥/٢٥ ان المصرف يستطيع القيام بعمليات »
« الاقراض لذوى الحاجة من رجال الاعمال والعائلات ، وذلك مقابل »
« الحصول على مبالغ زهيدة لتغطية تكلفة الخدمة الجديد ، والتى قرر »
« المجلس ان يطلق عليها (الفوائد على القروض) »

وفى اليوم التالى تقدم عدد من رجال الاعمال الى مدير البنك بطلب اقتراض ١٧ مليون جنيه لأغراض اجراء بعض التوسعات على اعمالهم . كما تقدم بعض افراد القطاع العائلى بطلب اقتراض ٢ مليون جنيه لاغراض متعدده . وقد قام رجال الاعمال بايداع القروض التى حصلوا عليها من البنك فى حساباتهم الجارية . كما حصل الافراد على قروضهم نقدا . ويكون القيد فى دفاتر القطاع المصرفى فى ظل هذه الظروف كالآتى :

١٩ من ح/ الاقراض للغير (اصول)
١٩ الى ح/ النقدية (خصوم .)

اثبات اصدار نقدية بمبلغ ١٩ مليون فى صورة قروض للغير

---

١٧ من ح/ النقدية (خصوم) .
١٧ . الى ح/ حسابات الايداع (خصوم) الاعمال

اثبات ايداع ١٧ مليون من النقدية المصدرة فى حسابات الايداع .

وتكون القيود فى سجلات قطاع الاعمال والعائلات كالآتى :

الاعمـــال :

١ من ح/ الودائع النقديه لدى المصرف ، حساب اصول

١٧ الى ح/ القرض المستحق للمصرف (حساب خصوم،اى موارد)

العـــائلات :

٢ من حـ/ النقـــدية (اصول)

٢ الى حـ/ القرض المستحق للمصرف (حساب خصوم، اى موارد)

ويكون اثر العمليات على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قــائمة التدفقات الماليــة

	القطاع المصرفى		قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
قـــــروض	١٩	..	..	١٧	.	٢
نقدية وحساب ايداع	..	١٩	١٧	..	٢	
ح	١٩	١٩	١٧	١٧	٢	٢

لاحظ اننا ادمجنا النقدية وحسابات الايداع معا لأن اثر كل منهما على نظـــام التدفقات المــالية يماثل تماما أثــر الآخر . لاحظ ايضا ان **القروض** (الاقراض للغير) بالنسبة للمصرف تمثل **أحد الاصول** ، **يشأت له فى ذمـــة** الغير ، **ومثلها فى ذلك مثل الأرصدة الزهبية تماما** ، والتى تمكن البنك عن طريقها من خلق ارصدة نقدية وحسابات ودائع يقدية (خصوم المصـــرف) مساوية للقيمة . ومن ثم فالتزامات المصرف قبل الغير ، **والتى تمثل النقدية** المصدرة وحسابات الايداع القائمة ، تساوى تماما اصول المصرف. مـن الارصدة الذهبية والقروض المستحقة على الغير . وبالتالى يصبح الغطاء الذهبى للنقدية المصدرة اقل من ١٠٠ ٪، ولكنه رغم ذلك **فما زالت كل النقدية** المصدرة مغطاة بالكامل بأصول المصرف (من ارصدة ذهبية **وقروض مستحقة** على **الغـــير**) .

٤ ـ الاقتصـــاد مغلق مع تعدد البنوك التجـــارية :

افترضنا حتى الآن وجود بنك تجارى واحد فى المجتمع (المصرف التجارى الأول) . وبذلك فلم يكن هناك ما يدعو لأن يقوم اى فرد من الافراد او اى وحدة من الوحدات الاقتصادية بسحب ارصتها الذهبية من هذا البنك ، وخاصة لأننا افترضنا ان الاقتصاد مغلق وليس له معاملات مع العالـــم الخارجى . نتيجة لذلك لم يكن هناك اية حدود على مقدرة مدير البنك على خلق النقود عن طريق عقد صفقات القروض مع باقى افراد المجتمع ، حيث تمثل هذه القروض احد اصول البنك التى يقوم باستخدامها لتغطية التزاماته المالية الناتجة عن خلق نقدية دون غطاء ذهبى .

ولنفترض الآن ان احد رجال الاعمال الآخرين وجد ان عمليات الاقراض مربحة ، وذلك لان «الفوائد على القروض» والتى قام بتحديد معدلها مجلس المجتمع كانت فى الواقع تزيد عن تكلفة المصرف بما يؤدى الى تحقيق هامش ربح معقول . وقرر هذا الرجل الاستفادة من الفرصة عن طريق انشـــاء مصرف تجارى آخر يقوم بتأدية نفس الخدمات التى يؤديها المصرف التجارى الأول» . وصرح مجلس المجتمع لرجل الاعمال بأن يقوم بانشاء المصرف الجديد على ان يطلق عليه اسم «المصرف التجارى الثانى»» ، وبذلك اصبح لدى افراد المجتمع ووحداته الانتاجية مصرفين كل منهما يقوم باداء نفس الخدمات . ونتيجة لبعد «المصرف التجارى الأول» عن مقر اقامة بعض الافراد وعن مقر اعمال بعض الوحدات الانتاجية بالمقارنة بالمصرف الجديد الذى يقع على مقربة منهم ، فقد قرروا نقل ارصدتهم الذهبية وكذلك حسابات الايداع الخاصـــة بهم من «المصرف التجارى الأول» الى «المصرف التجارى الثانى» . وفى الاسبوع التالى لانشاء المصرف الجديد تم تحويل ٦٥ مليون من المصرف الأول الى المصرف الثانى ، وبيانها كالآتى :

٣٥ مليون عن طريق شيكات سحبتها وحدات قطاع الاعمال على المصرف الأول للايداع فى المصرف الثـــانى .

٢٠ مليون عن طريق شيكات سحبها الأفراد على المصرف الأول لحساب المصرف الثانى .

١٠ مليون سحبت نقدا بمعرفة افراد للايداع فى حسابات ايداع لدى المصرف الثانى .

ويظهر اثر ذلك على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قائمة التدفقات المالية

	القطاع المصرفى						
	المصرف(١)		المصرف(٢)		القطاع	قطاع الأعمال	قطاع العائلات
نقدية وحسابات ايداع	..	(٦٥)	..	٦٥	.	.	.
ارصدة ذهبية	(٦٥)	..	٦٥	..	.	.	.
Σ	٦٥—	٦٥—	٦٥	٦٥	.	.	.

ويلاحظ ان العملية فى الواقع لم تؤثر على نظام التدفقات المالية ، حيث ان كلا من المصرفين هو أحد اعضاء نفس القطاع ، ومن ثم فالنقص فى التزامات المصرف الأول تعادل تماما زيادة التزامات المصرف الثانى ، دون التأثير على التزامات القطاع للقطاعات الاخرى . وكذلك نجد أن النقص فى اصول المصرف الأول يعادل تماما الزيادة فى اصول المصرف الثانى دون تأثير على اصول القطاع المصرفى . فالمعاملات التى تمت اذن بين وحدات القطاع المصرفى فى هذه الحالة تعتبر كلها بمثابة معاملات وسيطة ليس لها أى اثر نهائى على نظام التدفقات المالية .

ورغم ان القطاع المصرفى كوحدة واحدة لا يتأثر بالمبادلات التى تتم فى الاصول والخصوم بين اعضائه الا أن مقدرة كل عضو من الاعضاء على الاقراض تصبح محدودة عما كانت عليه فى حالة وجود بنك واحد . ففى حالة البنك الواحد ، لم يكن هناك ما يدعو الافراد لاسترداد ودائعهم الذهبية

من البنك . بينما في حالة تعدد البنوك نجد انه من الممكن أن يسترد الأفراد ودائعهم من بنك معين للايداع في بنك آخر مثلا . وفي ظل هذه الظروف يلزم ان يتوفر لدى البنك الأول قيمة الودائع التي يتوقع ان يستردهــا اصحابها للايداع في البنك الثاني من ذهب ، ذلك لأن البنك الثاني لن يقبل عقود القروض التي يعقدها الأول من الغير لتغطية التزاماته من العملـة المصدرة لأغراض الاقراض ، لان ذلك لن يمكن البنك الثاني من القيـام بأحـد وظـائفه ، وهـي الاقراض المباشر للغير . وينطبق نفس القول على البنك الثاني وزيادة في الايضاح نضرب المثال المبسط التالي :

افترض ان البنك الثاني حصل على ١٠٠ مليون من الودائع الذهبية من في يوم معين . ثم قام مدير البنك في نفس اليوم باقراض ١٠٠ مليون لأفراد ووحدات قطاع الاعمال . ولسوء الحظ كان كل المقترضين من مودعي البنك الأول حيث توجهوا لايداع قيمة القروض التي حصلوا عليها من البنك الثاني. وفي اليوم التالي يقوم مدير البنك الأول بمطالبة مدير البنك الثاني بتحويل ١٠٠ مليون من الذهب اليه (بفرض عدم وجود تدفق عكسي ، اى مطالبات من البنك الثاني بتحويل ارصدة ذهبية من البنك الأول إليه)،ويتم التحويل. وفي نفس اليوم يتقدم احد اصحاب الودائع الذهبية ، والتي اودعها في البنك الثاني في اليوم الأول ، لاستردادها من البنك . فلا يجد مدير البنك لديه ارصدة ذهبية كافية الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه حيث أقرض ودائعهم لمودعي البنك الأول بالكـامل .

وليس معنى ذلك عدم امكانية اى من البنكين القيام بعمليات خلق النقود عن طريق الاقراض للغير . فكل ما يلزم هو ان يقوم كل من البنكين بتقدير قيمة المطالبات الذهبية المتوقعة ليحتفظ بها في خزينته ثم يقوم باقراض الغير في حدود الباقي ، وهذا هو ما يسمى بنظام الاحتياطي الذهبي .

٤ – ا – تعدد البنوك والتوسع فى الاقراض فى ظل نظام الاحتياطى الذهبى:

لنفترض ان بالمجتمع عددا كبيرا جدا من البنوك التجارية المتنافسة . وان كل منها قرر الاحتفاظ باحتياطى ذهبى يعادل ٢٠ ٪ من ودائع عملائه لديه على أن يقوم باقراض الباقى . وفى يوم ما تقدمت مجموعة من العملاء للبنك رقم (١) بودائع ذهبية قدرها ١٠٠ مليون للايداع لديه مقابل فتح حسابات جارية . فاذا كان ضمن هذا المبلغ ٦٠ مليون تخص وحدات قطاع الاعمال ، والباقى يخص قطاع العائلات ، فان القيود الدفترية فى سجلات كل قطاع تكون كالآتى :

قطـاع البنـوك :

١٠٠ من حـ/ الارصدة الذهبية (استخدامات)

١٠٠ الى حـ/ النقدية وحسابات الايداع (موارد)

قطـاع الاعـمال :

٦٠ من حـ/ النقدية وحسابات الايداع (استخدامات)

٦٠ الى حـ/ الارصدة الذهبية (استخدامات)

قطـاع العائلات :

٤٠ من حـ/ النقدية وحسابات الايداع (استخدامات)

٤٠ الى حـ/ الأرصدة الذهبية (استخدامات)

ويترتب على ذلك أن البنك رقم (١) يصبح فى مقدوره اقراض ٨٠ مليون (تمثل ٨٠ ٪ من الودائع الذهبية لديه) ويحتفظ بمقدار ٢٠ مليون لاضافتها

الى رصيده الذهبى لمقابلة مطالبات مودعيه المتوقعة . ورغم ان البنك لا يقوم باقراض الودائع الذهبية ذاتها وانما يقرض نقدية ، فكما سبق ورأينا فقد يقوم المقترضون بايداع قيمة قروضهم فى بنوك اخرى، مما يستدعى انخفاض الارصدة الذهبية للبنك القائم بالاقراض لتحويلها للبنوك المستفيدة من ودائع المقترضين . فاذا قام المقترضون بايداع ما اقترضوه فى البنك رقم (٢) مثلا ، فان ذلك البنك سيقوم بمطالبة البنك رقم (١) بتحويل ٨٠ مليون من الذهب اليه . ويترتب على ذلك حصول البنك رقم (٢) على ٨٠ مليون من الارصدة الذهبية ، والتى تمكنه بالتالى من القيام باقراض ٨٠ ٪ من قيمتها نقدا او على شكل حسابات ايداع . فاذا قام المقترضون بدورهم بايداع القيمة (٦٤ مليون) فى البنك رقم (٣) فان ذلك سيؤدى الى تحويل ٦٤ مليون من الـ ٨٠ مليون من الارصدة الذهبية التى تحصل عليها البنك رقم (٢) من البنك رقم (١) الى البنك رقم (٣) . وهذه بدورها تمكن البنك رقم (٣) باقراض ٨٠ ٪ منها ، أى ٥١ر٢ مليون .... وهكذا تستمر العملية الى ان يصبح اجمالى القروض التى يصدرها قطاع البنوك مساويا لمقلوب نسبة الاحتياطى مضروبا فى مقدار الوديعة الأصلية ، اى مساويا

$\frac{١٠٠}{٢٠}$ × ١٠٠ = ٥٠٠ مليون . ويتضح ذلك من الجدول التالى للقطاع المصرفى .

قائمـــة التدفقـــات الماليـــة

القطـــاع المصرفى

البنك رقم	الاستخدامات ارصدة ذهبية	(اصول) قروض	الموارد (خصوم) نقدية وحسابات ايداع
١	٢٠	٨٠	١٠٠
٢	١٦	٦٤	٨٠
٣	١٢ر٨	٥١ر٢	٦٤
٤	١٠ر٢٤	٤٠ر٩٦	٥١ر٢
٥	٨ر١٩٢	٣٢ر٧٦٨	٤٠ر٩٦
٦	٦ر٥٥٣٦	٢٦ر٢١٤٤	٣٢ر٧٦٨
٧	٥ر٢٤٢٨٨	٢٠ر٩٧١٥٢	٢٦ر٢١٤٤
٨	٤ر١٩٤٣٠٤	١٦ر٧٧٧٢١٦	٢٠ر٩٧١٥٢
	.	.	.
	.	.	.
المجموع	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠

ويترتب على ذلك ان الوديعة الذهبية لدى البنك رقـــم (١) اصبحت موزعة بين كل وحدات الجهاز المصرفى ككل بما مكنهم جميعا من اصدار نقدية وحسابات ايداع تعادل ٥٠٠ مليون، منها ١٠٠ مليون مقابل الوديعة الاصلية، ٤٠٠ مليون مقابل القروض للغير . وبفرض ان نصف القروض كان لوحدات من قطاع الاعمال والنصف الآخر لوحدات من قطاع العائلات ، فان اثـــر ذلك على نظام التدفقات المالية يكون كالآتى :

قائمــة التدفقــات الماليــة

	القطاع المصرفى		قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
نقدية وحسابات ايداع	٠٠٠	٥٠٠	٢٦٠	٠٠٠	٢٤٠	٠٠٠
ارصدة ذهبيــة	١٠٠	٠٠٠	(٦٠)	٠٠٠	(٤٠)	٠٠٠
قـــروض	٤٠٠	٠٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠٠	٢٠٠
	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

ويترتب على ما تقدم ان نظام البنوك يستطيع خلق النقود بمجرد اجراء القيود الدفترية فى سجلاته عن طريق الاقراض للغير . فاذا كان بالمجتمع بنكا تجاريا واحدا ، وكــان المجتمع مغلقا ، وليس هنك قيود تفرضهــا الدولة على عمليات الاقراض التى يقوم بها هذا البنك ، فان مقدرته عــلى خلق النقود تصبح غير محدودة . اما اذا تعددت البنوك ، فان احتمــال تحويل الارصدة الذهبية من بنك الى آخر تحدد من مقدرة كل بنك علــى الاقراض ومن ثم على اصدار نقود جديدة . وتتناسب مقدرة الجهاز المصرفى على خلق نقود جديدة تناسبا عكسيا مع نسبة الاحتياطى الذهبى الــى الخصوم (اى الى النقدية المصدرة وحسابات الايداع) . فكلمــا زادت نسبة الاحتياطى كلما قلت مقدرة الجهاز المصرفى على خلق النقود والعكس. ففى المثال السابق مثلا اذا انخفضت نسبة الاحتياطى الى ١٠ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ نجد ان مقدرة الجهاز المصرفى على خلق نقود ترتفع من ٥٠٠ مليون جنيه الى ١٠٠٠ مليون جنيه .

٥ ـ الاقتصاد مغلق ـ مع وجود بنك مركزى :

تعرضنا حتى الآن لنشاط البنوك التجارية دون فرض رقابة او أى قيود

خارجية عليها . وكان القيد الوحيد المحدد لقدرتها على الاقراض ، ومن تم خلق النقود هي نسبة الاحتياطي الذى يرى كل بنك انه كافيا لتمكينه من الوفاء بالتزاماته المحتملة قبل مودعيه . وفي هذه الحالة تتحدد نسبة الاحتياطي بناء على التوقعات والتقدير الذى قد لا يخلو من الخطأ في الكثير من الاحيان . ولنفرض أن البنك رقم (٣) مثلا كان لديه ١٠٠ مليون جنيه من الارصدة الذهبية ضمن اصوله والتي يبلغ مجموع قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه ، فمعنى ذلك ان البنك يحتفظ بنسبة ٢٠ ٪ احتياطي ذهبي . ولنفرض ان أحد كبار المودعين تقدم فجأة للبنك للحصول على ودائعه والبالغ قدرها ١٢٠ مليون من البنك لأى سبب من الاسباب (كأن يقوم بأيداعها في خزينته الخاصة او حتى في بنك آخر) . وفي هذه الحالة لن يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته قبل العميل ما لم يتمكن من استرداد ٢٠ مليون من القروض التي منحها للغير . ولنفرض ايضا ان البنك تمكن من ذلك عن طريق استرداد القرض المستحق لدى احد المقترضين والذى يحتفظ بودائعه في البنك رقم (٦) . ويترتب على استرداد البنك رقم (٣) الى قيمة القرض تحويل ٢٠ مليون من الارصدة الذهبية لدى البنك رقم (٦) الى البنك رقم(٣)، والذى يقوم باستخدامها بالتالي للوفاء بودائع العميل.ويظل البنك رقم (٣) بدون ارصدة ذهبية على الاطلاق . فاذا تقدم له عميل آخر بطلب سحب ودائعه الذهبية فلن يتمكن البنك من الوفاء بذلك الا اذا استرد جزءا آخر من القروض التي منحها للغير ، والتي تؤثر عند استردادها على الارصدة الذهبية لدى احد البنوك الأخرى . واذا ما استمرت العملية لنتج عنها ازمة نقدية حادة قد تؤدى الىافلاس كل البنوك . والسبب في ذلك هو أن الاصل الوحيد المستخدم كغطاء في ظل هذه الظروف هو الارصدة الذهبية. لاحظ ان مثلهذا الحدث لم يكن يحتمل حدوثه على الاطلاق عندما كان بالمجتمع بنك تجارى واحد . والسبب في ذلك ان البنك الواحد لا يكون عرضة لخطر استنفاذ ارصدته الذهبية لعدم وجود منافسين .

ويقوم البنك المركزى بدور بنك البنوك ، والذى يلعب دورا هاما فى تحديد السياسة النقدية للبنوك التجارية والاقلال من خطر تعرضها للازمات. فكما كان الحال عليه عند وجود بنك تجارى واحد من حيث المقدرة الغير محدودة على اصدار النقود ، فان البنك المركزى يكون له ايضا مقدرة غير محدودة على خلق النقود وذلك عن طريق تغيير نسب الاحتياطى التى تلتزم البنوك التجارية بايداعها لديه من ناحية ، وعن طريق تحديد الاصول التى تدخل فى تكوين الاحتياطى من ناحيـة اخـرى .

وتتحدد علاقة البنك المركزى بالبنوك التجارية ببساطة فى الآتى :

١ ــ تلتزم البنوك التجارية بايداع احتياطياتها الذهبية لدى البنك المركزى وتحتفظ بالنسبة التى يقررها الأخـير .

٢ ــ يقوم البنك المركزى باقراض البنوك التجارية فى حالة قصور ارصدتها لديه عن الوفاء بالالتزامات المتبادلة ، وبذلك يكون للبنك المركزى مقدرة غير محدودة على خلق الاحتياطيات كما كان عليه الحال عند وجود بنك تجارى واحد من حيث مقدرته غير المحدودة على خلق النقــود .

٣ ــ تقوم البنوك التجارية بالوفاء بالتزاماتها قبل بعضها عن طريق التحويل من ارصدة الاحتياطيات الخاصة بكل منها لدى البنك المركزى .

٤ ــ يمكن للبنك المركزى فى ظل هذه الظروف ان يصدر اى كمية يراهـا من النقود عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطى او اقراض البنوك التجارية، كما يمكن له تخفيض مقدرة البنوك التجارية على الاقراض (وبالتالى مقدرتهم على خلق النقود) عن طريق زيادة نسبة الاحتياطى او تحديد سياسة الاقراض للبنـوك التجاريـة .

ولنفترض الآن انه قبل أن يتم انشاء البنك المركزى ، كانت ميزانيـة القطاع المصرفى كالآتى :

اصـــول		خصوم	
٥٠٠	ارصدة ذهبية	٢٥٠٠	حسابات ايداع ونقدية
٢٠٠٠	قـــــروض		
٢٥٠٠	مجموع الاصول	٢٥٠٠	مجموع الخصوم

ويكون اثر عملية انشاء البنك المركزى على القطاع المصرفى كالآتى :

قائمـــة التدفقـــات الماليـــة

	البنك المركزى		البنك التجـــارية	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
ارصـــــدة ذهبيـــة	٥٠٠	٠٠٠	(٥٠٠)	.
احتياطيات البنوك التجارية	٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	.
Σ	٥٠٠	٥٠٠	٠٠٠	.

ويترتب على انشاء البنك المركزى تحويل الارصدة الذهبية الموجودة لدى البنوك التجاربة الى البنك لمركزى ويحل محلها فى اصول البنوك التجارية قيمة احتياطياتها لدى البنك المركزى . وتمثل نفس الاحتياطيات موارد البنك المركزى والتى عن طريقها تمكن الأخير من الحصول على الأرصدة الذهبية التى كانت فى دورة البنـــوك التجارية .

لاحظ ان نسبة الارصدة الذهبية الى الخصوم فى ميزانية القطاع المصرفى، قبل انشاء البنك المركزى ، كانت ٢٠ ٪ ($\frac{٥٠٠}{٢٥٠٠}$ × ١٠٠ = ٢٠ ٪).

وقرر البنك المركزى بعد ذلك تخفيض النسبة الى ١٠ ٪ . فيترتب على ذلك زيادة مقدرة البنوك التجارية على التوسع فى عمليات الاقراض (وخلـــق

النقود فى حدود [$(\frac{١٠٠}{١٠} \times ٥٠٠) - (\frac{١٠٠}{٢٠} \times ٥٠٠)$] ٢٥٠٠ مليون.

فاذا قامت البنوك التجارية باقراض هذه القيمة فعلا (١٥٠٠ لقطـاع الاعمال، ١٠٠٠ لقطاع العائلات مثلا) فان اثر ذلك على نظام التدفقات المالية يظهـر كالآتى :

قائمـة التدفقـات الماليـة

	البنك المركزى		البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
قـروض	٠	٠	٢٥٠٠	٠٠	٠٠	١٥٠٠	٠	١٠٠٠
نقديـة وحسابات ايداع	٠	٠	٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠	٠٠	١٠٠٠	٠
مج	٠	٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

يلاحظ انه لم يحدث اى تغير فى اصول البنك المركزى او التزاماته نتيجة تخفيضه لنسبة الاحتياطى . ولكن ذلك ادى الى تمكين البنوك التجارية من اقراض ٢٥٠٠ مليون جنيه وخلق نقدية وحسابات ايداع بالقيمة .

ولنفترض الآن ان احد البنوك اضطر الى تحويل جزء من احتياطياته لدى البنك المركزى الى بنك آخر بما يترتب عليه نقص نسبة الاحتياطى الى الودائع القائمة عما يتطلبه البنك المركزى . وليكن المبلغ المطلوب تحويله ٥٠ مليون مثلا . ففى هذه الحالة يمكن للبنك ان يقترض من البنك المركـزى عن طريق تحرير ورقة دفع لصالح الاخير وخصمها لديه . (وبتجاهـل مصاريف الخصم) فان قائمة التدفقات المالية تظهر كما يلى :

قائمـــة التدفقـــات الماليـــة

	البنك المركزى		البنوك التجـــارية	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
احتياطيات البنوك التجارية	٠٠	٥٠	٥٠	٠٠
اوراق دفـــع مخصـــومة	٥٠	٠٠	٠٠	٥٠
	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠

ومن الواضح ان رصيد الاحتياطى الخاص بالبنك التجارى زاد بمقدار ٥٠ مليون والذى يمكن معه للبنوك التجارية ان تقوم بخلق نقود جديدة قدرها ٥٠٠ مليون (نسبة الاحتياطى ١٠ ٪) .

٥ - أ - النشـــاط الحكـــومى :

بينا فيما سبق أن البنك المركزى يستطيع التاثير على مقدرة البنوك التجارية على الأقراض ومن ثم على خلق النقود عن طريق تغيير نســـبة الإحتياطى أو عن طريق الاقراض للبنوك التجارية . ولا تقتصر مقـــدرة البناك المركزى على التأثير على البنوك التجارية فى استخدام هذه الوسائل، بل يمكنه ايضا ان يصل الى نفس النتيجة عن طريق التعامل فى سندات الحكومة (سندات الخزانة) . فاذا قام البنك المركزى بشراء سندات الحكومة من البنوك التجارية ، فان ذلك يؤدى الى زيادة احتياطيات الاخيرة لديه ، كما لو قام البنك المركزى باقراض البنوك التجارية مباشرة . كما أن البنك المركزى يستطيع الحد من مقدرة البنوك التجارية على الاقراض وبالتـــالى على خلق النقود عن طريق قيامه ببيع سندات الحكومة اليها .

ولنفترض ان البنك المركزى قام بشراء ما قيمته ٢٥ مليون جنيه مـــن سندات الحكومة من البنوك التجارية . فيترتب على ذلك اختلاف تشكيلة الاصول التى فى حوزة الأخيرة بحيث يزيد مقدار احتياطياتها لدى البنـــك المركزى بهذا القدر مقابل الانخفاض فى اصولها من سندات الحكومـــة .

فاذا كانت نسبة الاحتياطى اللزمة للبنوك التجارية ١٠ ٪ ، فان معنى ذلك ان قدرتها على الاقراض تزيد فى حدود ٢٥٠ مليون جنيه . ويكون اثــر هذه العمليات على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قائمـــة التدفقـــات الماليـــة

	القطـــاع المصرفى				القطاعات الاخـــرى	
	البنك المركزى		البنوك التجارية			
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
احتياطيات البنوك التجارية	٠٠	٢٥	٢٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ســــندات الحكومة	٢٥	٠٠	(٢٥)	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
نقـــدية وحسابات ايداع	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٠٠٠
قــــــروض	٠٠	٠٠	٢٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٥٠
مج	٢٥	٢٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠

لاحظ أن عملية بيع السندات الحكومية بالنسبة للبنوك التجارية ما هى الا عملية استبدال احد الاصـــول بأحـــد الاصـــول الاخرى ، مـــع فـــارق جوهرى وهو انالاصل الجديد يمثل زيادة فى الاحتياطيات لدى البنكالمركزى، والذى حصل على السندات عن طريق زيادة التزاماته للبنوك التجارية ، وتظهر العملية كما لو كانت اقراض مباشر للبنـــوك التجارية .

وبالنظر الى الجدول ، نجد إنه اذا تم ادماج قائمتى القطاع المصرفى فى قائمة واحدة فان المعاملات الوسيطة بين البنك المركزى والبنوكالتجارية ستختفى بالمقاصة ، ويكون الاثر النهائى للعملية على نظام التدفقات المالية هو الموضح بالقيدين الاخـــيرين .

وبنفس الطريقة ، اذا قام البنك المركزى ببيع ما قيمته ٢٥ مليون من

السندات الحكومية على البنوك التجارية ، فان ذلــك سيؤدى الى نقص احتياطيات الاخيرة بهذا القدر . فاذا كانت البنوك التجارية قد اقرضــت قيمة الاحتياطى بالكامل ، اى أن القروض التى منحتها للغير والتى ما زالت قائمة فعلا تمثل قيمة الاحتياطى مضروبة فى مقلوب نسبة الاحتياطى ، فانه سيترتب على عملية بيع سندات الحكومة اليها ضرورة استدعاء جزء من القروض القائمة حتى يمكن لها الوفاء بالتزام عدم تجاوز نسبة الاحتياطى . ففى ظل هذه الظروف ، واذا كانت نسبة الاحتياطى ١٠ ٪ ، فانه يلــزم استدعاء ٢٥٠ مليون من القروض ، ومن ثم سحب ٢٥٠ مليون جنيه من التداول كنتيجة لشراء ٢٥ مليون جنيه من سندات الحكومة من البنك المركزى. وفى هذه الحالة تظهر قائمة التدفقات المالية كالآتى :

قائمــة التدفقــات الماليــة

	القطاع المصرفى				القطاعات الاخرى	
	البنــك المركزى		البنوك التجارية			
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
احتياطيات البنوك التجارية	...	(٢٥)	(٢٥)	..	..	..
سـندات حكوميـة	(٢٥)	...	٢٥	..	..	..
نقدية وحسابات ايداع	...	...	..	(٢٥٠)	(٢٥٠)	..
قــروض	...	...	(٢٥٠)	..	..	(٢٥٠)
المجموع	(٢٥)	(٢٥)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)

وليس من الضرورى أن يقوم البنك المركزى ببيع سندات الحكومة الى البنوك التجارية او شرائها منها بطريقة مباشرة . فيمكن للبنك المركــزى التوصل لنفس النتيجة المرغوبة من عمليات بيع وشراء سندات الحكومة

عن طريق التعامل المباشر مع القطاعات الاخرى . ولنفرض مثلا ان البنك المركزى قام بشراء ما قيمته ٢٥ مليون جنيه من سندات الحكومة من قطاعى الاعمال والعائلات بدلا من شرائها من البنوك التجارية . سيترتب على ذلك قطعا ان يقوم البنك المركزى باصدار شيكات مسحوبة عليه لأمر الافراد والوحدات الانتاجية التى قام بشراء سندات الحكومة منها . وبالتالى يقوم هـؤلاء بايداع هذه الشيكات فى حساباتهم لدى البنوك التجارية ، والتى تحصل بدورها نتيجة لذلك على احد الاصول التى هى فى نفس الوقت احد التزامات البنك المركزى ويؤدى ذلك الى زيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى بنفس القدر ، كما لو قام البنك المركزى بشراء سندات الحكومة من البنوك التجارية مباشرة . ويسرى نفس الوضع فيما يتعلق بقيام البنك المركزى ببيع سندات الحكومة لقطاعى الاعمال والعائلات مباشرة ، حيث يكون اثر العملية مماثلا تماما لقيام البنك المركزى ببيع السندات الحكومية للبنـوك التجـارية .

٦ ـ اضافة المعاملات مع العام الخارجى :

يمكن ان تتم المبادلات مع العالم الخارجى فى السلع والخدمات المختلفة، وسواء كان موضوع المبادلات صادرات ام واردات ، بالعملة المحلية ، او بالعملات الاجنبية ، او عن طريق الدفع بتحويل الارصدة الذهبية فان التبادل فى كل الحالات غالبا مايتم عن طريق وساطة الجهاز المصرفى .

وسنتناول كل من هذه الحالات الثلاث عن طريق مثال يوضح اثر المبادلات مع دول العالم الخارجى على كل من نظامى الحسابات القومية والتدفقات المـالية .

٦ ـ ا ـ المبـادلات فى الارصـدة الذهبية :

ولنفرض ان قطاع الاعمال فى الدولة أ انتج ما قيمته ٥٠ مليون جنيه

من المنتجات النهائية التى قام بتصديرها للدولة ب مقابل الحصول على عملات ذهبية بالقيمة . افترض ايضا ان قطاع الاعمال قام بدفع ٤٠ مليون جنيه لعوامل الانتاج مقابل مساهمتهم فى انتاج الصادرات وادخر الباقى . ويكون اثر ذلك على نظام الحسابات القومية فى كل من الدولتين ا ، ب كالآتـــــى :

نظـــام الحسابات القومية فى الدولة ا

	ح/الإنتاج		ح/العائلات		ح/العالم الخارجى		ح/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
صـــادرات	..	٥٠	..	..	٥٠	..	..	..
مدفوعات لعوامل الانتاج	٤٠	..	..	٤٠	..	..	..	..
مدخـــــرات	١٠	..	٤٠	..	..	..	..	٥٠
صافى الاقتراض من الخارج	..	..	..	..	(٥٠)	..	..	(٥٠)
المجمـــوع	٥٠	٥٠	٤٠	٤٠	..	..	..	..

ويلاحظ اننا اظهرنا فائض الصادرات على الواردات باشارة سالبة فى الجانب المدين من حساب العالم الخارجى وبذلك فان حساب الاستثمار يظهر الاستثمار المحلى فقط . وكان من الممكن اعتبار صافى الاقتراض من الخارج (وهو دائن فى هذه الحالة: اى يمثل اقراض للخارج) فى الجانب الدائن من ح/العالم الخارجى باشارة موجبة مقابل جعل حساب الاستثمار مدينا به ، ممثلا فى

ذلك استثمار فى العالم الخارجى .

وبذلك يكون قطاع الاعمال فى الدولة ب قد قام باستيراد ٥٠ مليون جنيه من الدولة مقابل نقص مدخراته بنفس القدر . ويظهر فائض الواردات على الصادرات على انه اقتراض من الخارج فى الجانب الدائن من حساب الاستثمار ، حيث يمتص عجز المدخرات نتيجة عملية الاستيراد . اما حساب العالم الخارجى فهو دائن بقيمة الورادات ومدين بقيمة الاقتراض من الخارج بنفس المقدار .

ويظهر اثر عملية التبادل على نظام الحسابات القومية فى الدولة ب كالآتى:

نظـــام الحسابات القومية فى الدولة ب

	د/ الانتـــاج		د/العالم الخارجى		د/الاستثمار	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
واردات	...	(٥٠)	..	٥٠	..	..
مدخـــرات	(٥٠)	...	..	..	..	(٥٠)
صافى الاقتراض من الخارج	...	...	٥٠	..	..	٥٠
	(٥٠)	(٥٠)	٥٠	٥٠	..	..

ويلاحظ ان طريقة سداد قيمة صادرات الدولة أ الى الدولة ب لا يظهر لها اى اثر فى نظام الحسابات القومية لكل من الدولتين . فكما سبق وذكرنا تقتصر الحسابات القومية على اظهار المبادلات فى السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة دون النظر الى كيفية اتمام المبادلات او الى الوسيلة المالية التى يتم عن طريقها التداول .

ويكون اثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قـــائمة التدفقات المالية للدولة ا .

	القطاع المصرفى								قطاع	
	البنك المركزى		البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العائلات		العالم الخارجى	
مدخـــــرات	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٤٠	٠	٠
صافى الاقتراض من الخارج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٥٠)
نقدية وحسابات ايداع	٠	٠	٠	٥٠	١٠	٠	٤٠	٠	٠	٠
احتياطيات البنوك التجارية	٠	٥٠	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ارصـــــدة ذهبيـــة	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٥٠)	٠
المجـــــموع	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	١٠	١٠	٤٠	٤٠	(٥٠)	(٥٠)

ويتضح من نظام التدفقات المالية ان مدخرات قطاع الأعمال (١٠ مليون) ومدخرات قطاع العائلات (٤٠ مليون) قد تم استخدامها لزيادة ارصدة كل منهما النقدية بنفس القدر،عندما تم ايداع الارصدة الذهبية التى تم الحصول عليها من العالم الخارجى مقابل الصادرات فى البنوك التجارية . وقــد افترضنا أن البنوك التجارية قامت بدورها بايداع الارصدة الذهبية التى تحصلت عليها لدى البنك المركزى مقابل الزيادة فى حتياطياتها لديه . اما قطاع العالم الخارجى فقد انتقضت مدخراته بمقدار ٥٠ مليون جنيه كمـــا انتقضت ارصدته الذهبية بنفس القدار .

ويلاحظ ان عملية الصادرات بالنسبة للدولة أ ترتب عليها امرين فيما يتعلق بنظام تدفقاتها المالية . ؛ فقد ترتب عليها زيادة فى عرض النقـــود (خلق نقود وحسابات ايداع جديدة) بقيمة الصادرات من ناحية ، كما ترتب عليها زيادة احتياطيات البنوك التجارية بنفس القيمة من ناحية اخرى . وكما سبق ورأينا ، فان الزيادة فى الاحتياطيات تؤدى الى توفير امكانيات

التوسع فى الاقراض ، ومن ثم خلق النقود) بمقادير مضاعفة تعادل نسبة الاحتياطى فى مقدار الزيادة فيه .

اما اثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية للدولة ب فيكون كالآتي:

قائمة التدفقـــات المالية للدولة ب .

	القطاع المصرفى				قطاع الاعمال		قطاع العالم الخارجى	
	البنك المركزى		البنوك التجارية					
مدخـــــرات	.	.	.	.	.	(٥٠)	..	..
صافى الاقتراض من الخارج	.	.	.	.	.	.	-	٥٠
نقدية وحسابات ايداع	.	.	.	(٥٠)	(٥٠)	.	..	..
احتياطيات البنوك التجارية	.	(٥٠)	(٥٠)	.	.	.	..	..
ارصـــدة ذهبية	(٥٠)	.	.	.	.	.	٥٠	..
المجمـــــوع	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	٥٠	٥٠

ويتضح من نظام التدفقات المالية للدولة ب ان الواردات ترتب عليها قيام قطاع الاعمال بدفع ٥٠ مليون جنيه للبنوك التجارية مقابل الارصدة الذهبية التى تم تحويلها للخارج . وترتب على ذلك انخفاض الاصـــول النقـــدية لقطاع الاعمال وانخفاض التزامات البنـــوك التجـــارية وكذلك احتياطياتها كل بمقدار ٥٠ مليون جنيه . كما أن ارصدة البنك المركـــزى الذهبية قد نقصت بمقدار ٥٠ مليون جنيه مقابل نقص فى احتياطيات البنوك التجارية لديه بنفس المقدار .

واذا كان قد ترتب على الصادرات زيادة كل من عرض النقود واحتياطيات البنوك التجارية فى الدولة أ ، فاننا نجد ان ان الواردات قد ترتب عليهـــا تخفيض عرض النقود وتخفيض احتياطيات البنوك التجارية في الدولة ب .

٦ ـ ب ٠ المبادلات عن طريق العملات الأجنبية :

غالبا ما يتم التبادل التجارى فى ظل النظام النقدى العالمى عن طريق العملات الأجنبية (او المحلية) اذا كانت هذه العملات مقبولة قبولا عالميا عاما . وفى هذه الحالة يتم التبادل التجارى عن طريق السحب على ارصدة بنوك الدولة القائمة بالتصدير لحساب الجهة أو القطاع القائم بالتصدير . فاذا قامت شركة جورج فى الدولة جـ بالاستيراد من شركة عبد الرحيم فى الدولة م ، فان الأولى قد تقوم بسداد قيمة وارداتها من الاخيرة عن طريق سحب شيك على البنك ك فى الدولة جـ لحساب عبد الرحيم . وعادة ما يكون الشيك الصادر من البنك ك ممثلا لأمر موجه لأحد البنوك فى الدولة م بأن يقوم بسداد القيمة لعبد الرحيم خصما على حساب ك لديه .

ولنفرض فى المثال السابق مثلا أن المستورد فى الدولة ب قام بسحب شيك على حسابه فى البنك المحلى (فى الدولة ب) لحساب المصدر فى الدولة أ بقيمة وارداته (بدلا من تحويل الأرصدة الذهبية من البنوك التجارية فى الدولة ب الى البنوك التجارية فى لدولة أ) . وقام المصدر بدوره بايداع الشيك فى حسابه فى البنك المحلى (فى الدولة أ) . وقد يقوم البنك المحلى فى الدولة أ فى هذه الحالة بايداع الشيك لدى البنك المركزى لزيادة احتياطياته لديه ، أو قد يحتفظ بقيمة الشيك من النقد الاجنبى فى خزينتة الخاصة. وبصرف النظر عن كيفية تصرف البنك التجارى فى الدولة أ فى حصيلة الشيك من النقد الاجنبى فان نظام الحسابات القومية فى كل من الدولتين أ ، ب لا يختلف عما كان عليه فى الحالة السابقة . اما اثر العملية على نظام التدفقات المالية لكل من الدولتين يكون كالآتى :

قـــائمة التدفقات المالية للدولة أ .

(حالة الايداع لدى البنك المركزى)

	القطاع المصرفى: البنك المركزى		البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع العالم الخارجى	
مدخـــــرات	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٤٠	٠	٠
صافى الاقتراض من الخارج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٥٠)
نقدية وحسابات ايداع	٠	٠	٠	٥٠	١٠	٠	٤٠	٠	٠	٠
احتياطيات البنوك التجارية	٠	٥٠	٥٠	٠	٠	٠	٠			
ودائـــع النقـــد الاجنبى	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٥٠)	٠

ولا يختلف اثر العملية فى هـــذه الحالة عن الحالة السابقة الا فيمـــا يتعلق بأصول البنك المركزى.فبدلا من زيادة الاصول بمقدار ٥٠ مليون جنيه من الارصدة الذهبية ، فانه فى هذه الحالة قد تم زيادة أصول البنك المركزى بمقدار ٥٠ مليون جنيه من ودائع النقد الاجنبى لدى البنوك الاجنبية . غير انه اذا ما قرر البنك المحلى فى الدولة بالاحتفاظ بأرصدة النقد الاجنبى فى اصوله بدلا من ايداعها لدى البنك المركزى ، فان اثر العملية على نظـــام التدفقات المالية للدولة أ يصبح كالآتى :

قائمـــة التدفقـــات المالية للدولـــة أ

(حالة احتفاظ البنك التجارى بأرصدة النقد الاجنبى)

	القطاع المصرفى البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع العالم الخارجى	
مدخـــــرات	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٠٠	٤٠	٠	٠
صافى الاقتراض من الخارج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	(٥٠)
حسابات ايداع	٠٠	٥٠	١٠	٠٠	٤٠	٠٠	٠	٠
ودائع النقد الاجنبى	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	(٥٠)	٠

ويلاحظ ان قرار البنك التجارى الخاص بكيفية التصرف فى حصـــيلة النقد الاجنبى يؤثر على نظام التدفقات المالية . فاذا قام البنك التجارى بايداع القيمة لدى البنك المركزى فان عرض النقود سوف يزيد بالقيمة ؛ كما أن احتياطيات البنوك التجارية ترتفع ايضا بنفس القيمة منتجة فـــى ذلك نفس الاثر الذى ينتج عن اتمام المبادلات بالعملة الذهبية . اما اذا قرر البنك التجارى الاحتفاظ بحصيلة النقد الاجنبى ضمن مكونات اصوله فان اثر العملية سوف يقتصر على زيادة عرض النقود بالقيمـــة فقط دون زيادة احتياطيات البنـــوك التجارية .

ويتوقف اثر العملية على نظام التدفقات المالية للدولة ب ايضا على وساطة او عدم وساطة البنك المركزى للدولة ب فى العملية . فاذا قـــام البنك التجارى فى الدولة أ بايداع الشيك الذى اودعة لديه العميل لدى البنك المركزى ، فان هذا لاخير قد يرسل الشيك الى البنك المركزى فـــى دولة المستورد (الدولة ب) لايداعه لحسابه لديه . وعندما يتسلم البنـــك المركزى فى الدولة ب الشيك المسحوب على البنك التجارى المحلى ، فانه يقوم بخصم القيمة من احتياطيات هذا البنك لديه ، ويكون اثر العملية على نظام التدفقات المالية فى الدولة ب كالآتى :

قائمة التدفقـــات المالية للدولة ب :

حـــالة وساطة البنك المركزى فى العملية .

	القطاع المصرفى: البنك المركزى		البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العالم الخارجى	
مدخـــــرات	.	.	.	.	.	(٥٠)	..	..
صافى الاقتراض من الخارج	.	.	.	.	.	.	.	٥٠
نقدية وحسابات ايداع	.	.	.	(٥٠)	(٥٠)	.	..	..
احتياطيات البنوك التجارية	.	(٥٠)	(٥٠)	.	.	.	..	..
ودائـــع اجنبيـــة	.	٥٠	.	.	.	.	٥٠	—
	...	...	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	(٥٠)	٥٠	٥٠

ويتضح من ذلك ان كلا من عرض النقود واحتياطينت البنوك التجارية قد انخفضت بمقدار ٥٠ مليون جنيه .

اما اذا احتفظ البنك التجارى فى الدولة ا بالشيك (اى اودع القيمة لحسابه لدى البنك الاجنبى فى الدولة ب لزيادة اصوله من العملة الاجنبية) فان اثر العملية على نظام التدفقات المالية فى الدولة ب يكون كالآتى :

نظام التدفقات المالية فى الدولة ب .

حالة عدم وساطة البنك المركزى

	القطاع المصرفى البنوك التجارية		قطاع الاعمال		قطاع العالم الخارجى	
مدخرات	٠	٠	٠	(٥٠)	٠٠	٠٠
صافى الاقتراض من الخارج	٠	٠	٠	٠	٠٠	٥٠
نقدية وحسابات ايداع	٠	(٥٠)	(٥٠)	٠	٠٠	٠٠
ودائع اجنبية	٠	٥٠	٠	٠	٥٠	٠٠
	٠	٠	(٥٠)	(٥٠)	٥٠	٥٠

ويترتب على ذلك نقص عرض النقود بمقدار ٥٠ مليون جنيه بينما لا تتأثر احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى .

٦ ــ جـ . اجراء المبادلات بالعملة المحلية :

حتى يمكن اجراء المبادلات التجارية مع دول العالم الخارجى بالعملة المحلية فانه يلزم ان تكون تلك العملة متبولة **قبولا عالميا عاما** . وتظهر نفس نتائج الحالة السابقة كما هو مبين فى وضع الدولة ب .

٦ ـ د : خلاصـــــة :

يتضح لنا مما تقدم ان المعاملات مع العالم الخارجي يترتب عليها زيادة [illegible] عرض النقود كما يترتب عليها زيادة ونقص احتياطيات البنــوك التجارية لدى البنك المركزى عند وساطة الاخير فى عمليات التبادل .

ويتلخص اثر المبادلات مع العالم الخارجي على نظام التدفقات المالية كالآتى:

* يترتب على الصادرات زيادة عرض النقود بصرف النظر عن وسيلة الدفع . كما يترتب على الصادرات زيادة احتياطيات البنوك التجارية ، وذلك اذا ما تم توسيط البنك المركزى فى العملية وبصرف النظر عن وسيلة الســـداد ايضـــا .

* يترتب على الواردات نقص عرض النقود بصرف النظر عن وسيلـــة السداد . كما يترتب على الواردات انخفاض فى احتياطيات البنـــوك التجارية ايضا وذلك اذا ما تم توسيط البنك المركزى فى العملية .



اسئلة وتمارين على القسم الثانى

اولا : الأســـــئلة :

الســـؤال الأول :

تكـــلم باختصار شديد (خير الكلام ما قل ودل) عن كل مما ياتى :

ا ـــ الاهداف الرئيسية لنظام المدخلات والمخرجات .

ب ـــ حلقات الربط الاساسية بين نظـــام المدخلات والمخرجات ونظـــام الحســــابات القوميـــة .

جـ ـــ المتغيرات التلقائية والمتغيرات المسببة فى كل من نظامى المدخلات والمخرجات والحسابات القوميـــة .

د ـــ الافتراضات الاساسية التى يقوم عليها نظام المدخلات والمخرجات .

هـ ـــ تقويم المبادلات الوسيطة على أساس اسعار البائعين والصعوبات التى قد تترتب على ذلك .

الســـؤال الثانى :

فرق بين كل مما ياتى باختصار . استخدم مثال توضيحى مختصر كلما دعت الحـــاجة الى ذلك .

ا ـــ الصفوف والاعمدة فى مصفوفة المبادلات الوسيطة .

ب ـــ مشتريات القطاع من نفسه ومن القطاعات الأخرى ، واستخدامات القطاع من انتاجه وانتاج القطاعات الاخرى ، وكيفيـــة اجـــراء التســـويات اللازمـــة .

جـ ـ التقسيم القطاعى لكل من اغراض الحسابات القومية واغراض المدخلات والمخرجات .

د ـ معالجة اقساط الاهلاك الجزرى فى ظل كل من نظام الحسابات القومية ونظام المدخلات والمخرجات .

هـ ـ اهمية المستلزمات الوسيطة فى كل من نظام الحسابات القومية ونظام المدخلات والمخرجات .

و ـ المستلزمات الوسيطة والمستلزمات الأولية فى نظام المدخلات والمخرجات

ز ـ نموذج المدخلات والمخرجات المغلق ونموذج المدخلات والمخرجات المفتوح .

ح ـ مصفوفة المبادلات ومصفوفة المعاملات الفنية .

ط ـ مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة الاحتياطيات الكلية .

ى ـ مصفوفة الاحتياجات المباشرة ومصفوفة الاحتياجات الكلية .

السؤال الثالث :

تكلم باختصار شديد (وخير الكلام ما قل ودل ايضا) عن كل مما ياتى :

أ ـ الاهداف الرئيسية لنظام التدفقات المالية .

ب ـ حلقات الربط الاساسية بين نظام التدفقات المالية والحسابات القومية

جـ ـ الاختلافات الرئيسية بين نظامى التدفقات المالية والحسابات القومية

د ـ الشرط الضرورى لامكانية خلق الحقوق والالتزامات المالية فى نظام التدفقات المالية .

هـ ـ تحقق شرط التوازن (الادخار $\equiv$ الاستثمار) فى نظام التدفقات المالية ، بالنسبة للمجتمع ككل وبالنسبة لكل قطاع على حدة .

و — التغيرات التى تطرأ على الاصول ومصادر تمويل الزيادة فى الاصول فى نظـــام التدفقات الماليـــة .

ز — عناصر (الموارد) وعناصر الاستخدامات فى نظام التدفقات المالية .

ح — المعاملات الوسيطة فى نظام التدفقات المالية .

ط — اثر الصادرات على نظام التدفقات المالية لكل من الدولة المصـــدرة والدولة المســـتوردة .

ى — اثر خفض (زيادة) نسبة الاحتياطى على مقدرة البنوك التجارية على خلق النقـــود .

ك — اثر شراء البنك المركزى لسندات الحكومة من قطاع العائلات عـــلى نظام التدفقات المالية .

ل — اثر بيع البنك المركزى لسندات الحكومة للبنوك التجارية على نظام التدفقات الماليـــة .

الســـؤال الرابع :

فرق بين كل مما يأتى بمنتهى الاختصار — استخدم مثال توضيحى كلما دعت الحاجـــة الى ذلـــك .

ا — الادخار فى نظام الحسابات القومية وفى نظام التدفقات المالية .

ب — الاستثمار فى نظام الحسابات القومية وفى نظام التدفقات المالية .

جـ — صافى الاقتراض من الخارج فى كل من نظامى الحسابات القومية والتدفقـــات الماليـــة .

ـــر اقتراض لبنـــوك

د — اثر اقتراض الافراد من المركزى على نظام التدفقات المالية .

— مصاعف الاستثمار فى حسابات الدخل القومى ومقلوب نسبة الاحتياطى التجارية فى قوائم التدفقات المالية .

و — المعاملات الوسيطة فى نظام التدفقات المالية والمستلزمات الوسيطة فى نظام الحسابات القومية .

ثانيا التمـــارين :

التمرين الأول :

فيما يلى مصفوفة المبادلات لمجتمع يتكون من ثلاث قطاعات ، وكـــذا البيانت الخاصـــة بالقيمة المضافة :

		القطاع المستخدم	(١)	(٢)	(٣)
القطاع المنتـــج :	(١)	الزراعة	٢٠٠	٧٥٠	...
	(٢)	الصناعة	..	١٠٠٠	١٦٠
	(٣)	الخدمات	٣٠٠	٢٥٠	٢٤٠
		القيمة المضافة .	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠

المطـــــلوب :

١ ـــ اعداد جدول المدخلات والمخرجات للمجتمع .

٢ ـــ اعداد مصفوفة المعـــاملات الفنية للمجتمع .

٣ ـــ اذا علمت ان تقديرات الطلب النهائى على انتاج كل من القطاعات الثلاثة عن العام المقبل كانت كالآتى :

	للاستهلاك المحلى	للاستثمار المحلى	للتصدير	الواردات	المجموع
قطاع الزراعة	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٣٩٢	١٢٠٨
قطاع الصناعة	١٩٥٠	٣٠٠	٦٠٠	٤٣٤	٢٤١٦
الخدمات	٩٠٦	...	...	...	٩٠٦

فالمطـــلوب :

أ ـــ تقدير الانتاج الكلى المطلوب من كل قطاع من [illegible] الثلاثة للوفـــاء بالطلب النهـــائى .

ب ـــ اعداد جدول المدخلات والمخرجات التقديرى للمجتمع عن العام المقبـــل .

جـ ــ احتسب الاحتياجات الغير مباشرة الأولى والثانية طبقـــا لطريقة التقريب المتتالى .

٤ ــ اذا كانت مصفوفة المعاملات الفنية لمجتمع آخر مماثل تمام التماثل لهذا المجتمع من حيث الموارد الاقتصادية والتقسيم القطاعى تظهر كالآتى :

[ا] =

٠	٢ر	ار
ار	٤ر	ار
٢ر	٢ر	٣ر

فما رأيك فى الكفاية الانتاجية لكل من المجتمعين بصورة اجمالية ومن حيث القطـــاعات المتماثلـــة .

التمريـــن الثـــانى :

فيما يلى مصفوفة الاحتياجات المباشرة لمجتمع يتكون من اربعة قطاعات رئيســـية :

[I - ا] =

ـــار	٠	ـــ٢ر	١
٠	ـــار	٨ر	ـــ٢ر
٠ر	٦ر	ـــار	٠
ار	ـــ٣ر	٠	٠

والمطـــلوب :

(١) تصوير جدول المدخلات والمخرجات للعام الجارى اذا علمت ان القيمة المضافـــة للقطـــاعات الاربعة كانت كالآتى :

القيمة المضافة = [٨٠٠ ، ١٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠]

(ملحوظة : للحصول على [ا] من [I ــ ا] استخدم المعادلة الآتية :

([ا] = (-١) [I - ا] + [I])

(٢) اذا علمت ان تقديرات الطلب النهائى عن السنوات الاربع المقبلة على انتاج كل قطاع من لقطاعات الأربعة كانت كالآتى :

تقديرات الطلب النهائى للسنة :		الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
على انتاج القطاع :	(١)	٣١١٦	٣١١٦	٤٦٧٤	٤٦٧٤
	(٢)	٦٢٣٢	٧٧٩٠	٦٢٣٢	٧٧٩٠
	(٣)	٤٦٧٤	٦٢٣٢	٣١١٦	٦٢٣٢
	(٤)	١٥٥٨	٣١١٦	١٥٥٨	٣١١٦

فالمطـــــلوب :

ا ـــ ايجاد مقدار الانتاج الكلى المطلوب من كل من القطاعات للوفـــاء باحتياجات الطلب النهائى لكل من السنوات الأربع المقبلة .

ب ـــ تصوير جدول المدخلات والمخرجات التقديرى عن السنة الثالثة .

التمرين الثالث :

فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من الاحصائيات القومية لاحـــدى الدول عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو الماضى .

	الزراعة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الخدمات
قطاع الزراعة :				
مخزون اول المدة من انتاج	٢٥	١٠	صفر	صفر
مشتريـــات المدة من انتاج	٢٣٠	٥٤٠	صفر	٥٠٠
مخزون آخر المدة من انتاج	٥	٥٠	صفر	صفر
مبيعات المدة لقطاع	٢٣٠	٤٣٠	٧٢٠	صفر
القيـــمة المضـــافة	١٢٥٠	...	...	...
قطاع الصناعات الاستخراجية :				
مخزون اول المدة من انتاج	١٠٠	١٢٠	٧٠	صفر
مشتريات المدة من انتـــاج	٤٣٠	٥٨٠	٢١٠	صفر
مخزون آخـــر المدة من انتاج	١٣٠	١٠٠	٨٠	صفر
مبيعات المـــدة لقطاع	٥٤٠	٥٨٠	٣٠٠	٣٢٠
القيـــمة المضـــــافة	...	٨٠٠	...	...

قطاع الصناعات التحويلية :

مخزون اول المدة من انتاج	صفر	٥٠	٨٠	صفر
مشتريات المدة من انتاج	٧٢٠	٣٠٠	٦٧٠	٣٥٠
مخزون آخر المدة من انتاج	٢٠	صفر	٥٠	صفر
مبيعات المدة لقطاع	صفر	٢١٠	٦٧٠	٣٥٠
القيمة المضافة	...	...	١٤٠٠	..

قطاع الخدمات :

مخزون اول المدة من انتاج	صفر	صفر	٤٠	صفر
مشتريات المدة من انتاج	صفر	٣٢٠	٣٥٠	صفر
مخزون آخر المدة من انتاج	صفر	٢٠	٩٠	صفر
مبيعات المدة لقطاع	٥٠٠	صفر	٣٥٠	صفر
القيمة المضافة	...	...	...	٩٠٠

المطلوب :

١ — تصوير جدول المدخلات والمخرجات للمجتمع عن السنة المالية المنتهية فى ٦/٣٠ .

٢ — تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الأولى والثانية طبقا لطريقة التقريب المتتالى اذا كانت تقديرات الطلب النهائى المتوقع على انتاج القطاعات المختلفة عن العام المقبل كما يلى :

	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الخدمات
الطلب النهائى على انتاج :	١٤٠٠	١٢٠٠	١٩٠٠	١٣٠٠

التمرين الرابع :

فيما يلى مصفوفة المبادلات المفصلة لمجتمع يتكون من ثلاث قطاعات :

القطاع المستخدم		١	٢	٣
القطاع المنتج :	١	صفر	٩٦٠	١٢٠
	٢	٤٠٠	١٩٢٠	صفر
	٣	٦٠٠	صفر	٤٨٠
عائد العمل		٢٠٠	٤٨٠	٣٠٠
عائد راس المال		٤٠٠	٩٦٠	٠٠٠
عائد الموارد الطبيعية		٤٠٠	٤٨٠	٣٠٠

المطلوب :

(١) ايجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية من مستلزمات الانتاج الوسيطة .

(٢) ايجاد مصفوفة الاحتيجات الكلية من عوامل الانتاج الأولية .

(٣) اذا علمت ان الطلب النهائى المتوقع على انتاج القطاعات الثلاثة عن العام المقبل كان كالآتى :

الطلب النهائى على انتاج القطاع	طبقا لتقديرات الجهة الأولى	طبقا لتقديرات الجهة الثانية
(١)	١٢٧٢	١٢٧٢
(٢)	٢٥٤٤	٢٢٢٦
(٣)	٦٣٦	٩٥٤

أ ــ فما هى احتياجات الطلب الكلى على العوامل الأولية ؟ وما هى الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، والتى تلزم للوفاء باحتياجات الطلب النهائى طبقا لتقديرات كل من الجهتين ؟

ب ــ اذا علمت ان العوامل الأولية المتاحة للمجتمع كانت كالآتى :

العمل	١٣٤٠
راس المال	١٥٢٠
الموارد الطبيعية	١٥٩٢

فهل يمكن الوفاء باحتياجات الطلب النهائى طبقا لتقديرات أى من الجهتين ؟ احتسب معدلات استغلال الموارد المتاحة طبقا لتقديرات كل من الجهتين .

التمريـن الخامس :

فيما يلى كل من مصفوفتى المعاملات الفنية للمستلزمات الوسيطة [أ] والمعاملات الفنية لعوامل الانتاج الأولية [ب] .

[ا] =

٠ر	٢ر	٣ر
٢ر	٤ر	٠ر
١ر	٠ر	٤ر

[ب] =

٢ر	٢ر	٠	موارد الطبيعة .
٢ر	١ر	٢ر	رأس المال .
٣ر	١ر	١ر	العمل

فاذا علمت ان تقديرات الطلب النهائى على انتاج القطاعات الثلاثة كانت كالآتى :

الطلب النهائى على انتاج القطاع		س	ث	(ت ـ ط)
	(١)	٣١٨	١٥٩	٠
	(٢)	٦٣٦	٣١٨	١٥٩
	(٣)	١٥٩	١٥٩	٣١٨

المطلوب :

(١) تقدير الانتاج الكلى لكل قطاع من القطاعات والذى يلزم للوفاء باحتياجات كل عنصر من عناصر الطلب النهائى .

(٢) تحديد الاحتياجات من العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائى .

(٣) احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهـــائى .

التمريـــن الســـادس :

فيما يلى مصفوفة المعاملات لأحد المجتمعات ، وكذلك بيانات الطلب النهـائى المتلقـــائى :

القطاع :		(١)	(٢)	(٣)	الطلب النهائى التلقائى
الزراعى	(١)	٠	٤ر	٣٥ر	١٠٠
الصناعى	(٢)	٥ر	٠	٤٠ر	٢٥٠
العائلات	(٣)	٥ر	٦ر	٠	٠
الضرائب والمدخرات		٠	٠	٢٥ر	٠

المطـــــلوب :

(١) تحديد الانتاج الكلى لكل قطاع من القطـــاعات .

(٢) احتساب الدخل القومى الاجمالى عن طريـــق حل نمــوذج المدخلات والمخـــــرجات .

التمريـــن الســـابع :

قام قطاع الاعمال فى المجتمع بانتاج ما قيمته ٤٤٠٠ مليون من السلع والخدمات النهائية ، من بينها ١٥٠ مليون زيادة فى المخزون.وقام القطـــاع بسداد ما قيمته ٣٦٢٠ مليون جنيه لعوامل الانتاج . وباع القطاع ما قيمته ٣٧٠٠ مليون من السلع الاستهلاكية لقطاع العائلات.فاذا علمت ان المجتمع مغلق ويعمل بدون حكومة ، فالمطلوب :

(١) تصوير نظام الحسابات القومية للمجتـــمع .

(٢) تصوير نظام التدفقات المالية للمجتمع .

(٣) تحديد الاختلافـــات الرئيسية بين النظامين .

التمريـــن الثامن :

فيما يلى بعض البيانات المتعلقة باحدى المجتمعات :

الدخل القومى الاجمالى = الانتاج القومى الاجمالى	=	١٢٠٠ مليون جنيه
مبيعـــات استهلاكيـــة للافـــراد	=	٧٠٠ مليون جنيه
مبيعـــات استهلاكيـــة للحكومـــة	=	١٢٠ مليون جنيه
تغير فى المخزون بالنقص	=	٣٠ مليون جنيه
مدفوعـــات لعوامل الانتـــاج	=	١٠٥٠ مليون جنيه
ضرائب غير مباشرة سددها قطاع الاعمال	=	٢٠ مليون جنيه
ضرائب على العـــائلات	=	٩٠ مليون جنيه

المطـــلوب :

(١) تصـــوير الحسابات القومية للمجتمع .

(٢) تصوير قائمة التدفقات المالية للمجتمع .

التمريـــن التاسع :

فيما يلى حساب الانتاج الخاص بالدولة أ عن السنة المالية المنتهيـــة فى ٦/٣٠ المـــاضى .

د/ الانتـــاج (هـ/١)

١٦٢٤	مدفوعات لعوامل الانتاج	١٠٨٢	مبيعات استهلاكية للعائلات
١٦٠	اقساط الاهلاك الجارى	٦١٢	مبيعات استهلاكية للحكومة
١٢٤	أرباح غـــير موزعـــة	٦٨	التغـــير فى المخزون
٢٢٦	ضرائب	٤٠٠	مبيعات استثمارية محلية
		(٢٨)	(الصادرات ـــ الواردات)
٢١٣٤		٢١٣٤	

فاذا علمت ان :

(١) بلغت الضرائب المستحقة على قطاع العائلات والمسددة للحكومة ٣٦٠ مليون جنيه .

(٢) بلغت اعانات الحكومة للعائلات ٢٦ مليون جنيه .

(٣) اقترضت الحكومة من دول العالم الخارجي ٢٠ مليون جنيه .

(٤) باعت الحكومة ما قيمته ٦ مليون جنيه من السندات وذلك كالآتى :

٢ مليون لقطاع العائلات .

٢ مليون لقطاع الأعمال .

٢ مليون لقطاع العالم الخارجى .

(٥) اصدر قطاع الاعمال ما قيمته ٦٥ مليون جنيه من اسهم ملكية راس المال لقطاع العائلات .

المطلوب :

اعداد قائمة التدفقات المالية للدولة أ عن السنة المنتهيةفى ٦/٣٠ الماضى.

التمرين العاشر :

فيما يلى بعض العمليات الخاصة بالدولة ب عن السنة المالية المنتهية اليوم .

المطلوب :

اظهار اثر كل من هذه العمليات على نظام التدفقات المالية وذلك لكل عملية على حدة .

١ ـ اودع قطاع العائلات ما قيمته ٥٠ مليون جنيه من الودائع الذهبية فى البنك التجارى الوحيد فى المجتمع . وقد حصل القطاع فى مقابل ذلك

على ٢٠ مليون جنيه نقدا واودع الباقى فى حسابات ايداع لدى البنك مقابل الحصول على دفاتر شيكات .

٢ ـــ اودع قطاع العائلات ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه من الودائع الذهبية فى البنوك التجارية . وقد حصل القطاع مقابل ذلك على ٣٠ مليون جنيه نقدا واودع الباقى فى حسابات ايداع . فاذا علمت ان نسبة الاحتياطى التى يلزم البنك المركزى البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لديه بلغت ١٠ ٪، وان البنوك التجارية استنفذت طاقاتها الاقراضية بالكامل بعد عملية الايداع . فـما رايك فى تنفيذ المطلوب ؟

٣ ـــ قام احد البنوك التجارية باقتراض ٦٠ مليون جنيه من البنك المركزى . وقد كانت نسبة الاحتياطى ٢٠ ٪ .

٤ ـــ قام البنك المركزى بشراء ١٢٠ مليون جنيه من السندات الحكومية، منها ١٠٠ مليون من البنوك التجارية ، والباقى من قطاع العائلات ، وقد بلغت نسبة الاحتياطى ٢٥ ٪ .

٥ ـــ قام البنك المركزى ببيع ٣٥٠ مليون من السندات الحكومية كالآتى :

٥٠ مليون للبنوك التجارية .

١٥٠ مليون جنيه لقطاع الاعمال .

١٥٠ مليون جنيه لقطاع العائلات .

وقد كانت نسبة الاحتياطى ١٠ ٪ .

٦ ـــ قام قطاع الاعمال بدفع ٢٠٠ مليون جنيه من الضرائب للحكومة، وقامت الاخيرة بايداع ١٠٠ مليون جنيه منها فى البنك المركزى والباقى فى البنوك التجارية .

التمرين الحادى عشر :

فيما يلى موقف اصول وخصوم البنوك التجارية فى الدولة كما كانت

عليه فى ١٩٧١/٧/١ .

ميزانية قطاع البنوك التجارية

الاصول (مليون جنيه)		الخصوم (مليون جنيه)	
٢١٠	احتياطى لدى البنك المركزى	١٦١٠	حسابات ايداع
١١٢٥	قروض		
٢٧٥	سندات حكومية		
١٦١٠		١٦١٠	

هذا وقد كانت نسبة الاحتياطى عند اعداد هذه الميزانية ١٥ ٪ .

وفى ١٩٧٢/٧/٢ تلقت البنوك التجارية منشورا من البنك المركزى يفيد تخفيض نسبة الاحتياطى الى ١٠ ٪ رغبة منه فى تشجيع البنوك التجارية على التوسع فى الاقراض بما يتفق واحتياجات خطة التنمية . وقام البنك المركزى بالاضافة الى ذلك بتخفيض سعر الخصم حتى يشجع البنوك التجارية على الاقتراض منه ، كما قام ايضا بشراء سندات حكومية من كل من البنوك التجارية وقطاع العائلات . فاذا علمت انه نتيجة لذلك حدث الآتى :

١ ــ اقترضت البنوك التجارية ١٠٠ مليون جنيه من البنك المركزى خلال شهر يوليو .

٢ ــ اشترى البنك المركزى ما قيمته ١٥٠ مليون جنيه من السندات الحكومية ، منها ١٠٠ مليون من البنوك التجارية ، ٥٠ مليون من قطاع العائلات . وتم كل ذلك خلال شهر يوليو ايضا .

٣ ــ قامت البنوك التجارية بالتوسع فى الاقراض الى حدود طاقتها الاقراضية القصوى خلال شهر يوليو .

المطلوب :

(١) تصوير قائمة التدفقات المالية الخاصة بالقطاع المصرفى فقط ، بحيث تظهر اثر المعاملات السابقة على كل من البنوك التجارية ، والبنك المركزى ، وقائمة التدفقات المالية التجميعية للقطاع المصرفى كوحدة واحدة.

(٢) تصوير ميزانية قطاع البنوك التجارية كما يجب ان تكون عليه طبقا لهذه البيانات فى آخر يوليو ١٩٧١ .

التمرين الثانى عشر :

فيما يلى حساب الانتاج للمجتمع كما يظهر عن السنة المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠

حساب الانتاج

٢٢٨٣	مدفوعات لعوامل الانتاج	١٤٩٤	مبيعات استهلاكية للعائلات
٣٧٨	اقساط الاهلاك الجارى	٩٣٣	مبيعات استهلاكية للحكومة
٢٤٦	ارباح غير موزعة	٦٠٠	مبيعات استثمارية
٤٦٠	الضرائب الغير مباشرة	٢١٠	التغير فى المخزون
(١٠٣)	ـــ الاعانات	١٢٧	الصادرات
		(١٠٠)	ـــ الورادات
٣٫٢٦٤	الدخل القومى الاجمالى	٣٫٢٦٤	الانتاج القومى الاجمالى

فاذا علمت ان :

١ ـــ بلغت الضرائب التى سددها قطاع العائلات للحكومة ٤٢٩ مليون جنيه.

٢ ـــ بلغت اعانات الحكومة للعائلات ٨٧ مليون جنيه .

٣ ـــ اقترض بعض افراد قطاع العائلات ما يبلغ ٣٣ مليون جنيه من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من السلع الاستهلاكية .

٤ ــ بلغت القروض التى منحتها البنوك التجارية لقطاع الاعمال خلال العام ٣٢٤ مليون جنيه . كما بلغت القروض التى استردتها البنوك التجارية من قطاع الاعمال خلال نفس العام ١٦٨ مليون جنيه .

٥ ــ اصدرت الحكومة ١٦٥ مليون من السندات الحكومية ، حيث قامت البنوك التجارية بشراء ١٠٨ مليون منها والباقى تم بيعه لقطاع الاعمال.

٦ ــ باع قطاع العائلات ما قيمته ٦ مليون جنيه من سندات الحكومة الى البنوى التجارية .

٧ ــ اصدر قطاع الاعمال ما قيمته ٣٦ مليون جنيه من اسهم راس المال حيث قامت البنوك التجارية بشراء ٢١ مليون جنيه منها والباقى تم بيعه لقطاع العائلات .

٨ ــ تمت كل العمليات السابقة نقدا او عن طريق الشيكات .

المطلوب :

تصوير قائمة التدفقات المالية للمجتمع عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠ .

فهرس الكتاب

مطابع الأمل
بيروت - كورنيش المزرعة - تلفون ٢١٠٧٩٩

